

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٩٧)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٦٦
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٨٢
حقوق الانسان في العالم	٢٠٩



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

أسرة "حليق الموت" تلجأ لـ "حقوق الإنسان" و"الهيئة": جهات

الاختصاص تحقق

هيئة عسير: المتوفى كان يعاني من الربو وعرضنا ذهابه

للمستشفى فرفض

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=54634&CategoryID=5

الرياض، أبها: عبدالله فلاح، حسن الأسمرى 2011-05-19 3:52 AM

لجأت أسرة الشاب الأردني حسان نبيل الذي لقي حتفه في أحد ريفية بمنطقة عسير أول من أمس بعد مطاردة من عضو يتبع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورجل أمن له، إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، متهمه الهيئة بالتسبب في مقتل ابنها.

وكان حسان (٢٨ عاماً) تعرض للملاحقة نهاية الأسبوع الماضي وأجبر بعد القبض عليه على حلاقة شعره، قبل أن تتدهور حالته ويدخل المستشفى مصاباً بنزيف في المخ وإصابة في الرأس.

وأكد مصدر مسؤول في "حقوق الإنسان" تلقي الجمعية للشكوى، مشدداً على أهمية أن يؤخذ في الاعتبار أنه لا يجوز التسبب في إحداث ضرر أشد بسبب الرغبة في إزالة ضرر أخف.

في المقابل، أصدرت "هيئة عسير" أمس بياناً أكدت فيه أن القضية تخضع للتحقيق من جهات الاختصاص. وأوضح البيان الذي حرر باسم المتحدث الرسمي لـ "هيئة عسير" عوض الأسمرى - إلا أنه بعث من مقرها في أحد ريفية، حيث كانت وفاة الشاب- أن المتوفى كان أحد اثنين اشتكى منهما مواطنون لتحرشهما بفتيات أمام مدرسة "فتقدم أحد كبار السن مشتكياً من أنهما حاولا معاكسة بناته واعتديا عليه وأسقطاه أرضاً وأخذاً عصاه" بحسب نص البيان.

وإذ لم يحدد البيان تواريخ ومواقع الأحداث التي تطرق إليها، لم يذكر أيضاً واقعة ملاحقة عضو الهيئة للشباب، كما أنه أشار إلى إطلاقه من مقر الهيئة بعد "ضبطه" و"دون أي إجراء داخل الهيئة".

لجأت عائلة الشاب الأردني حسان نبيل حميد المتوفى في أحد ريفية بمنطقة عسير، والذي نشرت "الوطن" تفاصيل قضيته أمس إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مقدمة شكوى ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، متهمه إياها بالتسبب في مقتل ابنها.

وفي الوقت الذي أكد مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقي الجمعية لشكوى عائلة الشاب الأردني والإيعاز للقسم المختص بالتحقق منها لإيضاح الحقائق ومعالجة التسبب، شدد المصدر على أهمية الالتزام بالأنظمة السارية، وفي مقدمتها نظام الإجراءات الجزائية من قبل المعنيين بتنفيذ القانون، وأن يؤخذ في الاعتبار أنه لا يجوز التسبب في إحداث ضرر أشد بسبب الرغبة في إزالة ضرر أخف.

وفي شأن متصل، برر شقيق المتوفى حمد نبيل لـ "الوطن" لجوءهم للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بهدف التدخل في قضية شقيقه والبحث عن الحقيقة، مضيفاً أن الأسرة رفضت تسلم جثمان شقيقه حتى يتم الانتهاء من كافة التحقيقات وظهور الحقائق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى وفاة شقيقه. وأشار إلى أنه التقى أمس بأعضاء في اللجنة التي أمر بتشكيلها أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، حيث طلبوا منه إحضار والده للاستماع لما لديه، وأبلغهم أن والده متعب وفي وضع صحي ونفسي سيئ ولا يستطيع الحديث حالياً، داعياً إلى أن يطال التحقيق والاستجواب "الطبيب"

الذي عاين حالة شقيقه وأصدر التقرير الطبي الأولي بمستشفى خميس مشيط المدني، بصفته أول من باشر الحالة واطلع على تفاصيل لم يتم التطرق لها. وأشار حمد إلى أن والدته المقيمة في الأردن بُلغت بوفاته شقيقه بعد مشاهدتها لصورته على المواقع الإلكترونية، ودخلت مرحلة مرضية سيئة، وأجرت العديد من المكالمات لمعرفة سبب وفاة شقيقه "حسان".

في المقابل، كشفت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة عسير عن تفاصيل جديدة في وفاة الشاب الأردني وما حوته شكوى الأسرة من اتهام لها ولرجالها العاملين في الميدان، وأوضح المتحدث الرسمي للهيئة في منطقة عسير الشيخ عوض بن عبدالله الأسمرى، أن شابين اشتكى منهما المواطنون كانا يتحرشان بالفتيات أمام مدرسة بنات بمحافظة أحد رفيدة، فتقدم أحد كبار السن مشتكياً من أنهما حاولا معاكسة بناته واعتديا عليه وأسقطاه أرضاً وأخذوا عصاه. وأشار الأسمرى إلى أنه ورد للجهة الأمنية بالمحافظة شكوى من المواطن بهذا الخصوص، إذ تذر المواطنون بشكوى خطية من فعلهما، وعند حضور فرقة الهيئة والجهة الأمنية المختصة هرب الشبان راجلين، فتم ضبط الشاب المذكور قريباً من المكان، وتسلمته الجهة الأمنية المشاركة، ونسقت الهيئة لبعث أوراقه المتعلقة باختصاص الهيئة. وأضاف الأسمرى في البيان "أن بعض أولياء الهاربين رغبوا في الاكتفاء بمناصحتهما واستصلاحهما فأشعرت الهيئة الجهة الأمنية بذلك، وعند مراجعة الشاب للهيئة ظهرت عليه آثار الإعياء من مرض الربو الذي ذكر أنه يعاني منه، وعرض عليه إرساله للمستشفى إلا أنه لم يرغب بذلك، وانصرف برفقة ولي أمر رفيقه الآخر دون أي إجراء داخل الهيئة، ولم يتعرض خلال ذلك لأي أذى أو ملاحقة من قبل الهيئة". وأشار الأسمرى إلى أن القضية تخضع حالياً للتحقيق من جهات الاختصاص.



تضمنت تظلمات إدارية وفسادا وعنفًا أسرياً رصد ١٣٠ قضية حقوقية في المدينة خلال ٦ أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110519/Con20110519420534.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

كشف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتور محمد سالم العوفي، أن قضايا العنف الأسري التي رصدها الفرع منذ افتتاحه قبل ١٥ شهراً لا زالت تشكل نسبة كبيرة من القضايا التي ترد إلى الجمعية، ويتولى باحثون متخصصون دراستها ومتابعتها مع الأطراف ذات العلاقة والجهات المعنية لحلها.

وقال بأن الجمعية باشرت خلال النصف الأول من هذا العام ١٣٠ قضية متنوعة تشكل قضايا العنف الأسري (نحو ٢٠ قضية) ما نسبته ١٤ في المائة منها، في حين بلغت قضايا العنف الأسري المسجلة خلال العام الماضي ما يقارب ٧٠ قضية وجاءت في المرتبة الأولى خلال العام الماضي من جملة القضايا التي وردت للفرع والتي بلغت ٢٩٣ قضية متنوعة، مبيناً أن الجمعية نجحت في إنهاء بعض قضايا العنف بالتراضي بين الأطراف لاسيما في قضايا العنف المسجلة ضد زوجات.

وأضاف أن ٣١ في المائة من القضايا التي وردت للفرع خلال الأشهر الستة الماضية من العام الجاري كانت قضايا إدارية متنوعة من بينها قضايا فساد وتظلمات مالية وإدارية وقضايا أقامها مواطنون ضد إدارات حكومية من بينها النقل والصحة والأمانة وجهات أخرى.

ونفى العوفي انحسار قضايا العنف الأسري سواء العنف الذي يمارس ضد الطفل أو المرأة، مبيناً أن النصف الثاني من العام قد يشهد تزايداً في عدد حالات العنف، وقد تعود مثل هذه القضايا لتتصدر قائمة القضايا التي ترد للفرع، داعياً مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز المبادرات المشاركة التي تهدف إلى نبذ العنف داخل المحيط الأسري، وتنمية روح المشاركة بين أفراد الأسرة الواحدة، مبيناً أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أصدرت مطبوعات متعددة تعزز مثل هذا النوع من الثقافات، ونفذت دراسات ميدانية على شرائح مختلفة من أفراد المجتمع كشفت عن تدني ثقافة حقوق الإنسان بنسبة كبيرة، ما يتطلب الكثير من الجهود والخطوات الجادة لتعزيز مفهوم حقوق الإنسان في المجتمع.

وصفوا ذلك بأنه من بقايا الجاهلية وشرعيون وحقوقيون -

عكاظ:

نساء محرومات من الميراث .. رجال يتحايلون .. والنظام

غائب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110519/PrinCon20110519420617.htm>

تحقيق: عبدالله الداني

لم تظن (أمل. ع) أن ترزأ بمصيبتين إحداهما فقد والدها الذي كان هواءها ونبض عروقها وكل شيء يؤدي إلى معنى الروح التي لا تكون الحياة بدونها، وثانيهما استيلاء إختها الذكور على حصتها من الميراث الذي خلفه والدها، بعد مكرهم بها وتحايلهم على الأنظمة لاستباحة حقوقها المكفولة بنص قرآني كريم.

لم تفكر هذه المكلمة برفع دعوى قضائية ضد إختها لاسترجاع حقها، ولن تفعل؛ لأن النظرة المجتمعية لهذه الفتاة إن هي أقدمت على ذلك، أنها مسيئة ومنقصة وملحقة العيب بأهلها وذويها، والأدهى والأمر أن حقوقها باتت محفوفة بنظرة سبئية للمجتمع برمته لمن يطالب بحقه عبر القضاء، فغدت بين مطرقة إختها وسندان المجتمع الذي لا يرحم، والسؤال الذي يفرض نفسه في الحدث: من ينتصف لهذه الضعيفة التي تمثل صورة من لوحة تحوي صورة أخرى مماثلة في المجتمع، بتن رهينات لتقاليد بائدة وعادات أقل ما يقال عنها إنها جاهلية؟

وهنا يحذر اختصاصيون وشرعيون من التعدي على حقوق المرأة وخصوصا ما يتعلق بالميراث، معتبرين ذلك من بقايا الجاهلية الأولى.

وأوضحوا أن عددا ممن يمارسون هذه التجاوزات يحاولون بطرق معينة التحايل على حق المرأة في الميراث إما بسلب حصتها أو استغلال جهل بعضهم بحقوقهن وإكراههن على التنازل بثمن بخس.

وبين اختصاصيون أن كثيرا من المتحايلين لا يخضعون لنظام مكافحة التزوير، الأمر الذي أدى إلى فشو هذه الظاهرة وتكاثرها وصعوبة السيطرة عليها، فيما أكد آخرون أن هذه التصرفات لم يعد لها وجود الآن في ظل اتساع ثقافة الحقوق وانتشار التعليم في المجتمع.

وطالب البعض بإنشاء لجان إصلاحية وجهات غير قضائية يكون الوصول إليها سهلا، كسرا لحاجز الخوف الذي يعترى كثيرا من الفتيات لدى الذهاب إلى القضاء رغبة في الحصول على حقوقهن.

واقترح آخرون الإلزام بتقسيم الميراث فور وفاة المورث ويكون ذلك عبر مكاتب تابعة للدوائر الشرعية، تضمن حقوق المتقدمات لطلب حقوقهن، وتوصل الحقوق مباشرة لمستحقيها.. «عكاظ» فتحت ملف حرمان المرأة من ميراثها، وشرعت الأبواب على مصاريحها وعلقت الجرس للوصول عبر هذا التحقيق إلى المسؤول الأول عن ضمان حقوق النساء اللاتي هضمت حقوقهن المكفولة من فوق سبع سموات وقبل ١٤ قرنا من الزمان .. فإلى التفاصيل:

أوضح المحكم المعتمد لدى وزارة العدل الدكتور أحمد المعبي أن شريحة كبيرة من النساء يشكين عدم توريثهن وحرمانهن من الميراث، مبينا أن هذه الأفعال تأتي ممن تأثروا بالنعرة القبلية.

وقال: «إن دل هذا على شيء فإنما يدل على الرجوع إلى العادات الجاهلية؛ فإله كرم المرأة في حين أن الناس في زمن الجاهلية يقتصرون على توريث الرجال دون النساء».

وذكر المعبي أن أول قسمة في الإسلام كانت عندما استشهد الصحابي سعد بن الربيع وترك ابنتين وزوجة، واستولى أخوه على الميراث وذهب للرسول صلى الله عليه وسلم فقال له النبي: انتظر حتى يحكم الله فنزل قوله تعالى (فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك)، فأعطى للبنتين الثلثين وللزوجة الثمن والباقي لأخي سعد عم البنات، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر). وعن أسباب عدم توريث البعض للإناث، أوضح أن العادات والتقاليد عند بعض القبائل ترى توريث البنات أمرا معيبا، واصفا هذا العمل بأنه تشبه بأعمال الجاهلية. ومن واقع عمله المتمثل في قسمة الموارد والتحكيم في قضايا الأحوال الشخصية والموارث، قال إن الإشكاليات تكمن في اعتبار الولد أنه سيد على أخواته فيأخذ عنهن وكالة ليتصرف بأموالهن ويلعب بها كيفما يريد دون أن يعطين شيئا. وحض عضو المحكمين المتضررات على رفع دعوى قضائية إلى المحكمة ليحكم القاضي لصالحهن، في حين تتولى الحقوق المدنية إعادة الحق لهن إذا رفض تنفيذ الحكم.

وبين أن الوعي أصبح في تمام شديد لدى الفتيات، حتى أن بعض الفتيات لم يعدن يوكلن إخوتهن وإنما يخترن بأنفسهن من يرين فيه الأهلية وهذا أمر مكفول لهن، ولفت إلى أنه إذا ثبت تلاعب وتحايل الوكيل فإن القاضي يأمر بقسمة التركة والبيع بالإيجاب، ولو رفض أخذ نصيبه من المال فإنه يحال إلى بيت مال المسلمين. ورأى أن الإشكالية تكمن في محاولة البعض إرضاء الفتيات مقابل ثمن بخس للتنازل عن حقهن، وتقبل ذلك حياء منها، مستكرا ذلك، معتبرا أن المفروض أن تطالب الفتاة بنصيبها الذي أمر الله به لها دون حياء، حتى ولو كانت متزوجة وغير محتاجة في نظر البعض.

أمر معيب

أما الأستاذ في المعهد العلمي في جدة التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومقسم الموارث الدكتور حسن بن أبكر الأزيبي فرأى أن حرمان الإناث عادة جاهلية منتشرة في عدد من المناطق والقرى النائية، إذ إنهم يرون مطالبة المرأة بميراثها أمرا معيبا.

وأوضح أن تلك العادات استشرت في بعض المجتمعات نظرا لأن كثيرا منهن يستحيين ويعطين نصيبهن لإخوتهن، وبين أن دعوة الشيخ عبد الله القرعاوي كان لها الأثر الكبير في تغيير هذه المفاهيم في بعض الأماكن التي تظهر فيها هذه العادات، واصفا إياها بالجريمة الكبرى.

وشدد الأزيبي على ضرورة التذكير بالله وحث الخطباء والدعاة وتضافر الجهود من وسائل الإعلام وأندية أدبية وغيرها، خصوصا التي في تلك المناطق، إضافة إلى جمعيات حقوق الإنسان، مشيرا إلى أهمية التذكير بحقوق المظلومة وأحقية مقاضاتها لمن ظلمها وتبيين الأبواب التي يحسن طرقها وأخذ الحقوق من خلالها.

ونوه الأستاذ بالمعهد العلمي في جدة بأهمية دور القاضي في تذكير الورثة أثناء حصرهم، نظرا لأن بعض النساء يستحيين من المطالبة بحقوقهن أمام أهليهن في ذلك الوقت، مضيفا: «هنا يجب على القاضي أن يوعي أهلها». وانتقد بعض القضاة الذين لا يشاركون مجتمعهم في مشكلاته ويعيشون بعيدا عن واقعه، وقال «لابد أن يعيش القاضي هموم المجتمع ويتكاتف مع الجهات الأخرى مثل مراكز الأحياء والمجلس البلدي».

التحايل بالاستبعاد

وترى الدكتورة أحلام العوضي وهي أستاذ مشارك في جامعة الملك عبدالعزيز أن حرمان النساء من الميراث يكون عن طريق التحايل عليهن بطرق معينة، ونفت أن يكون حرمانها عبر استبعادها من الوصية، مبينة أن أحد تلك الطرق التحايل على المرأة باستبعادها من الأوقاف.

الوعي المرتفع

لكن الشيخ حمد بن خنين المستشار الشرعي والباحث الإعلامي في وزارة العدل وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يرى أن الحالات باتت شبه معدومة في المدن الكبيرة بسبب الوعي المرتفع في أبنائها.

ورأى أن الإشكالية تكمن في المناطق النائية التي لاتزال العادات فيها مسيطرة، واصفا حرمان النساء من الميراث أمرا مستهجنا بعيدا عن الدين والعرف السليم.

ودعا الجهات الإعلامية إلى إيضاح صوت العدل والحق، مبينا أن هناك نقصا شديدا في وعي الرجال بعلوم الشريعة وأمورها، فضلا عن النساء.

وأثبت ابن خنين هذه التحايلات الحاصلة لإخراج النساء من حقوقهن في الميراث وحرمانهن منها، وقال «لقد مرت علي شخصيا حالات عديدة، منها إثبات أحدهم بامراة تنتحل شخصية أخت لهم متزوجة من رجل آخر أجني عنهم لتبدي رغبتها في التنازل عن حقها في مجلس القضاء؛ لأنهم لا يرغبون في أن يتداخل زوجها معهم في أملاكهم. وأوضح أن في حال رفع المرأة المتحايل عليها دعوى قضائية على ذويها، فإن الأعيان يتدخلون لاحتوائها والضغط على المرأة للتنازل عن دعوها لعدم تطبيق النظام على المتحايلين.

وجزم المستشار الشرعي بأنه لو طبق النظام على المتحايلين والمخادعين، فإنهم سيكونون حديث الجميع وستكون واقعة قوية أمام الرأي العام، وقال: إن «المطلوب تطبيق النظام على من المخالف والتشهير به حتى يرتدع الجميع وإلا فإن المشكلة سوف تستشري»، مطالباً بتطبيق نظام مكافحة التزوير في حال ثبوت تهمة انتحال الشخصية في هذه القضايا. وأبدى أسفه لعدم خضوع كثيرين من المتحايلين للعقوبات التي يربتها النظام، وقال: «نحن متميزون في وضع الأنظمة وضعفاء في تطبيقها».

واقترح تطبيق نظام البصمة للمرأة في الدوائر الشرعية لحفظ الحقوق وضمان عدم حدوث حالات انتحال الشخصية، وكشف عن توجه الوزارة لإنشاء أقسام نسائية كما هي الحال في الجمارك.

وحض القضاة على أن يستمعوا للنساء بأنفسهم دون الاعتماد على أحد أو وسيط حتى يتم القضاء على حالات انتحال الشخصية والتأكد من أصحاب الحقوق، وبين أن وضع البصمة مطلوب إلا أن آلية العمل تتطلب الإقرار لفظياً وحضورياً أيضاً.

ورأى أن إيجاد قسم نسائي يسهم في حل المشكلة، بحيث يكون مخرجاً من التوقييع والإقرار أمام القاضي وكتاب العدل، مبيناً أن النظام لا يسمح بوجود وسيط بين القاضي وصاحب الحق، إلا أنه يقترح وجود نساء معرفات ليتحقق من خلو المعاملة من التلاعب.

المجتمع يرفض

عضو مجلس الشورى السابق الدكتور محمد آل زلفة رأى أن المجتمع بات يرفض حرمان المرأة من حقوقها في الميراث، مشيراً إلى أن هذه العادات انتهت في ظل انتشار التعليم وإحساس الناس بحقوقهم وإدراكها.

معرفة الحقوق

ويؤيده في ذلك المحكم في مجال الأوقاف والمواريث وعضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبد العزيز الدكتور عبد الرحمن السلمي، إذ يقول: إن معرفة الحقوق مسألة مهمة. مشيراً إلى أن حق المرأة في الميراث نصيب إلهي مقدر وليس لأحد فيه منة.

ومن واقع عمله وممارسته المهنية يرى أن الإرشاد لردع الناس وكفهم عن هذه الممارسات مطلوب لكنه لا يحقق نتيجة سوى ١٠ في المائة، بينما النظام يكمل المنظومة ويردع المخالفين بنسبة ٩٠ في المائة.

وطالب بإيجاد نظام يحمي حقوق النساء في الميراث، وقال إن كثيراً من النساء يجهلن حقهن ويعتبرن أن مطالبتهن بنصيبهن في الميراث عيب، في حين أن الرجال يستغلون جهلهم وخرجهن للاستيلاء على حقوقهن.

ولفت إلى أن البعض يستغل حب النساء للخير ويعرض عليها أثناء توزيع الميراث التصديق بجزء من مالها فتستحي وتدفع له، إلا أنه يستغل هذا العمل لصالحه ويستحوذ عليه.

وشدد على ضرورة إنشاء جهة إصلحية غير قضائية وسهلة الوصول، مرجعاً ذلك إلى أن عادات بعض المجتمعات ترى أن اللجوء للقضاء عيب، وقال: إن «وجود جهات لها عناية بالإصلاح واسترجاع الحقوق مثل جمعيات حقوق الإنسان أو غيرها أمر ملح».

وانتقد مكاتب الإصلاح والتوفيق التي تعمل داخل المحاكم الشرعية، مشيراً إلى أنها تهتم بالطلاق والإصلاح بين الأزواج، ولا تهتم بقضايا الخلافات المالية وحقوق الناس والنفقة والإرث والأوقاف التي يحصل فيها النزاع الكبير والمشكلات الأكثر.

مكاتب التوفيق

المحكم في مجال المواريث والأستاذ في جامعة القصيم الدكتور عبدالله الجمعة اقترح أن يتم تصفية التركات بإحالتها إلزامياً لمكاتب توفيق أو محاماة، حيث يتم حصر الورثة، ورأى أن هذه الخطوة من شأنها أن «تنصف الجميع وتعجل في التصفية وستعود بالأثر الطيب على نفوس الجميع».

وبين أن في تعجيل تصفية التركة فرصة مناسبة لقسمتها بشكل مناسب، إذ إن النفوس ما تزال لينة قريبة إلى بعضها في ذلك الحين، بينما إطالة المدة يؤدي في الغالب إلى التشاحن والطمع.

حق المرأة

من جهته، أوضح القاضي في المحكمة العامة بصامطة الشيخ ياسر بن صالح البلوي أن المرأة الجاهلية كانت محرومة من الميراث قبل مجيء الإسلام، بينما الإسلام جعل لها الحق في أن ترث، حقاً خالصاً لها وملكاً من أملاكها تتصرف فيه كيف تشاء دون منازعة من أحد أو إذن من أحد. وأباح لها تملكها، بنفسها أو بواسطة وكيل توكله، وجعل لها كيانها

المستقل وشخصيتها وأهليتها المعتمدة في ذلك، فلا سلطة ولا وصاية ولا ولاية لأحد عليها في أموالها، كما أن لها الحق في التقاضي أمام القضاء، حماية لأموالها.

وفند البلوي زعم بعض العوام أن النساء لا يرثن، واصفا هذه الأقاويل بأنها باطلة مردودة، مبينا أن الله تعالى فرض نصيبهن من الميراث في كتابه، في قوله تعالى: (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا).

ورأى أن منع المرأة من حقها في الميراث عمل محرم ومن أخلاق الجاهلية الأولى، مشيرا إلى أن الله تعالى توعد من خالف أمره في قسمة الميراث فقال بعد ذكر القسمة: (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب مهين).

وكشف القاضي في محكمة صامطة أن بعض العوام يضلل الجهات الحكومية بإضافة أفراد أو إسقاطهم من صك حصر الإرث لمأرب خاصة، مؤكدا رصد بعض الحالات على بعض ضعاف النفوس، معتبرا أن ذلك نوع من أنواع التزوير، موضحا أن الأنظمة قضت بإحالة من يثبت بحقه تعدد ذلك إلى جهات التحقيق ومن ثم إحالته للجهة القضائية المختصة للنظر في مجازاته.

وعن رفع المرأة دعاوى قضائية حال حرمانها من الميراث، قال البلوي إنه «لا يجب الذهاب إلى القضاء، لكن إذا أصر أحد الورثة على منع آخر من ميراثه من مورثهم واستنفدت الوسائل الودية وجهود الإصلاح، فإن لهم الحق الكامل في الذهاب إلى القضاء الشرعي لاسترداد حقهما، ولا يعتبر ذلك قطيعة رحم؛ لأنه طلب حق، بل الذي يسعى لمنعهما من ميراثهما هو الذي يسعى لقطع الرحم والظلم، ومع ذلك فلا ينبغي أن يكون ذلك سببا للقطيعة بينهم».

وأضاف: إن «من وقع عليهن ضرر بمنعهن من ميراثهن، فإنه يشرع لهن السعي في إزالة هذا الضرر عنهن، ويندرج هذا تحت القاعدة الفقهية: الضرر يزال، لما روى مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا ضرر ولا ضرار».

وزاد: إن «الحاجة ماسة للعمل على وسائل تحد من انتشار هذه الحالات لكي لا تصبح ظواهر.. وقد وجه مفتي عام المملكة السابق العلامة ابن باز رحمه الله في إحدى فتاواه بوجوب الرفع إلى ولاية الأمور عمن يدعو إلى حرمان المرأة من الميراث أو تحيل في ذلك؛ حتى يعاقب بما يستحق بواسطة المحاكم الشرعية».

النظرة الدونية

وعزا رئيس لجنة المحامين في أبها والمستشار القانوني يحيى الشهراني انتشار هذه التقاليد إلى الجهل والنظرة الدونية التي تحرم المرأة كثيرا من حقوقها، مشيرا إلى أن بعض القبائل ترى عيبا أن ترث المرأة، فيقال لها: تنازلي عن نصيبك للذكور.

وبين أن للمرأة الحق في رفض هذه المساومات والتقدم للمحكمة العامة التي تعتبر الجهة المختصة لاستقبال هذه الدعاوى، لتطالب بقسمة إيجاب، تجبر فيها الورثة على إعطائها حقها.

وقال: «لا بد من أن نسعى إلى الإصلاح قبل تحريض المرأة على إقامة الدعاوى؛ لأن رفع الدعاوى يسيء لها فضلا عن كونه ينافي تركيبتها»، مضيفا: إن «المحكمة لا تفصل في دعوى إلا إذا أقيمت أمامها فهي لا تنصب نفسها حكما على أحد».

وأكد الحاجة إلى نصوص تجرم إقدام الرجال على إكراه النساء للتنازل عن حقوقهن، باعتبارها جناية موجبة للتعزير، معتبرا ذلك أحد الحلول التي من خلالها يتم استرداد حق المرأة وحمايتها، الأمر الذي يجعل المتعدي عبرة لغيره. واقترح أيضا أن يكون هناك نص يلزم الورثة بالقسمة مبكرا؛ مرجعا ذلك إلى أنه «ثبت كلما تأخر الورثة في قسمة التركة كلما زادت الإشكالات وتعددت وتكاثرت الأطراف، وذلك ما يجعلنا بحاجة لنص قانوني يلزم أي ورثة بقسمة التركة بعد وفاة المورث بفترة معينة لا تزيد مثلا على سنة وتكون تحت إشراف قضائي»، وقال: إن «هذا الأمر يحقق كثيرا من المصالح».

ورأى أن من المصالح التي تتحقق بإقرار تعجيل قسمة الميراث، براءة الذمة للمورث من أي التزام أو دين، إذ إن كثيرين يموتون «مدينين»، وكذلك ضمان العدالة بكون القسمة تحت إشراف قضائي وينال كل من الذكور والإناث حصتهم. وذكر أن من المفسدات التي يترتب عليها تأخير القسمة؛ بقاء ذمة الهالك معلقة خصوصا إذا مات مديونا، استغلال بعض الرجال للنساء للتنازل عن حقوقهن بإجبارهن سواء بالتغريب أو التدليس، تعدد الورثة وتكاثرهم بحيث تنشأ الكثير من الخلافات لتعدد الأنصبة وتكررها، وهضم الحقوق وقطع الأرحام والإضرار بالناس. واقترح الشهراني أيضا ربط كل هذه البيانات بمركز المعلومات بشكل إلكتروني، بحيث تتم متابعة كل متوفى مباشرة وقسمة تركته بشكل عاجل، وتعليق بعض الخدمات للورثة إذا لم يلتزموا بالمدة المحددة، وبهذا يتم فرض النظام على الجميع للالتزام به وتحقيق المصلحة العامة من خلاله.

وعي المجتمع
الدكتور علي الرباعي أكد أن النظرة لنيل المرأة ميراثها مرتبط بوعي المجتمع بأهمية قضية الحقوق واستعداد القيم على الميراث لإعطاء الحقوق لأصحابها مبادرة منه قبل مطالبتهم بها، مشيراً إلى أن هناك تفاوتاً بين المجتمعات المتمدنة والقبيلة والقروية.

وقال إن «ثقافة القبيلة إلى زمن قريب كانت تفرض تابو ليس من الدين يجرم أي مطالبة أو محاولة من المرأة لنيل بعض حقها وليس كله، ما يحليها إلى منبوذة ومهملة»، مضيفاً «مر ميراث المرأة بجنوب السعودية حسب قراءتي بمراحلها الأولى منذ ما يقارب نصف قرن، تضافرت فيها الأعراف الجائرة مع الجهل بالحقوق وعجز المرأة عن المطالبة، ولذا كانت مرحلة أشبه بما يعرف بالجاهلية، لا قيمة فيها ولا اعتبار بشيء اسمه أنثى أو امرأة».

وأضاف: «إن المرحلة الثانية بدأت منذ ما يقارب ثلاثة عقود مع انتشار العلم ودخول وسائل الإعلام المرئية والمسموعة للمنازل، وهو ما أدخل معظم المترددين في إعطاء الأنثى حقها دائرة الحرج فلبجوا إلى حيلة لتبرير الحرمان الكلي وذلك بقسمة الميراث بين الذكور وإلحاق الإناث بهم تبعاً، وهذا أشبه بالعطاء الصوري، تظل المرأة تحت رحمة أخيها ويظل ميراثها تحت وصايته».

وزاد: «في العصر الحالي غدت المرأة أعرف بحقوقها وأجرأ على الذهاب للمحاكم والتقاضي مع قرابتها، ولاشك أن الأنظمة وثقافة حقوق الإنسان عززت ثقة المرأة في نفسها ومكنتها من الاستغناء عن الوكيل أو الوصي لتقوم بدورها في أخذ حقوقها، وأحسب أنه عما قريب ستنتهي هذه الإشكالية كلياً في ظل ظاهرة يبادر من خلالها الآباء إلى قسمة التركة في حياتهم وإعطاء الذكور والإناث حقوقهم دون إهمال لأي طرف أو فرد».

ووصف الرباعي هذه الأعراف بالجائرة والعادات الموروثة، وقال: إن هذا الأعراف ترى أن في أخذ المرأة لحقها انتقاصاً لمكانة العائلة وسمعتها وتطاول على أشقاتها الرجال الذين هم مظلة لها وحماية من المصائب.. وفند حجج البعض ممن يرون أحقيتهم في حرمان أختهم المتزوجة من رجل من خارج العائلة منعاً لدخوله في ممتلكاتهم، قائلاً: إنهم «يرون أن المرأة تعطي الغريب ولا تحمي الحقوق، ويرى الأخ أن شقيقته ليست جديرة بأخذ ميراث أبيها بينما هو يورث زوجته وهي أجنبية عن العائلة».

وشدد على ضرورة التوعية بالحقوق؛ لأنه «كلما زاد وعي المجتمع ومعرفة الإنسان بحقوقه، كلما تقلصت مساحة الطمع فيها».

المفتي وأعضاء هيئة كبار العلماء: نزعة جاهلية.. والتنازل حياء يعتبر إكراهاً
حرم مفتي عام المملكة وأعضاء هيئة كبار العلماء مساومة الرجال للنساء على حقوقهن في الميراث للتنازل عنها، واصفين ذلك بأنه خلق جاهلي، واعتبروا تنازل المرأة عن حقها حياء منها لا غياً وغير معتد به شرعاً. ووصف المفتي العام الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حرمان المرأة من الميراث وتهديدها للتنازل عنه بأنه ظلم وأكل لمال حرام وتعطيل لحكم من أحكام الله، كما وصف الحيلولة بين المرأة وبين إرثها من أبيها أو أمها أو أبنائها بأنها من «الجهل»، لأن الله عز وجل أعطى المرأة حقها من الميراث، وحصولها على إرثها «واجب» فرضه الشرع، وقال إن اعتقاد البعض أن توريث المرأة خطأ أو نقص يعتبر «ردة عن الإسلام».

أما عضو هيئة كبار العلماء وعضو المجلس الأعلى للقضاء الدكتور علي بن عباس الحكمي فاعتبر أن هذه التصرفات نزعة جاهلية نهى الإسلام عنها، وقال «لا يجوز لمسلم أن يفرط أو يتحايّل للاستيلاء على ميراث النساء، لأن ذلك مصادمة لشرع الله وأمره».

وبين أن الرفع للمحاكم من قبل المتضررة إذا لم يفلح الود والصلح ولو ببعض التنازلات، أمر مشروع ولا يجوز لأحد أن يلومها في ذلك، لكنه قال «لو تم الاتفاق مع رضا النفوس لكان أولى لأن القضاء يجلب العداوات». وأشار إلى أن من واجب القاضي حين ينظر في خصومات حقوقية وغيرها، أن يبدي نصيحة قبل البت فيها؛ لتقريب النفوس والإصلاح لأخذ الحق بنفس راضية.

عضو هيئة كبار العلماء الدكتور محمد بن محمد المختار الشنقيطي ألقى بالمسؤولية في توعية الناس وتحذيرهم من هذا السلوك على العلماء وطلاب العلم «المسؤولية على العلماء عظيمة، وعلى أئمة المساجد، وعلى طلاب العلم ببيان أنه لا يجوز ظلم المرأة في أي شيء خاصة في هذه الحقوق التي هي المال، فإن الله جل وعلا أخبر عن المال أن النفوس تحبه ومحبولة عليه وأحضرت الأنفس الشح».

وبين صورة في الفقه الإسلامي وهو ما يسمى بالتخارج، صورتها: أن يكون الرجل قد مات عن بنتين وابنين، فيكون للبننتين لكل واحدة منهن سهم، فيصبح سهم النساء سهمين، ويكون للابنتين الذكرين أربعة أسهم، ويكون مجموع الأسهم

سنة، فيترك - مثلا - أرضين، والأرضين هذه قيمتها الحقيقية تعادل إحداها أربعة آلاف ريال، والثانية تعادل ألفي ريال، فيصطلح الذكور والإناث على أن للإناث الأرض التي بألفين، وللذكور الأرض التي بأربعة آلاف، وقد اختلف فيها العلماء - رحمهم الله - ومذهب طائفة من أهل العلم صحتها وجوازها وهو الصحيح، ويستوي عند العلماء أن يكون التخارج في الفرض والأسهم في النقد، أو يكون بالأعيان، النقد مثل النقود، ويقول له: هذه الدار قيمتها ستة آلاف، نصيبني فيها أربعة أسهم، ولك منها سهمان، فخذ هذه الألفين عن سهميك الباقيين ونحو ذلك، لكن هذه الصورة ليست مما نحن فيه، فهذه الصورة جائزة لا حرج فيها لكن بشرط: أن يكون مقدار النصيب الذي يعطى للنساء حق وعدل، ولا يكون فيه ظلم، ويقدر برجلين من أهل الخبرة عدلين لا يحيفان لأحد من الورثة بالضوابط الشرعية.

وفيما يتعلق بتنازل المرأة عن نصيبها حال خروجها إلى القاضي وكان ذلك بالإكراه، قال الدكتور محمد «إن ذلك لا يحل نصيبها البتة، فإن الإكراه لا يحل حراما ولا يحرم حلالا، فالإكراه لا يوجب حرمة الحلال ويعتبر لاغيا». وأضاف «إذا أكرهت المرأة واستحييت، فإن بعض العلماء يرى أن الحياء والخجل في بعض الأحيان نوع من الإكراه، وهو أصل عند شيخ الإسلام ابن تيمية قرره في غير ما موضع من المجموع: أن الإكراه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، فقد يكره الرجل بالحياء، فلذلك إذا كانت المرأة يضغط عليها عن طريق زوجها، أو عن طريق إخوانها حتى تتنازل، فهذا التنازل وجوده وعدمه على حد سواء».

عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء الدكتور صالح بن فوزان الفوزان استشهد بقوله تعالى (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا)، وقال «فصل الله وبين في ختام الآيات نصيب كل وارث» فقال (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين).

أعضاء شوري: على القضاء مسؤولية كبرى ولا بد من تشريعات منظمة أكد أعضاء في مجلس الشورى أن حرمان المرأة من ميراثها جريمة في حقها تستوجب التعزير، وطالبوا بتدخل القضاء لاسترجاع حقوق النساء اللاتي سلبن حقهن أو أجبرن للتنازل عنه، كما دعوا إلى سن تشريعات تنظم هذا الأمر وتردع المخالفين.

واعتبر رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل آل علي حرمان المرأة من ميراثها ومساومتها عليه فعلا مجرما شرعا وقانونا، مستغربا أن يتم تهमيش دور المرأة واغتصاب حقها وأخذ ميراثها، وقال في الوقت نفسه «هذه القضايا لا تشكل ظاهرة».

ورأى أن الإشكالية تكمن في أن بعض النساء لا يطالبن بحقوقهن، متسائلا «كيف يحصل الفرد على حق لم يطالب به؟». ودعا آل علي القضاة حال نظرهم في قضايا كهذه إلى إعطاء المرأة حقها مباشرة دون وسيط وتسليمها حقها بيدها وليس بيد أقاربها.

واقترح رئيس لجنة حقوق الإنسان إيجاد وسائل سرية تستطيع المرأة من خلالها إيصال دعاها إلى المحكمة، إذ إن كثيرا من النساء يتحرجن من الوصول إلى المحاكم ويرين ذلك عيبا يحكم العادات والتقاليد السائدة، أملا أن تتم العناية بتلك القضايا التي تصل بطريقة صريحة أو سرية إلى المحكمة فور وصولها إلى القاضي، واستدعاء من ظلمها وهضم حقها، مبررا هذه المطالبة «لعدم وقوع المرأة في طائلة الضغط وتتنازل عن حقها وتهضمه».

وشدد آل علي على أهمية دور القضاء، وقال إنه لا بد أن يثبت القضاء دوره في مثل هذه القضايا على وجه الخصوص وعليه ألا يسكت، وذلك بأن يفتح مجال للمواطنين لأخذ حقوقهم، ولا بد من إدراك أن المرأة تخاف من بعض أقاربها في مثل هذه الحالات.

وخلص إلى القول «لأبد من فتح قناة اتصال للنساء اللاتي غصبن حقهن مع القضاء»، مقترحا أن يخصص محام في المحكمة يتولى هذا الجانب ويرعى قضاياهن حق الرعاية.

أما نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية في مجلس الشورى الدكتور عبدالله برجس الدوسري، فطالب بتعزيز الذين يحرمون النساء من الميراث، معتبرا الحرمان تعطيلا لشرع الله.

وشدد على أهمية تكثيف الدور التثقيفي للرجل والمرأة حتى يعرف كل منهما حقه، خصوصا النساء وذلك بأن يعلمن أن الميراث حق لهن كفهله الشرع الإسلامي وليس لأحد فيه منة، كما أنه لا يعد إنقاصا لقدر الرجل.

ورأى عضو لجنة الأسرة والشباب في مجلس الشورى الدكتور طلال بكري، أن هذه العادة تكثر في بعض المناطق التي يغلب أهلها تطبيق العادة على الشريعة، سواء أكان في الزواج أو الإرث أو المخصصات.

لكن عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى الدكتور نواف الفغم، كشف عن أن بعض القبائل تجبر النساء عن التنازل عن حقهن لولي أمرهن، بحجة أنها جزء من العائلة وأن الرجل هو المسؤول عنها.

ولفت إلى أن البعض لا يقبلون عزاء النساء في المتوفى حتى يتنازلن عن حقوقهن، «لا يقبل الأخ الكبير عزاء أخواته في أبيهم حتى يتنازلن عن حقهن في الميراث بعبارة (قبلت التنازل وأنت عوضنا في أبونا)».

وطالب الفغم باستحداث نظام أو تشريع أو نقطة نظام تنص على عدم قبول توقيع المرأة على أي ورقة تخص ميراثها إلا بعد وفاة ولي أمرها أو زوجها بعشرة أيام حتى يعود لها رشدها وتخرج من صدمة وفاته وتترك جيدا ما تفعله.

حقوقيون: المشكلة قائمة .. التوعية أولا والمحاكم أخيراً

أبرز حقوقيون دور الجمعيات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان في مواجهة الظلم وإعادة الحقوق لأصحابها، وطالبوا بالتعاون مع الجهات المختصة في هذا الشأن، حتى يتم نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع وتلاشي الظواهر السلبية فيه.

وكشف عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان وأستاذ الفقه في المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان، عن أن الهيئة رصدت شكاوى عديدة لنساء يتظلمن من حرمانهن ميراثهن.

وأفاد بأن الهيئة رصدت أيضاً انتهاكات عديدة في هذا المجال عبر موظفيها المنتشرين والذين يتلمسون احتياجات الناس ويتجاوبون مع تطلعاتهم - على حد وصفه - إضافة إلى المتعاونين مع الهيئة.

وقال إن الهيئة معنية بشكل كبير في هذا الأمر، فقد أعدت دراسات متعددة وكتبت بيانات وتحدثت أيضاً عن طريق منسوبيها تحذيراً وسعياً في إيجاد الحلول بدءاً برئيسها وانتهاء بأعضائها.

ونبه إلى أن المشكلة لا زالت قائمة وتحتاج إلى وقفة صادقة من هيئة حقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية والمختصة بهذا الأمر.

ووصف التحايل بأنه «تعسف ومن أظلم الظلم»، مشيراً إلى أن أصحابه مرتكبون لأكبر أنواع الكبائر وأشنع أنواع الظلم، مضيفاً «يترتب على ذلك آثار سلبية وقطيعة رحم وعقوق وعذاب في الدنيا والآخرة».

وقال: «أنصح من ابتليت بالتحايل عليها أو منعها حقها أو أجبرت بوسائل اجتماعية ما أنزل الله بها من سلطان أن لا تتردد بالرفع للمحاكم والجهات المعنية لاسترداد حقها».

وفي هذا الصدد طالب الفوزان بضرورة تشكيل حملة واسعة لتشجيع النساء للمطالبة بحقوقهن ويتم فيها توضيح حق المرأة في ذلك، وقال إن المرأة توجر إن هي فعلت ذلك لأنها تسهم في إبراء ذمة أهلها ممن بخسها حقوقها وتسهم في رفع الظلم عن الكثيرات.

ودعا زعماء القبائل وطلاب العلم في القرى والمناطق التي تحصل فيها هذه العادات أن يقوموا بدورهم التوعوي وتشجيع من هضمت حقها برفع الدعاوى القضائية إذا لم يجد الصلح بينهم حتى تزول هذه الجاهلية وتسلم النساء من الظلم.

من جانبه أكد مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان أحمد بهكلي تلقي الفرع شكاوى عديدة من نساء حرمن حقوقهن في الميراث، إلا أنهن يوقفن الشكاوى خوفاً من ذوبهن.

لكن نائبة رئيسة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة الدكتورة نورة العجلان ترى أن حرمان المرأة من ميراثها بدأ يخف مع تكثيف التوعية والتثقيف والتزام الناس بالشرع.

وأكدت وجود حالات في بعض المناطق ممن يهضمون حقوق المرأة ويسلبونها ما فرض الله لها من الميراث، مشيرة إلى أن قبول بعض النساء في تلك الأسر جعل الأمر متفشياً في تلك المجتمعات، حتى أن الفتاة تتنازل عن حقها لأخيها.

ورفضت العجلان هذه التصرفات بشدة، مفيدة بأن كثيراً من هذه القضايا ترد إلى الجمعية وتجد حلاً مناسباً لها، ورأت أن هذه الحالات بدأت تخف كثيراً نظراً لوجود حصر للورثة في الدوائر الشرعية، الأمر الذي يلزم بإعطاء القصر حقوقهم دون استثناء.

ودعت إلى تنظيم أكثر دقة لقسمة الميراث، يراعى فيه وضع حد زمني أقصى لإنهاء القسمة؛ لحل المشكلات التي تحصل حالياً بسبب إطالة فترة قسمة الموارث لسنين عديدة، ما يؤدي إلى مشاكل بيئية وغيرها من وراء البيوت المهجورة التي تنتظر تقسيم الورثة فيها. ونفت قصور الجمعية في أداء أدوارها المناطة بها من محاضرات تلقيها أستاذات الجمعية وكذلك القضاة الذين يسهمون في توعية المرأة بحقوقها التي كفلها الشرع لها.

بداية مراهة للأحكام البديلة

المصدر: جريدة شمس الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١م العدد ١٩٥٤
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=134811>

مكة المكرمة-حامد القرشي
لم تكن الأحكام البديلة التي طبقتها بعض القضاة في عدد من القضايا طوق نجاه لبعض الجناة، بالقدر الذي باتت مطلباً في المجتمع، لتخليص فئة المراهقين من التشدد في الأحكام في وقت لم تتضح لهم فيه معالم «الصواب والخطأ». وفيما بات المراهق اسماً له مدلول آخر في الشارع، باتت الأنظار تتجه إلى أكثر من اتجاه، والاستفسارات تحوم حول أكثر من محور، فهل المراهق جان أم مدان؟ وهل الأحكام المجتمعية لا تقي بغرض التقويم وأغراض العقاب أم أنها بداية النهاية للدخول في معترك التمرد وصولاً إلى نهاية شعارها «صنعنا مجرماً»، أم أن الأحكام القضائية لا زالت دون المأمول، إلى الدرجة التي تعزز فيها السلبيات دون الالتفات إلى الإيجابيات؟ وهل التساهل علاج في بعض الأحيان أم أنه آفة الأوقات؟

أنا حر... عبارة استساغ ترديدها أغلب المراهقين، فيما نتيجة أكثرها الوقوع في الخطأ وربما الخطيئة، والجريمة، لكن بالنظر إلى من يطلق المقولة نجده ليس سوى مجرد «مراهق»، يصفه المختصون بأنه: «شخصية تتخذ في الغالب أساليب عدة للفت الانتباه إليها أو تفريغ طاقاتها، لما يعتريها من تغيرات في مظاهر النمو المختلفة الجسمية والفسولوجية والعقلية والاجتماعية والانفعالية والدينية والخلقية، الأمر الذي يستدعي من أولياء الأمور ألا يتركوا لهم الحبل على الغارب، وأن تكون الحرية بضوابط شرعية واجتماعية».

خففوا الأحكام
مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي يناشد القضاة أن يلتفتوا إلى قضايا المراهقين، مؤكداً أن بعض الأحكام التي طالت بعضهم لا تتناسب مع الجرم الذي وضعته في مرحلتهم العمرية التي يمرون بها وهي المراهقة.

حرروهم بانضباط
يرى باحث ومتخصص في شؤون المراهقة ومدرّب معتمد في فن التعامل مع المراهقين فهد بن محمد الحمدان، أن المراهق لو ترك له الحبل على الغارب لأراد ألا يضبطه أحد: «لأن جميع المراهقين يريدون استنشاق هواء الحرية، إذا لم توضح لهم ضوابطها الشرعية، ما يبشر بأن ٩٠ ٪ منهم يريدون الحرية المنضبطة».

وأوضح أنه تنتج من حرمان المراهق من الحرية المنضبطة بضوابط الشرع، شخصية عدوانية ما ينتج عنه تمرد واندفاعاته وابتعاده عنا وعدم رغبته في مجالستنا وبحثه عن يوفر له الاحترام والتقدير ويندفع في ذلك دون وعي منه، وقد ينحرف شتى أنواع الانحراف، أو قد تنتج من ذلك شخصية انطوائية ذليلة تقع فريسة سهلة لأصدقاء السوء كما أنه ينتج من إعطاء الحرية غير المنضبطة للمراهق التي تنتج من عدم قدرة الأهل على ضبطه أو الدلال الزائد له، زيادة حيرته وقلقه وانغماسه في الملهيّات وزيادة نسبة سلوكياته الخاطئة في الاعتداء على الآخرين.

وبين أن أسباب تمرد المراهق أنها من خصائص نموه الأساسية، وعدم الاهتمام برأي المراهق وعدم استخدام آداب الحوار وآلياته مع المراهق، كذلك عدم إشعار المراهق بالحب وإشعار المراهق بأنه لا زال طفلاً، وعدم تلبية احتياجات المراهق الأساسية، مؤكداً في الوقت ذاته أن طرق العلاج تكمن في تعزيز ثقة المراهق بنفسه وبأنه قد أصبح رجلاً يعتمد عليه وتحمله مسؤوليات مناسبة لسنة واستخدام أساليب الحوار باحترام كامل لذاته وإشعاره بحبنا له بالرغم من أخطائه، وتصحيح أخطائه بالأسلوب المناسب بالرفق واللين.

وأوضح أن: «الحرية مهمة عند كل البشر، خصوصاً المراهقين، حيث إن لديهم ميلاً طبيعياً لمقاومة السلطة الأسرية والمجتمعية بكل أنواعها والتمرد عليها، إذا لم تهتم هذه السلطة بحاجاته وتلبية رغباته، وهنا تأتي الحاجة إلى التدين الصحيح فهو الذي يضبط هذه الحرية وفق كتاب الله وسنة رسوله. كما أن توفير حاجة المراهق إلى الاستقلال والشعور بأنه قد أصبح رجلاً ومعاملته على هذا الأساس، وفهم ماذا يريد منا وتعزيز ثقته في نفسه وإشعاره بحبنا له، يجعله يعيش مراهة آمنة».

فشل التوجيه

لكن عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة معتوق الشريف، يؤكد أن: «الواقع يشير إلى فشل مؤسساتنا التربوية في احتواء المراهقين سواء من قبل المرشدين والمرشحات أو عبر المعلمين والمعلمات، فالمراهق والمراهقة لم تعد المدرسة بمفهومها التقليدي قادرة على توجيههم بأسلوب تربوي، وما يحدث خارج أسوار المدارس دليل على أن التربية فشلت.»

ويشير إلى أنه فيما يتعلق بالحرية، لا شك مع التقدم التقني أن المراهق والمراهقة أكثر تعديا على حريات الآخرين، ليس مجرد الإيذاء، بل لأنهما لم يعرفا كيف يتعاملان مع ما بين أيديهم من تقنية: «فهم فاقدون للتوجيه، لذلك تجد الحرية عندهم بلا حدود، لأن كلتا المؤسستين الأسرة والمدرسة بعيدة كثيرا عن التربية، وانشغلت بغيرها حتى إننا نلمس أن كثيرا من معلمي ومعلمات التربية لم يعد يدرك أن طرق التدريس تغيرت، فأصبحت هناك طرق جديدة يجب أن يتجه إليها في التعليم لإعمال التربية وصيانة المراهقين من الجنسين من الانحراف الذي يؤدي بهم إلى الإصلاحات ودور الرعاية الاجتماعية.»

رسالة للجميع

وعزا الشريف ترديد كلمة «أنا حر» من المراهقين إلى أنها: «رسالة من المراهقة والمراهق للأسرة والمدرسة يطلبان فيها العون والمساعدة لتعدي المرحلة العمرية التي يمران بها، فالكلمة لا تخرج من أفواههما؛ بل من التغيرات الهرمونية والفسيولوجية التي تمر بها أجسادهما، لذلك نجد صيحة الإغاثة عبارة «أنا حر»، والحل في الإيفاء بحقوق الشباب الاجتماعية والثقافية والتنموية والاهتمام بتوفير المتطلبات لهم داخل الأسر والمؤسسات التربوية والأحياء، فأحيائنا بلا مكاتب وأندية وملاعب فكيف نجيب صيحاتهم الإغاثية؟»

الدور الحقوقي

يشير الشريف إلى دور حقوق الإنسان في حفظ حقوق المراهقين، إلى أن الأمين السابق للأمم المتحدة كوفي عنان ناشد العالم احتواء الشباب والاحتفاء بهم سنويا تحت عنوان «اليوم العالمي للشباب»، كما أشاد الأمين الحالي بان كي مون بدورهم في كثير من التغيرات والأعمال التطوعية: «وإذا كانت هذه الرؤية العالمية تعبر عن حقوقهم، فإنني أرى أن مؤسسات المجتمع لم تف الشباب حقوقهم، ولم تراع متطلباتهم، فبرامجنا الإعلامية والثقافية أهملت حقوقهم الثقافية ورعاية الشباب اهتمت بالرياضيين وأهملت الآخرين، فأصبح الشباب يشعرون بأنهم منبوذون في كل مكان، مطاردون يعانون التمييز، لذلك لا بد من إعادة صياغة رؤية المجتمع ومؤسساته تجاه الشباب، ولا شك أن عدم وعي الأسر بأن زمن أبنائهم غير زمنهم وإهمالهم للحوار معهم نتج منه كثير من الصراعات اتهم فيها الشباب بالعقوق حتى وصلت قضاياهم المحاكم، وقد استقبلنا كثيرا من الفتيات اللاتي هربن من أسرهن، وشكاوى كثير من الشباب من الجنسين يعانون الاضطهاد من قبل أسرهم، وفي رأيي أن هذه القضايا تتجدد يوميا إن لم يكن هناك وعي كامل تسهم فيه كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية لا سيما الرسمية منها.»

خلل أسري

يلوم المرشد الطلابي عبدالله بن دحيم، بعض الآباء والأمهات، لعدم الوعي بهذه الفترة الحرجة، مشيرا إلى أن المراهق يحاول أن يتكيف مع هذه المرحلة رغم صعوبتها، ولكنه قد يصطدم بعدة معوقات تجعله يعيش اضطرابا نفسيا كبيرا، وتتمثل هذه المعوقات إما من داخل الأسرة أو خارجها في الميدان التربوي أو المجتمع الخارجي بصفة عامة، ولعل من أبرز ما يحاول المراهق فعله هو إثبات شخصيته، وأنه إنسان بلغ مرحلة متقدمة لا يريد أحدا أن يكون وصيا عليه، وهذه طبيعة المرحلة ما يجعل رقابة الأهل عليه نوعا من كبت حريته على الأقل في اعتقاده هو. يضيف ابن دحيم أن الطالب المراهق خاصة في المرحلتين المتوسطة والثانوية يحتاج إلى أن يعيش توازنا في حياته، فلا إفراط زائد ولا كبت شديد، بمعنى أن الأهل والمدرسة يقع عليهم عبء كبير في جعل المراهق يتجاوز هذه المرحلة بسلام، وهذا يتطلب إشغالا مفيدا لوقت الفراغ يشبع حاجاته وشخصيته، دون أن يكون هناك ضرر من إطلاق العنان لحريته خاصة في ظل المتغيرات التي نعيشها في الوقت الحاضر، ولعل أبرزها التطور التقني في مجال الاتصالات، مؤكدا أن الطالب في المرحلة المتوسطة يحاول أن يكون منطلقا للحرية وبنسبة قد تصل إلى نحو ٦٠ % من إجمالي أعداد المراهقين وهذه نسبة قد تكون طبيعية إلى حد ما، حيث إنه حسب الإحصاءات الأخيرة لعدد طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية بمكة المكرمة بلغ نحو ٥٧ ألف طالب، موضعا أن العلاج يكمن في معرفة أولياء الأمور والمعلمين بطبيعة خصائص النمو لهذه المرحلة، ومحاولة عقد جلسات إرشادية لتبصير المراهق بحقيقة هذه المرحلة، وأن يعطى المراهق

مساحة كبيرة للتعبير عن آرائه وتطلعاته من خلال الإذاعة المدرسية أو الزيارات الميدانية أو المسابقات على اختلاف أنواعها.
لماذا المراقبة؟

من جانبه يرى المراقب ابن العشرين عاما عامر جميعه أنه رغم الانتقادات اللاذعة التي يجدها من عائلته وبعض الأصدقاء: «إلا أنني أحاول لفت الأنظار، ولا أرى في هذا عيبا، فكل واحد منا بداخله رغبة في أن يكون محطاً للأنظار، ولكل منا طريقته، كما لا أعير ذلك أي اهتمام ومظهري حرية شخصية.»
ويدعو طالب المرحلة المتوسطة رايد المتعاني إلى تكثيف التوعية والبرامج والأنشطة سواء في المدارس أو جمعية الكشافة أو من خلال جمعية مراكز الأحياء، لتخطي المرحلة بسلام.
ويبين طالب المرحلة الثانوية ماهر الزهراني، أنه لا بد من دور قوي وفعال للمدارس ومركز الحي من أجل توعية المراهقين، وإنشاء الصالات الرياضية والترفيهية في الأحياء لممارسة الرياضة وشغل أوقاتهم في شيء مفيد.
3 أقسام للمراقبة أخطرها العدوانية

قسم العلماء مرحلة المراقبة إلى ثلاث مراحل، تشمل مرحلة المراقبة الأولى «١١ - ١٤ عاما»، وتتميز بتغيرات بيولوجية سريعة ومرحلة المراقبة الوسطى «١٤ - ١٨ عاما»، وهي مرحلة اكتمال التغيرات البيولوجية ومرحلة المراقبة المتأخرة «١٨ - ٢١»، حيث يصبح الشاب أو الفتاة إنسانا راشدا بالمظهر والتصرفات. وأوضح الباحث الاجتماعي والصحي جمعة الخياط، أن للمراقبة أشكال مختلفة ومنها مراقبة سوية خالية من المشكلات والصعوبات ومراقبة انسحابية، حيث ينسحب المراقب من مجتمع الأسرة، ومن مجتمع الأقران، ويفضل الانعزال والانفراد بنفسه، حيث يتأمل ذاته ومشكلاته، ومراقبة عدوانية، حيث يتسم سلوك المراقب فيها بالعدوان على نفسه وعلى غيره من الناس والأشياء، كما أن هناك عوامل تسبب الاضطراب في سلوك المراقب تتمثل في المشاحنات والمشاجرات المستمرة بين الزوجين وبحضور الأبناء منذ نعومة أظفارهم، كذلك الشعور بعدم المحبة والرفض والنبذ والاحتقار داخل الأسرة.
قاضي «الجزائية»: ٣ عوائق تمنع القضاة من «البديلة»

نفى القاضي بالمحكمة الجزائية بالرياض الدكتور عيسى الغيث، أن يكون تقصير القضاة وراء عدم انتشار الأحكام البديلة على مستوى واسع في كافة المحاكم.

وأكد لـ«شمس» «أن» كل القضاة تقريبا يفضلون تلك الأحكام، ويميلون لها، إلا أن هناك ثلاثة عوائق تقف أمام التوسع في تطبيقها، أولها غياب اللائحة أو النظام الذي يحدد لهم البدائل المناسبة، أو بمعنى آخر عدم وجود أدلة استرشادية، والثاني أن الأنظمة المتوفرة حاليا لا تنص على البدائل، الأمر الذي يجعل القضاة لا يقبلون عليها خوفاً وتحوطاً من مخالفة النظام، الأمر الذي يعزز المطالبة بتعديل أنظمة العقوبات، والثالث عدم وجود إدارات خاصة لبدائل السجون تكون مهياً لهذا الغرض.»

وأشار إلى أن ما يطبق حالياً من عقوبات أو أحكام بديلة، لا يعدو كونه مرتبطاً بالتعازير المفتوحة، أو العقوبات التي ليس لها نص في نظام أو لائحة، مثل المضاربات والسب والشتم. وبين أن هناك مجموعة من الحريات نجدها مباحة شرعاً، لكن بإساءة استخدامها، وخروجها عن الانضباط مثل التفحيط تجرم، مبيناً أن التربية في المنزل يعول عليها كثيراً في اتجاه الحرية المنضبطة.

رئيس لجنة الحقوق في الشورى لـ عكاظ:

ندرس شكاوى المواطنين ونلتقي حقوق الإنسان قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٢٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110519/Con20110519420540.htm>

نواف عاقت - الرياض

أكد لـ «عكاظ» رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض والشكاوى في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم الشدي أن اللجنة قررت استقبال الأفكار والعرائض والشكاوى والمقترحات من المواطنين لدراستها ومناقشة الجهات الحكومية في هذه الأمور، موضحاً أنه جرت دراسة بعض المقترحات وستتم دراستها مع أعضاء مجلس الشورى وإطلاعهم عليها، مشيراً إلى أن اللجنة ترفض القضايا الشخصية والخاصة التي يتقدم بها بعض المواطنين؛ لأنها تمس أشخاصاً معينين ولا تعني الجميع ويهمها خدمة المجتمع بشكل عام وليس أشخاص.

وقال الشدي إن اللجنة اجتمعت مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للاطلاع على تجربتها وعملها والشكاوى التي لديها من قبل المواطنين الخاصة بالعنف والشكاوى العمالية والسجناء وغيرها، وإن هناك لقاء قريباً مع هيئة حقوق الإنسان للتدارس حول العديد من القضايا التي تهم الجميع، وأضاف الشدي أنهم في المجلس يحاولون قدر المستطاع تقليل إنشاء الهيئات؛ لأنه ليس من المعقول أن تكون لكل شيء هيئة خاصة ومستقلة، وأن هناك وزارات تقوم بهذه الأعمال وهذا التوجه مهم لخدمة جميع القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

رصد استياء المواطنين من بطء تنفيذ الأوامر الملكية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٤

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110520/Con20110520420769.htm>

عبد الله عبيد الله الغامدي - الرياض

أكد لـ «عكاظ» نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان وجود ضعف ورتابة في أداء الأجهزة الحكومية في تعاملها مع حقوق المواطنين، مشيراً إلى أن مشكلة التجمعات التي تكررت مؤخراً أمام عدد من الأجهزة والمصالح الحكومية سببها البيروقراطية والرتابة والتفسيرات الضيقة للقرارات والأوامر. ورفض الخثلان التجمعات أمام الأجهزة الحكومية فيما يخص التعيينات والترسيم، لكنه استدرك بالقول: المشكلة تبقى في الأجهزة التنفيذية وبيروقراطية أدائها، ولو أنها استجابت بشكل سريع للقرارات لما كان هناك أي مبرر لتلك التجمعات. وأوضح الخثلان في حديثه للصحيفة أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ترى أن أداء الأجهزة الحكومية يعطل حصول الناس بحقوقهم، ما يدعو الحاجة إلى الإصلاح الإداري، إذ أن استمرارها على وضعها الحالي سيخلق فجوة وتسبب إشكالات.

وكشف الخثلان عن رصد الجمعية واستياء من المواطنين في تعامل الأجهزة الحكومية مع الأوامر الملكية، التي صدرت مؤخراً سواء في البطء أو الشروط التي توضع والتفسيرات الضيقة فيمن يستحقها ومن لا يستحقها، مؤكداً أن الجمعية في تواصل مع الأجهزة الحكومية في هذا الجانب، وقال: «الجمعية مسؤولة حقوقياً لإبلاغ الجهات العليا لكشف الضعف في الجهاز الإداري فيما يخص تحقيقه لمطالب المواطنين».

ووجه الخثلان الدعوة لمعهد الإدارة لسرعة إنشاء مركز قياس الأداء لأجهزة الدولة والذي أنيط به، بمعنى أن يقاس أداء الأجهزة الحكومية في مدى أدائه مهماً من زاوية حقوقية سواء في مساهمتها أو إعاقته منح المواطنين حقوقهم. وحول التجاوب من الأجهزة الحكومية مع ملاحظات الجمعية، أجاب: «يوجد تجاوب من بعض الجهات، لكن بعضها لديه إشكالية في الكفاءة الإدارية، والجمعية تعرض في تقاريرها الدورية مدى التزام الأجهزة الحكومية بأداء وظائفها الأساسية لضمان تمتع الناس بحقوقهم والجمعية بصدد إصدار تقرير قريباً».

عسير: أسرة الشاب الأردني تنفي إصابته بالربو وترفض استلام جثته

المصدر: جريدة شمس الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م العدد ١٩٥٥
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=134868>

أبها. محمد موسى
نفث أسرة الشاب الأردني حسان «٢٣ عاماً» الذي توفي قبل يومين في أحد رفيدة «شرق عسير» بعد مناصحته في مركز
لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على خلفية قضية معاكسة، إصابته بالربو أو أي أمراض مزمنة. مشيرة إلى أنها
أشعرت «حقوق الإنسان» بالسعودية بتفاصيل القضية وكذلك القنصلية الأردنية في جدة.
وكانت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نفث في بيان نشر أمس علاقتها بوفاة الشاب. وأكدت على لسان متحدثها
الرسمي عوض بن عبدالله الأسمرى أن الهيئة اكتفت بمناصحته بعد شكوى من بعض أولياء الأمور عن قيامه مع أحد
رفاقه بمعاكسة طالبات إحدى المدارس. مشيرة إلى أنه كان بادياً على الشاب بعد إحضاره من مركز الشرطة الإجهاد
نظراً إلى إصابته بنوبة ربو وأنها عرضت عليه إرساله إلى المستشفى لكنه لم يرغب في ذلك وانصرف بصحبة والد
رفيقه.
وقال نبيل والد الشاب لـ«شمس» إن أسرته كانت تخطط للعودة النهائية بعد أن بلغ الـ٧٠ من العمر حيث أعاد زوجته
برفقة ستة من أبنائهما قبل أيام إلى الأردن على أن يلحق بهم مع أبنائه الثلاثة الذين بقوا معه حتى ينهوا جميع ارتباطاتهم
في السعودية.
وأكد نبيل أن ابنه لم يكن يعاني أي أمراض مزمنة ولم يسقط - كما قيل - من فوق سور مدرسة أثناء مطاردته، وزعم أنه
لم يشاهده إلا وهو في المستشفى وكان يعاني حالة إغماء شديدة وكذلك نزيفاً داخلياً ومع وجود آثار ضربة على رأسه
وبعض الكدمات .
أما ابنه سعيد فزعم هو الآخر أن العسكري الذي اصطحب شقيقه إلى صالون الحلاقة أكد لهم أنه لم تظهر عليه أي آثار
للمرض أو التعب، مشيراً إلى أن الطبيب الذي فحصه أوضح لهم أن مستوى الوعي لديه ٨ من ١٥ وهذا معدل خطير جداً
قبل أن يبلغهم بعد بأنه توفي دماغياً ثم بعد ذلك إكلينيكياً. وذكر أن الأسرة لن تستلم الجثة حتى تتضح الحقيقة كاملة.
من جهة أخرى علمت «شمس» من مصادر مطلعة أن اللجنة التي شكلها أمير منطقة عسير للتحقيق في ملابسات القضية
لم تحقق مع الأطراف المعنية حتى الآن حيث لا تزال تجمع في خيوط القضية من بدايتها في مركز شرطة أحد رفيدة
ومركز الهيئة كما لا تزال في انتظار الاطلاع على التقرير الطبي، ويتوقع أن تبدأ اللجنة تحقيقاتها الفعلية غدا السبت.

رئيس لجنة إصلاح ذات البين: أنهينا نزاع أكثر من ١٧٤٧٠ خلفا وقضية

د. ناصر الزهراني قال لـ الشرق الأوسط: حين يجثو الجاني على ركبتيه نتعلق حتى بالثواني الأخيرة لسماع تكبيرات العفو

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

<http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=622500&issueno=11861>

قد يسبق صوت لجنة إصلاح ذات البين صليل السيف الذي يعرف «وتين» القاتل جيدا، فصوتها المتعقل مازج في نقاء منطلقه الإسلامي، شيم الكرام، بسجايا الخلق، التي عرف بها المجتمع السعودي. الدكتور ناصر الزهراني، الرئيس التنفيذي للجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة قال إن القصاص شرع الله، والشفاعة سمة نبي الرحمة، صلى الله عليه وسلم، وما بين هذه وتلك، تتحرك اللجنة، لتكتب العفو لأشخاص تابوا إلى الله، من جرائم أسرفوا فيها في حق أنفسهم.

ولم يخف الدكتور الزهراني أهمية تجربة اللجنة، وهو ما دفع بلجان عالمية نحو القدوم لاستنساخ التجربة وتعميمها، نظير ما وصفه بالنتائج المبهرة التي وجدتتها لجنته في درء كثير من المشكلات، وسد ذرائع الكثير من المشكلات المجتمعية. يتحدث الدكتور الزهراني عن تجربة ونجاح لجنة إصلاح ذات البين في إمارة منطقة مكة المكرمة التي تحظى بدعم شخصي من قبل الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة، حيث توجت اللجنة مؤخرا بجائزة مكة للتميز، للجهود التي تبذل من قبلها، رسخ فيها الزهراني تحقيق العدالة، وتعزيز قيم التسامح والعفو في المجتمع، وتحويلها إلى ميدان للتنافس في عمل الخير، والبذل فيه، ووأد الخلافات، والانتصار للحق.

عرف عن الدكتور الزهراني جهوده البارزة في السعي في العفو وإصلاح ذات البين، وأعمال البر والإحسان من خلال السعي لعق الرقاب وإصلاح ذات البين، سرد الرئيس التنفيذي للجنة بعض القصص المؤثرة التي تعتق فيها الرقاب وهي في ساحة القصاص، حتى أضحت اللجنة يشار إليها بالبنان في مهام الإصلاح وعق الرقاب.. «الشرق الأوسط» التقت مع الرئيس التنفيذي للجنة إصلاح ذات البين، فكان هذا الحوار:

* دفعت الأموال من أجل إعتاق الرقاب، لدرجة أنها أصبحت نزالا لاستعراض النفوذ المالي، فماذا عملتم للحيلولة دون وقوع ذلك؟

- من أهداف لجنة إصلاح ذات البين الرئيسية التي ما زالت تعمل على تحقيقها، الحد من طلب التعويضات المالية والعينية الباهظة في قضايا القصاص، والعمل المستمر للتوعية بأهمية العفو الخالص لوجه الله، عز وجل، دون مقابل، وإن كان هناك مقابل مالي فيكون مقابلا معقولا يرتضيه أهل الجاني؛ إذ ليس من المقبول أن يتحول العفو إلى متاجرة بالأنفس والأرواح تؤدي إلى تعميق العداوة بين أطراف القضية، كما أن هذا يتعارض مع قيم العفو والصفح والتسامح التي يحتثنا عليها ديننا الإسلامي الحنيف، والتي تسهم في إزالة ما في النفوس من احتقان وعداوات، وتدحض كل ما من شأنه توليد الكراهية والبغضاء بين المسلمين.

وفي هذا الصدد، وضعت التوجيهات السامية من مقام خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله تعالى) حدا للمبالغة في طلب الديات، وذلك تحقيقا للمصلحة العامة وحرصا على إبقاء أواصر العلاقة بين أطراف القضية

بعد انتهائها؛ حيث يعد هذا التوجيه السامي منطلقاً مهماً في تنظيم أعمال السعي بالعفو في قضايا القصاص، وفي هذا الإطار وقفت اللجنة (وما زالت) تقف ضد المبالغاة الكبيرة في طلب التعويضات الباهظة في الديات، التي أرهقت المحتسبين في مجال السعي بالعفو وأجلت إنهاء مئات القضايا في هذا الشأن، فاللجنة تفضل عدم التدخل في القضايا ذات المبالغ الكبيرة بعد أن تبذل مساعيها لتقليص هذه المبالغ إلى الحد المعقول، كما أن اللجنة ليس من عملها ولا من منهجها مساعدة ذوي الجاني في جمع مبالغ التعويضات التي رضي بها أهل المجني عليه وجمع التبرعات لهم، كما يظن ذلك بعض الناس، وإنما يظل ذلك من شأن ذوي الجاني وحدهم ومن يمد لهم يد العون من أهل الخير والمحسنين في المجتمع. فاللجنة عموماً ترفض تلك المبالغاة والمغالاة في طلب التعويضات، وهي تعمل بكل اهتمام في سبيل الحد من هذه الظاهرة السلبية، وتقوم بجهود كبيرة لتوعية المجتمع بفضيلة احتساب الأجر لوجه الله تعالى وابتغاء جزيل ثوابه وعظيم جزائه لمن أعتق رقبة من القصاص.

* كيف تسعون إلى خلق نماذج متعددة يستنسخ فيها تميز لجنة إصلاح ذات البين في داخل السعودية وخارجها؟
- تحظى لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة بسمعة واسعة وحسنة؛ وذلك بفضل ما تحقّق لها من إنجازات ونجاحات في مجالات العفو والإصلاح، الذي لم يكن ليتحقّق لولا فضل الله تعالى ثم الاهتمام الكبير والمتابعة الدقيقة والدعم والتشجيع المستمر الذي تلقاه من الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس مجلس إدارة اللجنة. ويمكننا أن نقرأ الدور الريادي الذي تقوم به اللجنة من خلال الوفود التي قدمت من داخل السعودية ومن خارجها، وحرص أفرادها على زيارة مقر اللجنة والاطلاع على تجربتها والاستفادة من خبراتها في مجال السعي بالعفو وإصلاح ذات البين. حيث شجّع التميز الذي تحقّق لهذه اللجنة المسؤولين في عدد من مناطق ومحافظات السعودية على نقل تجربة اللجنة إليها من خلال وفود لجان إصلاح ذات البين بتلك المناطق والمحافظات التي قامت بزيارة مقر اللجنة والالتقاء بالعاملين فيها، ومنها وفود المدينة المنورة وجازان والقصيم والدوادمي والبشائر، بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى خارج البلاد، حيث قدمت عدة وفود إلى مقر اللجنة للوقوف على تجربة اللجنة والاستفادة منها، ومن ذلك زيارة عدد من المهتمين بشؤون إصلاح ذات البين وحقوق الإنسان في مملكة البحرين، بالإضافة إلى وفد من الكلية الإسلامية بجمهورية سريلانكا لمقر اللجنة بالعاصمة المقدسة، بهدف نقل التجربة الثرية للجنة إلى النمامة وكولمبو، وأكدوا على أن النجاحات التي تحققت للجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة تشجع على تنفيذ مثل هذه المشاريع الاجتماعية التي لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها.

كما قام وفد يمثل الرابطة الإسلامية في جمهورية غينيا (كوناكري) بزيارة مقر اللجنة للهدف ذاته، وأبدى رئيس الوفد إعجابه بفكرة اللجنة، وما تقدمه من أعمال اجتماعية وإنسانية، مشيراً إلى أن زيارته لمقر اللجنة جاءت بتوجيه من مفتي جمهورية غينيا (كوناكري) بهدف البحث عن سبل لمواجهة قضايا الخلافات والنزاعات التي ظهرت في المجتمع المسلم هناك ولم تفلح المحاكم في حلها، وأبان أن الوفد المخول بإعداد تقارير الزيارة سينقل كثيراً من الأفكار والآليات المطبقة في لجنة إصلاح ذات البين بمكة المكرمة لتطبيقها في غينيا وفق المتاح لهم من الإمكانيات، كما استقبلت اللجنة وفداً من دولة السويد يرأسه مدير مركز الدراسات والبحوث الإسلامية في السويد، الذي قال: إن تجربة اللجنة ينبغي أن تعمم للاستفادة منها في مواجهة المشكلات التي تعترض البيوت المسلمة، موضحاً أن عمل هذه اللجنة صورة ناصعة للعمل التطوعي المؤسسي.

كما استقبلت اللجنة مؤخراً وفداً يضم أكثر من (٤٠) أستاذاً من جامعات السنغال وإندونيسيا من المشاركين في إحدى الدورات التي نظمها معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى؛ وذلك بهدف رصد تجربة اللجنة، والوقوف على ملامح رسالتها وأهدافها ومجالاتها، وآليات العمل بها، وصور تنظيماتها الإدارية، وأبرز المنجزات التي تحققت لها؛ حيث يُقدّم لأعضاء هذه الوفود الزائرة لمقر اللجنة عرض موسع عن فكرة اللجنة وأهدافها، ومهام وطبيعة القضايا التي تباشرها، وكيفية استقبال القضايا والتعامل معها، ولامح العمل الإداري في اللجنة، وذلك من خلال المعرض الدائم للجنة، بالإضافة إلى مشاهدة العرض المرئي الذي يجسد بدايات اللجنة وإنجازاتها، كما يتم تزويد أعضاء هذه الوفود بمجموعة من مطبوعات اللجنة، توضح آلية العمل فيها وتظهر جوانب من أنشطتها.

* نود أن نقف على فكرة وبداية لجنة إصلاح ذات البين؟

- لجنة إصلاح ذات البين لجنة خيرية تابعة لإمارة منطقة مكة المكرمة، وكانت، وما زالت، عنواناً للتفرد والتميز منذ أن طرحت فكرة إنشائها؛ وذلك لتمييز طبيعة رسالتها الإنسانية والاجتماعية، وتميز أهدافها التي تلخص في نشرها لثقافة العفو والإصلاح، وإشاعة روح المودة والتسامح.

وقد جاءت فكرة إنشاء هذه اللجنة المباركة بإمارة منطقة مكة المكرمة استجابة لأمر سام كريم موجه إلى جميع أمراء المناطق والقاضي بوجوب السعي في العفو في قضايا القصاص وفي بذل شفاعتهم ووجهاتهم قبل تنفيذ الحكم بالقصاص، وعندئذ كانت فكرة اللجنة هاجسا جميلا يفيض به وجدان أمير منطقة مكة المكرمة في ذلك الوقت، الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز (رحمه الله)، الذي تبنى فكرة إنشائها حبا منه لقيم العفو والتسامح، وإدراكا لحاجة المجتمع إلى عمل منظم يسهم في إشاعة المحبة والمودة والتقارب والتآلف، فعمل على دعم جهود القائمين عليها، وأمدهم بكل ما يحتاجون إليه من إمكانات وتوجيهات، حتى بدأت خطوات تلو خطوات في طريق التميز والإنجازات.

وقد بدأت مسيرة اللجنة من خلال مقر متواضع يتمثل في ثلاث غرف في جامع سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، رحمه الله، بمكة المكرمة، فإذا بالنجاحات والثمار الياقوتية لهذه الجهود المباركة، التي جعلت أمير المنطقة، يزداد قناعة بضرورة دعم اللجنة، وتوسيع دائرتها، وزيادة أعضائها، فأصدر أمرا بإنشاء اللجنة في عام ١٤٢٢ هـ، وتم اختيار عدد من العلماء والوجهاء ومحبي الخير ليكونوا هيئة عليا للجنة ينبثق عنها لجان تنفيذية عاملة، فبدأت اللجنة عملها المؤسسي المنظم، وتم استقطاب عدد من أهل العلم والفضل ليقوموا بواجب السعي بالعفو والإصلاح بين الناس، فكثر القضايا، وتعددت المهام، وعظمت المسؤولية وأصبحت الحاجة ملحة إلى توسيع الدائرة نظرا لكثرة القضايا الواردة من محافظة جدة سواء ما يرد منها إلى مكتب أمير المنطقة أو المحافظات، بالإضافة إلى القضايا التي ترد من المحاكم الشرعية وأقسام الشرطة وهيئات التحقيق والادعاء العام وجمعية حقوق الإنسان، أو القضايا التي يتقدم بها أصحابها إلى اللجنة مباشرة أو من ينوب عنهم؛ فأمر بافتتاح فرع آخر للجنة بجدة وآخر بالطائف لتؤدي اللجنة مهمة الإصلاح في شتى أنحاء منطقة مكة المكرمة. وعندما تولى إمارة المنطقة الأمير خالد الفيصل، كان للجنة صفحة جديدة من صفحات التألق والتفرد، بعد أن أخذ على عاتقه مهمة دعم مسيرتها، وتطوير أدائها، فحظيت باهتمامه ورعايته، من خلال ترؤسه لمجلس إدارة اللجنة، فأضحت اللجنة من أهم المناشط التي تلقى دعمه، وتحظى باهتمامه ورعايته؛ حيث أحب هذا العمل الاجتماعي الإنساني، وتولى بنفسه (حفظه الله) متابعة أموره والإشراف على أدائه، ودعم مسيرته إيمانا منه بالدور الكبير الذي تضطلع به اللجنة في خدمة المجتمع بما يحقق وحدته وتماسكه، ويحفظ بين أفراد دواعي المحبة والمودة، ورسم للعاملين بها خارطة التألق والإبداع التي أوصلتهم إلى منصات التميز والتتويج.

* ما الأهداف التي من أجلها أنشئت لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة؟

- تعمل اللجنة على تقوية الروابط، وتوثيق أو اصر المحبة والألفة، وإعادة جسور الثقة والمودة بين أفراد المجتمع، من خلال حل النزاعات، والصلح في الخصومات، والقضاء على عوامل الفرقة والشقاق، ونبذ أسباب التشاحن والبغضاء، وبذل النصح والمشورة، وتقديم العون والمساعدة بما يساعد على تماسك المجتمع وترابطه، ويتحقق ذلك من خلال نشر الأخلاق الحميدة والمثل الرفيعة، التي من أهمها العفو والصفح والتسامح والحب والمودة والإصلاح بين الناس، والسعي لحل خلافاتهم بالصلح والتفاهم والتراضي؛ فيها يتم إحقاق الحق من جهة، والحفاظ على روح المودة والإخوة من جهة أخرى، وذلك انطلاقا من تعاليم ديننا الكريم الذي أرشد إلى أن الصلح خير، وأن أجره عظيم، وفضله كبير، والسعي فيه من أعظم القربات، وأجل الطاعات، ويمكن إجمال الأهداف التي تسعى اللجنة إلى تحقيقها في عدد من النقاط، ومنها:

- العمل على إعادة الأمل في الحياة للنادمين الذين ينتظرون الموت، ويترقبون سيف القصاص. قال تعالى: «ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا» (المائدة: ٣٢).

- الصلح في الخصومات الأسرية والزوجية، وحل النزاعات الاجتماعية والخلافات المالية، بما يعيد وصل حبال المحبة والمودة بين أطراف النزاع والخلاف. قال تعالى: (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما) (النساء: ١١٤).

- إشاعة مبادئ العفو والتسامح، والتكاتف والتعاون، والعمل على تنقيف أفراد المجتمع بما يساعدهم على علاج ما قد يكون من أسباب الشقاق والعقوق، والتصدي لعوامل الفرقة والشتات.

- بذل النصح والإرشاد، وإسداء التوجيه للبيوت المسلمة بتقوى الله تعالى، والمحافظة على صلة الرحم، ومراعاة حقوق القرابة، واحترام مكانة الجار، وتعميق روح الألفة والتآخي.

- المساهمة في تقديم العون المادي، أو المساعدة المالية في بعض الحالات التي قد تستدعي ذلك ليستقيم بها الأمر وتتحقق بها المصلحة.

* ما الآثار الاجتماعية التي يمكن أن نلمسها لتطبيق مبدأ إصلاح ذات البين بين أفراد المجتمع؟

- إصلاح ذات البين أصل من أصول دين الإسلام، ومنهج الرحمن الذي يدعو إلى الإصلاح والتآخي والمحبة والمودة ونبذ كل عوامل الفرقة والشحناء، فبالإصلاح يكون المجتمع وحدة متماسكة، يقوى رباطه ويسعى بعضه في إصلاح بعض، وبه يحل عدد كبير من القضايا، وتُعاد به الحقوق لأصحابها، ويُحسم به النزاع ويكون معه التراضي واستبقاء المودة والمحبة، وبالإصلاح تُحل المودة محل القطيعة، والمحبة محل الكراهية، وتآلف القلوب وتجتمع الكلمة، وينبذ

الخلاف وتزرع الأخوة والوئام، وبالإصلاح تستقيم حياة أفراد المجتمع وتتحقق مصالحهم، ويتجهون نحو العمل المثمر والبناء، أما إذا فقد إصلاح ذات البين فإنه تقسو القلوب وتضيع القيم الإنسانية الرفيعة، وتتشتت البيوت والأسر، ويعم الشر القريب والبعيد.

* تُبذل الكثير من الجهود التي تقوم بها اللجنة للتوفيق بين المتخاصمين في إصلاح ذات البين؛ هل تذكر لنا عدد الحالات التي باشرت بها اللجنة؟

- لله الحمد والمنة فقد وفقنا الله إلى حل عدد كبير من الحالات في مجال إصلاح ذات البين، وإنهاء الكثير من النزاعات، حيث تم إنهاء نزاع أكثر من ١٧٤٧٠ خلافاً وقضية، وفي مجال رعاية الفتيات تم حل مشكلة (١٢٣) فتاة من خلال إقناع أوليائهن بتسلمهن أو تزويجهن، وفي مجال العنف الأسري تم حل ومعالجة أكثر من (٧٤٢) قضية، وفي مجال الإيواء الأسري المؤقت تم إيواء (٣٦) حالة، وبلغ عدد المستفيدين فيها أكثر من (١٢٤) فرداً، وفي مجال المساعدات العاجلة تم مساعدة أكثر من (٤٢٤) حالة، وبلغ عدد المستفيدين منها أكثر من (١٤١٢) فرداً.

* تتعدد أوجه إصلاح ذات البين التي تقوم بها اللجنة، وأهمها وأصعبها تلك القضايا المتعلقة بعقود الرقبة، بoudنا أن تلقى الضوء على هذه المهمة الشاقة، وكم رقبة تم عتقها من قبلكم؟

- السعي لتحقيق العفو في قضايا القصاص باب عظيم إلى عمل الخير، فإله تعالى كما أمر بالقصاص أمر بالسعي في العفو وحث عليه، وجعل له أكبر الأجر والثواب؛ إنه العفو العظيم الجليل الذي يحيي به العافي نفسه وكأنما أحيا الناس جميعاً، لقوله تعالى: «ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً».

وقد دأب ولادة الأمر في هذا البلد الكريم على السعي في هذه الأعمال الإنسانية والتشجيع عليها حرصاً منهم على تأييد كل ما من شأنه إنجاح جهود الساعين للعفو والإصلاح، وإشاعة روح الصفاء والتسامح، فقد وجه خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله تعالى) بإحالة عدد من قضايا العفو لدراستها والتدخل فيها من قبل اللجنة لتجسد هذه المواقف من خادم الحرمين الشريفين معاني النبل والتسامح بين أفراد الشعب السعودي الكريم.

ولقد وقَّعت اللجنة بفضل الله تعالى في إنقاذ كثير من المحكومين ممن تسوغ فيهم الشفاعة؛ حيث تم العفو عن (١٧٣) رقبة منذ قيام اللجنة، وهم من جنسيات مختلفة ودول عدة، منها ما كان الجهد فيها خالصاً للجنة دون غيرها (وهي أغلبها)، ومنها ما كان بالتعاون في حلها من مع أهل الخير الإحسان.

ولم تنحصر جهود اللجنة في هذا المجال على قضايا منطقة مكة المكرمة بل شملت قضايا كثيرة من مختلف مناطق المملكة، كما شملت هذه الجهود محكومين من جنسيات مختلفة ودول عدة.

* أعلن مؤخراً حصول اللجنة على جائزة مكة للتميز الاجتماعي؛ ما الذي أهل اللجنة لذلك الفوز؟

- لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة عنوان للتميز منذ أن طرحت فكرة إنشائها؛ وذلك لتمييز طبيعة رسالتها الإنسانية والاجتماعية، وتميز أهدافها التي تتلخص في نشر ثقافة العفو والإصلاح، وإشاعة روح المودة والتسامح من خلال عملها في مجالات متعددة ومتنوعة من القضايا والظواهر التي طغت على المشهد الاجتماعي، فضلاً عن جهودها البارزة في السعي للعفو في قضايا القصاص.

وقد حظيت اللجنة بثقة وتقدير ولادة الأمر، حفظهم الله تعالى، وهو الأمر الذي يعد دافعاً كبيراً لأعضاء اللجنة على بذل مزيد من الجهد في سبيل تحقيق أهدافها، في ظل المتابعة الدقيقة والتوجيهات السديدة من أمير المنطقة ورئيس مجلس إدارة اللجنة، الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز، وفقه الله تعالى؛ حيث حظيت اللجنة برعاية كريمة من قبله منذ أن ولي إمارة منطقة مكة المكرمة؛ حيث وعد بدعم مسيرتها، وإكمال وتطوير ما قد بدأه الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز، رحمه الله، فترأس (حفظه الله) مجلس إدارة اللجنة، وقدم لها تبرعات سخية، وأضحت اللجنة من أهم المناشط التي تلقى دعمه وتحظى باهتمامه ورعايته؛ فأشعل الحماس في نفوس العاملين بها، ورسم لهم دروب التألق والإبداع التي أوصلتهم إلى منصات التميز والتتويج؛ حيث كان لمتابعة وحرص أمير المنطقة على أعمال وأنشطة اللجنة دور كبير مكنها من أداء دورها على أكمل وجه لتمضي في أداء رسالتها السامية المتمثلة في تحقيق تماسك المجتمع، وإيجاد بيئة اجتماعية متميزة بالمنطقة، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير والدعم المتواصل من قبل الأمير مشعل بن ماجد بن عبد العزيز، محافظ جدة وعضو مجلس إدارة اللجنة، الذي عرف باهتمامه بقضايا العفو، والمتابعة المستمرة لجهود اللجنة في عدد كبير من قضايا إصلاح ذات البين، ونتيجة لذلك تواصلت الجهود، وتدفقت فيوض العطاء بالنجاحات المتلاحقة والإنجازات المتواصلة، مما أهل اللجنة للفوز بهذه الجائزة الغالية.

ولا شك أن منح جائزة مكة للتميز الاجتماعي للجنة إصلاح ذات البين بإمارة المنطقة يأتي تنويجا للمجهودات المضنية التي بذلت في مجال نشر العفو والتسامح في المجتمع، كما يأتي هذا التكريم بمثابة التتويج لكل المخلصين الذين ضحوا بأوقاتهم، وبذلوا الغالي والنفيس، وأخلصوا بجهودهم في سبيل إنجاح هذه اللجنة.

والمسؤولون عن اللجنة وكل العاملين بها وهم يستشعرون قيمة وأهمية هذه الجائزة، فإنهم في الوقت ذاته يدركون حجم المسؤولية المضاعفة في تحقيق رسالتها وأهدافها، وما يعول عليهم المجتمع والمسؤولون من آمال وتطلعات.

* تنصوي تحت لجنة إصلاح ذات البين عدة مهام إنسانية؛ ما أبرزها؟ وما أبرز مجالات توصيفها؟
- تضم اللجنة تحت لوائها أغلب صنوف الخير، وأعظم أعمال البر، وأزكى بشائر الرضا، ومن أبرز مجالات العمل الرائدة التي تقوم بها اللجنة ما يلي:

أولاً: مجال السعي لتحقيق العفو في قضايا المحكومين بالقصاص؛ حيث ترد عشرات القضايا التي يُطلب فيها تدخل اللجنة لغرض الحصول على العفو من قبل ذوي الدم عن المحكومين بالقصاص.

وقد دأب ولادة الأمر في هذا البلد الكريم على السعي في هذه المجال الإنسانية والتشجيع عليه؛ حيث تشرفت اللجنة بنقل شفاعات خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، أيده الله، في عدد من القضايا، وكذلك بنقل شفاعات الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وكذلك بنقل شفاعات الأمير نايف بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

كما تقوم اللجنة بعرض شفاعات أمير منطقة مكة المكرمة، الأمير خالد الفيصل، في القضايا الواردة على أولياء المجني عليهم للحصول على العفو لوجه الله، عز وجل، أو بمقابل مادي معلوم يلتزم به أهل الجاني ومن يعاونهم من الموسرين، وتقوم اللجنة بدور كبير في توعية المجتمع بسبلات المغالاة في الديات ومبالغ التعويض غير المنقولة.

ثانياً: مجالات إصلاح ذات البين؛ وهو مبدأ إسلامي عظيم يشمل جوانب إنسانية واجتماعية متعددة، وقد كان للجنة دور ملموس شمل مجالات كثيرة من القضايا، ومنها القضايا الأسرية، وتشمل الخصومات والمنازعات التي تنشأ بين ذوي القربى والأرحام، والقضايا الزوجية، ومنها الخلافات بين الزوجين، والنشوز، والطلاق، والنفقة، والحضانة، ونحوها، وقضايا عقوق الأبناء لأبائهم: وتهدف اللجنة في هذا المجال إلى ضمان علاقة مستقرة بين الأبناء من جهة وأبائهم وأمهاتهم من جهة أخرى، وقضايا العضل عن الزواج، وهي القضايا التي تشتكي فيها الفتاة من عضل وليها لها عن الزواج لأسباب مختلفة، بالإضافة إلى قضايا الأطفال، وتتضمن القضايا التي يكون الأطفال فيها سبباً للخصومة والنزاع، وقضايا الإرث، وهي القضايا التي تقع بسبب خلاف الورثة حول تقسيم تركة مورثهم، كذلك القضايا المالية حيث تتدخل اللجنة في القضايا والخلافات المالية التي تنشأ بين الأفراد أو المؤسسات التجارية، وتعمل على حلها ودياً بما يحفظ الحقوق ويضمن التراضي واستبقاء الوُدّ بين أطراف النزاع، والقضايا الاجتماعية: أي القضايا الخلافية التي قد تقع بين الجيران أو أبناء الحي الواحد، بالإضافة إلى الخلافات الفردية أو الجماعية الناجمة عن سوء التصرف، أو سوء الفهم والتقدير، أو تغليب الأنانية أو تضارب المصالح، وكذلك قضايا العنف الأسري: أي الممارسة المتكررة للإيذاء والعنف الجسدي أو المعنوي الذي قد يتعرض له الأولاد أو الزوجة من قبل رب الأسرة أو أحد أفرادها المستبدين، وقضايا دار رعاية الفتيات؛ أي الفتيات اللاتي تم إيداعهن دار رعاية الفتيات بعد القبض عليهن من قبل الجهات المختصة لتورطهن في قضايا أخلاقية، حيث تتخلى الأسرة عن الفتاة ويرفض وليها تسلمها بعد انقضاء فترة الحكم الصادرة بحقها، فتعمل اللجنة على معالجة أوضاع هؤلاء الفتيات من خلال التوسط بينهن وبين أسرهن لتسلمهن أو تزويجهن بعد إقناع أولياء أمورهن من أشخاص أكفاء بعد التقصي عنهم والتثبت من أخبارهم، مع المساعدة على تهيئة بيت الزوجية والمتابعة المستمرة للتأكد من استقرار حياتهن، وقد حققت اللجنة نجاحات مميزة في هذا الجانب، بالإضافة إلى قضايا المخدرات، التي تتضمن كل القضايا التي يكون فيها تعاطي المخدرات سبباً رئيساً لوجود مشكلة ما داخل محيط الأسرة أو المجتمع.

أما المجال الثالث من مجالات عمل اللجنة فيتمثل في الخدمات والمساعدات، وتشمل المساعدات المالية؛ حيث تقدم اللجنة في بعض الحالات والقضايا مساعدات مالية عاجلة لأصحاب القضايا وبعض الأسر، عندما يكون ذلك مطلباً لحل القضية؛ حتى تتمكن الأسرة من التغلب على ظروفها وذلك وفق ضوابط محددة، وفي حالات أخرى تنسّق اللجنة مع بعض الجهات الخيرية لتقديم الدعم والمساعدة المادية لمن يحتاج إليها، وكذلك الإيواء المؤقت، ويشمل ذلك الإعاشة والمصروفات العلاجية في بعض الحالات الطارئة التي قد تتضمنها بعض القضايا الزوجية والأسرية، بالإضافة إلى الاستشارات الأسرية والاجتماعية: حيث تتم الإجابة على الاستشارات المتصلة بالخلافات والقضايا الأسرية أو الاجتماعية التي ترد إلى اللجنة من خلال الاتصال المباشر بالأرقام الهاتفية المخصصة للاستشارات، أو من خلال موقع اللجنة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

كما تتبنى اللجنة عدداً من المشاريع الإنسانية، ومن أبرزها (مركز «بر الوالدين») الذي يعنى بعلاج قضايا العقوق وإعادة العلاقة بين الأبناء وأبائهم، ومشروع «بيت الرحمة» وهو مشروع متفرد في فكرته وأهدافه يحتضن الأطفال والصغار

ممن تفرق شمل آبائهم، بعد أن أضحت مشكلة زيارة الأطفال لأحد الوالدين مشكلة من حيث الزمان أو المكان، حيث يتم ترتيب الزيارات داخل بيت الرحمة مع بث جو يعبق بالرحمة والفرحة للأطفال طيلة وجودهم في هذا المكان من قبل اختصاصيات في الحضانة والتربية، وهو مشروع تحت الدراسة والإنشاء.

* من القضايا التي تتدخل اللجنة في حلها قضايا العنف الأسري، هل هناك آلية تتبناها أو خطوات تنتهجونها في سبيل حل مثل ذلك النوع من القضايا؟

- تعد قضايا العنف الأسري من أكثر قضايا الإصلاح التي تحظى بعناية خاصة من قبل إدارة اللجنة؛ حيث يبادر أعضاء اللجنة بالاتصال بالأطراف المعنية في كل قضية تعنيف تصل إليها، وتعمل أولاً على احتواء الطرف المعتف ومعالجة أوضاعه النفسية والاجتماعية، وتأمين الإيواء المناسب له في بعض الحالات التي تستدعي ذلك، ثم معالجة الأسباب التي أدت إلى التعنيف.

* هل تذكر لنا حادثة عنف أسري باشرتها اللجنة وكانت معقدة الأحداث؟

- من حالات العنف الأسري المؤثرة التي مرت باللجنة حالة أسرة مكونة من أب وخمس بنات وابن صغير، والأم مطلقة، حيث لجأت البنات إلى اللجنة، التي تأكدت من سوء خلق الأب وعدم أهليته للحفاظ على بناته، إلى جانب قيامه بضربهن وترويعهن، وقد قامت اللجنة بتوفير الحماية لهن، وكانت الملاذ الآمن لهن بعد الله تعالى، وعملت اللجنة على استنقاذ هؤلاء الفتيات، وذلك بتوفير السكن المناسب لهن، كما قامت اللجنة بتوفير مصروف كاف لهن للإعاشة وتوفير وظائف لبعضهن، كما سعت لتزويجهن، ولا تزال هذه الأسرة تعيش في كنف اللجنة ورعايتها، بعد أن تم استبعاد والدهن عنهن تماماً، وأخذ التعهد المشدد عليه بعدم ملاحقتهن بالإيداء.

* عندما تباشر اللجنة مهام عملها في إصلاح ذات البين بين المتخاصمين ما مدى درجة تقبل المتخاصمين للجنة؟ وهل هناك تجاوب منهم؟

- تحمل لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة رسالة سامية، وتؤدي مهمة نبيلة؛ فهي تعمل على تقوية الروابط، وإعادة جسور الثقة والمودة، وتوثيق أواصر المحبة والألفة بين أفراد المجتمع من خلال حل النزاعات، والصلح في الخصومات، والقضاء على عوامل الفرقة والشقاق، ونبذ أسباب التشاحن والبغضاء، وبذل النصح والمشورة، وتقديم العون والمساعدة؛ ولذلك فمن الطبيعي أن تحظى اللجنة باهتمام وثقة وتفاعل المجتمع بجميع مؤسساته وأفراده. وقد كان لما تحقق للجنة من نجاحات وإنجازات في مختلف قضايا العفو والإصلاح صدق واسع من التقدير والامتنان لمسانده لدى أفراد الأسر والأطفال وأطراف النزاعات؛ حيث يعبرون عن مشاعرهم تجاه ما تقوم به اللجنة من صنيع جميل وعمل جليل بأساليب مؤثرة تجسد حجم الفرج بعد الشدة، والسعادة بعد المعاناة.

* عمل اللجنة هو عمل من شأنه المحافظة على ترابط المجتمع والأسر؛ هل هناك أدوار توعوية تتضمنها أعمال اللجنة في مهامها الاجتماعية والإنسانية؟

- لم تغفل إدارة اللجنة جانب توعية أفراد المجتمع فيما يتصل بالقضايا الخلافية المختلفة، وتبصيرهم بسبل الوقاية من أسبابها، وبيان فضل إصلاح ذات البين، وما تحققه الجهود في هذا الإطار من فوائد دينية ووطنية، وأثار اجتماعية وإنسانية محمودة، فقد اهتمت اللجنة بالنشاط التوعوي الذي تُكرّس فيه الجهود بمختلف الوسائل المتاحة لتثقيف أفراد المجتمع وتوعيتهم بما يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقة فيما بينهم، وتعريف كل فرد بما له من حقوق، وما عليه من واجبات تجاه الآخرين، ويتضمن ذلك إشاعة المفاهيم والقيم والمبادئ النبيلة التي تحثنا عليها شريعتنا الإسلامية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي سادت لدى بعض فئات المجتمع، ومن ذلك نشر ثقافة العفو والتسامح بين أفراد المجتمع، وإشاعة روح المودة والأخوة، والتكاتف والتعاون، وغيرها من القيم والمبادئ النبيلة التي تمثل في حقيقتها جوهر الدين الإسلامي الحنيف.

ولتحقيق أهداف اللجنة في هذا الجانب وحرصها على نشر ثقافة العفو والتسامح، فقد سلكت سبلا متنوعة، منها اللقاءات والمشاركات الإعلامية عبر القنوات الفضائية والإذاعية والصحف والمجلات، ومنها تأليف بعض الرسائل والكتب والمطويات في أهم المواضيع والقضايا الاجتماعية، ومن الأمثلة على ذلك إعداد ونشر عدد من الرسائل الموجزة في مواضيع سعادة الأسر، وصلة الرحم، وبر الوالدين، والحلم والغضب، ورسالة عن ليلة العمر ودوام السعادة، ورسالة في العنف الأسري.. إلى غير ذلك من المطبوعات النافعة.

ومن البرامج الوقائية التي تقوم اللجنة بتنفيذها في هذا الجانب إقامة المحاضرات الثقافية والمنتديات العلمية ذات الصلة بالأسرة المسلمة والارتقاء بأخلاقياتها.

وفي هذا السياق أيضاً، تصدر اللجنة مجلة (التسامح)، وهي مجلة نصف سنوية، وقد صدر منها حتى الآن أربعة أعداد طبعت منها آلاف النسخ ووزعت بالمجان على الأفراد وعدد من المؤسسات الحكومية والأهلية، كما يتم توظيف موقع اللجنة على الإنترنت لبث كل مفيد ونافع، كما نظمت اللجنة ندوة بعنوان: «المحكومون بالقصاص بين دوافع القتل وأمل العفو» وذلك بمقر اللجنة، للتعرف على آراء المسؤولين والمتخصصين حول تزايد معدلات جرائم القتل التي بدأت تبرز بجلاء على المشهد الاجتماعي بهدف تحليل العوامل المسببة، ورصد الآليات التي يمكن أن تتضافر فيها جهود الجهات المعنية بما يحقق إيجاد حائط صد أمام تفاقم هذه المشكلة.

كما قامت اللجنة بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية لعدد من المهتمين بإصلاح ذات البين وحل الخلافات داخل المجتمع، ومن ذلك تنفيذ دورتين لكل من عمد أحياء العاصمة المقدسة وعمد أحياء محافظة جدة، حيث تم تدريب أكثر من ١٢٠ عمدة لصقل مهارات عمد الأحياء في مجال التدخل بالإصلاح بين المتخاصمين، كما تنوي اللجنة عقد دورات تدريبية منظمة في عدة مواضيع أسرية مهمة، ولهذا الغرض يتم وضع اللمسات الأخيرة لمركز التدريب التابع للجنة بالتعاون مع جامعة أم القرى.

* الخلافات الزوجية من أكثر الخلافات التي ترد على اللجنة؛ كيف يتم التعامل معها؟ وما دور الكادر النسائي في أعمال اللجنة؟

- بالفعل، الخلافات الزوجية تعد من أكثر القضايا التي ترد على اللجنة، بل أكثرها خطورة وحساسية؛ وذلك لأن الخصومة إذا وقعت بين الزوجين قد تشتد حتى يكون الطلاق نتيجتها، ويكون الأولاد ضحيتها، ولئلا تبلغ الخصومة بين الزوجين هذا المبلغ فإن الشارع الحكيم سبحانه شرع الصلح بين الزوجين، وأمر بتحكيم حكيم من أهليهما للقضاء على هذه الخصومة، وإزالة أسباب التوتر والشقاق، والحفاظ على استقرار الأسرة، وسلامة الأولاد، ولألا يحظ أن القضايا الزوجية تستغرق جل الجهد والوقت الذي يبذل في اللجنة؛ حيث يبذل أعضاؤها جهوداً كبيرة تبدأ بدراسة متأنية لكل قضية لتقصي الأسباب والوقوف على الملابسات المحيطة بها، ويسبق ذلك كله استحضار النية الصالحة وابتغاء مرضاة الرب جل وعلا، ثم البدء بالجلسات الفردية بين المتخاصمين لتليين القلوب إلى قبول الصلح مع الثناء على لسان أحدهما للآخر، وترك المعاتبة إبقاء للمودة في النفوس ونأياً بها عن الحقد وإيغار الصدور، يلي ذلك العمل على تضيق شقة الخلاف والعداوة، وإحلال المحبة والسلام، من خلال الحكمة والإنصاف في إيصال كل ذي حق إلى حقه، والعمل على التوفيق بين الزوجين بالطرق والأساليب المحببة التي تحفظ لكل منهما حقوقه ومصالحه، وترسخ بينهما أسباب المحبة والمودة بعد نبذ أسباب الشقاق والفرقة، ثم إن جهود اللجنة لا تقف عند هذا الحد بل تتوج تلك الجهود بالتواصل والمتابعة المستمرة مع أطراف النزاع، وما قد يستدعيه الأمر من نصح وتوجيه.

أما بالنسبة لعمل الكادر النسائي باللجنة فقد تم تجهيز مقر متكامل للقسم النسائي، الذي بدأ نشاطه منذ فترة في بعض القضايا، كما تمت الاستفادة من هذا القسم في مجال العلاقات العامة والإعلام.

* ما علاقة اللجنة بالجهات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بدوائر القضاء؟ وهل هناك نية لتوفير وقف للجنة يعود ريعه إليها يساعدها في حل القضايا ذات الطابع المادي؟

- من خلال عمل اللجنة في حل القضايا الخلافية، لا بد أن يكون هناك تواصل مستمر ما بين اللجنة والمحاكم الشرعية، وخصوصاً رؤساء تلك المحاكم، حيث نجد منهم الدعم والمساندة في حل الكثير من القضايا العفو والإصلاح، ورؤساء المحاكم، حفظهم الله، دائماً ما يوجهون بعض القضايا إلى اللجنة للبت فيها، وهذا دور إنساني واجتماعي مهم من قبلهم، يهدفون من خلاله إلى المساهمة في حل تلك القضايا بعيداً عن دور المحاكم الشرعية، ورأب الصدع بين المتخاصمين، علماً بأن أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم العامة بمنطقة مكة المكرمة هم أعضاء بمجلس إدارة اللجنة، الذي يرأسه الأمير خالد الفيصل.

أما فيما يختص بتوفير وقف للجنة، فقد تم عقد عدة اجتماعات ضمت أعضاء مجلس الإدارة أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم العامة الشرعية بمنطقة مكة المكرمة والرئيس التنفيذي للجنة وعدداً من المسؤولين بها؛ وذلك لمناقشة السبل الممكنة لتوفير أوقاف يعود ريعها للجنة لإصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة، وبعد مناقشة الآراء المطروحة حول سبل الدعم المادي للجنة توصل المجتمعون لعدد من الأفكار والتوصيات، وكان من أبرزها حث الموقفين على إشراك اللجنة بربع أوقافهم، وتشجيع رجال الأعمال على تخصيص أوقاف تحمل أسماءهم لدعم لجنة إصلاح ذات البين، أو إيجاد وقف جماعي للغرض نفسه، بالإضافة إلى التواصل مع المحاكم الشرعية بالمنطقة للاستفادة من الأوقاف المسجلة لديها لوجوه البر المتعددة من خلال إدراج اللجنة في ربع تلك الأوقاف، وحث المتقدمين إليها بطلبات الوقف على تخصيص أوقافهم أو بعض منها لصالح اللجنة.

* أي عمل تقوم به أي جهة كانت؛ سواء حكومية أو خاصة، لا بد أن تواجهها من المعوقات والمشكلات التي يصعب عليها حلها، لجنة إصلاح ذات البين هل تواجهها مثل تلك المعضلات؟ وكيف تمكنت من تجاوزها؟

- لا شك أن هناك الكثير من الصعوبات التي واجهتنا في عدد من مراحل العمل باللجنة، وعلى الرغم من ذلك، وبفضل الله تعالى، ثم بدعم وتشجيع ولاية الأمر في هذه البلاد المباركة، وبالمتابعة الدقيقة والمواظرة المتواصلة التي حظيت بها اللجنة من قبل الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس مجلس إدارة اللجنة، الذي يحرص باستمرار على تذليل كافة العقبات واجتياز كل الصعوبات، فقد تمكنت اللجنة من الارتقاء بأعمالها، وأداء رسالتها الإنسانية والاجتماعية على الوجه المطلوب.

ومن أبرز الصعوبات التي واجهت اللجنة الصعوبات المالية المتمثلة في عدم وجود موارد ثابتة لتمويل اللجنة للوفاء بمتطلبات العمل بها، وخاصة فيما يتعلق بتكاليف استئجار المباني المخصصة لمقار اللجنة وفروعها، وتأمين رواتب العاملين ومكافآت المتعاونين، بالإضافة إلى عدم وجود مبان مملوكة للجنة؛ الأمر الذي يستنزف كثيراً من المال لتغطية تكاليف استئجار أربعة مبان كمقار للجنة وفروعها في كل من محافظة جدة ومحافظة الطائف ومركز «بر الوالدين» بمحافظة جدة.

ويُضاف إلى ذلك الصعوبات البشرية المتمثلة في قلة عدد الأعضاء العاملين باللجنة مقارنة بأعداد القضايا الواردة للجنة، وعدم خضوع الموظفين العاملين باللجنة لنظام التقاعد أو التأمينات الاجتماعية. وفي إطار الدعم المتواصل الذي تحظى به لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة من قبل القيادة الحكيمة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين، والنائب الثاني، فقد صدر توجيه المقام السامي باعتماد مخصصات مالية للجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة، تدرج ضمن الميزانية السنوية لإمارة المنطقة بعد رفع طلب بذلك من قبل الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس مجلس إدارة لجنة إصلاح ذات البين؛ الأمر الذي يعكس ثقة القيادة الحكيمة التي تحرص على كل ما تراه محققاً لاستقرار وطمأنينة المواطنين والمقيمين على ثرى هذا الوطن الحبيب.

* ما أبرز التطلعات التي تسعون إلى تحقيقها في المرحلة المقبلة؟

- تسعى اللجنة إلى إقامة الملئقى الأول للجان إصلاح ذات البين على مستوى مناطق المملكة، وقد بدأت اجتماعاتها التحضيرية لوضع ترتيبات هذا الملئقى الذي سيكون في العاصمة المقدسة، ويهدف إلى التعريف بجهود اللجنة وإنجازاتها الرائدة، بالإضافة إلى مناقشة سبل توحيد ضوابط وإجراءات العمل في مجال إصلاح ذات البين، كما سيتم من خلال هذا الملئقى مناقشة الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه العمل في هذا المجال، والمقترحات المناسبة للتغلب عليها، كما يتيح هذا الملئقى فرصة كبيرة لتبادل الخبرات والتجارب المتميزة بين لجان إصلاح ذات البين وصولاً إلى تطوير أدائها، وزيادة فاعليتها، وسبشارك في فعاليات الملئقى ممثلون عن لجان الإصلاح من مختلف مناطق المملكة. وفي جانب آخر، تتجه اللجنة إلى تأسيس مركز تدريبي متخصص في تنفيذ الدورات التدريبية للمهتمين بإصلاح ذات البين وحل الخلافات داخل المجتمع، وذلك في إطار الحرص على نشر ثقافة العفو والتسامح ومبادئ الإصلاح بين الناس، وامتداداً لجهودها التدريبية والمتمثلة في تنفيذ دورتين تدريبيتين لكل من عمد أحياء العاصمة المقدسة وعمد أحياء محافظة جدة، واللتين هدفنا إلى التدريب على المهارات الأولية في الإصلاح، وقد تم وضع اللمسات الأخيرة لهذا المركز بالتعاون مع جامعة أم القرى، علماً بأنه يجري الإعداد لدورات تدريبية جديدة لعدد من المهتمين والعاملين في مجال إصلاح ذات البين.

كما هناك بعض الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تسهم بها اللجنة للحفاظ على تماسك المجتمع وسلامته، ومنها على سبيل المثال حث أهل العلم والدين والاختصاص في علم الاجتماع والنفس لإعداد البحوث المتخصصة لمعالجة ودراسة بعض المشكلات التي ترى اللجنة تفاقمها في المجتمع، ومحاولة إيجاد الحلول لها ونشرها في إصدار خاص باللجنة، ومعالجة المشكلات الأسرية من خلال الوعظ والإرشاد على منابر المساجد، وزيارات الجامعات ومراكز الأحياء من أجل التوعية بأهمية إصلاح ذات البين والعفو، بعد التنسيق مع الجهات المعنية بذلك، وإقامة دورات توعوية تتناول على سبيل المثال قضايا تتعلق بشؤون الأسرة للرجال والنساء تحت إشراف اللجنة مع التركيز على مواضيع ذات علاقة مثل العلاقة الزوجية، وتربية الأبناء، وثقافة الحوار الأسري، ونحو ذلك، بالإضافة إلى التواصل مع أجهزة الإعلام والصحافة للتعريف بدور وعمل اللجنة.

حقوق الإنسان تقدم ندوة الأسرة والمجتمع

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110521/Con20110521421115.htm>

محمد سميح - مكة المكرمة

تقدم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة الليلة ندوة تحت عنوان «الأسرة والمجتمع حقوق وواجبات»، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للأسرة. ويشارك في الندوة المحاضر في جامعة أم القرى الدكتور محمد بن مسفر القرني والدكتورة هيفاء بنت عثمان فدا المحاضرة في كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى عضوة مجلس إدارة لجنة إصلاح ذات البين وذلك في قاعة الاجتماعات في المؤسسة الأهلية لمطوفي حجاج جنوب آسيا في مكة المكرمة.

حقوق الإنسان تناقش الرقابة على الانتخابات تأجيل اقتراع الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة عكاظ الإحدى ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421331.htm>

واس - الرياض، عبدالله المقاطي - ظلم
أعلنت اللجنة العامة للانتخابات البلدية تأجيل موعد يوم الاقتراع لمدة أسبوع، ليصبح الخميس الأول من ذي القعدة المقبل، وذلك بسبب تزامن الموعد السابق مع إجازة اليوم الوطني للمملكة.
وأوضح المتحدث الرسمي باسم انتخابات أعضاء المجالس البلدية المهندس جديع بن نهار القحطاني أن اللجنة تلقت ملاحظات واقتراحات حول تزامن يوم الاقتراع مع إجازة اليوم الوطني، الأمر الذي يجعل الكثير من المواطنين يفضلون قضاء العطلة خارج مسار الدوائر الانتخابية المقيد بها، مشيراً إلى أن اللجنة حرصت على الاستجابة لمطالب المواطنين بتأجيل موعد الاقتراع.
ولفت الانتباه إلى أن سن المواطنين الراغبين في قيد أسمائهم بجداول قيد الناخبين كان محدداً ببلوغ الناخب سن ٢١ سنة هجرية في موعد الاقتراع، أي مولوداً في ١٤١١/١٠/٢٥ هـ، إلا أن التأجيل ترتب عليه أن يكون السن المحدد للقيد في السجلات يمتد ليشمل موالييد الفترة من ١٤١١/١٠/٢٦ حتى ١٤٢٢/١١/٢ هـ، مبيناً أن تسجيل الناخبين سيقتصر لموالييد الفترة المشار إليها اعتباراً من الأسبوع المقبل في الفترة من ١٤٣٢/٦/٢٥ حتى ١٤٣٢/٦/٣٠ هـ، في مراكز الانتخاب المخصصة لتسجيل المرشحين في كل دائرة انتخابية.
وفي السياق ذاته، أبلغ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية ووزارة الشؤون البلدية والقروية تناقشان حالياً موضوع الرقابة على الانتخابات البلدية في دورتها الجديدة

حقوق الإنسان لعكاظ:

نناقش مع البلديات الرقابة على الانتخابات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421314.htm>

عبد الله المقاطي - ظلم
أبلغ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية ووزارة الشؤون البلدية والقروية تناقشان حالياً موضوع الرقابة على الانتخابات البلدية في دورتها الجديدة، وقال القحطاني «هناك اجتماعات بين مسؤولي الجمعية والمسؤولين في وزارة الشؤون البلدية والقروية بهذا الخصوص وستتضح الأمور خلال الأيام المقبلة. وكانت الجمعية قررت بداية الشهر الماضي التخلي عن مراقبة الدورة المقبلة لانتخابات المجالس البلدية، مبررة ذلك بعدم تطوير آلية عمل المجالس البلدية وعدم التمكين من حق الانتخاب لبعض فئات المجتمع. وأكدت الجمعية حينها دعمها للعملية الانتخابية وأن فروعها ومكاتبها ستكون مفتوحة لرصد واستقبال أية شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان بخلاف ما جرى في الدورة الانتخابية السابقة من إشرافها على الرقابة بإنشاء مجلس تنسيقي للرقابة على الانتخابات».



سفير هولندا يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=54927&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2011-05-22 12:33 AM

زار السفير الهولندي لدى المملكة رون ستريكر، يرافقه المستشار ويلم فان روسيم، أمس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والتقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، بحضور المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، الدكتور عبدالجليل السيف، والمشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية المستشار، خالد بن عبدالرحمن الفاخري.

وبحث اللقاء بعض المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وموقف الجمعية من الانتخابات البلدية الحالية وحق المرأة في المشاركة فيها بشكل خاص، إلى جانب الحديث عن التعديلات الأخيرة التي أجريت على لائحة المطبوعات والنشر ومدى أثرها على حرية الصحافة والتعبير في المملكة.

سهيلة زين العابدين: الانتهاكات الحقوقية والمعاملة غير اللائقة للمعنفات جملة الشكاوى التي نتلقاها 10 معنفات يدخلن دار العجزة في عسير وتحرمهن الشؤون الاجتماعية من التعليم

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634700.html>

أبها - حياة الغامدي
ما زال فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير يحتفظ بنحو ١٠ فتيات عانين من العنف الأسري داخل دار العجزة في ظل عدم توفر دار لحماية الفتيات المعنفات بذات المنطقة .
وبحسب مصادر مطلعة لـ "الرياض" أكدت أن إدارة الشؤون الاجتماعية فرع عسير حرمت المعنفات من ممارسة حقهن في التعليم والعيش كغيرهن من الفتيات حياة طبيعية يسودها الأمان بعد أن نزعن من أولياء أمورهن لتعرضن للعنف الأسري في حين سمحت لهن الإدارة الخروج لثلاثة مواقع إما لزيارة المستشفى أو المحكمة الشرعية في حالة وجود قضية، الحصار والحرمان بلغا أيضا وسائل الاتصال في حين توفر لهن إدارة الدار هاتفاً نقلاً منذ الصباح حتى بعد الظهر ويسحب منهن .
المصدر أوضح أن واحدة من بينهن وبعد حرمانها عاماً كاملاً عادت لعملها كمعلمة في إحدى مدارس البنات مع مطلع العام الدراسي الحالي، منوها إلى أن الممارسات الخاطئة عرضت المعلمة للقصور في أداء عملها على الوجه المطلوب بعد أن شرعت إدارة الشؤون الاجتماعية في حظر هاتفها الخليوي واستخدامها لجهاز الكمبيوتر لطباعة أسئلة الاختبارات أو الاستفادة منه في التحضير اليومي إلى جانب منعها منعاً مطلقاً من الخروج للمكتبة لقضاء مستلزماتها المدرسية .
وأضاف المصدر أن وضع الفتيات العشر صعب في وقت أدخلن إلى الدار لحمايتهن مشيراً إلى أن منعهن من إكمال مسيرتهن التعليمية وممارسة حقوقهن قادهن إلى حياة تعميها الفوضى وعدم وجود جدول منظم ينظم لهن أوقات النوم وتناول الطعام، وأردف بالقول " لكم أن تتخيلوا أن وجبة الغداء تترك للفتاة على الطاولة إلى أن تستيقظ من نومها بعد الثانية والنصف ظهراً فتسابقهن عليه لتأخذ نصيبها " متسائلاً " هل هذا يعقل ؟ وهل هذا ما كن يرجونه من الحماية والأمان المطلوب تقديمه لهن؟. إلى ذلك أشار المصدر إلى أن مبنى دار العجزة الذي أدخلت إليه الفتيات غير لائق ولا يتناسب مع وضع معنفات في مقتبل العمر في ظل وجود مسنات في ذات الموقع معهن ولم يراع فارق العمر والحالات السيئة منهن وتأثر الفتاة بهذه النوعية من آثار التقدم في السن .
ويروي المصدر أن الفتيات لا يتلقين أي برنامج إرشادي سواء كان نفسياً أو اجتماعياً بل يتعرضن لسوء معاملة من موظفات الدار والإداريين، مطالباً بإعادتهن إلى ذويهن إن استمرت إدارة الشؤون الاجتماعية بهذا التعامل معهن .
عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين اعتبرت في تصريح لـ "الرياض" أن ما تقوم به إدارة الشؤون الاجتماعية من الجمع بين المسنات والفتيات المعنفات في دار إيواء واحد ما هو إلا خطأ ولا يوجد أي توافق بين الفئتين، لافتة إلى أنها لا تعتقد أن ميزانية الدولة ووزارة الشؤون الاجتماعية عاجزة عن تأمين مقر خاص للمعنفات. وأكدت على أن الانتهاكات الحقوقية والمعاملة غير اللائقة التي تواجه المعنفات العشر هي جملة الشكاوى التي نتلقاها بشكل عام من جميع دور الإيواء مشددة على أن جميع القائمين على دار الحماية ينظرون للمعنفات على أنهم مذنبات وسجينات متسائلة عن أسباب هذه الممارسة .

وقالت العابدين إن دور الإيواء في السعودية تفتقد للوائح التنظيمية في كيفية التعامل مع المعنفة وجميع اللوائح المعمول بها وضعت بحسب اجتهادات القائمت على الدور التي في الغالب تخضع للوجهات نظر شخصية بحتة منوهة على أن وضع اللوائح لا بد أن يكون عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية بالسعودية بالتعاون مع المنظمات الحقوقية داخل البلاد ويراعى فيها الجوانب الحقوقية .

وأفادت العابدين أنها تعززم تقديم مقترح للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ينص على إخضاع جميع القائمين على دور الإيواء لورش عمل ودورات تدريبية لتوعيتهم بكيفية التعامل مع حقوق الإنسان .
وحول أسباب النظرة الدونية وغير اللائقة التي تمارس على المعنفة، ذكرت سهيلة أن الجهل بحقوق الإنسان وحقوق المرأة في الإسلام وليس فقط بحسب الاتفاقيات الدولية يعتبر العامل الأساسي مشيرة إلى أن الالتزام بحقوق الإنسان في الإسلام يقضي على أي بؤادر للعنف. "الرياض" أجرت اتصالات عدة بمدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية سعيد موسى الشهراني للتعليق على القضية إلا أن هاتفه ظل مغلقاً.



وزير العدل في محاضرة بمدير تفاعل معها الإعلام الإسباني: ثروتنا التشريعية نتيجة التعدد الطبيعي في اتجاهات الفقهاء لقراءة النص

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٣

<http://www.alriyadh.com/2011/05/23/article634932.html>

الرياض - الرياض

في إطار محور: "التواصل الدولي" ضمن محاور مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، الهادف لتعزيز الحضور الدولي للقضاء السعودي، وإفادته من الخبرات والتجارب العالمية في الجوانب الإجرائية والإنشائية والتجهيزية والبنية التحتية، والانفتاح نحو آفاق هذا التواصل بفاعليته، فضلاً عن الترجمة الإيجابية لقضاء المملكة، وشرح مراحل تطوره الإجرائي وتحديثاته الإصلاحية التي تعلن عنها وزارة العدل تباعاً، ونوه ببعضها مجلس الوزراء في وقت سابق، ما يعطي صورة ذهنية حقيقية تليق بمستوى جهاز العدالة وفق معطيات ماثلة وناطقة، وهو ما تبذل له الدول قصارى جهدها لتعزيز الثقة بقضائها دولياً، وما لهذا من الآثار الإيجابية المتعددة سياسياً واقتصادياً اتضحت تلك المعاني في زيارة وزير العدل الأخيرة لإسبانيا على رأس وفد قضائي رفيع؛ حيث كانت ردود فعل الإعلام الإسباني لافتة على خلفية تنويه القيادات القضائية الإسبانية، ومن بينها رئيس المحكمة العليا، والمحكمة الدستورية العليا، والمحكمة الوطنية لقضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، والنائب العام في مملكة أسبانيا وكذا وزير العدل الإسباني بالتطور والإصلاح في حقل الإجراءات والتشريعات القضائية في المملكة، وذلك حسبما اطلعوا عليه من قبل الوفد السعودي، بالإحصائيات والأرقام والتشريعات والإجراءات والأعمال التقنية التي شرح عنها الوفد، واستطلع على إثرها التجربة الإسبانية.

على إثر هذا، وضمن جدول أعمال هذه الزيارة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله ارتجل وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى محاضرة في المعهد الدبلوماسي بمدير إسبانيا يوم الاثنين الموافق ١٤٣٢/٦/٦ هـ عن قضاء المملكة العربية السعودية، حيث أشار معاليه إلى مسيرة التحديث والتطوير في مرفق العدالة بالمملكة، مبيناً أن هناك أسساً راسخة في مفاهيم العدالة تعتبر الركيزة الأولى للقضاء في المملكة، ولا تزال، وتتلخص في اعتماد التشريع الإسلامي كمصدر للأحكام القضائية، مشيراً إلى أن هذا التشريع يحتوي

على ثروة فقهية متميزة، جاءت على خلفية التعدد الطبيعي في اتجاهات الفقهاء، وعندئذ يختار القضاء ما يراه الأقرب للصواب في قراءة النص، حيث تصدر الأحكام على ضوء اعتماد أي من الاتجاهات في تفسيره، وتُمثل هذه الأحكام سوابق قضائية تتشكل معها المبادئ، وفق اجتهاد قضاء الموضوع، واعتماد المحكمة العليا لهذا الاجتهاد، أو وفق تصدي المحكمة العليا من تلقاء نفسها لتقرير المبدأ القضائي نتيجة تعقيها على الأحكام القضائية.

وأشار معاليه إلى أن المبادئ القضائية في المملكة تأخذ بالقواعد التي تمثل من وجهة نظرنا قيم عدالة حقيقية، مؤكداً أن الإطار العام في مفاهيم العدالة يتفق عليه الجميع، لكن الاختلاف يكون في التفاصيل، ومن هنا اختلفت المبادئ القضائية بين الكثير من الدول.

وتحدث الوزير عن استقلال القضاء في أحكامه، وعدم التأثير عليه من أي جهة، وأن نظام القضاء تضمن إيجاد ضمانات هذا الاستقلال، منها عدم قابلية القضاة للعزل إلا في الحدود المبينة في نظام القضاء، وعدم جواز نقلهم إلى وظائف أخرى إلا برضاهم أو بسبب ترفيتهم، وعدم جواز مخاصمة القضاة بسبب أعمال وظيفتهم إلا وفق شروط وقواعد نظام القضاء. وأشار إلى أن العدالة في المملكة توفر كافة ضماناتها المتمثلة في نشر الأحكام القضائية، وعلانية الجلسات، وشفافية مجريات القضية في كافة مراحلها، والأخذ بمبدأ تعدد القضاة في أصل قضاء المحاكم الجزائية، وبعض دوائر المحاكم الابتدائية الأخرى، وفي كافة دوائر محاكم الاستئناف، وكذلك المحكمة العليا، وفي القضايا الجنائية الكبرى التي سماها النظام، تنظر هذه القضايا وجوباً من ثلاثة قضاة في المحكمة الجزائية، وخمسة قضاة في محكمة الاستئناف، وخمسة قضاة في المحكمة العليا.

وتابع الوزير العيسى حديثه عن ضمانات العدالة قائلاً إنه بموجب وثائقنا الدستورية فإن حق التقاضي مكفول للجميع، وكذلك الحق في اللجوء للقضاء الطبيعي، بما في ذلك قضايا الإرهاب وأمن الدولة، فالمتهمون في هذه القضايا يحاكمون عند القضاء الطبيعي.

القضاء السعودي حارس المشروعية وحامي الحقوق والحريات العامة وبين أنه لا يجوز قضاء إخفاء أي من مستندات القضية عن أي من أطراف الدعوى بذريعة سريتها أو خصوصيتها، متى كان من شأنها التأثير على مسار القضية، وللقاضي أن يطلب ما يحقق العدالة من أي جهة ولا سيما الشخصيات الاعتبارية العامة، وعليها الإصغاء والامتنال لإرادة القضاء.

وبين الدكتور العيسى أن نظام السُّلطة القضائية الأخير تضمن تحديث إدارة القضاء وترتيب المحاكم، حيث وسَّع من مفهوم التخصص النوعي في نظر القضايا

وأ أنه يوجد في محاكم الاستئناف، والمحكمة العليا دوائر متخصصة بحسب المواد القضائية، تحرص كل الحرص على عدم الإخلال بالمبادئ القضائية المستقرة وفق السوابق، وخاصة المحكمة العليا المعنية أساساً بهذا الشأن، وبين أن نظام السلطة القضائية الجديد أعاد صياغة درجات التقاضي فسمي المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا، وبناء على هذا تفرغت محاكم الاستئناف لعملها الأساسي، وهو استئناف القضية أمامها، كدرجة تقاض ثانية، وانحصر اختصاص المحكمة العليا في القضايا الجنائية الكبرى وهي مسماة في النظام كدرجة تقاض ثالثة، وفي مراقبة التطبيق الصحيح للنظام، وإرساء المبادئ القضائية وحراستها، كمحكمة تعقيب ونظام.

وتحدث الوزير عن موضوع بدائل فض المنازعات وقال: نشجع على الأخذ بمفهوم: "بدائل التقاضي" للتخفيف على المحاكم من جهة، ولتسهيل الإجراءات على المتقاضين من جهة أخرى، ولحفظ العلاقة بينهما في إطارها التصالحي من جهة ثالثة قدر الإمكان.

وفي هذا الصدد تطرق معاليه إلى موضوع التحكيم باعتباره عنصراً مهماً في إنهاء القضايا، وتحدث عن نظام التحكيم في المملكة، مؤكداً أن القضاء السعودي لا يتدخل في المادة الموضوعية للتحكيم، ويهمل فيها عدم مخالفة النظام العام، وأن تنفيذ الأحكام الأجنبية وكذلك أحكام المحكمين الأجنبية تسير في هذا الإطار، ويتم النظر في طلبات تنفيذها من قبل القضاء الإداري ليؤكد المُنظم عدم التدخل في الموضوع؛ حيث لا تحال لقاضي الموضوع بل لقاضي النظام العام وهو القاضي الإداري.

وعن البدائل الجزائية قال الوزير العيسى إن القضاء السعودي يحتفي كثيراً بالعقوبات البديلة؛ إيماناً منه بأن المقصود ليس مجرد إيداع المدان أو تقييد حريته، بعيداً عن إصلاحه، وإعادة تأهيله ما أمكن ذلك، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة العقوبات البديلة، موضحاً أنه قد صدرت عدة أحكام جزائية بها، تحمل في طياتها مضامين إصلاحية، وذلك فيما يمكن الحكم فيه بهذه البدائل حسب كل واقعة، مشيراً إلى أن أكثر الأحكام البديلة تتركز على إلزام المدان في جرائم جزائية بتقديم خدمات اجتماعية وخدمات عامة.

على أنه عندما يضطر القضاء إلى عقوبة تقييد الحرية لاعتبارات وجيهة فإن الدولة تتكفل بأسرة السجين وفق ترتيب معين، وقد أنفقت الدولة مئات الملايين من الريالات على أسر السجناء .

وحول حماية الحقوق والحريات العامة قال الشيخ العيسى إن القضاء السعودي هو حارس المشروع وحامي الحقوق والحريات العامة، المشمولة بأحكام الشريعة الإسلامية، وأنظمة الدولة، مؤكداً أن المقصود بالحرية هنا الحرية المنضبطة والمسؤولة، وهي الحرية التي تحترم النظام العام للدولة، ولا تتجاوز المفهوم الصحيح لمعنى الحرية، وهذا مترسخ في دستور الدولة، لأننا يجب أن نفرق بين الحرية والفوضى، وبين الحرية والإخلال بالنظام العام، وبين الحرية والإخلال بما انعقد عليه ضمير الجماعة وتآلفت عليه، فالحرية مقيدة بهذا .

وأشار معاليه في هذا الصدد إلى أنه قد صدر أخيراً تعديل لنظام المطبوعات والنشر المعني في مواده المعنية بأداء المؤسسات الإعلامية الوطنية التي تدخل في نطاق مسؤولية الرقابة الحكومية، حيث أكدت هذه التعديلات على حرية الكلمة المنضبطة، وعلى تعزيز الشعور الوطني بمسؤوليتها، وكانت المواد النظامية الجديدة في منطقة الوسط حيث فوتت الفرصة على من قد يستغل هذه الحرية في السياق السلبي، وكذلك من يحاول منع الإعلام من القيام بدوره المهم في نقل الحقيقة والخبر الصادق، ودوره الآخر الرقابي، فالإعلام يقوم بدور رقابي مهم، ولا يخاف من كلمته الصادقة إلا المسيء، ويجب أن يُمثل الإعلام صوت الحقيقة وترجمة النبض الصادق للرأي العام، وقد انصبت هذه التعديلات على نظام المطبوعات والنشر مع وجود عولمة إعلامية مفتوحة وحرية بإطلاق لكون المواطن السعودي يثق بإعلامنا الوطني ويعتبره أحد مصادر الحقيقة التي يبحث عنها، ويستشعر من جانب آخر رعاية الدولة لإعلامها الوطني ومسؤوليتها عن أدائه في الإطار الموضوعي، حيث يتمتع بالحرية التامة وعدم التدخل في شؤونه، لكن في نطاقها العادل والمشروع، ومتى أخل بقواعد المشروع التي يسير عليها، فإن العدالة هي من تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، ولا بد من حماية الأفراد والمؤسسات من أي خطأ يحتمل نظاماً برعاية ومسؤولية الدولة، ونذكر في هذا السياق مبدأ العدالة العام في إمكانية طلب محاسبة أي إعلام تجاوز الحدود المسموح بها على الأفراد أو المؤسسات، ونسمع في هذا الصدد بأحكام قضائية قوية تجاه مؤسسات إعلامية، وذلك في كثير من دول العالم، تستند في أقضيته على قوانين وطنية خاصة، أو قواعد العدالة العامة .

للمرأة دور تكاملي مهم في مسيرتنا الحضارية وتنميتها الوطنية في إطار النظام العام للدولة وعن حماية حقوق الإنسان أكد وزير العدل أن العدالة بالمملكة تحثي بكل المعاني الأخلاقية والإنسانية الرفيعة، التي ترعى وتحمي حقوق الإنسان، وتعتبرها من أئمن القيم والأجدر بالمحافظة عليها في إطار الضمانات التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة، مشيراً إلى أن الله تعالى كرم الإنسان على غيره وهي هبة إلهية، ولا مجال للإساءة لهذه الكرامة الإلهية، ولن يسيء للإنسان أحد مثلهما يسيء هو لنفسه .

وأردف معاليه موضعاً اهتمام المملكة بهذه الحقوق حيث أنشأت الدولة هيئة حكومية لحقوق الإنسان، وهيئة أخرى أهلية هي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ولكل منهما دور كبير في هذا المجال، ووزارة العدل تتعاون وفق صلاحياتها مع هاتين المؤسستين بما يخدم الإنسان السعودي والمقيم على أرض المملكة على حد سواء .

وتطرق معاليه في حديثه عن حقوق الإنسان إلى التأكيد بأن المرأة السعودية تمارس دورها المشروع في الإطار النظامي للدولة، وللمرأة دور تكاملي مهم في التنمية الوطنية، وإسهام بارز في مسيرتنا الحضارية في إطار الاحترام والتقدير الكبير لخصوصيتها التي لا تسمح للمرأة السعودية نفسها قبل غيرها بتجاوزها، ولن يستطيع أحد المساس بحقوقها المشروعة، والقضاء أكبر ضماناً لحماية هذه الحقوق، وكل هذا في نطاق نظام الدولة، ووفق ما استقرت عليه القيم السلوكية للمجتمع السعودي التي شكلت معلماً مهماً من معالم النظام العام للدولة .

وأكد معالي وزير العدل عدم استطاعة أحد أن يمس الحقوق والحريات المشروعة في ظل وجود قضائنا العادل، وقال: إن الدولة ترى أن القضاء العادل باستقلاله في أحكامه وضمانات عدالته أساس كيانها وضامن استقرارها، ولذلك أعطت القضاء والقضاة من الاستقلال والضمانات والتنظيمات والدعم المفتوح ما جعل من قضاء المملكة أنموذجاً في معايير العدالة والحياد والقوة والمهابة .

وأكد معالي الوزير أن قضاء المملكة ينظر للجريمة باعتبارها سلوكاً خاطئاً في المجتمع، ويقدر ظرفها المخفف وظرفها المشدد بحسب الأحوال، ويتعامل مع كافة الجرائم على أنها جرائم جنائية بما في ذلك جرائم الإرهاب، وجرائم أمن الدولة، موضحاً أن القضاء يفرق بين العمل المدني الضار، والعمل الإجرامي، فهو يرى أن الأول يولد خوفاً له بعد خاص، وتفزع عنه مسؤولية مدنية، فيما يرى أن الثاني يولد خوفاً ذا بعد عام، وتنشأ عنه مسؤولية جنائية .

وبين الشيخ العيسى أن قضاء المملكة يعاقب على الجريمة الإرهابية بعقوبة جسيمة، أخذاً في اعتباره ظرفها المشدد، وانطواءها على جرائم عديدة حسب التكيف الذي استقر عليه النظر القضائي، وذلك نظراً لأبعادها الخطيرة التي تصفها بالجريمة الفوقية في التدرج الإجرامي .

وأردف معاليه يقول إن قضاء المملكة حازم في موضوع جرائم تمويل الإرهاب ويعتبرها جريمة ذاتية، بمعنى أنها تقع ولو لم يُرتكب على إثرها عمل إرهابي، وأن ركنها المادي يتحقق بتقديم المال أو جمعه وإدارته . ونوه معاليه بقدرة القضاء السعودي التصدي لهذه الجرائم بإجراءات قضائية كفلت للجميع الحصول على محاكمة عادلة لدى القضاء الطبيعي، كما كفلت المبادئ القضائية الحصول على أحكام عادلة مستقرة، حيث لا تزوج معايير القضاء مع أطراف الدعوى تحت أي ظرف أو طارئ، فالادعاء والدفاع على منصة القضاء على حد سواء .

وأكد الوزير العيسى بأن القضاء في المملكة ملتزم بنشر الأحكام القضائية، ومن بينها الأحكام الصادرة في الجرائم الإرهابية، مشيراً إلى أن الجريمة الإرهابية في المملكة في انحسار، الأمر الذي يدل على حالة الرفض والعزلة الذي تعيشه هذه الآفة، ومحاصرتها فكرياً وأمنياً وقضائياً، ما جعلها في حال تراجع واندحار، بفضل الجهود المتضافرة بتوفيق الله تعالى، وبخاصة الضربات الأمنية الاستباقية لها، ورفض المجتمع لهذه الآفة بوصفها عنصراً غريباً على مفاهيمنا، علاوة على نجاح فكرة المناصحة وإعادة التأهيل الذي أخذت به الدولة في سياق قيامها بواجب المحافظة على الأمن الفكري .

وفي حديث معاليه عن القضايا الجنائية أكد أن العدالة في المملكة تُجرّم بشدة الاتجار بالبشر، وغسل الأموال، وتهريب وترويج واستخدام المخدرات، وتتعامل مع جرائمها بكل قوة وحزم في إطار مبادئ وقواعد العدالة، والتنظيمات المحلية، وتتعامل مع أي شكل من أشكال الإساءة للقاصرين لأهداف مادية، على أنه نوع من الاتجار بالبشر، كما تتعامل مع أي إساءة أخرى على أنها إخلال بالأمانة والمسؤولية، والقضاء في هذه الحالة ينقل الولاية على القاصر إلى الولي الأصلاح، فإن لم يكن تولت الدولة الولاية عليه، ومواصلة رعايته، ولدينا أحكام قضائية قوية في إسقاط ولاية البعض على القاصرين لهذه الأسباب، وقضاؤنا لا يتساهل في هذا الأمر حتى باتت المخالفات في هذا السياق حالات استثنائية معزولة، لا تُمارس إلا في الخفاء، والتي مهما طال الزمن فإنها تنكشف، وتلقى جزاءها الرادع .

ولدى المملكة عدة تشريعات في المادة الجنائية كقانون: "مكافحة التزوير"، وقانون: "مكافحة الرشوة"، وقانون: "مكافحة الغش التجاري"، وقانون: "مكافحة غسل الأموال"، وقانون: "مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية"، وقانون: "مكافحة جرائم المعلوماتية"، وقانون: "مكافحة التستر" .

كما أن لدى وزارة العدل اهتمامات علمية وعملية في هذا الشأن، فقد أنشأت إدارة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعقدت ملتقيات، وورش عمل، وشاركت في ملتقيات دولية بشأن كافة تلك المواد المشار إليها، ولا تزال تشارك بفاعلية، ونحن دوماً مع كل خطوة إيجابية من شأنها تحقيق العدالة وإسعاد البشرية، والقضاء على كافة الوسائل والتصرفات المسيئة للإنسانية والتي من شأنها أن تحول دون ما يجب أن تظهر به المجتمعات من صورة مضيئة ومشرفة، نقدرها في قيم عدالتنا التي تستند أساساً لدستورنا .

وختم الوزير محاضرتة بالحديث عن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، قائلاً قبل ما يقارب الأربع سنوات أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالتزامن مع صدور نظام السلطة القضائية الأخير مشروع الداعم لتطوير مرفق القضاء، وضخ له مليارات الريالات، وتم توجيه وزارة العدل بتنفيذه فيما يتعلق بالقضاء العام، وقد شرعت وزارة العدل في تنفيذ المشروع والذي تم تصنيفه موضوعياً إلى عدة أقسام :

الأول: يتعلق بصروح العدالة

في مبانيها وتجهيزاتها .

ولدينا في هذا مشاريع كبيرة، تعتمد توفير البنية التحتية الحديثة لصروح العدالة، وحرصنا في تشييدها على تعزيز مبدأ شفافية التقاضي، من خلال قاعات الحكم المفتوحة والواسعة، لإتاحة الفرصة للجميع لمراقبة سير العدالة .

الثاني: التقنية :

وقد عملنا في وزارة العدل على إحداث نقلة تقنية متميزة، ونأمل قريباً في تطبيق المحكمة الإلكترونية، التي عملنا حالياً على تطبيق جزئياتها خاصة في تقديم صحائف الدعوى، والتبليغ الإلكتروني لمواعيد الجلسات في بعض المحاكم، ولا شك أن التقنية الحديثة هي العنصر الأهم في الوصول للعدالة الناجزة، حيث تختزل الزمان والمكان، وتوفر الجهد، والوقت، والموارد البشرية، وجميع هذه الخدمات التقنية وغيرها تعتمد الدراسة اللازمة قبل إقرارها، وتدعم الوزارة البحوث والدراسات المتعلقة بالتقنية ذات الصلة بعمل العدالة، وقد أسهمنا في دعم أطروحات علمية أكاديمية في هذا الخصوص، ومن المهم أن نشير إلى أن غالب المحاكم تم ربطها إلكترونياً .

الثالث: الجوانب العلمية والتدريبية والتواصل الدولي :

ونعتبر هذا العنصر من الأهمية بمكان حيث أخذت الوزارة على نفسها نشر الثقافة المتعلقة بتنمية الوعي الحقوقي في منظوره العدلي لدى أفراد ومؤسسات المجتمع، ونفذت في هذا العديد من المناشط، كما عملت الوزارة على تعزيز المادة العلمية لدى أعضاء السلطة القضائية، فأصدرت مؤخراً مجلة "القضائية" المعنية بالبحوث والدراسات القضائية المحكمة، مع إيجاد ورش عمل تحريرية على صفحات المجلة .

وفي سياق هذا المحور المهم عملنا على تنفيذ الدورات التدريبية لقضائنا وأعوان القضاة، وبقية موظفي مرفق العدالة، وحرصنا على الأخذ بمنهج التدريب الموجّه، فنحن نؤمن بأن التدريب هو العنصر الحيوي في صقل الموهبة القضائية، والقضائية المساندة، والإدارية، ومتابعة كل جديد، ونحن على يقين بأن من يتراخى في هذا الجانب فسيبقى مكانه وسيتجاوز الزمان، وسبحول مؤسسته إلى متحف .

كما عملنا على تبادل الزيارات والاستفادة من التجارب الدولية، والعمل على عقد اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول، خاصة في مجال التعاون القضائي، وهدفنا جميعاً تحقيق العدالة وإسعاد البشرية، وليس لطموحنا في هذا حد، حتى تجاوزت تشريعاتنا بعض العقوبات التي أعاققت تشريعات بعض الدول، حيث تميل بعض تلك العقوبات التحفظية إلى مناصرة الوطني على غيره، وهذا لا نقبله وليس في قاموس عدالتنا، ومن أهم قيم العدالة الإثبات القضائي، وقد أخذنا فيه بمبدأ حرية الإثبات، كل هذا لإتاحة الفرصة لأي بارقة أمل يمكن الوصول من خلالها للعدالة دون أي تقييد، أو فلسفة حقوقية قد تتلشى في تعقيدات قيم العدالة .

بعد ذلك فتح المجال للأسئلة وحول سؤال عن تطبيق الشريعة الإسلامية في القضاء على غير المسلمين، قال الوزير إن التشريعات والمبادئ القضائية تعتمد في مادتها الموضوعية تحكم الشريعة الإسلامية حسب القراءة الصحيحة للنص وفق تقدير المحكمة العليا أو الجهة التنظيمية بحسب الأحوال على ما أشرنا، وإذا كان الحال ما ذكر فإن المبدأ أو التشريع يمثل في حقيقته النظام القضائي للدولة فهو يكتسي هذا الوصف كما يكتسي الوصف المقابل في أي دولة، أيأ كانت فلسفتها التشريعية، فالقانون الروماني على سبيل المثال بعد اعتماده أو بعضه في المواد القضائية لا يصبح تطبيقه على غير معتنقيه إلزاماً لهم بقبول فكرته واعتناق مبادئه، بل يجري التعامل معه باعتباره نظام دولة أخذت بمبدئه وفق رؤيتها، فيجب أن يفهم من قبل الآخرين على أنه قانون دولة كما قلنا، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا حالات قليلة جداً تخص بعض صور الأحوال الشخصية تحديداً، التي يصح من خلالها أن يقول البعض فيها بتطبيق أحكام الدين على غير معتنقيه.



السفير الهولندي يلتقي رئيس الجمعية الوطنية لحقوق

الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٣

<http://www.alriyadh.com/2011/05/23/article634899.html>

الرياض - فاطمة الغامدي

الانتخابات البلدية ولائحة المطبوعات والنشر في المملكة تصدرت موضوعات ناقشها السفير الهولندي لدى المملكة السيد/ رون ستريكر والمستشار ويلم فان روسيم في لقائهما يوم امس الاول مع الدكتور/ مفلح بن ربيعان الفحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والدكتور عبد الجليل السيف المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية والمستشار/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية . في بداية اللقاء رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر وتطرق الحديث إلى بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وموقف الجمعية من الانتخابات البلدية الحالية وحق المرأة في المشاركة فيها بشكل خاص ، كما تطرق الحديث إلى التعديلات الأخيرة التي أجريت على لائحة المطبوعات والنشر.

بعد رصد الكثير من الشكاوى والتظلمات من ارتفاع الأسعار حقوق الإنسان: الرفع بنظام لحماية المستهلك وجهات حكومية مقصرة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110523/Con20110523421598.htm>

عبدالله المقاطي - ظلم

أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس عن إعدادها ورفعها للجهات العليا مشروع نظام لحماية المستهلك. وأشارت الجمعية إلى أن ما دفعها لإصدار النظام هو كثرة الشكاوى والتظلمات من ارتفاع الأسعار، إضافة إلى أن المواطن بات يفقد شيئاً فشيئاً ثمار القرارات السامية الصادرة مؤخراً في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بسبب استغلال البعض لهذه الزيادات ورفع أسعار السلع والأجور والخدمات.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في تصريح صحافي، إنه بلا شك أن المستهلك هو الحلقة الأضعف في التعاملات التجارية والخدمية والحاجة تدعو إلى وجود نظام أو قانون يمكن أن يقدم حماية للمستهلك ويدعم الجهات الرقابية ممثلة في وزارة التجارة والبلديات للقيام بدورها في مراقبة الأسعار والتأكد من الأسباب الحقيقية التي أدت لحصول مثل هذه الارتفاعات.

وأضاف قائلاً إن الجمعية رصدت العديد من الشكاوى والتظلمات في ما يتعلق بهذا الموضوع وعدم قيام الجهات ذات العلاقة بحماية حقوق المستهلك بتوضيح الأسباب أو التدخل من أجل منع مثل هذه الارتفاعات في الأسعار، ووجد أن هناك مبالغة في رفع أسعار بعض السلع والخدمات والأجور، وفرض رسوم أو غرامات مالية على بعض الخدمات من قبل بعض الشركات العامة، وعدم وفاء بعض المصانع بحقوق المستهلك في ما يتعلق بالسلع التي تنتجها، ورفع البعض أسعار خدماته بالمخالفة للتسعيرة المعلنة من قبل الجهات ذات العلاقة، وهذا يعود لعدم وجود نظام لحماية المستهلك ومن ثم قيام الجهات الرقابية ووسائل الإعلام ببيان العقوبات التي ستطبق على من يخالف وحث المواطنين والمقيمين على التبليغ عندما يتم رصد مثل هذه الأوضاع.

وقال القحطاني، لا شك أن ارتفاع إيجارات السكن والمحلات التجارية وبعض العقارات بنسب عالية وبدون ضوابط أو تنظيم قد دفع بعض التجار إلى رفع أسعار سلعهم على المستهلك تبعاً لزيادة إيجارات المحال ومحاولة توزيع هذه الزيادات على المستهلكين الذين هم الحلقة الأضعف في الدائرة.

وشدد القحطاني بأنه لا يجوز التعلل في هذه الحالة بمقولة حرية السوق وقانون العرض والطلب، فالتجار من حقهم انتهاز الفرص والبحث عن الأرباح ولكن عندما يصل الأمر إلى إلحاق الضرر بحقوق المستهلك التي هي جزء من حق الإنسان في العيش الكريم فيجب على الدولة أن تتدخل لتعيد الأمور إلى نصابها.

وكشف القحطاني عن الجمعية من أجل إعداد مشروع نظام لحماية المستهلك ورفعها إلى المقام السامي، وتأمل في حالة تبنيه وصدوره أن يساهم في حماية حقوق المستهلك، فالمواطن بدأ يفقد شيئاً فشيئاً ثمار القرارات السامية الصادرة مؤخراً في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بسبب استغلال البعض لهذه الزيادات ورفع أسعار السلع والأجور والخدمات. وأضاف القحطاني أن مشروع النظام أكد على أهمية أن يكون هناك جهات تراجع الزيادة في الأسعار والأجور من حيث هل لها ما يبررها، حيث تتم زيادة الأسعار والأجور وفقاً لأنظمة ولوائح تراعى عند رفع الأسعار أن يضمن حق المستهلك ولا يتضرر حق التاجر.

والحاجة تدعو إلى وجود مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات ويعين له رئيس يرتبط مباشرة برئاسة ديوان مجلس الوزراء، وقد ورد ذلك في مشروع النظام.

وأوضح بأنه ومن منطلق اهتمام الجمعية بحقوق المستهلك والحرص على حق الإنسان في العيش الكريم فقد تضمن مشروع نظام حماية المستهلك المعد من قبلها كذلك كل ما من شأنه المحافظة على حقوق المستهلك. واختتم القحطاني التصريح قائلًا بأنه وحتى إقرار هذا المشروع وإصداره فإننا في الوقت الحالي نهيب بالجهات الرقابية والمسؤولة عن حماية المستهلك أن تقوم بما تمليه عليها الأنظمة وأن تفعل رقابتها على الأسعار وتوضح للمستهلكين بين حين وآخر أسباب هذه الزيادات إن كان لها مبرر أو تمنع حدوثها تقاديا لإلحاق الضرر بحق الإنسان في العيش الكريم.



أعضاء المجلس ما زالوا ينتظرونه لمناقشته

ترقب شوري وحقوقى لتقرير هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110523/Con20110523421404.htm>

منصور الشهري - الرياض

تنتظر الجهات الحكومية المعنية والهيئات والجمعيات الحقوقية المحلية والعربية، صدور التقرير السنوي الأول لهيئة حقوق الإنسان، بعد غياب دام أربعة أعوام وذلك منذ إنشائها.

ويأتي هذا التأخير مخالفا لتنظيم هيئة حقوق الإنسان الذي أنشئت من أجله والذي أكدت عليه المادة الخامسة من التنظيم الفقرة العاشرة، ونصت على رفع تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة إلى رئيس مجلس الوزراء. وأوضح لـ «عكاظ» رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي، أن لجنته في المجلس لا تزال تنتظر تقرير الهيئة الذي لم يصدر حتى الآن، مؤكدا أن هناك قضايا تثار في الساحة السعودية من أجل حقوق الإنسان حيث من المفترض من الهيئة أن ترسل تقاريرها للمجلس لمناقشة وحل كثير من القضايا ودراسة تلك التقارير وذلك أسوة بغيرها من الوزارات الحكومية الأخرى.

وقال آل علي «أمل من هيئة حقوق الإنسان والوزارات أن يكون أداؤها كما يجب، وأن تتحمل الأمانة بشكل المطلوب، وأتمنى أن يصدر التقرير بشكل أسرع وأن يوجد حل بمتبعه لكثير من القضايا».

وأضاف يجب أن تتضافر جهود كل من هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مع الجهات المختصة لعمل الرؤى وتوحيد الجهود من أجل حل ما يثار في الساحة عن حقوق الإنسان في السعودية، قائلا «إن خادم الحرمين الشريفين حريص على حقوق الإنسان في المملكة والمواطن، وخير دليل على ذلك أنه منذ توليه مقاليد الحكم أصدر عددا من الأوامر الملكية المتوالية التي تصب في مصلحة المواطن، كما يحرص الملك وولي عهده الأمين والنايب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، على أن يكون المواطن في اطمئنان واستقرار، وذلك وفق الأنظمة التي ترعى حقوقهم». وزاد، إن لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى تعنى بذلك الجانب وهي صوت ولسان المواطن وهي المجلس الحقيقي له، مضيفا أن المملكة تشهد تطورا في كافة المجالات ويجب على الجهات الحكومية وغيرها أن تعمل لتواكب هذا التطور في أعمالها.

وعلمت «عكاظ» أنه لا يزال عشرات المتقاعدين يباشرون مهام أعمالهم داخل أروقة هيئة حقوق الإنسان، وذلك بعد إيقاف وزارة المالية صرف مرتباتهم منذ شهر ربيع الآخر الماضي، فيما قدم عدد من الموظفين حاملي المؤهلات التعليمية شكوى ضد الهيئة لدى الجهات العليا لتمكينهم للعمل والقيام بمهام عملهم في المواقع التي يشغلها المتقاعدون، إضافة إلى أن مجلس هيئة حقوق الإنسان لم يجتمع منذ بداية العام الحالي لانتهاء دورته حيث يشغل المجلس ١٨ عضوا متفرغا وستة أعضاء غير متفرغين.

يذكر أن الجهة الأخرى المعنية بحقوق الإنسان في المملكة، وهي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد أصدرت حتى الآن ستة تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في المملكة وبلغتين.

قالت إنها رفعت مشروعاً لنظام حماية المستهلك حقوق الإنسان تكشف عن اتفاقيات جماعية بين تجار وموردين لرفع الأسعار

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤٣٢

http://www.aleqt.com/2011/05/23/article_541236.html

«الاقتصادية» من الرياض
قدمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مشروع نظام حماية المستهلك، إلى الجهات العليا، من شأنه أن يسهم في حماية حقوق المستهلك، مشيرة إلى أن الحاجة تدعو إلى وجود نظام أو قانون يمكن أن يقدم حماية للمستهلك، كاشفة عن وجود اتفاقيات جماعية بين بعض الشركات أو الموردين حول رفع أسعار منتجاتهم أو سلعهم، ما يعد إخلالاً بمبدأ المنافسة، الأمر الذي عدته الجمعية مخالفة للنظام .
وبينت الجمعية أن هذا المشروع يدعم الجهات الرقابية ممثلة في وزارة التجارة والبلديات للقيام بدورها في مراقبة الأسعار، والتأكد من الأسباب الحقيقية التي أدت لحصول مثل هذه الارتفاعات، التي تحدث حالياً في التعاملات التجارية، التي أضرت بالمستهلك الذي يعد الحلقة الأضعف في التعاملات التجارية والخدمية. وأوضح الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجمعية رصدت أخيراً العديد من الشكاوى والتظلمات، فيما يتعلق بهذا الموضوع، وعدم قيام الجهات ذات العلاقة بحماية حقوق المستهلك بتوضيح الأسباب أو التدخل من أجل منع مثل هذه الارتفاعات في الأسعار، ووجد أن هناك مبالغة في رفع أسعار بعض السلع والخدمات والأجور، وفرض رسوم أو غرامات مالية على بعض الخدمات من قبل بعض الشركات العامة، وعدم وفاء بعض المصانع بحقوق المستهلك، فيما يتعلق بالسلع التي تنتجها. ورفع البعض أسعار خدماته مخالفاً بذلك التسعيرة المعلنة من قبل الجهات ذات العلاقة، وهذا يعود لعدم وجود نظام لحماية المستهلك، ومن ثم قيام الجهات الرقابية ووسائل الإعلام ببيان العقوبات التي ستطبق على من يخالف، وحث المواطنين والمقيمين على التبليغ عندما يتم رصد مثل هذه الأوضاع. وأضاف القحطاني "أنه وبلا شك أن ارتفاع إيجارات السكن والمحلات التجارية وبعض العقارات بنسب عالية وبدون ضوابط أو تنظيم قد دفع بعض التجار إلى رفع أسعار سلعهم على المستهلك، تبعاً لزيادة إيجارات المحال، ومحاولة توزيع هذه الزيادات على المستهلكين الذين هم الحلقة الأضعف في الدائرة، ورغم إيماننا بوجود أسباب خارجية في بعض الأحيان قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع، كارتفاع قيمة المنتج في بلد المنشأ أو ارتفاع تكلفة النقل أو التأمين، إلا أنه يلاحظ أن هناك سلعا وخدمات ارتفعت قيمتها إلى نسب كبيرة، وبدون توضيحات من قبل الجهات الرقابية المعنية بحماية المستهلك". وأبان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنه لوحظ في بعض الأحيان وجود اتفاقيات جماعية بين بعض الشركات أو الموردين حول رفع أسعار منتجاتهم أو سلعهم، ما يعد إخلالاً بمبدأ المنافسة، ويعد من قبيل المخالفات النظامية، ما يتطلب وجود أنظمة وقوانين تلزم هذه الشركات أو الموردين عندما تقرر زيادة أسعار منتجاتها بالتقدم بطلب للجهات المعنية لدراسة هذا الطلب، فإذا وجد أن هذه الزيادة مبررة يتم إقرارها، أما إن كان فيها تعد على حقوق المستهلكين فيتم رفضها. ولا يجوز التعلل في هذه الحالة بمقولة حرية السوق، وقانون العرض والطلب، فالتجار من حقهم انتهاز الفرص والبحث عن الأرباح، ولكن عندما يصل الأمر إلى إلحاق الضرر بحقوق المستهلك التي هي جزء من حق الإنسان في العيش الكريم فيجب على الدولة أن تتدخل لتعيد الأمور إلى نصابها .

وأشار القحطاني إلى أن الجمعية سعت من أجل إعداد مشروع نظام لحماية المستهلك ورفعته إلى المقام السامي، وتأمل في حالة تبنيه وصدوره أن يسهم في حماية حقوق المستهلك، فالمواطن بدأ يفقد شيئاً فشيئاً ثمار القرارات السامية الصادرة أخيراً في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بسبب استغلال البعض هذه الزيادات ورفع أسعار السلع والأجور والخدمات. وقد تضمن مشروع النظام عديداً من الأهداف كان أبرزها، حماية المستهلك وصون حقوقه من الممارسات غير المشروعة التي تؤدي إلى الإضرار به، ومنع كل عمل يخالف قواعد استيراد أو إنتاج أو تسويق السلع أو يفتقر من منافعها أو يؤدي إلى تضليل المستهلك، وتنقيفه وتوعيته وتنمية القيم والأنماط الاستهلاكية لديه من خلال برامج التوعية والتنقيف الاستهلاكي، وضمان ممارسة حق المستهلك في الاختيار الأنسب للسلع والخدمات المتاحة في الأسواق، وضمان نزاهة المعاملات، وسلامة المنتجات والسلع المقدمة للمستهلك، والتحقق من مطابقتها للمعايير والمواصفات القياسية المحددة، وحماية المستهلك من الارتفاع المفاجئ لأسعار السلع والخدمات والأجور.

وقد أكد مشروع النظام أهمية أن يكون هناك جهات تراجع الزيادة في الأسعار والأجور من حيث هل لها ما يبررها، حيث تتم زيادة الأسعار والأجور، وفقاً لأنظمة ولوائح تراعى عند رفع الأسعار أن يضمن حق المستهلك، ولا يتضرر حق التاجر، والحاجة تدعو إلى وجود مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات ويعين له رئيساً يرتبط مباشرة برئاسة ديوان مجلس الوزراء، وقد ورد ذلك في مشروع النظام، كما ينبغي التخفيف من أي إجراءات أو رسوم في الموائى يكون من شأنها رفع تكلفة السلعة على المستهلك لأن التاجر يسعون دائماً للمحافظة على هامش أرباحهم، ويحملون المستهلك أي زيادة. وتضمن مشروع نظام حماية المستهلك المعد من قبل الجمعية كل ما من شأنه المحافظة على حقوق المستهلك ومنها، الحق في الصحة والسلامة عند استعماله العادي للسلع أو الخدمات، وكذلك الحق في الحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة والوفاء عن السلع التي يشتريها أو يستخدمها أو الخدمات التي تقدم إليه، والحصول على ما يثبت شراء أي سلعة أو تلقيه أي خدمة، مبيناً فيها قيمة وتاريخ ومواصفات السلعة وعددها وكميتها ونوعها وسعرها، والحق في استبدال السلعة أو إعادتها واسترداد قيمتها، وكذلك استرداد المبالغ التي يكون قد سددها لقاء خدمة، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ شراء السلعة أو تقديم الخدمة، وذلك إذا شاب السلعة عيب أو كانت غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها أو المعمول بها أو للغرض الذي من أجله تم الحصول عليها شريطة ألا يكون العيب ناتجاً عن سوء استعمال المستهلك للسلعة أو للخدمة، والحق في الحصول على تعويض كامل عن الأضرار التي تلحق به أو بأمواله من جراء استهلاك سلعة أو الانتفاع بخدمة غير مطابقة للمواصفات أو المعايير المعتادة، والحق في الاعتراض على زيادة الأجور للعقارات المعدة للسكن أو التجارة إذا زادت عن ٥ في المائة سنوياً، وكذلك الحق في الاعتراض على زيادة أسعار السلع أو الأجور للخدمات إذا زادت على ٥ في المائة سنوياً دون إهمال لمصلحة التاجر أو مقدم الخدمة، ويحدد المخالفات، ويبين العقوبات على المخالفين والمتجاوزين للنظام.

كما أكد المشروع أنه يجب أن تتوفر في العقود النمطية المعدة من قبل المنتج أو المستورد أو المورد للتعاقد مع أطراف متعددة غير محددة، أو الذي توافق الإدارات الرسمية على اعتماده، أو الذي لا يسمح للمستهلك بتعديل أحكامه، وبعض الشروط وهي أن يكون مصاغاً باللغة العربية وبعبارة واضحة ومفهومة، على أنه يجوز باتفاق العاقدین إبرام عقد باعتماد لغة أجنبية، وألا يشير أو يحيل إلى نصوص أو وثائق لم توضع بتصرف المستهلك قبل التوقيع، وأن يحدد بشكل صريح وواضح الثمن وتاريخ وكيفية تسديده، وكذلك تاريخ ومكان التسليم، وأن يتاح مراجعة هذه الشروط النمطية من قبل جهة ترعى حقوق المستهلك.

السفير الهولندي يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ١٤١١٦

<http://www.al-jazirah.com/20110523/In91.htm>

الجزيرة - سليمان الظفيري
قام السفير الهولندي لدى المملكة رون ستريكر يرافقه المستشار وليم فان روسيم بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم أمس السبت، وكان في استقباله الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والدكتور عبد الجليل السيف المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية والمستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية، وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون بين البلدين وخاصة في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.



ندوة حقوق الانسان : ٤٥ % من الأطفال يتعرضون للعنف و١٨

ألف حالة طلاق في عام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٦٠

<http://www.al-madina.com/node/305085>

احمد الأحمدى - منال الكاشري- مكة
حذرت ندوة في مكة المكرمة من ارتفاع معدلات الطلاق الى ١٨ ألف حالة العام الماضى فيما يتعرض ٤٥ % من الاطفال الى العنف
وأكد سليمان بن عواض الزايدي عضو مجلس الشورى والمشرف العام على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة بدء تدريس ثقافة حقوق الإنسان في الجامعات ضمن مناهجها العلمية بعد صدور الموافقة على التوصية التي أصدرتها الجمعية وأشار الزايدي إلى ان الجمعية أوصت ايضا بتدريسها في المرحلة الابتدائية . جاء ذلك في الندوة التي نظمها مكتب الجمعية بمكة بعنوان (الأسرة والمجتمع .. حقوق وواجبات) والتي شارك فيها الدكتور محمد بن مسفر القرني عميد كلية العلوم والمجتمع بجامعة أم القرى والدكتورة هيفاء عثمان فدا المحاضرة في كلية اللغة العربية . وأشار ر القرني إلى أهمية نشر ثقافة الحقوق الزوجية بين الشباب المقبلين على الزواج من كافة الجوانب . موضحا انه وحسب الإحصائية الصادرة من وزارة الداخلية فان أكثر المشكلات شيوعا بين أفراد المجتمع هي العنف والقضايا الأخلاقية وحالات الطلاق . وأشار الى دراسة جامعية أوضحت ان ما نسبته ٤٥ % من الأطفال يتعرضون للعنف واصفا ذلك بالامر المخيف
أما الدكتور هيفاء فدا أشارت في حديثها إلى انه وحسب إحصائية رسمية بلغ عدد حالات الطلاق خلال العام المنصرم ١٤٣١ هـ أكثر من ثمانية عشر ألف حالة طلاق . وطالبت افراد المجتمع والمؤسسات الاجتماعية بالوقوف وقفة جادة لتدارك الوضع حول تفاقم مثل هذه الحالات المخيفة والعمل على نشر الثقافة الزوجية والتربوية بين أفراد المجتمع.

مشروع نظام لحماية المستهلك ينتظر الإقرار الرسمي يدعو لإنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات.. ويعتبر المستهلك الحلقة الأضعف

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issue=11864&article=622978&search&state=true>

الرياض: «الشرق الأوسط»

حمل مصدر رفيع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان غياب قانون منظم لحماية المستهلك في السعودية تبعات ما يعانيه السعوديون من ارتفاعات للأسعار والخدمات بالبلاد، معتبرا أن المستهلك هو الحلقة الأضعف في التعاملات التجارية والخدمية، ودعا في الوقت ذاته إلى إنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات. وأبان الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن جمعيته رصدت عددا من الشكاوى والتظلمات فيما يتعلق بهذا الموضوع، وعدم قيام الجهات ذات العلاقة محليا بحماية حقوق المستهلك، مؤكدا وجود مبالغة في رفع أسعار بعض السلع والخدمات والأجور، وفرض رسوم أو غرامات مالية على بعض الخدمات من قبل بعض الشركات العامة، وعدم وفاء بعض المصانع بحقوق المستهلك فيما يتعلق بالسلع التي تنتجها. ورفع البعض أسعار خدماته بالمخالفة للتسعيرة المعلنة من قبل الجهات ذات العلاقة.

وأرجع القحطاني السبب في ذلك لعدم وجود نظام لحماية المستهلك، ومن ثم قيام الجهات الرقابية ووسائل الإعلام ببيان العقوبات التي ستطبق على من يخالف، وحث المواطنين والمقيمين على التبليغ عندما يتم رصد مثل هذه الأوضاع. ولمح القحطاني إلى أن ارتفاع إيجارات السكن والمحلات التجارية وبعض العقارات بنسب عالية ومن دون ضوابط أو تنظيم، قد دفع بعض التجار إلى رفع أسعار سلعهم على المستهلك تبعاً لزيادة إيجارات المحلات ومحاولة توزيع هذه الزيادات على المستهلكين الذين هم الحلقة الأضعف في تلك الدائرة الاقتصادية. جاء ذلك على خلفية تصريح لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقى «الشرق الأوسط» نسخة منه بعد رفع الجمعية لنص مشروع نظام لحماية المستهلك لمقام خادم الحرمين الشريفين لإقراره.

ولم يخف القحطاني توافر أسباب خارجية أدت في بعض الأحيان إلى ارتفاع أسعار بعض السلع، كارتفاع قيمة المنتج في بلد المنشأ أو ارتفاع تكلفة النقل أو التأمين، إلا أنه أكد في الوقت ذاته أن هناك سلعا وخدمات ارتفعت قيمتها إلى نسب كبيرة، ومن دون توضيحات من قبل الجهات الرقابية المعنية بحماية المستهلك.

ولمح إلى وجود اتفاقات جماعية بين بعض الشركات أو الموردين حول رفع أسعار منتجاتهم أو سلعهم، مما اعتبره إخلالا بمبدأ المنافسة ومخالفة صريحة للنصوص النظامية الضابطة لتلك العملية التبادلية للسلع والخدمات.

ودعا القحطاني إلى ضرورة وجود أنظمة وقوانين تلزم هذه الشركات أو الموردين عندما تقرر زيادة أسعار منتجاتها بالتقدم بطلب للجهات المعنية لدراسة هذا الطلب، معتبرا أنه في حال وجود مبرر لتلك الزيادة فلا مانع من إقرارها، إلا أنه أكد في الوقت ذاته حقوق المستهلكين في رفضهم للزيادات غير المبررة.

وشدد القحطاني على عدم التعلل في هذه الحالة بمقولة حرية السوق وقانون العرض والطلب، مشيرا إلى أن التجار من حقهم انتهاز الفرص والبحث عن الأرباح، ولكن عندما يصل الأمر إلى إلحاق الضرر بحقوق المستهلك التي هي جزء من حق الإنسان في العيش الكريم فيجب على الدولة أن تتدخل لتعديد الأمور إلى نصابها.

وكشف مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن جوانب تتصل بمشروع نظام حماية المستهلك المرفوع للجهات العليا بالسعودية لإقراره، التي منها أهداف ذلك المشروع، التي تنص على حماية المستهلك وصون حقوقه من الممارسات غير المشروعة التي تؤدي إلى الإضرار به، ومنع كل عمل يخالف قواعد استيراد أو إنتاج أو تسويق السلع أو

ينتقص من منافعها أو يؤدي إلى تضليل المستهلك، بالإضافة إلى تثقيف المستهلك وتوعيته، وضمان ممارسة حق المستهلك في الاختيار الأنسب للسلع والخدمات المتاحة في الأسواق، والتأكيد على ضمان نزاهة المعاملات، وسلامة المنتجات والسلع المقدمة للمستهلك، والتحقق من مطابقتها للمعايير والمواصفات القياسية المحددة، وحماية المستهلك من الارتفاع المفاجئ لأسعار السلع والخدمات والأجور.

وبين القحطاني أن المشروع يؤكد أهمية أن تكون هناك جهات تراجع الزيادة في الأسعار والأجور من حيث هل لها ما يبررها، حيث تتم زيادة الأسعار والأجور وفقا لأنظمة ولوائح تراعى عند رفع الأسعار بأن يضمن حق المستهلك ولا يتضرر حق التاجر. فيما شدد القحطاني على أن الحاجة تدعو إلى وجود مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات، على أن يعين له رئيس يرتبط مباشرة برئاسة ديوان مجلس الوزراء، مؤكدا أن نص المشروع يشير صراحة إلى ذلك الأمر، متمنيا في الوقت ذاته أن يتم التخفيف من أي إجراءات أو رسوم في الموائى يكون من شأنها رفع تكلفة السلعة على المستهلك، معتبرا أن التجار يسعون دائما للمحافظة على هامش أرباحهم ويحملون المستهلك أي زيادة. وبين رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مشروع نظام حماية المستهلك المعد من قبلهم يسعى إلى المحافظة على حقوق المستهلك، معتبرا أنه ولحين إقرار هذا المشروع وإصداره يجب على الجهات الرقابية والمسؤولة عن حماية المستهلك بالبلاد أن تمارس ما تمليه عليها الأنظمة، وأن تفعل رقابتها على الأسعار وتوضح للمستهلكين بين حين وآخر أسباب هذه الزيادات إن كان لها مبرر أو تمنع حدوثها تفاديا لإلحاق الضرر بحق الإنسان في العيش الكريم.

حقوق الإنسان تتدخل لحماية المستهلك بنظام

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=55070&CategoryId=2

الرياض، جدة: عبدالله فلاح، مشاري الوهبي 2011-05-23 12:39 AM
كشف مصدر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ"الوطن" عن مشروع نظام لحماية المستهلك رفعت الجمعية أمس إلى المقام السامي، مبينا أنها بذلت جهدا كبيرا لإعداده بعد تزايد شكاوى ارتفاع الأسعار .
من جانبه قال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني إن المستهلك بات الحلقة الأضعف في التعاملات التجارية والخدمية، مشيرا إلى أن الحاجة تدعو إلى نظام يحميه ويدعم الجهات الرقابية في متابعة الأسعار .
وبين أن الجمعية لاحظت اتفاقات بين شركات لرفع أسعار منتجاتهم، وهو ما يدعو بحسب حديثه -إلى سن أنظمة تجبر هؤلاء عندما يقررون زيادة أسعار منتجاتهم، على التقدم بطلب للجهات المعنية لدراسته .
ودعا النظام إلى إنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار ويعين له رئيسا يرتبط مباشرة برئاسة ديوان مجلس الوزراء .
من جهة أخرى، رفعت وزارة التجارة والصناعة إلى المقام السامي طلبا بتغيير في مصادر تمويل جمعية حماية المستهلك، وإلغاء استقطاع ١٠ % من رسوم التصديق التي تتقاضاها الغرف السعودية، بعد أن امتنعت ٢٣ غرفة من أصل ٢٨ عن الدفع، بحسب حديث رئيس مجلس الغرف السعودية صالح كامل أول من أمس.

أكد مصدر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى "الوطن" أن الجمعية رفعت أمس مشروع نظام حماية المستهلك للمقام السامي، مبينا أنها بذلت جهدا كبيرا خلال الفترة الماضية لإعداده بعد تزايد الشكاوى المتعلقة بغلاء الأسعار .
وفي هذا السياق قال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني إن المستهلك الحلقة الأضعف في التعاملات التجارية والخدمية وإن الحاجة تدعو إلى وجود نظام يمكن أن يقدم حماية للمستهلك ويدعم الجهات الرقابية ممثلة في وزارة التجارة والبلديات للقيام بدورها في مراقبة الأسعار والتأكد من الأسباب الحقيقية التي أدت لحصول مثل هذه الارتفاعات .
وأشار إلى أن الجمعية رصدت العديد من الشكاوى والتظلمات فيما يتعلق بهذا الموضوع وعدم قيام الجهات ذات العلاقة بحماية حقوق المستهلك بتوضيح الأسباب أو التدخل من أجل منع مثل هذه الارتفاعات في الأسعار، ووجد أن هناك مبالغة في رفع أسعار بعض السلع والخدمات والأجور، وفرض رسوم أو غرامات مالية على بعض الخدمات من قبل بعض الشركات العامة، وعدم وفاء بعض المصانع بحقوق المستهلك فيما يتعلق بالسلع التي تنتجها، ورفع البعض الآخر أسعار خدماته بالمخالفة للتسعيرة المعلنة من قبل الجهات ذات العلاقة، مما يعود إلى عدم وجود نظام لحماية المستهلك .
ولفت إلى أن ارتفاع إيجارات السكن والمحلات التجارية وبعض العقارات بنسب عالية ومن دون ضوابط أو تنظيم قد يدفع بعض التجار إلى رفع أسعار سلعهم على المستهلك تبعاً لزيادة إيجارات المحلات ومحاولة توزيع هذه الزيادات على المستهلكين الذين هم الحلقة الأضعف في الدائرة .

وقال: رغم إيماننا بوجود أسباب خارجية في بعض الأحيان قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع، كارتفاع قيمة المنتج في بلد المنشأ أو ارتفاع تكلفة النقل أو التأمين، إلا أنه يلاحظ أن هناك سلعا وخدمات ارتفعت قيمتها إلى نسب كبيرة، ودون توضيحات من قبل الجهات الرقابية المعنية بحماية المستهلك .

وأشار إلى أنه لوحظ في بعض الأحيان وجود اتفاقات جماعية بين بعض الشركات أو الموردين حول رفع أسعار منتجاتهم أو سلعهم مما يعد إخلالا بمبدأ المنافسة ويعد من قبيل المخالفات النظامية، مما يتطلب وجود أنظمة وقوانين تلزم هذه الشركات أو الموردين عندما تقرر زيادة أسعار منتجاتها .
بالتقدم بطلب للجهات المعنية لدراسة هذا الطلب .
وأكد أنه لا يجوز التعلل بمقولة حرية السوق وقانون العرض والطلب فالتجار من حقهم انتهاز الفرص والبحث عن الأرباح ولكن عندما يصل الأمر إلى إلحاق الضرر بحقوق المستهلك فيجب على الدولة أن تتدخل لتعيد الأمور إلى نصابها .

ودعا القحطاني الجهات الرقابية والمسؤولة عن حماية المستهلك في الوقت الحالي إلى القيام بما تمليه عليها الأنظمة وأن تفعل رقابتها على الأسعار وتوضح للمستهلكين بين حين وآخر أسباب هذه الزيادات إن كان لها مبرر أو تمنع حدوثها

تفاديا لإلحاق الضرر بحق الإنسان في العيش الكريم، وذلك إلى حين إقرار المشروع وإصداره. وعلمت "الوطن" أن المادة ٢٦ من النظام المقترح تطالب بذلك على أن يتكون المجلس من ١٦ ممثلا عن جهات حكومية مختلفة إضافة إلى ممثل لمنظمات المجتمع المدني المرخص لها واثنين من الخبراء الأكاديميين أو المختصين في مجال الاستهلاك، وينبغي أيضا التخفيف من أي إجراءات أو رسوم في الموائى يكون من شأنها رفع تكلفة السلعة على المستهلك لأن التجار يسعون دائما للمحافظة على هامش أرباحهم ويحملون المستهلك أي زيادة.

وأكد مشروع النظام أهمية أن تكون هناك جهات تراجع الزيادة في الأسعار والأجور والتعرف على مبرراتها حيث تتم زيادة الأسعار والأجور وفقا لأنظمة ولوائح تراعى عند رفع الأسعار أن يضمن حق المستهلك ولا يتضرر حق التاجر، وأن الحاجة تدعو إلى وجود مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات ويعين له رئيسا يرتبط مباشرة برئاسة ديوان مجلس الوزراء، وقد ورد ذلك في مشروع النظام.

ودعا المشروع إلى ضرورة توافر في العقود النمطية المعدة من قبل المنتج أو المستورد أو المورد للتعاقد مع أطراف متعددة غير محددة، أو الذي توافق الإدارات الرسمية على اعتماده، أو الذي لا يسمح للمستهلك بتعديل أحكامه، بعض الشروط مثل: أن يكون مصاغا باللغة العربية وبعبارة واضحة ومفهومة، على أنه يجوز باتفاق العاقدین إبرام عقد باعتماد لغة أجنبية. وأن لا يشير أو يحيل إلى نصوص أو وثائق لم توضع بتصرف المستهلك قبل التوقيع. وأن يحدد بشكل صريح وواضح الثمن وتاريخ وكيفية تسديده وكذلك تاريخ ومكان التسليم. وأن يتاح مراجعة هذه الشروط النمطية من قبل جهة ترعى حقوق المستهلك.

أبرز أهداف مشروع النظام

- حماية المستهلك وصون حقوقه من الممارسات غير المشروعة.
- منع كل عمل يخالف قواعد استيراد أو إنتاج أو تسويق السلع.
- تثقيف المستهلك وتنمية القيم والأنماط الاستهلاكية لديه.
- ضمان ممارسة حق المستهلك في الاختيار الأنسب للسلع والخدمات.
- ضمان نزاهة المعاملات، وسلامة المنتجات والسلع ومطابقتها للمعايير.
- حماية المستهلك من الارتفاع المفاجئ لأسعار السلع والخدمات والأجور.
- الحق في الحصول على المعلومات الوافية عن السلع التي يشتريها أو يستخدمها.
- الحق في الحصول على ما يثبت شراءه أي سلعة أو تلقيه أي خدمة.
- الحق في استبدال السلعة أو إعادتها واسترداد قيمتها.
- الحق في الحصول على تعويض كامل عن الأضرار التي تلحق به أو بأمواله من جراء استهلاك سلعة أو الانتفاع بخدمة غير مطابقة للمواصفات.
- الحق في الاعتراض على زيادة الأجور للعقارات المعدة للسكن أو التجارة والاعتراض على زيادة أسعار السلع أو الأجور للخدمات إذا زادت عن ٥% سنوياً.

الخدمة المدنية: عدم تعيينهم شأن التعليم ولا فرق بين الانتظام والانتساب

التربية والتعليم ترفض تعيين خريجي الانتساب من الجامعات السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤٣٣
http://www.aleqt.com/2011/05/24/article_541611.html

وجدى القرشي من مكة المكرمة طالب خريج الانتساب في عدة جامعات في المملكة، وزارة التربية والتعليم بالاقرار بشهاداتهم (البكالوريوس)، ومساواتهم بالطلبة المنتظمين، مشيرين إلى أنهم قد تجاوزوا اختبارات القياس وبدرجات عليا، وبالمقابل هناك طلبة منتظمون لم يستطيعوا تجاوز هذا الاختبار، مما يدل - من وجهة نظرهم - إلى أنهم أكفاء ولا تنقصهم المهنية التعليمية، إضافة إلى خضوع الأغلبية الكبرى في دراسة دبلوم التربية الخاصة، في جامعة الملك عبد العزيز، وهي الشهادة التي تجعلهم في مرتبة التعيين، ولكن بعد عامين من الدراسة، يأتي مثل هذا القرار الذي قصم أحلامهم في تحسين أوضاعهم الوظيفية والمادية.

وأبدوا استغرابهم في خطابات عدة وجهوها إلى عدة جهات مسؤولة وعلى رأسها وزارة الداخلية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارة الخدمة المدنية، أن تعين وزارة التربية والتعليم طلبة الانتساب من قسم اللغة الإنجليزية، بحجة النقص في الكوادر التعليمية، بينما بقية الأقسام يتم تجاهلها، وعدم النظر إليها في التعيين، وهذا التعامل غير موجود في الأنظمة واللوائح، كي يتم استثناء قسم عن الآخر.

وأضافوا أنهم تقدموا بخطاب إلى وزارة الخدمة المدنية، يستفسرون فيه عن سبب عدم تعيينهم، وقد أحيلت هذه الشكوى إلى وكيل وزارة الخدمة المدنية، الذي أفادهم بأن الوزارة عند التوظيف لا تفرق بين المنتظمين والمنتسبين ولكن عدم قبولهم يعود إلى وزارة التربية والتعليم كمعلمين لشروط وضعتها التربية والتعليم وهي وزارة مستقلة، فهي تقبل المنتسبين من اللغة الإنجليزية لا غير.

وأكد الدكتور سحبي الهاجري مدير فرع الخدمة المدنية في منطقة مكة المكرمة في تصريح لوسائل الإعلام، أن نظام الخدمة المدنية لا يفرق بين حامل البكالوريوس انتظام أو انتساب. وقال إن وزارة التربية والتعليم تعتمد شروطا تنظيمية خاصة بها عند مفاضلتها بين الخريجين.

وقال جمعان الغامدي، أحد خريجي الانتساب، المتحدث عن الطلبة المطالبين بحل معضلتهم في التعيين، إنه أصر على استكمال تعليمه للحصول على شهادة البكالوريوس، وحين تقدم لوزارة الخدمة المدنية للالتحاق بالوظائف التعليمية، فوجئ برفض شهادته كونه حصل عليها انتسابا، وأن التربية والتعليم لا ترغب في تعيين خريجي الانتساب سوى تخصص اللغة الإنجليزية.

وأضاف الغامدي، أنهم تقدموا بعدة خطابات إلى جهات مسؤولة وجمعيات حقوقية، أملا منهم في معالجة وتحسين وضعهم، خصوصا أنهم قضوا سنوات عدة في الدراسة، وعدم حصولهم على الشهادة، ثم يفاجأون بتعسف وزارة التربية والتعليم في حقهم، وعدم مساواتهم بإخوانهم خريجي الانتظام، الذين لا يمتازون عنهم في شيء.

وأشار الغامدي، إلى أن جميع طلبة الانتساب خضعوا إلى اختبار القياس، وتجاوزوه بينما يوجد عدد من طلاب الانتظام لم يجتازوا الاختبار، وهذا دليل على مدى أهلية طلاب الانتساب في التشرف بالتعيين معلمين أسوة بغيرهم، خصوصا أن

هناك عددا من طلاب الانتساب خضعوا إلى دراسة دبلوم التربية الخاصة بانتظام لمدة سنتين، وسوف تذهب شهادتهم الجامعية مع شهادة الدبلوم سدى، ما لم تتدخل الجهات المسؤولة لحل معضلتهم مع التربية والتعليم . وقال الغامدي "تقدمت بخطاب إلى وزارة التربية والتعليم، نطالب فيها بالنظر في موضوع تعييننا، وأن شرط الوزارة في التعيين أن يكون الطالب منتظما مجحف، ومصادر لحقوقنا وآمالنا وطموحاتنا، فإذا كانت "التربية والتعليم" لا تريد تعييننا فلم سمحت لنا بالدراسة. وحفظ الخطاب في أدراج التربية والتعليم منذ ستة أشهر، ولم ترد على مطالبنا، الأمر الذي جعلنا نتقدم إلى جهات أخرى مسؤولة وحقوقية عليها تنصفنا في مطالبنا .

من جانبها توجهت "الاقتصادية" إلى كل من محمد الدخيني المتحدث الإعلامي لوزارة التربية والتعليم، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، لكي تستطلع آراءهم حول شكوى طلاب الانتساب التي تقدموا بها، إلا أنه لم يتم الرد على تساؤلات "الاقتصادية"، بينما أوضح خالد الفاخري مستشار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن طلاب الانتساب تقدموا بشكوى التربية والتعليم لدى الجمعية فقط، ولم يتم إعطاء أي معلومات أخرى حول الموضوع.

الإفراج عن منال خلال أيام وضبط سائقة ثانية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/12990.html>

سيف الحارثي، عبدالعزيز المخزوم - الدمام
أكدت مصادر لـ اليوم أن منال الشريف وقعت تعهدا على نفسها من داخل إصلاحية الدمام بعدم القيادة مرة أخرى ، وبذلك تكون قاب قوسين أو أدنى من الإفراج عنها هذا الثلاثاء أو خلال أيام ، وكانت منال الشريف المتهمه بقيادة السيارة رفعت خطابا من داخل إصلاحية السجن بالدمام لجهة التحقيق بشرطة محافظة الخبر لإطلاق سراحها بكفالة وتشرح فيه ظروفها التي تمر بها حيث تم استلام طلبها من قبل جهة التحقيق وإحالة الملف للجهات التنفيذية بإمارة الشرقية
هذا وقد منعت إدارة إصلاحية سجن الدمام المحامي والموكل من قبل أسرة "منال" من لقائها حيث إن القوانين وتعليمات السجون تنص على وجود محرم مع السيدة أو السماح له بلقائها والتحدث معها بخطاب رسمي من قبل الجهات ذات الاختصاص حيث لا تزال منال الشريف تقبع في إصلاحية سجن الدمام على ذمة التحقيق بعد توجيه عدة تهم لها وهي قيامها بتجاوز الأنظمة والتعليمات وقيادتها للسيارة والتجول بها على مستوى محافظة الخبر وتمكين إحدى الصحفيات بإجراء مقابلة معها وتعهدا نشر التسجيل على موقع you tupe وتحريض النساء على ذلك وتآليب الرأي العام ، وتوقع المحامي عدنان الصالح الإفراج عن موكلته وصدور توجيه بإطلاق سراحها اليوم أو خلال أيام بعد توقيع التعهد الكتابي ، من جهة أخرى أوضح عضو مجلس الشورى صدقة فاضل أن قضية قيادة المرأة للسيارة طرحت داخل المجلس ولكن بسبب وجود فتوى حينها من باب سد الذرائع فقد تم إغلاق الموضوع رغم عدم وجود ما يمنع القيادة نظاميا وقانونيا فأنظمة المرور لا تشير إلى أن رخصة القيادة تعطى للذكور فقط حيث إن السماح للمرأة بالقيادة أحفظ وأكثر أمانا لهن من تركهن مع السائقين الأجانب وكما يعلم الجميع أن هناك بعض فئات المجتمع النسائي ضد فكرة قيادة المرأة للسيارة لكن الغالبية وبنسبة تصل إلى ٦٠ بالمائة لا يمانعون ومن وجهة نظري فإن الأمر يقودنا في حال السماح لهن بالقيادة إلى الاستغناء عن نحو مليون سائق أجنبي يتم استقدامهم لقيادة سيارات العائلات".

قضية قيادة المرأة للسيارة طرحت داخل المجلس ولكن بسبب وجود فتوى حينها من باب سد الذرائع فقد تم إغلاق الموضوع رغم عدم وجود ما يمنع القيادة نظاميا وقانونيا فأنظمة المرور لا تشير إلى أن رخصة القيادة تعطى للذكور فقط على سياق ذي صلة أخلت الجهات الأمنية أمس سبيل شقيق منال بضمان الكفالة بعد أن وجهت له تهمة الإخلال بالنظام العام حيث تم إحالته إلى إدارة المرور لتخليص الإجراءات المتعلقة بقيادة شقيقته للسيارة في شوارع الخبر والتي غادر بعدها في انتظار انتهاء التحقيق في القضية .

وأكدت مصادر مطلعة لـ "اليوم" أن إدارة المرور قامت بتحرير مخالفة بحق شقيقها تتعلق بالسماح لشقيقته بقيادة السيارة التي تعود ملكيتها له وهو ما تنص عليه المادة ٢٧ في نظام المخالفات المرورية على اعتبار أن شقيقته لا تمتلك السيارة وتجرات على قيادتها بوجوده ورفقة زوجته وطفلين الأول ابنها والآخر ابن شقيقها.

حقوق الإنسان : لا يوجد نص يمنع النساء من القيادة في الوقت الذي استهجن فيه مصدر مسئول في جمعية حقوق الإنسان توقيف منال الشريف في إصلاحية الدمام لمدة ٥ أيام على ذمة القضية مؤكدا أنه القاعدة تقول " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " وما صدر من إيقاف مخالف للأنظمة والقوانين ، وأشار إلى أن منال الشريف قامت بارتكاب مخالفة تندرج ضمن الأنظمة المرورية لذلك يفترض أن يتم الاكتفاء بالمخالفة دون الإيقاف بلا جريمة على اعتبار أنها قادت بدون رخصة وليس هناك نظام يمنع المرأة من القيادة ولكن هناك نظاما يمنع القيادة بدون رخصة. وأفاد المصدر أن قضية منال الشريف في طور المتابعة والتقصي من جمعية حقوق الإنسان مع الجهات ذات العلاقة والاختصاص والقادره على اتخاذ قرار تجاه الموقوفة بهدف ضمان حقوقها ، وفيما يتعلق بالاتهامات الموجهة إلى الشريف أكد أنه لا وجود لنص يجعلها تعاقب على الأمور الإعلامية التي لم تنسئ خلالها إلى شخص أو جهة معينة بينما قد تكون الاتهامات الأخرى حاصلة باعتبار أن تهمة الإخلال بالنظام العام لها مفهوم واسع ويدخل ضمنها العديد من الاتهامات .

وأضاف أن موضوع قيادة المرأة للسيارة من المواضيع الاجتماعية التي تحكمها التقاليد والعادات ومثل هذا الأمر يحتاج إلى دراسة متأنية وآلية واضحة للجميع ، مطالباً بإيجاد وسائل نقل بالمدن للإناث ، أو إيجاد آلية واضحة تسهل للمرأة التنقل بالسيارة فليس لكل امرأة سائق أو أحد من أسرتها يقوم بتوصيلها .

عضو مجلس شورى : قيادة المرأة يوفر مليون سائق أجنبيو علمت "اليوم" أن منال الشريف تعد أول سعودية تحصل على شهادة في أمن المعلومات حيث تمارس عملها في شركة أرامكو منذ سنوات في إدارة أمن المعلومات ، فيما تواصل مسئولون في أرامكو خلال اليومين الماضيين مع الجهات الأمنية لمتابعة قضيتها والتحقق من أوضاعها والاتهامات الموجهة إليها .

وعلى سياق متصل ضبطت الدوريات الأمنية بمحافظة الرس صباح الإثنين وتحديدًا على امتداد شارع ابن سينا شرق محافظة الرس ، امرأة في العقد الرابع من العمر وهي تقود سيارة من نوع داتسون موديل (٨٥) وبرفقتها امرأتان واحدة منهما كبيرة في السن والأخرى بعمر سائقة السيارة. حيث تلقت الدوريات الأمنية بلاغا من أحد المواطنين يفيد بقيادة امرأة للسيارة فقامت الدوريات بمتابعتها حتى توقفت عند إحدى التموينات لشراء بعض الأغراض حيث تفاجأت السائقة أثناء خروجها بالدوريات الأمنية.

لا مضايقات من الفضوليين

رفعة وفاطمة: الظروف أجبرتنا على قيادة السيارات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110524/Con20110524421654.htm>

سعيد الزهراني - أبها، محمد آل مهري - بقيق
في شرق عسير قل أن تجد أسرة لا تقود إحدى نساها السيارة بكفاءة عالية، وقل أن تجد إحداهن قد تعرضت للمضايقات. هؤلاء النسوة دفعتن الحاجة إلى قيادة سياراتهن وليس خروجاً على الأنظمة والقوانين الاجتماعية، فالحاجة فقط من دفعتن لهذا التصرف.
ولا تنحصر قيادتهن للسيارة في القرى والأرياف والهجر، بل قد تضطرهن الظروف للذهاب للمحافظة بحثاً عن العلاج أو لشراء احتياجات أسرهن الضرورية.
رفعة القحطاني أم لثمانية أطفال تركها زوجها ورحل عن الدنيا لتواجه ظروف الحياة فجاهدت لتوفير العيش الكريم لها ولأبنائها واضطرت إلى تعلم قيادة السيارة التي ورثتها عن الزوج واستمرت في حياتها بشكل طبيعي تؤدي أعمالها كما يؤديها الرجال، فنذهب للمستشفى لعلاج أبنائها وللمدرسة لتعليمهم، وتشتري احتياجاتهم من أسواق المحافظات، وتجلب أغنامها إلى الحلقة لتبيع وتشتري.
وتقول رفعة: لو لم أقد السيارة بنفسني لمددت يدي للناس ولما تعلم أبنائي ولما عشنا حياتنا كما يعيشها الآخرون في نعمة وأمن وسعادة.
أما فاطمة القحطاني، فترفض الحديث عن شريك العمر أو التفكير في الاقتران بأحد فقد نذرت نفسها لخدمة ذوبها وأسرتها برا بوالديها العاجزين وعظفاً على أشقائها الصغار وتقول: أنا أقود السيارة لتأمين طلبات المنزل لمواجهة أعباء الحياة وظروفها القاسية.
وتقوم فاطمة بجلب الماء، لسقي الماشية وتجلب احتياجات البيت من السوق، وتذهب بوالديها إلى مركز الرعاية الصحية، وترعى أغنامهم التي تعتبر قوت أسرتهما ومصدر دخلها.
وفي المناطق الصحراوية في بقيق تجد ثمة نساء يقدن السيارة لوجود ظروف تتطلب ذلك، وأكد عدد من الأهالي أن النساء السائقات يجدن الاحترام من قبل المواطنين، بل إن البعض علم زوجته قيادة السيارة في المنطق الصحراوية لمواجهة الظروف الطارئة،
يشار إلى أن منطقة بقيق شهدت قبل نحو سنة حادث سيارة لثلاث نساء قطريات بسبب قطيع من الجمال وأصيب فيه امرأة واثنين من بناتها.
محاميها أكد قانونية أمر إيقافها
سائقة الخبر تقدمت بكتاب لإطلاق سراحها بكفالة
خالد البلاهي - الدمام
كشف لـ«عكاظ» المستشار القانوني عدنان الصالح محامي المواطنة منال الشريف الموقوفة على ذمة التحقيق في سجن النساء في إصلاحية الدمام، أن موكلته تقدمت أمس للجهات الرسمية التي بدأت التحقيق معها تطلب فيه إطلاق سراحها بكفالة شخصية بعد حبسها أمس الأول بسبب التهم الموجهة لها «تأليب الرأي العام وتحريض النساء على قيادة السيارة». وقال الصالح: إن كل الجهات التي خاطبتها أمس كانت متحفظة للغاية، حيث قابلت المحقق داخل السجن والآن ننتظر توجيه أمير المنطقة الشرقية بخصوص طلب «منال» في إطلاق سراحها بكفالة، مشيراً إلى أن الإجراءات الأولية التي اتخذت بحق موكلته من إيقافها على ذمة التحقيق لمدة خمسة أيام بأنها نظامية وليس عليها غبار، حيث تم التحقيق معها من قبل الجهة التي ضبطتها «مرور الخبر» وهي تقود سيارتها على كورنيش الخبر، وانتهى التحقيق معها وأطلق سراحها والآن هناك قضية أخرى وهي «القضية الجنائية» التي أوقفت بسببها، وهذا أمر مشروع من حق المحقق أن يوقف لمدة «٢٤» ساعة أو أكثر حسب مصلحة التحقيق وتختلف باختلاف الجرم وحجمه.

وأشار المحامي الصالح إلى أنه يسعى لتنفيذ طلب منال في الإفراج عنها فوضعها الاجتماعي وطبيعة عملها يستلزم إطلاق سراحها فهي أم وموظفة وهذا سيؤثر على عملها وعلى أسرته. مبينا أن «منال» تعتبر المرأة الأولى على مستوى العالم حيث حصلت على جائزة تتعلق بأمن المعلومات ولم يسبق لأي شخص في العالم أن يحصل على هذه الجائزة. وكشفت معلومات «عكاظ» من داخل إصلاحيّة الدمام أن منال الشريف قضت ليلتها البارحة الأولى كبقية السجينات في عنبر النساء، ولم يكن هناك تمييز بينها وبين بقية السجينات.

أول امرأة حاصلة على شهادة مدقق معلومات

محاولات لإخراج منال من السجن

ياسمين السهيمي - الدمام

يبدل شقيق ووالد المواطنة منال الشريف ومحاميها جهودا كبيرة لإخراجها من توقيف سجن النساء من خلال قيامهم بمراجعة الجهات المعنية في الدمام والخبر فيما يأملون في أن يتم الإفراج عنها في وقت متأخر من يوم أمس. يذكر أن المواطنة منال الشريف من مواليد عام ١٩٧٩م وهي امرأة مطلقة أنجبت طفلا يبلغ من العمر أربع سنوات وهي أول امرأة في العالم تحصل على شهادة مدقق أمن معلومات ISO 27701 من الولايات المتحدة الأمريكية. والشريف موظفة في ارامكو بمسمى مشرفة تقنية معلومات تحمل رخصة قيادة من الولايات المتحدة الأمريكية ومازالت سارية المفعول.

والدها يصل من جدة

منال تناولت وجبات السجن وتحدثت مع النزليات

محمدالعنزي - الدمام

قضت المواطنة منال الشريف والتي أوقفت على خلفية قيادتها للسيارة في الخبر يومها الأول في سجن النساء في الدمام بشكل طبيعي، ولم تظهر أي إنزعاج من قرار إيقافها وقامت بتناول جميع الوجبات الغذائية التي قدمت لها في المواعيد المحددة التي تقدم فيها لباقي النساء السجينات.

وعلمت «عكاظ» أنه لم يقم أحد بزيارتها في اليوم الأول الذي تم إيقافها فيه في سجن النساء في الدمام فيما علمت «عكاظ» بأن والدها مسعود الشريف سوف يحضر لزيارتها ومتابعة القضية للوقوف على حالها بعد قرار إيقافها، حيث سيحضر لهذا الغرض من مقر إقامته في مدينة جدة.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «عكاظ» فإن هناك عددا من السجينات بعضهن سعوديات دخلن في حوار مع المواطنة منال الشريف حول قضيتها التي أدت إلى إيقافها.

إلى ذلك أكد مصدر مسؤول في الإدارة العامة للسجون لـ«عكاظ» بأن منال والتي أوقفت أمس الأول تعامل كأى موقوفة أخرى في السجن ولم تودع في عنبر منعزل، بل هي في عنبر يوجد فيه جميع السجينات وإنها تمارس حياتها بشكل طبيعي داخل التوقيف فيما يجري النظر في قضيتها من قبل جهات التحقيق والتي سوف تصدر في وقت لاحق إقرارا بشأنها.

من جهة أخرى، لم تتقدم منال بأي دعوى لجمعية حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أو هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية على خلفية إيقافها في سجن النساء في الدمام.

بعد منال الشريف

أربعينية تقود سيارتها في القصيم

عبد الله الشارخ - القصيم

أوقفت الدوريات الأمنية أمس امرأة في الأربعين من العمر كانت تقود سيارتها في أطراف محافظة الرس، وأبلغ «عكاظ» الناطق الأمني في شرطة المنطقة المقدم فهد الهبدان، أنه تمت إحالة الأمر إلى مرور محافظة الرس، وبين أن مرافقات المرأة والدتها، خالتهما الكبيرات في السن.

وروى لـ«عكاظ» أحد سكان حي الجندل الذي شهد الحادثة، أن المرأة كانت تذهب كل صباح لسقيا أغنامها في موقع صحراوي قريب من المحافظة، وهي تعمل على ذلك بشكل دائم، حيث اعتاد الأهالي رؤيتها على هذا الحال. مسؤول في إدارة المرور فضل عدم ذكر اسمه جزم بأنه تم تسليم ملف القضية وأحيلت إلى الجهات المختصة بعد حجز السيارة.

متصفحات .. موقع «عكاظ» الإلكتروني تضامناً مع منال:

تعبنا من التاكسي وفضول السائقين

إسماعيل المباركى - الإنترنت

تفاعل متصفح موقع «عكاظ» الإلكتروني مع خبر «سجن منال الشريف ٥ أيام على ذمة التحقيق» حيث أجمع المتصفحون على أن قيادة النساء لا غبار عليها إذا توفرت الحماية لهن وأن هناك الكثير من المبتعثات يقدن سياراتهن في الخارج، فيما قالت إحداهن إن النساء تعبن من سيارات الأجرة وفضول السائقين.

• مواطنة

أقسم بالله تعبنا من السائقين ومن التاكسي ودخلنا السيئ وعدم وجود إخوان يعني مثلاً أنا لدي ٧ أخوات كلهن يحتجن إلى المدارس ودخلنا ١٢٠٠ والتاكسي كل يوم ١٤٥ ماذا نعمل؟

• عبود مكة!!

قيادة النساء للسيارة لا تأتي بمشاكل.

• أبو محمد

الطريقة التي سلكتها الأخت منال طريقة مرفوضة تماماً ولا يمكن أن نوافقها.. الله يهديها.

• حماده

هذا العدل بعينه إنسانة خالفت الأنظمة ولا بد من الردع.

• جاسم الشبلي

هناك طرق أكثر واقعية ولا تخالف النظام وهذا غير مبرر ولو قامت بقيادة السيارة في البر مثلاً وربما ترسل رسالة مؤدية وتحترم النظام ولا تعرض حياة الآخرين للخطر، قيادة المرأة للسيارة.

فداء منال

• منال الشريف لم تفعل أي شيء مخالف للشرع..

• سعودي مغترب

أنا أرى ما دام في طور الحشمة والاحترام والالتزام التام بالحجاب إنه عادي.

• نجوم

لقد استنزف السائقون والعمالة القادمة من شرق آسيا ميزانيتنا وأهلكوا شوارعنا إلى متى سنبقى نعيش تحت رحمتهم وهل خلوة السائق ببنتي أو زوجتي أو أمي أو أختي في السيارة حلال.

• عبدالسلام

كل الشكر للجهات الأمنية التي احتوت الواقعة .

• محامي

أبناؤنا غدا سيفتكرون هذه القصة وسيضحكون بملء أفواههم من التعامل مع هذا الموضوع.

• محب لوطنه

لا يوجد في نظام المرور ما ينص على ان المرأة ممنوعة من قيادة السيارة .

• سونا

انا كامرأة مع السماح لقيادة المرأة للسيارة ولكن نحن بلد والله الحمد فينا خير وتقوى واللي قامت فيه الأخت منال من قيادة السيارة مرفوض.

• فوز

هل تقف المرأة في الشارع وتركب سيارة أجرة قد يكون سائقها سيئ الخلق علاوة على تعرضها للمعاكسات أين غيرتكم على محارمكم لقد ثبت لنا أنكم تحكمون بعباداتكم .

• رنا العتيبي

المفروض تعاقب لمخالفة الانظمة والتعليمات.

• بنت عبدالله

الله سبحانه قال «وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى» لو كل وحدة معها سيارة كل ما زعلت من زوجها او اهلها طلعت .

• صفاء

لقد خالفت الانظمة ولا يكتفى بمخالفة فقط لأن في ذلك خطر على حياة مستخدمي الطريق قد يصل إلى الوفاة لا سمح الله وإنما أرى يوضع لها ضابط صارم جداً بحيث يحصل الارتدادع.

• ديما

نحن نرفض وبشكل كبير هذا لما تنتج منه فوضى ومشاكل ونحن في غنى عنها؟



سائقة الخبر تقدمت بكتاب لإطلاق سراحها.. والسجون: لا وقت محدد للإفراج عنها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٦١

<http://al-madina.com/node/305395>

ماجد عسيري، عبدالله المانع، أحمد الدمستاني - الدمام
أكد المحامي عدنان الصالح لـ "المدينة" أن موكلته منال الشريف "سائقة الخبر" تقدمت أمس الاثنين بكتاب رسمي بتوقيعها إلى مدير السجن في المنطقة الشرقية تطلب فيه إطلاق سراحها، إلا أن المديرية العامة للسجون أكدت أنه ليس هناك تاريخ محدد للإفراج عنها، فيما قالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إنها ستباشر متابعة القضية اعتباراً من اليوم. وأوضح المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة للسجون العقيد الدكتور أيوب بن حجاب بن نحيث لـ "المدينة" أن المواطنة منال الشريف أحييت من الجهات ذات الاختصاص إلى إصلاحية سجن الدمام (نساء) وتم إيقافها بكتاب رسمي وسوف تستكمل بحققها إجراءات التحقيق الرسمية حتى تصدر الجهات المسؤولة بحققها حكم العقاب وينفذ أو يصدر بحققها إعفاء ويطلق سراحها... وأضاف بأن توقيفها محدد بخمسة أيام على ذمة التحقيق، وذلك بعد أن وجهت لها تهمة بتجاوز الأنظمة والتعليمات وقيادتها للسيارة والتجول على مستوى محافظته الخبر ونحن في الحقيقة جهة تنفيذية للعقوبة. من جهته أكد المحامي عدنان الصالح لـ "المدينة" أن موكلته تقدمت أمس بكتاب رسمي بتوقيعها إلى مدير السجن في المنطقة الشرقية تطلب فيه إطلاق سراحها، لافتاً إلى أن مساعد مدير السجن تعامل معها بشكل إيجابي، وقام مشكوراً مباشرة بإرسال فاكس عاجل إلى رئيس المحققين في شرطة الخبر، وقال لي "أرسلت الفاكس وعملت عليه عرضاً إنسانياً إلى إمارة المنطقة الشرقية، ونحن ننتظر التوجيه فيه". وعن نظامية إيداع الشريف في سجن النساء بالممام، قال الصالح: "في أي قضية جنائية يحق للمحقق إيقاف المتهم على ذمة التحقيق إلى أن يتوجه التحقيق سلباً أو إيجاباً، وهذا إجراء روتيني لا بد منه إذا لزم إيقافها". وفيما يتعلق بالمدة الزمنية التي من المنتظر أن تقضيها الشريف داخل سجن النساء سواء كانت ٥ أيام على ذمة التحقيق أو أكثر، قال: "هذه من صلاحيات الحاكم الإداري، ولكن بشكل عام أنا أتوقع أن القضية لن تستغرق أكثر من هذا اليوم، ومتفائل بأن يصل غدا توجيه بإطلاق سراحها".

وفي نهاية حديثه قال المحامي: "لابد أن نؤكد على سيادة القانون في المملكة، وعلى تطبيق كافة الإجراءات القانونية بحذافيرها، وأن الأنظمة والقوانين تكفل للمتهم عدة حقوق وهي طبيعية ومشروعة، وإذا كانت التهم التي وجهت إلى موكلتي لا ترقى إلى الجرائم الكبرى بموجب القرار ١٩٠٠، فإن إخراجها بكفالة أمر مشروع وملح". إلى ذلك كشف مصدر رفيع المستوى بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ "المدينة" عن أن الجمعية ستباشر متابعة هذه القضية بدءاً من اليوم... وأكد المصدر في اتصال هاتفي أمس أن متابعة الجمعية للقضية هدفها ضمان الإفراج عن الشريف أو محاكمتها محاكمة عادلة في حال كان هناك مخالفة ثابتة منسوبة إليها. وأشار إلى أن موضوع قيادة المرأة للسيارة قضية مجتمعية تتداخل فيها عناصر اجتماعية وعادات وتقاليد وأمور دينية. وفيما يتعلق بتصريحات كبار المسؤولين في المملكة بأن قيادة المرأة للسيارة يعود لأفراد المجتمع، أكد المصدر أن الجمعية تتفق مع آراء المسؤولين في الدولة في وجهة نظرهم هذه، غير أن هذا لا ينفي أن الأمر يحتاج إلى آلية ورؤية مستقبلية إما بتوفير النقل العام وإما بالسماح للنساء بالقيادة. وعن نظامية أمر اعتقالها قال: "يمكن أن يكون ذلك بدعوى تحريضها للمجتمع النسوي على القيادة خصوصاً أن هناك ظهورا معارضا وتهديدات باستهداف من يرغب في القيادة حسب الموعد الذي حددته الشريف (١٧ يونيو) والتي أنشأت صفحة على الـ facebook بعنوان "سأقود سيارتي بنفسني"، فيما دعا آخرون إلى حملة مضادة بسمى "حملة العقل" مما يدل على أن الموضوع شائك، ويتطلب معالجة فورية

مصدر أكد لـ "سبق" أنها في طريقها للإنتهاء حقوق الإنسان تتابع قضية منال الشريف

المصدر : صحيفة سبق الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م
<http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=24566>

عبير الرجباني - سبق - الرياض :أكد لـ "سبق" المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية الدكتور عبد الجليل السيف أن قضية منال الشريف، الموقوفة على قضية قيادتها لسيارتها في مدينة الخبر، وتأليب الرأي العام، بأنها محل اهتمام الجمعية.
من جهته، أكد لـ "سبق" مصدر في حقوق الإنسان أن القضية في طريقها للإنتهاء، وذلك عبر تعهد منال الشريف بعدم العودة لمثل هذه التصرفات



المریضة ترفع شكوى للصحة وحقوق الإنسان ضد مستشفى خاص تشخيص خاطئ ينشر السرطان في جسد امرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525422057.htm>

حسين هزازي - جدة
تقدمت مواطنة في العقد الرابع من عمرها بشكوى إلى وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه، وأخرى مماثلة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ضد مستشفى خاص في عسير شخص حالتها المرضية بالخطأ، ثم اكتشفت بعد عام كامل أنها مصابة بسرطان الثدي، وأن حالتها الصحية تدهورت ولا بد من التدخل الكيميائي... وقال سليمان الحربي إن زوجته كانت تعاني من أورام داخل الصدر، وأدخلت مستشفى خاصا في عسير وأجريت لها فحوصات طبية، وأكد لها الأطباء في حينه أن الألام طبيعية وليست أوراما سرطانية، وأعطيت العلاج وغادرت المستشفى... وأضاف: استمرت الألام مع زوجتي وتدهور وضعها الصحي، وبعد عام من المعاناة أجريت لها فحوصات جديدة لتأتي المفاجأة لي ولها عندما ثبت أنها مصابة بسرطان الثدي، والأمر أن الأطباء أوضحوا أن المرض انتشر ولا بد من تدخل العلاج الكيميائي وبنسبة نجاح ضعيفة... وقال «أنا في قمة الألم على صحة زوجتي، والغضب من التشخيص الأول الذي أدى إلى تدهور حالتها الصحية، وتقدمت بشكوى لمديرية الشؤون الصحية في عسير وطالبت بالتحقيق في القضية ومعرفة أسباب عدم دقة التشخيص الأول وعدم متابعة حالتها طبيا»، وأضاف «لم أكتف بهذه الشكوى، فرفعت أخرى إلى وزير الصحة، وثالثة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان». ..من جانبه، أنكر المستشفى الخاص في عسير مراجعة زوجة المذكور للمستشفى، وأكد عدم وجود أي تقارير طبية أو صور أشعة عن الحالة... «عكاظ» تحتفظ بالتقارير الطبية التي تؤكد أن زوجة الحربي راجعت المستشفى الخاص وهو ما يتناقض مع نفي المستشفى.

حقوق الإنسان: الشريف تنسحب من حملة سائقو سيارتي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=55357&CategoryId=3

الدمام: منصور الخميس، حامد الشهري 2011-05-25 2:31 AM

استمرارا لمسلسل التطورات المفاجئة في قضية منال الشريف وقيادتها للسيارة، قال مصدر رفيع المستوى في رئاسة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ "الوطن" أمس إن الشريف "أعلنت انسحابها من حملة سائقو سيارتي بنفسي" بعد زيارة وفد نسائي من الجمعية لها في إصلاحية الدمام. وقال المصدر إن الشريف أكدت لهم حسن معاملتها من قبل إدارة الإصلاحية والجهات الأمنية، وأشار إلى أنها طالبت بسرعة الإفراج عنها، خاصة أنها أعلنت انسحابها من الحملة. وأكد المصدر أن الانسحاب جاء "بإرادتها وليس بسبب ضغوط مورست عليها" مشيراً إلى أن الشريف لحقها ضرر نفسي بسبب سجنها وطريقة القبض عليها. من جانبه قال رئيس لجنة التكافل الأسري بإمارة المنطقة الشرقية الدكتور غازي الشمري إن منال "أبدت ندمها وتعهدت بعدم تكرار قيادتها السيارة" مؤكداً أنها انهارت وبكت نتيجة ما آل إليه أمرها.

بعد يومين من التحفظ عليها في إصلاحية الدمام؛ قررت منال الشريف الانسحاب نهائياً من حملة "سائقو سيارتي بنفسي" طبقاً لمصادر متطابقة في رئاسة جمعية حقوق الإنسان ولجنة التكافل الأسري بإمارة المنطقة الشرقية. وفيما قال مصدر رفيع المستوى في رئاسة الجمعية لـ "الوطن" في تصريح أمس إن الشريف "أعلنت انسحابها من الحملة"؛ فإن رئيس لجنة التكافل الأسري بالإمارة الدكتور غازي الشمري قال لـ "الوطن" إنها "أبدت ندمها وتعهدت بعدم تكرار قيادتها السيارة". وأكد الشمري ما نشرته "الوطن" أمس حول معاناة الشريف من "انهيار في الحالة النفسية وبكائها نتيجة ما آل إليه أمرها" من جراء قيادتها للسيارة في محافظة الخبر السبت الماضي.

وفي معرض تعليقه على الحادثة، قال الدكتور غازي الشمري إنه يتمنى أن تقود المرأة السعودية السيارة إلا أن الوقت مازال مبكراً ليتم تطبيق ذلك، مشدداً - في الوقت نفسه - على أن قيادة المرأة للسيارة لا يمكن أن تتحقق بتحدي النظام ومخالفة القوانين، مبيناً أن الشريف أخطأت ويجب أن تحال للقضاء لتلقى عقابها.

وزار ظهر أمس وفد نسائي من جمعية حقوق الإنسان قسم النساء بإصلاحية الدمام والتقى منال الشريف التي أكدت "حسن معاملتها من قبل إدارة الإصلاحية والجهات الأمنية"، بحسب مصدر "الوطن" في رئاسة الجمعية. وأضاف المصدر أن الشريف "طلبت بسرعة الإفراج عنها خاصة أنها أعلنت انسحابها من الحملة"، وأكد المصدر أن الانسحاب تم "بإرادتها"، و"ليس بسبب ضغوط مورست عليها"، وقال إن الشريف "لحقها ضرر نفسي بسبب سجنها وطريقة القبض عليها".

وبدورها اتصلت "الوطن" بالمحامي المتطوع لمساندة الشريف عدنان الصالح وسألته عن موقف موكلته من القضية وانسحابها من الحملة؛ إلا أنه قال ما نصه "سوف أراجع موكلتي وأفيدكم بالموقف لاحقاً". ولم ينف الصالح أو يؤكد ما ذكرته جمعية حقوق الإنسان ولجنة التكافل الأسري، وقال "تتخفظ موكلتي على حقها في الرد والمطالبة القضائية على أي خير يخل بالمهنية والأخلاقية" على حد قوله، وأردف قائلاً "ما يهمني كمحام هو رفع الحس الإنساني في التعامل مع القضية وصولاً إلى عودة موكلتي إلى بيتها".

وفي السياق الحقوقي قالت جمعية حقوق الإنسان، في التصريح ذاته، إن رئاسة الجمعية بدأت "إجراء حقوقياً مع وزارة الداخلية بطلب الإفراج عن الشريف"، مشيرة إلى الطريقة التي تمت فيها إجراءات القبض والتخفظ. في إيماءة إلى التزام المملكة بالاتفاقية الدولية لمكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعتها المملكة عام ١٩٩٨.

13 غرفة تجارية تلتزم باستقطاع ١٠ % من إيرادات التصديق

لصالح حماية المستهلك

القحطاني: لم نتجاهل الجمعية وسنأخذ رأيهم في مشروعنا

حين يدخل مراحل الدراسة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=55458&CategoryID=2

جدة: مشاري الوهبي 2011-05-25 3:47 AM

أكد مصدر لـ"الوطن" أمس أن ١٣ غرفة تجارية، بينها غرفة واحدة من الغرف الرئيسية "الشرقية"، التزمت بالأمر السامي القاضي باستقطاع ١٠ % من إيرادات التصديق في الغرف لصالح جمعية حماية المستهلك، وذلك في بداية تأسيس الجمعية عام ٢٠٠٨، قبل أن تظهر على السطح خلافات حادة دبت داخل مجلس إدارتها تعطل معها تحصيل مستحقاتها على الغرف.

يأتي ذلك بعد أن قال رئيس مجلس الغرف صالح كامل أول من أمس إن غرفة جدة و ٢٢ غرفة لم تطبق قرار الاستقطاع من منطلق تضارب المصالح بين الجهتين.

وفيما تعكف الجمعية، على إعداد رد على حديث كامل يكشف أن الغرف لم تمتنع، علمت "الوطن" أن الرد سيطال "جمعية حقوق الإنسان" بعد أن دخلت على خط هموم المستهلك برفعها مشروع نظام لحمايته، ومفاده: "أن العمل قائم مع هيئة الخبراء لدراسة إقرار نظام حماية المستهلك الخليجي الموحد". وتوضح معلومات حصريّة متطابقة حصلت عليها "الوطن"، من جمعية حماية المستهلك ومجلس الغرف، أن الغرف التي التزمت بتنظيم موارد الجمعية، هي: "الشرقية و المدينة المنورة والطائف وأبها والباحة ونجران والمخوة وبيشة والقويعة والمجمعة والخرج والقصيم وعنيزة"، إلا أن تصاعد الخلافات داخل الجمعية ذاتها دفع الغرف للتوقف، وهو ما أكدته رئيس غرفة الشرقية عبد الرحمن الراشد في تصريح إلى "الوطن" أول من أمس.

ومع ترقب صدور بيان جمعية حماية المستهلك السبب المقبل بحسب المصدر الذي وصفه الرد بـ "اللاذع" للطرفين، سألت "الوطن" أمس رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، حول تجاهلهم جمعية حماية المستهلك، وأوضح أنه: "سبق أن أطلعنا الرئيس السابق الدكتور محمد الحمد على المشروع، إلا أن الخلافات الداخلية قطعت التواصل، وعليه أكملت حقوق الإنسان مشروع النظام ورفعته للمقام السامي".

ويبدو أن حديث القحطاني سيقطع الطريق على الرد الساخن المتوقع حين قال "نعد خطاباً لجمعية حماية المستهلك متضمناً نسخة من مشروع النظام، لإبداء الرأي والتعديل حين يدخل النظام في مراحل الدراسة والاستصدار في الجهات التشريعية المختصة".

وأشار إلى أن "القول بوجود النظام الخليجي، لا يكفي حيث إن القوانين الخليجية الموحدة تبقى استرشادية لمدة ٤ سنوات، ولا يتعارض معها وجود نظام محلي بل يتكامل مع النظام الإقليمي".

وفي جانب موقف حقوق الإنسان، من امتناع مجلس الغرف من تنفيذ قرار تنظيم موارد حماية المستهلك، قال القحطاني "النظام واضح ويجب تنفيذه، ولا يمكن الركون إلى خلافات الجمعية أو ما سمي بتعارض مصالح، وقانونياً الغرف غير معفية من دفع المستحقات عليها حتى يصدر نظاماً آخر يحدد مصدر جديد لموارد الجمعية".

وأشار إلى أن الاستقطاع ليس من الاشتراكات السنوية لمنتسبي الغرف بل من إيرادات رسوم التصاديق التي تفرض على المنتسبين، وهم مستهلكون مثل ما هو عضو الغرفة، والتاجر مستهلك في الاقتصاد الذي يعمل فيه ويربح، ويفترض أن تكون مؤسساتهم المدنية محاربة للغش التجاري وتدعم ضمان المبادئ الأخلاقية والمهنية والوطنية . وأكد القحطاني الذي رصدت جمعيته اتفاقات ضمنية بين بعض المنتجين والموردين في قطاعات مختلفة لرفع الأسعار والتوافق على سقف محدد أن "تلك الحالات لم تقتصر على أسواق البيع للمستهلكين بل تعدت إلى توريد احتياجات المشاريع الحكومية".



حقوق الإنسان: انسحاب منال الشريف من حملة ساقود

سيارتي بنفسي بدون ضغوط

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٦٢

<http://www.al-madina.com/node/305663>

ماجد عسيري، عبدالله الزهراني - الدمام
أكد مصدر مطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان انسحاب منال الشريف "ساققة الخبر" من حملة "ساقود سيارتي بنفسي" بدون أي ضغوط، وذلك أثناء التحقيق معها في سجن النساء بالدمام من قبل الجهات ذات العلاقة. وعلمت "المدينة" أن الانسحاب تم صباح أمس ورصدته الجمعية من خلال وفد نسائي قام بزيارتها في وقت لاحق من يوم أمس الثلاثاء.

وأوضح المصدر أن تقرير الوفد النسائي الذي زار الشريف أكد أنها حظيت بمعاملة جيدة داخل سجن النساء بالدمام، ولم تسجل أي شكوى محددة، لافتاً إلى أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية بشأن الإفراج عنها. وعما إذا كان الوفد النسائي لاحظ دخول منال الشريف في حالة نفسية سيئة أو انهيار جراء حبسها داخل سجن النساء، أكد المصدر أن هذا الأمر لم يحدث مطلقاً، مشدداً على أن التقرير أثبت أن وضعها النفسي جيد ولا تشكو من ضغوطات جراء الحبس في سجن الدمام ولم تشك من سوء معاملة أو تجاوز.

وقالت منال الشريف لـ "المدينة" على لسان محاميها عدنان الصالح: "لم أبك ولن أنهار وأنا في ظل بلد يحفظ حقوق المواطنين". من جهته أكد الناطق الإعلامي لإدارة السجون في المملكة العقيد أيوب بن حجاب في تصريح خاص "للمدينة" أن منال الشريف التي قبض عليها من قبل الدوريات المرورية يوم السبت الماضي أثناء قيادتها للسيارة، تعامل في السجن مثلها مثل أي سبينة أخرى، وليس لدينا معاملتان في السجون، وأضاف نحن جهة تنفيذية نوقف المخالف بالمدة التي تحال إلينا، ومنال الشريف جاءنا أمر بإيقافها ٥ أيام على ذمة التحقيق.

وعن هل يسمح بزيارة منال الشريف داخل السجن قال العقيد: لا يوجد مانع لزيارتها من أهلها وذويها داخل السجن.

محاميها أكد عدم اتهامها أحداً.. منال:

لن أبكي في بلد يقدر مواطنيه

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525421939.htm>

خالد البلاهدى - الدمام

نفى المستشار القانوني عدنان الصالح محامي منال الشريف صحة ما ذكر عن انخراط منال الشريف وهي بداخل إصلاحية الدمام في نوبة بكاء ومطالبتها بمحاكمة محرضاتها على القيادة، مشيراً إلى أنه لم يصدر منها أي شيء من ذلك، بل بالعكس منال تقول «لن أبكي ولن أنهار وأنا في بلد يحترم حقوق الإنسان». وقال إن منال لن تغفل جانب من أساء في حقها وهذا حق مشروع كفله لها نظام المطبوعات الصادر من وزارة الإعلام.

وقال الصالح: ننتظر أن يصدر قرار بإطلاق سراحها بعد زيارة جمعية حقوق الإنسان لها في السجن وسماع أقوالها، مشيراً إلى أن «القضية أخذت أبعاداً كبيرة تمنينا ألا تكون بهذا الحجم، وكان من المفترض أن تؤخذ من قاصرهما، فخرج منال لم يكن في الوقت الذي حددته عبر مواقع التواصل الاجتماعي بل كان وقتاً شخصياً منها، وهي لم تحرض على سياسة الدولة أو توجهاتها ولكنها مررت أمراً الدولة لم تجرمه وهو قضية». وقال الصالح إن كمال ما يتمناه أن تعود منال إلى بيتها وطفلها الذي أدخل مساء أمس المستشفى لارتفاع درجة حرارته بسبب بعد والدته عنه. ونفى الصالح أن يتطرق بأي شكل من الأشكال لقيادة المرأة للسيارة، فليس له علاقة بذلك «وكل ما في الأمر نريد خروج المرأة لبيتها فقط».

حقوق الإنسان خاطبت «الداخلية» للإفراج عنها

سائقة الخبر تنوي الانسحاب من حملة الفيسبوك

خالد البلاهدى - الدمام

زارت إحدى عضوات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أمس، منال الشريف في إصلاحية الدمام واستغرقت الزيارة ساعة ونصف الساعة، حيث التقتها واستمعت منها لأقوالها عن وضعها داخل السجن. وأوضح مصدر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن هناك توجيهاً من إدارة الجمعية للفرع النسائي في المنطقة لزيارة الموقوفة منال والالتقاء بها داخل السجن، مؤكداً أن وضعها جيد ولم تتعرض لأيّة مضايقات وأنها تعامل معاملة حسنة. وأضاف المصدر أن منال ترغب في الإفراج عنها وذكرت أنه جرى التحقيق معها، وأنها سوف تتسحب من الحملة التي تنادى بها لقيادة المرأة للسيارة.

وأشار المصدر إلى أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية بشأن ضرورة الإفراج عنها.

نساء وفتيات حائل:

قيادة السيارة تجنبنا مشاكل «أبو ١٠»

سطام الجمعية - حائل

الحاجة دعتها للعمل كسائقة لجلب أغراض المنزل وتوصيل والدها للمستشفى.

تجلس أم محمد وهي امرأة تعيش في قرية في منطقة حائل خلف مقود سيارتها وتقود بحنكة، وهي تحمل أغراضاً لمنزلها من أقرب الأسواق في المنطقة. وتعد أم محمد واحدة من النساء اللاتي اضطرتهن الظروف لقيادة السيارة نتيجة موت الزوج أو مرضه. وأشار استطلاع أجرته «عكاظ» إلى أن السائق الأجنبي رصدت عليه الكثير من الملاحظات، فيما أن قيادة النساء للسيارة حاجة شخصية وملحة فضلاً عن رغبة البعض منهن في العمل سائقة للنساء ليكون لهن مصدر دخل، وأخريات أبدین الرغبة في عدم قبول سائق «أبو عشرة» لكثرة المشكلات التي تحيط بهذا النوع من السائقين. وفي السياق، اضطرت امرأة للعمل سائقة لتوصيل المعلمات بين قرى نائية تابعة لمنطقة حائل لتوفير دخل ثابت لإعالة أسرتهن في مواجهة الظروف المعيشية الصعبة. ونجحت؟ إرادة أم نايف التي لم يتعد عمرها ٤٥ عاماً، في كسر

احتكار؟ الرجال لمهنة توصيل المعلمات، لتظفر بدخل شهري لا يقل عن ٥ آلاف ريال،؟في ظل إعجاب المعلمات بجرأتها من ناحية ولتعاطفهن معها كامرأة من ناحية؟أخرى.

ورغم صعوبة المهمة؟التي تؤديها أول سائقة سيارة اجرة منذ عشر سنوات، حيث تعمل على طرق وعرة؟في القطاع الجنوبي الشرقي على تخوم جبل سلمى الغربي، إلا أن سعادة أم نايف؟تصفها بقولها «أريد ان أعيش الاكتفاء مع أسرتي من الحاجة التي لطالما لازمتنا، ولم؟يكن لي من خيار إلا بالعمل على سيارة دفع رباعي»، معترفة أنها؟استغلت حاجة المعلمات وصعوبة توفير وسائل نقل لهن بين القرى النائية،؟بالإضافة لاستثمار تعاطفهن معها. أما أم محمد فهي أرملة في العقد الرابع من عمرها في إحدى القرى الجنوبية، لديها بنت وولد وتسكن لدى والدها بعد وفاة زوجها في منزل شعبي متواضع، حيث تؤدي دور الرجل قائدة للمنزل والسيارة لجلب احتياجات أبنائها وتقوم بتوصيل أبنائها للمدارس.

تقول أم محمد إن معاناتها استمرت سنوات عدة ولكن حين تعلمت قيادة السيارة لقضاء حاجياتها خفت معاناتها كثيرا، وقالت «سأبقى تحت خدمة والدي الذي أصابه العجز والشيخوخة وأصبح مقعدا إثر كبر سنه ومرضه، فأصبحت أنا من يخدمه لأنه ليس لي إخوة، وأبنائي صغار وأنا من يذهب به للمستوصف للمراجعات حين إعيائه».؟ فيما رفضت سامية. ك أن تكون ضحية لمثل سائقي «أبو عشرة» الذين تدور حولهم المشكلات الكثيرة، وتقول سامية نحن نسمع ونرى كل يوم مشكلات لهؤلاء السائقين.

وفد حقوقي يلتقي منال الشريف في سجن النساء ويطالب بالإفراج عنها

رئيس لجنة التكافل الأسري: ملفها ما زال قيد الدراسة ويمكن أن يعرض على القضاء

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١م العدد ١١٨٦٦
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11866&article=623307&search&state=true>

الدمام: عبيد السهيمي

دخلت قضية السيدة السعودية منال الشريف التي تواجه تهمة الإخلال بالنظام العام بعد قيادتها لسيارتها في شارع رئيسي بمدينة الخبر شرقي السعودية، مرحلة جديدة بعد أن تفقدها فريق من جمعية حقوق الإنسان السعودية (هيئة أهلية)، في سجن النساء بالدمام، في حين ينتظر أن يلتقيها اليوم رئيس لجنة التكافل الأسري، وهي لجنة تابعة لإمارة المنطقة الشرقية بهدف «المناصحة» كما قال لـ«الشرق الأوسط» أمس.

والتقى وفد من الجمعية السعودية لحقوق الإنسان صباح أمس، منال الشريف في القسم النسائي من إصلاحيية الدمام، حيث أكد مصدر مطلع في الجمعية أن إدارة الجمعية أوفدت إحدى أعضائها والتي تعمل في مكتب الجمعية في الشرقية لزيارة الموقوفة منال الشريف والاطلاع على ظروف توقيفها.

وقال المصدر الحقوقي إن الوفد تأكد أن إدارة السجن تعاملها معاملة طيبة، مضيفاً أن الشريف أكدت للوفد الحقوقي الزائر أنه تم التحقيق معها، مضيفاً أن الشريف أكدت لممثلة الجمعية الحقوقية أنها «ستسحب من حملة المطالبة بقيادة السيارات في السعودية في السابع عشر من يونيو (حزيران) المقبل برضاها»، مضيفاً أنها «طالببت الجمعية بالسعي للإفراج عنها».

وتابع المصدر أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية للإفراج عن الموقوفة منال الشريف في القريب العاجل.

من جانبه أكد الدكتور غازي الشمري رئيس لجنة التكافل الأسري بإمارة المنطقة الشرقية، أنه سيقوم اليوم بزيارة الموقوفة منال الشريف بهدف مناصحتها للامتناع عن قيادة السيارة ومخالفة القوانين السارية.

وتابع الشمري أن «الشريف ما زالت في الإصلاحيية وسألتقيها اليوم بصفتي رئيس لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية لمناصحتها».

واستدرك الشمري بأن ملف منال الشريف ما زال قيد الدراسة ويمكن أن يعرض على القضاء، ويحكم فيما اقتترفته الشرع، أو يكتفى بأن تتعهد ألا تعود إلى ما قامت به، وما زالت محل بحث ونظر.

الإفراج عن منال ومطالبات بجلدها في سوق نسائي

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alyaum.com/News/art/13132.html>

سيف الحارثي ، نجلاء إبراهيم ، عبد العزيز المخزوم - الدمام
فيما توقعت مصادر رسمية الإفراج هذا الأربعاء عن منال الشريف وإحالة قضيتها إلى الشرع بعد أخذ التعهدات والضمانات اللازمة عليها ، أكد رئيس لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية الشيخ غازي الشمري مخالفة منال الشريف لولي الأمر من خلال مطالبتها بخروج النساء في حملة لقيادة السيارة وإثارة الفتن والفوضى إضافة إلى إحراجها لبلدها في وسائل الإعلام العالمية مبينا أنها أخذت بالتحريضات التي جعلتها في غطرسة وتكبر واضح أمام الجميع.
منال أشعلت حربا على face book

وأشار الشمري إلى سعادته بقرار إيقافها في إصلاحية الدمام في الوقت الذي أبدى أمنيته بالحكم بجلدها في سوق نسائي حتى تكون عظة وعبرة لغيرها مبينا أن القضية مازالت تحت النظر في إمارة المنطقة الشرقية .
وكان وفد نسائي من جمعية حقوق الإنسان بفرع المنطقة الشرقية قد قام ظهر أمس بزيارة الموقوفة منال الشريف بسجن النساء بالدمام لمعرفة تفاصيل القضية والوقوف على مجريات التحقيق والتأكد من حفظ حقوقها وواجباتها داخل السجن كباقي النزيلات حيث استمرت الزيارة لما يقارب ساعتين ونصف تقريبا ، ورفض الوفد الإدلاء بأي تصريح حول القضية واتهم الموجهة لها بسبب قيادتها للسيارة. جاء ذلك بعد أن سمحت إدارة سجون المنطقة الشرقية لجمعية حقوق الإنسان بزيارة منال والتي مازال في إصلاحية سجن الدمام على ذمة التحقيق.

من جهة أخرى أعلنت منال انسحابها من حملة «سأقود سيارتي بنفسي في ١٧ يونيو» والتي دشنتها عبر face book بإرادتها من دون ممارسة أي ضغوط عليها إضافة إلى أنها أبدت ندمها على ما فعلته.

«اشتعلت حرب الكترونية بين مؤيدي ومعارضتي قيادة المرأة للسيارة عبر العديد من المواقع الإلكترونية الشهيرة بعد أن أطلق مجموعة من الشبان السعوديين حملة على مواقع التواصل الاجتماعي «face book» لمواجهة الحملة النسائية» وعلمت «اليوم» أن هيئة التحقيق والادعاء العام لم تتوجه خلال اليومين الماضيين لاستجواب منال والتحقيق معها، كما تبذل أسرتها محاولات عدة للسماح لها بزيارتها في العنبر الذي أودعت به مع عدد من السجينات فيما يسعى والدها الذي جاء من جدة بعد الواقعة مباشرة الحصول على أمر وتوجيه بإطلاق سراحها من خلال تواصله مع الجهات الأمنية في الخبر وإصلاحية الدمام متعهدا بالالتزام بكافة الضمانات والتعهدات على ابنته لعدم تكرارها ذات الواقعة مستقبلا، ولا تزال أسرة منال الشريف رافضة اللجوء إلى هيئة أو جمعية حقوق الإنسان للتدخل في القضية بهدف الإفراج عن الموقوفة مؤكدة أنها تثق في ولاة الأمر والجهات المسؤولة الذين يحرصون على سلامة ومصلحة أبنائهم وبناتهم. على سياق متصل اشتعلت حرب الكترونية بين مؤيدي ومعارضتي قيادة المرأة للسيارة عبر العديد من المواقع الإلكترونية الشهيرة بعد أن أطلق مجموعة من الشبان السعوديين حملة على مواقع التواصل الاجتماعي «face book» لمواجهة الحملة النسائية، حيث أنشئت صفحة جديدة بعنوان «حملة العقال يوم ١٧ يونيو لقيادة المرأة» وقد حملت ما يقارب ٣ آلاف توقيع من المشتركين الذين أبدوا رغبتهم في حمل العقال لضرب كل من تسول لها نفسها قيادة السيارة وهي ردا على حملة نسائية أعلنت عنها سيدات لقيادة سيارتهن بأنفسهن يوم ١٧ يونيو في الموقع نفسه تحت عنوان «سأقود سيارتي بنفسي» والتي تجاوز عدد مشتركها ١١٥٠٠ زائر. كما ظهرت صفحة أخرى مناهضة بعنوان «ضد حملة سأقود سيارتي بنفسي» وبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من ٢٥٢٥ معجبا .

حرب على face book بين المؤيدين والمعارضين وصدت «اليوم» آراء عدد من مرتادي مواقع التفاعل الاجتماعي المناهضة لقيادة المرأة للسيارة، وترفض ما فعلته منال الشريف من قيادة سيارة شقيقتها في مدينة الخبر وإطلاقها حملة «سأقود سيارتي بنفسي يوم ١٧ يونيو» ، وقالوا ماذا استفادت منال مما فعلته سوى الإهانة والتعدي على التقاليد والعرف العام؟، وتقول رقية الهويريني - كاتبة صحافية - لـ (اليوم) : «على الرغم من تعاطفي الشديد مع منال الشريف، كونها

ابتنتنا مهما كان إثمها، إلا أنها تحدت الأنظمة للمطالبة بحقوقها، وهذا أمر مرفوض ، وكان يجدر بها أن تبتعد عن الجراءة واختراق النظام، وقالت الأديبة والكاتبة نجاه محمد باقر : «إنني أمتلك رخصة وعلى الرغم من ذلك فلا يحق لي القيادة لأسباب صحية تعود إلى كبر السن، إلا أنني مع قيادة المرأة ضمن شروط مقننة، كتحديد العمر فالفتيات في عمر ١٩ سنة لا يحق لهن القيادة مطلقاً، وذلك لأن المجتمع غير مهياً حالياً لقيادة المرأة للسيارة.

.. ومحامون: لجهات التحقيق استدعاء المحرضين

أكد مصدر مسئول بجمعية حقوق الإنسان: "أنه تم إرسال وفد نسائي من جمعية حقوق الإنسان للقاء بالموقوفة منال حيث تم التأكد والإطلاع على صحة وقانونية إجراء التحقيقات معها والتأكد من حفظ حقوقها في الإصلاحيات حيث لم تشتك من أي شيء ولم يتم رصد أي ملاحظات من جانبه أجمع عدد من المحامين أنه يحق لجهات التحقيق استدعاء جميع الأطراف المشاركة في القضية والتي ساهمت في نشرها عبر وسائل الإعلام أيا كان جنسه ويعاقب حسب إجراءات القانون ووفقاً لأنظمة البلد المعمول بها، حيث أكد ذلك المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد لـ "اليوم" قائلاً: يحق لجهات التحقيق استدعاء صديقتها والتي شاركت في القضية واستدعاء أطراف آخرين إذ ثبت ضلوعهم في تأييد الحملة أو تصوير الفيديو ونشره عبر وسائل الإعلام وهذا يعتمد على مجريات التحقيق فإذا ثبت مشاركتها وتورطها فيمكن اتهامها وتوجيه التهمة لها وإيقافها وإن ثبت عكس ذلك فلا توجد تهمة ويفرج عنها وذلك وفقاً لمجريات التحقيق".

وأضاف المحامي أبو راشد "إن إدارة المرور لم تصدر أي رخصة تسمح للمرأة بقيادة السيارة وبالتالي فإن قيادة السيارة بدون حصولها على رخصة رسمية ومعتمدة تعتبر مخالفة وتعاقب عليها حسب الأنظمة واللوائح كما أن الرخص الدولية لا تسري على السعوديين والمقيمين بصفة دائمة في المملكة وبذلك تكون الإجراءات بحق "منال" صحيحة وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية حيث هناك تهم موجهة لها فمن هنا يحق لجهات التحقيق إيقاف المتهم أيا كان جنسه حتى الانتهاء من التحقيق.

لماذا جلدتم اليتيمات .. لماذا؟!

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5730>

عبدالرحمن الوابلي

لو تمت معالجة المسألة داخلياً ومن قبل مرشحات ومشرفات قرية الأيتام، قبل تصعيدها من قبل الفتيات والمديرة، لثم تجاوزها بسلام. ولكن ترك الأمور تتراكم وتتفاقم بهذه الطريقة، ومن ثم إحالة علاجها للشرطة والقضاء، لدليل على عدم كفاءة من يدير هذه القرية

صدمت كثيراً كغيري، عندما قرأت خبراً نشرته الصحف المحلية، الذي ورد كالتالي: "نفذت سلطات الأمن في سجن النساء في المدينة المنورة صباح أمس الجلد في خمس يتيمات من بنات قرية أيتام طيبة تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة والثامنة عشرة، وحصلت كل يتيمة على ١٢ إلى ١٨ سوطاً إثر تورطهن في أعمال الشغب والاعتداء على مديرة القرية قبل عدة أشهر. وحدث الاشتباك قبل نحو شهرين بين مجموعة من الفتيات ومديرتهن في قرية الأيتام، الأمر الذي أدى إلى نقلهن إلى مركز شرطة الخالدية للتحقيق في الواقعة التي بدورها أحالتهن إلى المحكمة ليصدر في حقهن حكم شرعي يقضي بتنفيذ عقوبة الجلد بعد ثبوت تورطهن في أعمال الشغب. واتهمت إدارة قرية أيتام طيبة الفتيات بالاعتداء على المديرة بالضرب احتجاجاً على تعيينها مؤخراً، مطالبات بإبعادها نظراً للمضايقات التي تحدث لهن داخل القرية، على حد قولهن .

وفيما فضل مدير الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة حاتم بري عدم نشر الخبر كونه يؤدي إلى التشهير بالفتيات، على حد قوله، أوضح المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة الدكتور محمد بن شديد العوفي أن الجمعية تبليت بقضية جلد اليتيمات وأرسلت المندوبة شرف القرافي لرصد الواقعة والتحقق منها وكتابة تقرير عنها، مضيفاً أنه إذا كان الجلد بناءً على حكم شرعي فإن القضاء مستقل ولا نتدخل فيه."

وقد ورد خبر جلد اليتيمات على موقع أخبار العرب نت، نقلاً عن وكالة رويترز للأنباء، حيث نقل الموقع تعليقاً للأستاذ محمد العوض، مدير العلاقات العامة بوزارة الشؤون الاجتماعية بالرياض، عن الحادثة، الذي قال: "إن ما صدر بحق الفتيات هو حكم شرعي صادر من المحاكم الشرعية وليس للوزارة الحق أن تتدخل بأي حكم شرعي صادر من جهة قضائية". وذكر الأستاذ العوض "أن وزارة الشؤون الاجتماعية ستواصل رعاية اليتيمات بعد تنفيذ حكم الجلد مضيفاً، أن ما تقوم به الوزارة وتعمل في سبيله هو عمليات إعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية لهؤلاء الفتيات مما يدخل ضمن اختصاصاتها وواجباتها."

قضية جلد الفتيات، صادمة ومقلقة، وبنفس الوقت، مثيرة للدهشة والتساؤلات، ولذلك فتناولها في مقال أو أكثر، لن يعطيها حقها أبداً، حيث تحتاج إلى ندوات ومؤتمرات علمية وتربوية متخصصة، يعقدها متخصصون في مجال، التربية وعلم النفس والسلوك والشرع والقانون. ولذلك فأنا هنا سأطرح بعض التساؤلات، التي أرجو أن تفتح الباب لتساؤلات أكثر عمقا وتخصصاً. وذلك لكون القضية لا تتعلق فقط، بسمعة المملكة خارجياً، وهذا مهم جداً، حيث نعيش في عصر تداخل المسؤوليات الدولية وتدخلاتها؛ ولكن أيضاً لكونها قضية إنسانية تعرضت لها فتيات صغيرات ويتيمات، ولم تتم مراعاة حالتهن العمرية والاجتماعية الخاصة، التي تحتم المراعاة؛ بسبب تخلي كل مؤسسة حكومية أو أهلية عن مسؤولياتها تجاههن، وقذف المسؤولية على القضاء وحده، وذلك لدفع اللوم عن النفس، والتخفي خلف القضاء، الذي، باعتقادهم أنه لا ينبه ولا تساءل أحكامه، مع كونها اجتهدات بشرية، ومع كون نظام القضاء الداخلي يسمح بمساءلة أحكامه والاعتراض عليها واستئنافها.

القضية كانت من البداية يجب ألا تحال لا للشرطة ولا للقضاء، كونها تتعلق بجنحة، لا جرم، ومن قام بها هن فتيات صغيرات، حيث أعمار بعضهن لم تتجاوز الثانية عشرة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، هي نتيجة مضايقات متكررة،

كما صرحت الفتيات، من مديرتهن، ولو تمت مباشرة معالجة المسألة داخلياً ومن قبل مرشدات ومشرفات قرية الأيتام، قبل تصعيدها من قبل الفتيات والمديرة، لثم تجاوزها بسلام. ولكن ترك الأمور تتراكم وتتفاقم بهذه الطريقة، ومن ثم إحالة علاجها للشرطة والقضاء، لدليل على عدم كفاءة من يدير هذه القرية، لا من الناحية التربوية ولا القدرة على تحمل المسؤولية.

وتكرر مثل هذه الحوادث في أكثر من دار لليتيمات، وهروب بعض الفتيات من بعض الدور، لهو دليل واضح على عدم جدية وزارة الشؤون الاجتماعية في تحسين وضع دور اليتيمات، وجعلها بيئات تربوية صالحة لحضانة ورعاية اليتيمات. وهذا يتطلب تدخلاً سريعاً وجاداً من معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، وهو المعروف عنه اهتمامه بذوي الحالات الخاصة، التي ترعاهم وزارته. وجزء من دهشتي هو سماح مسؤولي الوزارة، بتعريض الفتيات الصغيرات واللواتي هن أمانة في أعناقهم، وأعناق ولاية الأمر قبلهم، بالجلد داخل سجن عام. حيث أشار مدير العلاقات العامة بالوزارة إلى "أن ما تقوم به الوزارة وتعمل في سبيله هو عمليات إعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية لهؤلاء الفتيات مما يدخل ضمن اختصاصاتها وواجباتها."

فتعليق العوض على الحادثة يدل على شيئين، إما أن عملية الجلد للفتيات، سوف تؤثر عليهن سلباً، نفسياً وتربوياً، ولذلك فمهمة الوزارة هي إعادة تأهيلهن ورعايتهن اجتماعياً ليتجاوزن ما أصابهن من أذى جسدي ونفسي، وإما يدل على أنه يتحدث بشكل عام عن مهمة الوزارة تجاه كل نزيلات دور اليتيمات. فإن كان يقصد الأول فهذا يدل على أن مسؤولي الوزارة، يعون تماماً مدى انعكاس الجلد سلباً على نفسيات وسلوك الفتيات الصغيرات؛ ولذلك سوف يعالجون هذا التأثير السلبي، بإدخالهن في برنامج خاص لإعادة تأهيلهن؛ فلماذا إذاً من البداية، سمحوا بتعرضهن للجلد؟! ولم يستأنفوا الحكم، ويساعدوا القاضي أو قضاة التمييز بتقديم الأدلة النفسية والتربوية على أن الجلد سوف يعرضهن لحالات نفسية وتربوية عكسية، وأنا أجزم بأنهم سوف يخففون الحكم، لدرجة غير الجلد وفي السجن العام. وإذا كان يقصد بأن مهمة الوزارة بشكل عام تتمحور حول إعادة تأهيل الفتيات ورعايتهن اجتماعياً، فلماذا لم يقوموا بدورهم منذ البداية، بتحصين الدار ونزيلاتهن من أن يكون العنف سبيل ملجأ لهن في حل مشاكلهن؟ أو على الأقل معالجة المشكلة التي وقعت بين الفتيات ومديرتهن، عن طريق إعادة تأهيل ورعاية خاصة لهن، حيث هم كما يدعي مؤهلون لذلك، بدل إحالتهم للشرطة والتحقيقات ثم للقضاء، وتعريضهن لعقوبة الجلد المؤذية في السجن العام.

أما من ناحية جمعية حقوق الإنسان في المدينة، الذي صرح رئيسها العوفي بأنه أرسل مندوبة للتحقق من الأمر، إذا كان جلدهن في السجن تنفيذاً لحكم شرعي؟ فالجمعية لن تتدخل، أسأله، وهل عهد أن الجلد في سجون المملكة لا يتم عن طريق حكم شرعي؟! كفى رمياً للمسؤوليات على كاهل القضاء وحده، فأين دور الجمعية أثناء التحقيق ومحاكمة الفتيات اليتيمات القاصرات، أين كان؟!

أما احتجاج مدير الشؤون الاجتماعية بالمدينة الأستاذ بري، على نشر خبر جلد الفتيات، بحجة عدم التشهير بهن؛ فأقول إن الخبر لم يشهر بالفتيات، ولكنه فعلاً شهر بمن لم يقر بدوره تجاه رعايتهن وحمايتهن، من باب المسؤولية التي وضعها ولي الأمر على عواتقهم، فهن أمانة برقبته. وفي الختام ما أقول إلا حسينا الله ونعم الوكيل، وحمى فتياتنا من كل مهمل وذو قلب قد من حجر. ألم يأمرنا الله بقوله "وأما اليتيم فلا تقهر"، فلماذا قهرنا اليتيمات الصغيرات.. لماذا؟!

أطفال تحت الشمس!

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤٣٠
http://www.aleqt.com/2011/05/21/article_540466.html

عبد الله باجبير

نكتب كل يوم .. نرفض .. نشجب ونستكر .. تشغيل الأطفال الذي بات ظاهرة اجتماعية متفشية في مجتمعنا .. تجددهم بأجسادهم الناحلة ووجوههم المصفرة وابتساماتهم الباهتة .. باعة عند إشارات المرور .. والأسواق الشعبية .. وأماكن تجديدهم رخص السيارات وحمالين في أسواق الخضار، أطفالاً لم تتجاوز أعمارهم السابعة والثانية عشرة .. أقرانهم يلعبون ويلهون ويلبسون أجمل الثياب ويأكلون أطيب الطعام ويرفلون بحنان الأسرة .. وهم يلهثون وراء لقمة العيش .. وزارة العمل أكدت أن تشغيل الأحداث ظاهرة اجتماعية مرفوضة تشترك في مسؤولية محاربتها عدة جهات، وأن تشغيل الأحداث مخالف لقوانين وأنظمة منظمة العمل الدولية وكذلك نظام وزارة العمل السعودية .

الدكتور "مفلح بن ربيعان القحطاني" رئيس جمعية حقوق الإنسان قال .. وأكد أن نظام العمل حظر تشغيل الأطفال ومنع الشركات والمؤسسات من القيام بذلك وقصر ذلك على التدريب للأطفال عندما يبلغون سنًا معينة وإلحاقهم ببرامج تدريبية .. أما العمل سواء في أعمال شاقة أو غير ذلك فهو مخالف، وفي حين أكدت المادة ١٦٢ في نظام العمل في "السعودية" منع تشغيل الأحداث الذين لم يبلغوا الـ ١٥ من أعمارهم .. فيما حدد النظام ضوابط صريحة وواضحة لتنظيم تشغيل من هم في سن ١٥ إلى ١٨ سنة لحمايتهم من الاستغلال والمخاطر المهنية .

كل ما سبق قوانين وأنظمة سنتها وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية .. وأكدتها منظمة حقوق الإنسان .. ولكن الواقع شيء آخر .. يدعو للحزن وبالرغم من الجولات التفتيشية التي يقوم بها مفتشو وزارة العمل للتخطيط والتطوير فما زالت الظاهرة منتشرة، ويكفي أن تقوم بزيارة لسوق "عتيقة" وسط "الرياض" لتجد أطفالاً في السابعة والثامنة يعملون تحت أشعة شمس قد تتجاوز درجة حرارتها في بعض الأحيان ٥٠ درجة مئوية يعملون حمالين للخضراوات والفاكهة لمدة ست ساعات يومياً يجرون عربات حديدية ثقيلة يدفعون أمامهم صناديق الفاكهة والخضار، مهنة لا يتحملها أو يصبر عليها الكبار .. فما بالك بأطفال خلفوا وراءهم براءاتهم وحققهم بطفولة غائبة .

تخيل كل هذا .. وزد على ذلك أن يكون عملهم خلال شهر رمضان الماضي أي كانوا صائمين .. يرضي من هذا المشهد .. إنها مسؤوليتنا جميعاً .. فهل من حل؟!!

الحماية من العنف

المصدر: جريدة شمس السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م العدد ١٩٥٦
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=134928>

منيف الصفوقي

قبل أعوام كان الحديث عن عضل المرأة لا يحق إلا لأشخاص محددين، وما يقولونه حينها عن العضل يكون مقبولا، فيما غيرهم إذا قال بقولهم أو استشهد بما قالوه فلا يكون ذلك مقبولا منه، فهي قضية ظلت إلى فترة طويلة محل تجاذب، وخرج النقاش حولها من البحث عن حلول لها إلى توظيفها في صراعات جانبية، ولهذا فإن الطرفين المتنازعين حولها حولا الحديث فيها إلى أنه حق أريد به باطل.

الوضع تحسن بعد ظهور جمعية حقوق الإنسان، فأصبح من المقبول خوضها في هذا الموضوع، فهي تملك معلومات كثيرة عن الموضوع بسبب القضايا التي ترددها، ولهذا فهي الجهة الأصدق في تناول هذه القضية الاجتماعية، وهي الأنشطة في تناولها لغرض حلها لا تحويلها إلى سلعة مزيدة فكرية.

الجهود المبذولة من قبل هيئة حقوق الإنسان تجاه قضايا العضل تحتاج إلى دعم الدولة، فمجلس الشورى لا يزال يخضع قانون الحماية من العنف الأسري للدراسة، فيما المأمول من المجلس أن يسرع في إصدار هذه التشريعات المهمة، وذلك أنها غير موجودة في الأساس، وعليه لو قدمت على بعض القوانين التي تدرس بغرض تعديلها سيؤدي إلى سد الفراغ الحالي تجاه العنف الأسري.

قانون الحماية من العنف الأسري الذي يدرس حاليا ما لم يكن صارما فإنه لن يكون مفيدا، فهناك قناعة في المجتمع لا تزال سارية تعتقد أن العنف شكل من أدوات سلطة الأهل على الأبناء، وأمام غياب التفريق بين العنف والسلطة تكمن صعوبة فرض وسائل الحماية، إلى جانب أن ذلك يسهم أيضا في نشر مثل هذه التوعية، ووجود قانون متكامل للحماية من شأنه أن يدفع جهود الهيئات المدنية إلى مزيد من التأثير، بدلا عن حالتها الراهنة التي تقوم على المراقبة والتوثيق، والعمل على إيجاد حلول قائمة على جهود ذاتية وودية لا مظلة قانونية تسندها.

تمخض الجبل فولد تقريراً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110524/Con20110524421721.htm>

خالد السليمان

تتبعاً هيئة حقوق الإنسان لنشر تقريرها الأول بعد مرور أربع سنوات من الانتظار لتضع حداً لمخالفة نظامها الذي يلزمها بإصدار تقرير سنوي!!

وتظنون أن انتظار أربع سنوات سينعكس على محتوى التقرير تمحيصاً وتفصيلاً وتدقيقاً في قضايا حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، لكن ظنكم سيخيب فالتقرير محبط ومخيب للأمل ولا يعكس حجم الهيئة الإداري، ولا الإمكانيات المسخرة لها، ولا الدعم المادي المقدم لها، حيث تغلب عليه الإنشائية، ناهيك عن هشاشة المحتوى وضعف التوصيات، ولولا الخشية من أن أستفز نظامي إفشاء المعلومات والمطبوعات الجديدين لنشرت بعض أجزائه، لأعطي أمثلة على كيفية كتابة التقارير الإنشائية!!

التقرير في مجمل صفحاته الـ ١٠٨ ليس أكثر من جمع رؤوس أقلام ملفات أرشيف الهيئة ولا يرتقي لأن يكون ثمرة عمل أربع سنوات لهيئة تضم جيشاً من الخبراء والأكاديميين والباحثين، أما التوصيات فلم تكن أكثر من تسطير أمنيات وتمنيات مختصرة لم تسند لنصوص الأنظمة والقوانين التي تعزز قوتها!!

اللافت في الأمر أن تصدر جمعية حقوق الإنسان على محدودية مواردها وإمكاناتها ستة تقارير منذ إنشائها وتستعد لإصدار تقريرها السابع في الوقت الذي يتمخض فيه جبل هيئة حقوق الإنسان بكل مواردها وهيكلتها الإدارية ليلد لنا بعد مخاض سنوات تقريراً «خديجاً»!!

هيئة حقوق الإنسان

الشورى يناقش الاثنين المقبل مشروع تنظيم زواج السعوديين والسعوديات

خفض مدة الإقامة لغير السعودي الراغب بالزواج من سعودية

لـ (٥) سنوات

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٦٩
<http://www.alriyadh.com/2011/05/19/article633865.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

يناقش مجلس الشورى منتصف الأسبوع المقبل، مشروع قانون تنظيم زواج السعوديين والسعوديات، وسط تعديلات جديدة أجرتها اللجنة الخاصة المشكلة من المجلس لدراسة هذا المشروع الذي يهدف إلى حفظ مصالح المواطن لانعكاس مثل هذه الزيجات على الأمن الاجتماعي والاستقرار الأسري .

وفي مسعى نحو تحقيق المساواة في المعاملة بين أولاد السعودية المتزوجة من غير سعودي، وأولاد السعودي المتزوج من غير سعودية، قامت اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشورى لدراسة مشروع تنظيم زواج السعوديين من غيرهم، بإجراء تعديلات على المادة الأولى لتنص على "يسمح للسعودي بالزواج من المولودة من أم سعودية وأب غير سعودي"، حيث يجوز للفئات المنصوص عليها الزواج من أولاد السعودي المتزوج من غير سعودية، فرأت اللجنة أن يشمل أيضاً زواجهم من أولاد السعودية المتزوجة من غير سعودي .

وحذفت اللجنة الخاصة من مشروع التنظيم ، اشتراط أن يكون راغب الزواج للمولود من أم سعودية وأب غير سعودي، قد أقام مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة حتى تتحقق المساواة في المعاملة بين السعودي والسعودية وذلك باعتبار أن المساواة بين المواطنين تقتضي عدم التمييز في المعاملة بين السعودي الذي يرغب في الزواج من غير السعودية المولودة في المملكة لأم غير سعودية، وأب غير سعودي، والسعودية التي ترغب في الزواج من غير السعودي المولود في المملكة لأم سعودية .

وأوضحت اللجنة الخاصة أن النص الوارد في مشروع الحكومة ينطوي على تمييز بين المواطن والمواطنة ، إذ إنه يشترط إقامة من ترغب السعودية الزواج منه مدة لا تقل عن 15 سنة في حين أن لا يشترط ذلك بالنسبة للسعودي الذي يرغب الزواج من غير السعودية المولودة في المملكة لأم سعودية .

ومن التعديلات التي أجرتها اللجنة الخاصة أن يكون السماح للسعودية بالزواج من غير السعودي المولود في المملكة لأبوين غير سعوديين بشرط أن يكون له إقامة نظامية وشهادة ميلاد صادرة من سجل المواليد في المملكة وعاش في المملكة مدة لا تقل عن خمس سنوات ، بدلاً من خمس عشرة سنة . وترى اللجنة أنه لا يوجد مبرر لاشتراط الإقامة لمدة طويلة وجاء تعديلها لتسهيل إجراءات زواج السعودية من غير السعودي المولود في المملكة .

وفيما أقيمت اللجنة شرط موافقة المقام السامي على الزواج بمن لا يحمل الجنسية السعودية لمعظم الفئات المسموح لها بالزواج ، حذفت موظفي الجمارك والطلاب الذين يدرسون في الخارج المبتعثين من قبل الحكومة .

وجاء في تقرير اللجنة أنه لا يوجد مبرر لاشتراط حصول الموافقة السامية على زواج هذه الفئات ، إنما يتم النظر في طلب الموافقة على زواجهم وفقاً للآلية المنصوص عليها في هذا التنظيم وهي تقديم الطلب على إمارة المنطقة التي تدرسه وترفعه للجنة مشكلة من أعضاء يمثلون الداخلية والخارجية والعدل والشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان. وعللت

اللجنة الخاصة بتحديد لجنة تتولى البت في طلبات زواج السعوديين بغيرهم تشكل من الجهات السابقة، بما للأمر من أبعاد أمنية واجتماعية وإنسانية .
وفيما يتعلق بشروط الموافقة على طلب الزواج أحدثت اللجنة الخاصة فقرة لتحديد فارق السن بين الزوجين لما قد يترتب على زواج المسنين من صغيرات السن من مشكلات نفسية واجتماعية، ونصت على ألا يتجاوز فرق السن ٢٥ سنة .
ولتفادي الإضرار بأبناء وزوجة السعودي الأجنبية، رأت اللجنة الخاصة عدم إقرار العقوبة التي تنص على حرمان من يخالف هذا التنظيم من الاستفادة من قروض الصناديق والمنح الحكومية، وحذفت كذلك الفقرة المتعلقة بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو ظروفه الشخصية أو غير ذلك مما يبعث على القناعة بوقف التنفيذ، لأن القاضي يستطيع أن يعمل سلطته التقديرية في تحديد مبلغ الغرامة في ضوء ظروف المحكوم عليه .
ومن أبرز التعديلات على مشروع تنظيم زواج السعوديين من غيرهم، إضافة مادة جديدة تهدف إلى القضاء على الصعوبات التي تواجه السعودية المتزوجة بغير سعودي، وعدم تمتع زوجها وأبنائها منه بالخدمات الضرورية لحياتهم من تلك التي يتمتع بها السعوديون . ونصت المادة التاسعة في فقرتها الأولى على " يتمتع أولاد وبنات السعودية المتزوجة من غير سعودي بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وفرص العمل التي يتمتع بها السعوديون " . ويمنح زوج السعودية غير السعودي وأبنائها منه وزوجة السعودي غير السعودية بطاقة إقامة خاصة - حسب نص الفقرة الثانية - ، وترخيص عمل يخول لهم العمل في المملكة وتأشيرة خروج وعودة متعددة السجلات مادامت العلاقة الزوجية قائمة .



حقوق الإنسان تستنكر تقاعس الشؤون الاجتماعية

بشائر وصالح يعاودان السكن في حافلة والدهما

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٢٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110519/Con20110519420538.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

بعد أكثر من عامين، عادت مأساة أب وابنه صالح وابنته بشائر لتكرر من جديد بعد أن جمع أهل الخير شمله في شقة، ومنح مساعدات في وقت سابق، واليوم عادت قصته لتكرر ليسكن مع ابنه وابنته في حافلة تجوب شوارع جدة يقضون فيها ساعات الليل والنهار حتى يجد الله لهم مخرجاً .
تستيقظ بشائر (١٤ سنة)، وشقيقها صالح (١٥ سنة) كل صباح على أشعة الشمس وحرارة الجو، هما يسكنان في حافلة مع والدهما، يجوبان فيها شوارع جدة قرب البحر والأسواق والمساجد. الغموض لا يزال يكتنف حالة المواطن محمد العسيري وابنه صالح وابنته بشائر بعد أن منحهم صاحب المنزل عامين للسكن مجاناً، رغم حاجته الماسة للشقة التي استأجرها لهم فاعل خير وفرشها قبل عامين ونصف العام تقريباً، واليوم غادروا منزلهم وسكنوا في حافلة قديمة يملكها الأب، وباتت الحافلة هي منزلهم؛ ينامون فيها ويأكلون ويشربون ويبدلون ملابسهم.
وقال لـ«عكاظ» المواطن محمد العسيري إنه كان قد طرد من منزله لعدم سداد الإيجار قبل ثلاث سنوات. ولم يفصح المواطن عن مجمل الأسباب التي أوصلته لهذا الحال مكتفياً بتكرار طلبه المساعدة من أهل الخير، وأنه يريد مسكناً مؤثماً بشكل عاجل. وأضاف «زار مكتب الشؤون الاجتماعية في جدة من قبل، ولم يجد منهم المساعدة.
من جهته، استنكر المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان وأستاذ القانون الدكتور عمر الخولي وجود هذين الشقيقتين صالح وبشائر على هذا الوضع القائم، معتبراً ذلك إخلالاً جسيماً وحرماناً من عدد من حقوقهما الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها؛ كونهما مواطنين كفل لهما النظام الأساسي للحكم عدداً من الحقوق الأساسية التي تثبت لهما.
وقال الدكتور الخولي إن من الواضح في هذه الواقعة الإنسانية أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد تخلت عن واجبها في توفير الحد الأدنى من الرعاية والحقوق المطلوبة في مثل هذه الأحوال.
ورحب الدكتور الخولي باستقبال هذه الحالة ودراستها ومخاطبة الجهات ذات العلاقة لتوفير الحد الأدنى من المستلزمات الإنسانية لهم.

اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي المقبل يبحث تغيير اسم المنظمة وشعارها

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤٢٨
http://www.aleqt.com/2011/05/19/article_539903.html

جدة : كونا

يبحث وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي في اجتماعهم الذي سيعقد في كازاخستان في الـ ٢٨ من الشهر المقبل تغيير اسم المنظمة وشعارها . وقالت منظمة المؤتمر الاسلامي في بيان لها انه تم خلال الاجتماع التحضيري للاجتماع الوزاري الذي عقد يوم امس في مقر المنظمة رفع مشروع قرار في هذا الشأن "من أجل مواكبة التغيرات التي يعيشها العالم الاسلامي وتلبية لمضامين التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة التي ارتقت الى مستويات أعلى من ذي قبل". وأوضحت أن الاجتماع الوزاري الاسلامي الذي يستمر ثلاثة أيام سيبحث بنودا تحت الدول الأعضاء على تطبيق الاصلاحات السياسية وفق ما جاء في برنامج العمل العشري الذي تبنته المنظمة في قمة مكة الاستثنائية عام ٢٠٠٥ . وأشارت الى أن تجديد هذه الدعوة يأتي مترافقا مع التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط والتغيرات السياسية التي طرأت على الساحة الدولية الأمر الذي يدفع باتجاه تلبية تطلعات الشعوب الاسلامية وطموحاتها. كما قال البيان انه تم خلال الاجتماع اقرار الأطر القانونية لهيئة حقوق الانسان (هيئة مستقلة) التابعة للمنظمة وقواعد انتخاب خبائها فضلا عن اتمام مشروع القانون الجديد لمعايير عضوية مراقب في المنظمة . ووضحت ان القانون الجديد سوف يفتح الباب أمام طلبات عديدة من قبل دول من مختلف أنحاء العالم تقدمت لعضوية المراقب وكان آخرها الطلب الرسمي الذي تقدمت به الحكومة البرازيلية منذ أيام. وذكرت أن اجتماع وزراء الخارجية الاسلامي سيبحث كذلك جملة من القضايا الاسلامية المهمة أبرزها المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية وسبل دعمها في المحافل الدولية بجانب مواضيع سياسية أخرى متصلة بأفغانستان والصومال وغيرها من المسائل الاقتصادية والثقافية.

بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان..

جامعة الأميرة نورة تقيم برنامجاً عن حقوق وواجبات الطالبة الجامعية

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٦٩

<http://www.alriyadh.com/2011/05/19/article634039.html>

الرياض هدى السالم

نظمت كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن مؤخراً برنامجاً توعوياً تثقيفياً عن حقوق وواجبات الطالبة الجامعية وشارك في النشاط كل من وكالة كلية الخدمة الاجتماعية للشؤون التعليمية الدكتورة جميلة اللعيون ، والمستشارة بهيئة حقوق الإنسان الأستاذة سهام المعمر ورئيسة قسم المؤتمرات في هيئة حقوق الإنسان الأستاذة غندورة الغندور .

وهدف البرنامج إلى إكساب الطالبة المعرفة بحقوقها وواجباتها الجامعية ونشر الوعي الثقافي بأهمية حقوق الإنسان وتضمن طرح عدد من القضايا التي تهم الطالبة الجامعية مثل القيد والتأجيل والحرمان وطي القيد، وطلب السنة الاستثنائية ومتطلبات الحصول على مرتبة الشرف وبعدها تم توضيح دور هيئة حقوق الإنسان تجاه أفراد المجتمع وأهمية معرفة الواجبات وضرورة تحديدها ثم تم استعراض الطرق والوسائل الصحيحة لمواجهة المشكلات مع التأكد على أهمية ضبط النفس والانفعالات للحصول على الحقوق وانتهى اللقاء بعرض الإجراءات التي يجب أن يتبعها الأفراد عند التواصل مع الهيئة ثم أعقبها شرح مفصل حول دور ومهام الهيئة الرقابية في متابعة الحالات والتواصل مع جميع الهيئات والمؤسسات وشرح تطبيقي لبعض الحالات كنماذج لعمل الهيئة وانتهى البرنامج ببتاحة الفرصة للطالبات بالمداخلات والإجابة على جميع استفساراتهن .

واختتم النشاط برفع عدة توصيات من ضمنها التوعية بقوانين حماية الأفراد بالمجتمع وتسهيل إجراءات المتابعة من قبل الهيئة حتى لا يؤثر التأخير على مصالح الأفراد وأيضاً إيجاد قنوات سهلة للتواصل مع الهيئة للتعريف بعملها وأدوارها . وانتهى البرنامج بتوزيع الدروع التذكارية للأعضاء المستضافين تقديراً لجهودهم .

وعلى صعيد آخر عقدت وكالة كلية العلوم لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ضمن أنشطة وفعاليات الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ١٤٣١/١٤٣٢ هـ محاضره علمية توعوية تثقيفية تحت عنوان "الاصطياد الإلكتروني" قدمتها الأستاذة هدى عوده العوده ، من وحدة الحاسب الآلي بكلية العلوم ، وقد نظمت المحاضرة بإشراف وترتيب مباشر من مكتب وكالة الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك في مقر كلية العلوم بقاعة المناقشات، واستهدفت المحاضرة منسوبات الكلية من طالبات وموظفات ، و تطرقت المتحدثه في المحاضرة إلى التعريف بمفهوم الاصطياد الإلكتروني، كما أوضحت الأساليب المستخدمة فيه، وشرحت طرق الوقاية منه، وشملت الورقة كيفية تجنب هجماته أيضاً .

وفي نهاية اللقاء العلمي تم تسليم المتحدثه شهادة شكر وتقدير من كلية العلوم نظير جهودها، وأيضاً تم شكر القائمات على التنظيم لهذه المحاضرة، كما تم توزيع ملفات للحضور شملت على ملخص المادة العلمية للمحاضرة، والسيرة الذاتية للمتحدثة، والأهداف المحاور الرئيسة للمحاضرة.

مواطن يمنع زواج بناته ليصرف على بهائمهم

المصدر: جريدة شمس الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١م العدد ١٩٥٥

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=134910>

الرياض، الدمام. سعود السلطان وحامد الفارس طالبت هيئة حقوق الإنسان بالإسراع في إصدار نظام الحماية من الإيذاء الذي يدرس حالياً في مجلس الشورى، بعد تلقيها أكثر من ٣٠٠ قضية عنف أسري خلال الفترة الماضية تصدرتها قضايا العضل والعنف الجسدي والحرمان من العمل. وذكر مدير العلاقات العامة في الهيئة محمد المعدي أن الهيئة نظرت جميع القضايا التي وصلتها وتأمل في سن القوانين التي تحد من انتشار هذه الظاهرة، وتضع حلولاً لحالات العنف ضد المرأة أو الطفل وكبار السن. قال لـ«شمس» إن الهيئة استقبلت أكثر من ٣٠٠ قضية عنف أسري، ومثل هذه القضايا تخلق الهيئة وتتطلب تعاون وتضافر جهود جميع مؤسسات المجتمع المدني ولجان الحماية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وأقسام الشرط لوضع حلول مناسبة لها. مؤكداً أن الهيئة تسعى لحل هذه الإشكاليات بالحوار الودي ولقاءات الصلح والمشورة القانونية. على صعيد متصل، استندت فتاة في العقد الثالث من العمر، أمس الأول، بلجنة التكافل الأسري في الشرقية بسبب رفض والدها تزويجها هي وشقيقاتها نظراً إلى استفادته من راتبين حيث يصرف جزءاً كبيراً منه على بهائمهم من الأغنام والإبل. وأوضح رئيس اللجنة الشيخ الدكتور غازي الشمري لـ«شمس» أنه تلقى شكوى الفتاة عبر رسالة نصية وردته على هاتفه الجوال مفادها أن الفتاة تشنكي من عضل والدها لها ولشقيقاتها وذلك للاستفادة من رواتبين -حيث إنهن موظفات- ليصرف على بهائمهم، وأشارت الفتاة إلى أن عضل والدها يدفعها إلى الجريمة غير الأخلاقية بسبب كراهيتها للأسرة ومنعها من الزواج. وطالب بضرورة تجسير العلاقة بين الفتيات والآباء والأمهات، وردم النفق المحفور تحت البناء الأسري، وعدم تكبيل لسانها باسم العادات والتقاليد والقيم، بل إن القيم الحقيقية تعطي الفتاة حقها الكامل في التعبير عن مشاعرها، وأضاف الشمري أن عضل الفتيات فيه ظلم للمرأة، والتعسف في استعمال الولاية الشرعية في غير ما شرعت له.

اختطاف الأطفال متاجرة بالبشر ... والمعنفون ضحايا سابقون

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/268661>

جدة - مباركة الزبيدي

اعتبرت المشرفة على الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة فتحية بنت حسين القرشي اختطاف واختفاء الأطفال ضمن قضايا المتاجرة بالبشر، ونوعاً من العنف الذي تمارسه جماعات وأفراد يستغلون جهل أو إهمال بعض الأسر نتيجة تمسكهم بأساليب رعاية وتربية جامدة غير متكيفة مع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات وما تستجد عليه من ثقافات.

وقالت القرشي لـ «الحياة»: «على رغم خطر ترك الأطفال مع خادمة أو مربية وحدهم في المنزل لا نعلم عن سلوكها شيئاً ولا ندري عما إذا كانت لها سوابق إجرامية أم لا، فإن الكثير من الأسر تأخذ الأمور بعفوية وتتركهم معها من دون مبالاة»، محذرة من وجود منظمات تبيع الأطفال لأغراض المتاجرة بالأعضاء، مستوجبة على أهالي الصغار تشديد الحرص في عدم ترك أماناتهم في أيدي لا يعرفون ماضيها، إذ إن ما يتبادل به بعض الخدم والسائقين من معلومات عن أسعار بيع بعض أعضاء الجسم (الكلى والكبد وغيرهما) (لأطباء منحرفين ووجود شخصيات تدفع في مقابلها مبالغ طائلة تغري مثل هؤلاء بالإقدام على هذه الأفعال).

وشددت القرشي على أن الجفاف العاطفي الذي يعانيه الأطفال، إضافة إلى الإهمال وتركهم في حضانة الخادمت، واعتماد الوالدين على أساليب قديمة في ضبط سلوكيات أولادهم تميل إلى العنف والتهديد وانعدام الحوار والتطرف في التوجهات والتعصب للآراء، ما قد يوجد لدى الأبناء مشكلات سلوكية ترتبط بمشاعر الغضب وضعف الانتماء وتنتهي بالانجذاب إلى أي مغريات من خارج الأسرة، فيهرب الطفل من المنزل ويصبح أسهل ضحايا الاختطاف والاختفاء في ظروف غامضة.

وأضافت: «إن قضايا المتاجرة بالبشر من القضايا الحقوقية العالمية التي تتعدد أبعادها ويتعذر استدراك مداخلها لأنها تستند إلى ذئاب بشرية تنتهز فرص الإهمال والعجز والمرض، كما يمكن أن تظهر في أكثر الأماكن أماناً كالمؤسسات الدينية والمستشفيات والمنازل».

وأشارت المسؤولة في حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إلى توقيع السعودية على اتفاق مكافحة الإتجار بالبشر، ومضت: «استناداً إلى أحكام الدين الإسلامي وقعت السعودية على اتفاق مكافحة الإتجار بالبشر وهناك لجنة مختصة في تلك القضايا برئاسة رئيس هيئة حقوق الإنسان في السعودية الدكتور بندر العياني لدرس هذه الحالات ووقف انتشارها ومعاقبة من ينفذ جريمة خطف الأطفال أو استخدامهم بصورة تنتهك حقوقهم المشروعة، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود للتوعية بالأساليب المتطورة لعمليات خطفهم واستخدامهم في الكسب غير المشروع على أيدي مرتزقة وفئات تنتمي إلى الإجرام ويتبرأ منها الإسلام».

في المقابل أكد المستشار في وزارة التعليم العالي عبدالمجيد بن طاش نيازي أن كثيراً من الآباء والأمهات الذين يسيئون معاملة أطفالهم كانوا ضحايا لإساءة المعاملة والإهمال من جانب والديهم، إضافة إلى افتقارهم للمهارات الأبوية «parenting skills» التي تساعد على تربية أبنائهم التربية السليمة.

وأوضح في ورقة عمل عن العنف الأسري (حصلت «الحياة» على نسخة منها) أن الباحثين كشفوا من خلال خبراتهم الميدانية تركيز غالبية الآباء والأمهات الذين يطلب منهم وصف الجيد من الأبناء على جانب واحد وهو «القادر على الوفاء بمتطلباتهم وتوقعاتهم» بغض النظر عن قدرات الطفل وميوله واهتماماته وسنه، إذ عندما يفشل في الوفاء بالتوقعات والمطالب فإن ضرب الطفل (سواء المنظم أو العشوائي) هو النتيجة الطبيعية لدى تلك النوعية من الآباء والأمهات.

ودلف نيازي إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى أن الضغوط والأزمات الأسرية، والعزلة الاجتماعية «isolation» و«socio» وقلة دعم العلاقات الاجتماعية للوالدين، ونظرتهما إلى الطفل، وخلفيتهما وتاريخهما الاجتماعي، عوامل مهمة تسهم في ارتكاب العنف وإساءة معاملة الأطفال، لافتاً إلى أن العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم هو نتاج أنظمة التفاعل بين كل من الزوج والزوجة، والوالدين والطفل، والطفل والبيئة، والوالدين والبيئة، والوالدين والمجتمع، معتبراً أن هذه

النظرة تركز على مفهوم النظام الأسري والأنظمة المجتمعية وليس على مفهوم الفرد، محملاً كلاً من الأب والأم المسؤولية عن هذه المشكلة حتى إن استخدم أحدهما فقط العنف. وعن الآثار البدنية والنفسية والاجتماعية التي تواجه الأطفال الذين يتعرضون للعنف وسوء المعاملة، قال: «دلت كثير من الدراسات على معاناة الأطفال المعنفين آثاراً نفسية مختلفة منها نقص القابلية للاستمتاع بالحياة، والتبول اللاإرادي، وعدم الاستقرار، وزيادة الحركة، وثورات الغضب، وخفض تقدير الذات، والتأخر الدراسي، والانسحاب، والعناد والتمرد، والسلوك القهري، وزيادة الشك والريبة، والسلوك الناضج الخادع، والإذعان والخنوع.»

صدور سبعة أوامر ملكية:

إحالة الفريق الحيا إلى التقاعد.. وتعيين الفريق القبيل رئيساً لهيئة الأركان العامة

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧١
<http://www.alriyadh.com/2011/05/21/article634447.html>

الرياض واس:

صدرت أمس سبعة أوامر ملكية كريمة فيما يلي نصوصها: بسم الله الرحمن الرحيم الرقم: أ / ١٠٩ / التاريخ: ١٤٣٢/٦/١٧ هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ . وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١٠ / بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١ هـ . وبعد الاطلاع على المادتين الثانية والثالثة من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٧٨ / وتاريخ ٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ / ٩ / وتاريخ ١٩ / ٢ / ١٤٣٠ هـ . وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ / ٤ / بتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ أمرنا بما هو آت : أولاً : يعفى معالي الشيخ / إبراهيم بن شايح الحقيّل رئيس ديوان المظالم من منصبه . ثانياً : يعين فضيلة الشيخ / عبدالعزيز بن محمد النصار رئيساً لديوان المظالم بمرتبة وزير . ثالثاً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه .

عبدالله بن عبدالعزيز
بسم الله الرحمن الرحيم الرقم: أ / ١١٠ / التاريخ: ١٤٣٢/٦/١٧ هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ . وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١٠ / بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١ هـ .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ / ١٣٦ / وتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٤٣٠ هـ . وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ / ١٧٦ / بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٤٢٨ هـ . وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ / ١٤ / وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ . الفريق المرشد نائباً لرئيس هيئة الأركان.. واللواء الركن خالد بن بندر قائداً للقوات البرية وبناء على ما عرضه علينا معالي وزير التعليم العالي . أمرنا بما هو آت : أولاً : يعفى معالي الدكتور / علي بن سليمان العطيه نائب وزير التعليم العالي من منصبه . ثانياً : يعفى معالي الدكتور / أحمد بن محمد بن حمد السيف مدير جامعة حائل من منصبه ، ويعين نائباً لوزير التعليم العالي بالمرتبة الممتازة . ثالثاً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه .

عبدالله بن عبدالعزيز
بسم الله الرحمن الرحيم الرقم: أ / ١١١ / التاريخ: ١٤٣٢/٦/١٧ هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٠) بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١ هـ .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ٢) بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٤٢٤ هـ . وبعد الاطلاع على المادة الثامنة من تنظيم هيئة الاتصالات السعودية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٤) بتاريخ ٥ / ٣ / ١٤٢٢ هـ . وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ١٤) بتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ .

وبناء على ما عرضه علينا معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات .

أمرنا بما هو آت :

أولاً : يعين المهندس / عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله الضراب محافظاً لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمرتبة الممتازة .

ثانياً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه .

عبدالله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم الرقم : أ / ١١٢ التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٤٣٢ هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية والقائد الأعلى لكافة القوات المسلحة بعد الاطلاع على المادة (٢٧) من نظام خدمة الضباط ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٤٣) بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٣٩٣ هـ ، المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م / ٥٤) بتاريخ ٢٦ / ٨ / ١٤٢٩ هـ .

وبعد الاطلاع على المادتين (٢٨ ، ٣٥) ، وعلى المادة (٣٦) المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م / ٢٥) بتاريخ ٩ / ١١ / ١٤٠٦ هـ ، وعلى الفقرة (أ) من المادة (١١٧) من النظام المذكور وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم ٥٠٦٨ / م ب بتاريخ ٥ / ٦ / ١٤٢٨ هـ .

وبناء على ما عرضه علينا سمو وزير الدفاع والطيران والمفتش العام .

أمرنا بما هو آت :

أولاً : يحال الفريق الأول الركن صالح بن علي بن محمد المحيا رئيس هيئة الأركان العامة إلى التقاعد .

ثانياً : يرقى الفريق الركن حسين بن عبدالله بن حسين القبيل (نائب رئيس هيئة الأركان العامة) إلى رتبة فريق أول ركن ، ويعين رئيساً لهيئة الأركان العامة .

ثالثاً : يعين الفريق الركن عبدالرحمن بن عبدالله بن حمد المرشد (قائد القوات البرية) نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة .

رابعاً : يرقى اللواء الركن خالد بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود إلى رتبة فريق ركن ، ويعين قائداً للقوات البرية .

خامساً : على سمو وزير الدفاع والطيران والمفتش العام تنفيذ أمرنا هذا .

عبدالله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم الرقم : أ / ١١٣ التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٤٣٢ هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٠) بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١ هـ .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ٥١) بتاريخ ١٦ / ٦ / ١٤٢٨ هـ .

وبناءً على الأمر الملكي رقم (أ / ١٤) بتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ . أمرنا بما هو آت :

أولاً : تمدد خدمة معالي الدكتور محمد بن إبراهيم السويل رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمرتبة وزير لمدة أربع سنوات ، وذلك اعتباراً من ١٦ / ٦ / ١٤٣٢ هـ .

ثانياً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه .

عبدالله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم الرقم : أ / ١١٤ التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٤٣٢ هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٠) بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١ هـ .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ٥٣) بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٨هـ. وبناءً على الأمر الملكي رقم (أ / ١٤) بتاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ.

أمرنا بما هو آت :

أولاً : تمدد خدمة معالي المهندس عبدالعزيز بن محمد الحقييل رئيس عام المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بالمرتبة الممتازة لمدة أربع سنوات ، وذلك اعتباراً من 16/6/1432 هـ .

ثانياً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه .

عبدالله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم الرقم : أ / ١١٥ التاريخ : ١٧/٦/١٤٣٢هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 90) بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٠) بتاريخ ١٨/٣/١٣٩١هـ .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ / ٥٦) بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٨هـ. وبناءً على الأمر الملكي رقم (أ / ١٤) بتاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ .

أمرنا بما هو آت : أولاً : تمدد خدمة معالي الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمرتبة الممتازة لمدة أربع سنوات ، وذلك اعتباراً من 16/6/1432 هـ .

ثانياً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه .

عبدالله بن عبدالعزيز



حقوق الإنسان: القضية محل دراسة

المصدر: جريدة الحياة الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269353>

قال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين الذي وجّه بدراسة موضوع بردة الشمري: «لسنا جهة تقاضي، والهيئة تستقبل كل القضايا التي تصل إليها، وتعمل على دراستها ومتابعتها، وكل قضية لها ترتيب معين ومتابعة من أشخاص متخصصين، وجميع الأقسام لدينا لها صلاحيات محددة، ولا أعلم عن تفاصيل هذه القضية، وكل شيء فيها وارد.»

عدد من الأمراء والمسؤولين والمشايخ يقومون بزيارة تعزية

لأسرة الراحل ابن خميس

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢

<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634732.html>

قام صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة، وصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك، وصاحب السمو الملكي الأمير نواف بن فيصل الرئيس العام لرعاية الشباب وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن سلطان، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن أحمد، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن أحمد وسمو الأمير عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن وسمو الأمير نواف بن محمد ومعالي الأستاذ عبدالعزيز خوجة وزير الثقافة والإعلام ومعالي الأستاذ محمد الفائز وزير الخدمة المدنية، والشيخ صالح بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى والأستاذ محمد الطيبشي رئيس المراسم الملكية، والفريق سعد التويجري مدير الدفاع المدني والأستاذ فيصل بن معمر نائب وزير التربية والتعليم والأستاذ عبدالرحمن السدحان أمين عام مجلس الوزراء والأستاذ تركي خالد السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان، والشيخ جميل الحجيلان والدكتور محمد الأحمد الرشيد وزير التعليم سابقاً وعدد من أصحاب السمو والمعالي والمشايخ بزيارة تعزية يوم أمس لأسرة الأديب الراحل عبدالله بن خميس قدموا خلالها صادق مواساتهم وتعازيهم لأبناء الفقيد وأقربائه، سائلين المولى عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته وأن يلهم أسرته وأبناءه الصبر والسلوان .

من جانبهم عبر أبناء الراحل الشيخ ابن خميس عن عظيم شكرهم وتقديرهم لكل من واساهم في فقيدهم سائلين الله ألا يري الجميع مكروهاً.

توقيف الشريف في اصلاحية سجن الدمام

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/12881.html>

عبد العزيز مخزوم - الدمام

واجهت منال الشريف الإيقاف بإصلاحية الدمام بعد أن أمرت هيئة التحقيق والإدعاء العام بإيقافها على ذمة التحقيق جاء ذلك بعد أن أُلقت دوريات المرور يوم السبت القبض على الشريف وهي تقود سيارتها وتم طلب مساندة رجال الهيئة في المكان وسُلمت إلى الأجهزة الأمنية بتهمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة ومخالفة الأنظمة قبل أن يتم إطلاق سراحها بكفالة شقيقها ومغادرتها مرور محافظة الخبر بسيارة أجرة وحجز المركبة وتحويل القضية لهيئة التحقيق والإدعاء العام. وهذه هي المرة الثانية التي تقود فيها الشريف سيارتها في شوارع الخبر خلال ثلاثة أيام. وقد أكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للسجون العقيد الدكتور أيوب بن نحيث لـ«اليوم» أن المواطنة منال الشريف أُحيلت من الجهات ذات الاختصاص لإصلاحية سجن الدمام (نساء) وقد تم إيقافها ظهر أمس بخطاب رسمي وسوف تستكمل بحقها إجراءات التحقيق الرسمية حتى تصدر الجهات المسؤولة بحقها حكم العقاب وينفذ أو يصدر بحقها إعفاء ويطلق سراحها». من جهة أخرى أوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية إبراهيم عسيري «أنه تم الاتصال مع عدد من المسؤولين في الجهات المعنية للتأكد من سلامتها واتخاذ الإجراءات الرسمية الصحيحة والتي تكفل لها حقوقها وواجباتها حيث كان هناك تواصل ومتابعة حتى الإفراج عنها بكفالة من قبل شقيقها في وقت متأخر يوم أمس الأول من إدارة مرور محافظة الخبر» وأضاف العسيري «أنه لم تتلق هيئة حقوق الإنسان أي شكوى من قبل المواطنة منال الشريف لكن سيتواصل دور هيئة حقوق الإنسان في الاتصال بالمسؤولين في إدارة سجون المنطقة الشرقية ممثلة في مديرها العميد عبد الله البوشي للتأكد من حفظ حقوقها داخل السجن والتي تكفل لها حقها وواجبها كباقي النزلاء والنزيلات الموجودين في السجن» وفي نفس السياق أوضح رئيس مركز الدعم القانوني الخليجي عدنان الصالح قائلا: مثل هذه القضايا تعتبر خاضعة لنظام المرور الصادر بمرسوم ملكي والذي ينص على أن قيادة المرأة بدون رخصة في المملكة تتدرج تحت بنود المخالفات وتطبق عليه العقوبة لكن مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد في النظام ما يمنع أن تقود المرأة السيارة وتعتبر قيادة المرأة من القضايا والمواضيع المسكوت عنها نظاما ولم يبت فيها وظهرت بعض الفتاوى التي تحرم قيادة المرأة ولكن لا بد أن نؤكد أن قيادة المرأة إجراء نظامي خاضع لسلطة الدولة وليس للفتوى الشرعية والمعروف شرعا أن أمر ولي الأمر يرفع الخلاف ، ومسألة قيادة المرأة مبنية على فتاوى شرعية اختلف في جوازها أهل العلم والاختصاص الشرعي ولا تقتضي وجود فتوى في تحريم أمر ما خضوعه لنظام معين لعقوبة أو جزاء ويظهر ذلك جليا في تحريم شرب الدخان مع بيعه في المحلات التجارية أو الربا مع وجوده في بعض البنوك» وأضاف الصالح «أرى أن الأمر كما كفله النظام الشرعي أن ولي الأمر قادر بإذن الله على حل هذا الإشكال وعدم إيجاد جزاء أكبر من الجرم والأولى رفعه لمجلس الشورى بعد خضوعه للدراسة والتأمل وإيجاد المصلحة منها من عدمها والتصويت عليه لدى أعضاء مجلس الشورى ورفع له لولاية الأمر». «اليوم» بدورها حاولت أكثر من مرة الاتصال بمرور المنطقة الشرقية العقيد عبد الرحمن الشنبري والذي لم يرد حتى هذه اللحظة. وكانت منال الشريف قد ظهرت في مقطع فيديو تم تداوله على شبكة «يوتيوب» تظهر فيه وهي تقود سيارتها في أحد شوارع مدينة الخبر وبرفقتها زميلتها التي كانت بدورها تقوم بتصوير «الشريف» وهي تقود السيارة.

هيئة حقوق الإنسان تحقق من القضية مواطن يتهم كتابة عدل الخبر ببيع أرضه دون علمه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110524/Con20110524421634.htm>

خالد البلاهدى - الدمام

تحقق هيئة حقوق الإنسان في الدمام في شكوى مواطن تم إيقاف صك أرض تملكها قبل ست سنوات بسبب أخطاء لا ذنب له فيها - على حد قوله - متهما كتابة العدل بالخبر بإصدار صك الأرض المذكورة دون حضور أو علم صاحبها (الممنوح)، ثم بيعت الأرض ثلاث مرات عن طريق كاتب عدل في المحكمة.

وقال مدير فرع الهيئة بالدمام إبراهيم بن محمد عسيري إن الهيئة تلقت شكوى المواطن محمد بن عبدالله القحطاني (٥٢ عاماً) ويجري النظر فيها بعد إحالتها للجهة المختصة للتحقق من القضية، حيث طلب من المواطن كافة الثبوتيات التي تثبت صحة دعواه، وما زال العمل جارياً لمعرفة ملاسبات القضية.

من جهته، أوضح لـ«عكاظ» المواطن القحطاني أنه تقدم لهيئة حقوق الإنسان لتعديده له حقه المسلوب، وقال «تتلخص مشكلتي في أنني اشتريت قطعة أرض في العزيزية في الخبر قبل ست سنوات، بمبلغ وقدره ٩٣ ألف ريال، وتبين أن الأرض منحت لمواطن يدعى سعيد بن عبدالله القحطاني وموضح فيها رقم سجله المدني ويسكن في الرياض ولم يحضر لكتابة العدل أثناء تحرير الصك، ولا يعلم عن المنحة سوى بعد أن أبلغته شخصياً، حيث حرر كاتب العدل الصك باسم المواطن محمد القحطاني بحضور مندوب بلدية الخبر وشهود الحال المعروفين، وحدد الأسماء دون أن يذكر أرقام هوياتهم».

وقال المواطن القحطاني إن كاتب العدل أوقف نقل العقار باسمي والسبب أن العقار نقل بوكالة مزورة دون ذكر تفاصيل الوكالة، وكيف ينقل العقار بوكالة مزورة أو صحيحة والصك لم يسلم للمالك أصلاً حتى يوكل على بيع الأرض، والمعروف أن من يحضر وكالة يجب أن يكون لديه الصك من موكله حتى يتم البيع. وأضاف أن «كتابة العدل بالخبر أصدرت الصك في عام ١٤١٣ هـ، وبعد خمس سنوات وقع من قبل كتابة العدل وختم في عام ١٤١٩ هـ، ثم بعد خمس سنوات أخرى أفرغ للمشتري الأول ثم الثاني، وتم الإفراغ لي في عام ١٤٢٥ هـ، وذكر كاتب العدل أنه انتقل ما بباطن هذا الصك للمدعو محمد بن عبدالله بن فهيد القحطاني، وهذا فيه تغرير وخدعة وظلم كبير لي». وقال المواطن القحطاني «كيف يمكن لي نقل الصك باسمي ثم يعود كاتب العدل ويطلب مني العودة لمن اشتريت منه وإقامة دعوى ضده ومطالبته بما دفعت، فأحضرت له صاحب المنحة الأصلي وبينت له بالإثبات القاطع أن صاحب المنحة اسمه «سعيد» وليس «سعد» حسب ما هو مكتوب في الصك، وأن المالك الحقيقي لم يحضر لكتابة العدل ولم يستلم أرضه من الأساس، وكنت أتوقع من كاتب العدل الاعتراف بالخطأ وحفظ حقي ولكن الصدمة الأخرى أنه طلب من صاحب المنحة إقامة دعوى ضدي لاسترداد أرضه، وهذا الأمر واضح وفيه تغطية على أخطاء كتابة العدل وموظفيها».

النفيسة إلى الـ ١٢

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤٣٣

http://www.aleqt.com/2011/05/24/article_541647.html

صدرت موافقة الدكتور بندر بن محمد العبيان، رئيس هيئة حقوق الإنسان، على ترقية منصور بن عبد العزيز النفيسة إلى المرتبة الـ ١٢ على وظيفة مدير الإدارة المالية في الهيئة. وعبر النفيسة عن شكره للدكتور العبيان، ولنائبه الدكتور زيد آل حسين على الثقة التي أكد أنها ستكون حافزا له في بذل مزيد من الجهد والعطاء لخدمة الوطن.



كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة تنظم محاضرة

حقوق وواجبات الطالبة الجامعية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ١٤١١٨

<http://www.al-jazirah.com/20110525/ln87.htm>

كتبت - مريم السلطان
نظمت كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن برنامجا توعويا تثقيفيا عن حقوق وواجبات الطالبة الجامعية، وقد نفذت هذا البرنامج كل من سعادة د. جميلة اللبون وكيلة كلية الخدمة الاجتماعية للشؤون التعليمية، والأستاذة سهام المعمر المستشارة بهيئة حقوق الإنسان والأستاذة غندورة الغندور رئيسة قسم المؤتمرات في هيئة حقوق الإنسان.

وقد تضمن البرنامج عدد من القضايا التي تهم الطالبة الجامعية مثل القيد والتأجيل والحرمان وطي القيد، وطلب السنة الاستثنائية ومتطلبات الحصول على مرتبة الشرف، كما تم أثناء طرح هذه الأمور الهامة الإجابة عن كل الاستفسارات التي طرحتها الطالبات، وبعد ذلك تم التركيز على دور هيئة حقوق الإنسان تجاه أفراد المجتمع وأهمية معرفة الواجبات وضرورة تحديدها، ثم استعراض الطرق والوسائل الصحيحة لمواجهة المشكلات مع التأكيد على أهمية ضبط النفس والانفعالات للحصول على الحقوق، وانتهى بعرض الإجراءات التي يجب أن يتبعها الأفراد عند التواصل مع الهيئة، أعقبها شرح حول دور ومهام الهيئة الرقابية في متابعة الحالات والتواصل مع الهيئات والمؤسسات، وانتهى البرنامج بإتاحة الفرصة للطالبات بالإجابة عن استفساراتهن، أيضا تم رفع توصيات من ضمنها التوعية بقوانين حماية الأفراد بالمجتمع وتسهيل إجراءات المتابعة من قبل الهيئة وأيضا إيجاد قنوات سهلة للتواصل مع الهيئة للتعريف بعملها وأدوارها، وبعدها شكرت وكيلة خدمة المجتمع نيابة عن معالي مديرة الجامعة د. هدى محمد العميل ود. نائله عبد الرحمن الديحان وكيلة الجامعة لشؤون خدمة المجتمع عميدة كلية الخدمة الاجتماعية على جهودهن الدؤوبة في التعاون لتنظيم مثل هذه البرامج، وأيضا تم تقديم الشكر لمنفذات البرنامج، ثم توزيع الدروع التذكارية للأعضاء المستضافين تقديرا لجهودهن القيمة.

يقتلون أنفسهم ليشوهوا الهيئة

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110521/Con20110521421047.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

من المؤكد أن قضية المتوفى الشاب «حسان نبيل حميد» الأربعاء الماضي في محافظة «أحد ريفية» ستطفو على السطح هذا الأسبوع، وكالعادة سينقسم الرأي العام، فتمة من سيصدق رواية الوالد الذي أكد أن أحد أعضاء الهيئة كان ومنذ زمن يهدد ابنه ويلاحقه إلى أن وصل الأمر إلى إصابة ابنه بنزيف شديد في الدماغ وارتجاج بالمخ وشلل رباعي كامل تسبب في وفاته دماغيا، وأن لديه كل الأدلة والشهود.

وهناك من سيذهب مع بيان الهيئة القائل: «وعند مراجعة الشاب للهيئة ظهر عليه آثار الإعياء من مرض الربو الذي ذكر أنه يعاني منه، وعرض عليه ذهابه للمستشفى، إلا أنه لم يرغب بذلك وانصرف برفقة ولي أمر رفيقه الآخر، دون أي إجراء داخل الهيئة، ولم يتعرض خلال ذلك لأي أذى، أو ملاحقة من قبل الهيئة».

قلت: إن هذه القضية ستطفو على السطح، وسيبدأ الشد والجذب بين الإعلام والمحافظين حول هذه القضية، وكالعادة هيئة حقوق الإنسان التي لجأ لها والد المتوفى لن تخرج بيانا واضحا بصفتها طرفا مستقلا في هذه القضية، وكل ما ستقوله إنها تتابع القضية عن كثب.

وإلى ذاك الحين، هل بالإمكان أن يطرح المنقسمون السؤال المهم في هذه القضية، والذي ربما يساعدهم - أي السؤال - على تحديد موقفهم ورأيهم..

هذا السؤال مفاده: هل العداوة بين الشاب وعضو الهيئة وصل إلى حد، أن يقتل الشاب «رحمة الله عليه» نفسه، ليشوه الهيئة؟

هذا على افتراض أنه وكما قال المتحدث الرسمي للهيئة: خرج من القسم بسبب حالة الربو، وليس كما قال والد المتوفى أو القتل أنه خرج محمولا من قبل صديقه وعامل نظافة بمقر الهيئة للمستشفى، وخصوصا أن التقرير الطبي المنشور يتحدث عن نزيف وارتجاج بالمخ وشلل رباعي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

طالبت بإعادة النظر في حقوقهم

باحثة تنتقد أداء ٤ جهات حول آلية التعامل مع المعاقين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١م العدد ٣٦٢٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/PDA/Con20110519420537.htm>

عبد الله غرمان عون - عسير

انتقدت باحثة سعودية أداء أربع جهات حول آليات التعامل مع المعاقين، مؤكدة أن هذه تتمثل في وزارات الخدمة المدنية، العمل، الثقافة والإعلام ومعاهد التأهيل الشامل، واقترحت الباحثة السعودية في شؤون المعاقين دانية البكري بإعادة النظر في حقوق المعاقين واعتبرتها غير منصفة بالنسبة لهم من حيث آلية التعامل معهم داخل أروقة الجهات الحكومية. وكشفت الباحثة لـ«عكاظ» أن المعاق لديه من العزيمة والإصرار ما يساعده على تجاوز محتته الجسدية المتمثلة في الإعاقة مستشهدة بعدد من العظماء الذين تغلبوا على إعاقاتهم واستطاعوا إثبات أنفسهم بمعطياتهم التي سجلها التاريخ. وأضافت دانية أن الإعاقة ليست حجر عثرة أمام الطموح وتطرق البكري في رسالة الماجستير التي تعتكف على تحضيرها في مجال حقوق المعاقين إلى أن المعاقين يعانون من تدني قدراتهم عن غيرهم من الأسوياء ورغم ذلك يتم التعامل معهم مثلما يتم التعامل مع أقرانهم الأسوياء وضربت مثلاً لذلك وهو مساواتهم بغيرهم في عدد ساعات الدوام. وأشارت البكري بأن المعاق قادر على تطوير ذاته وتحقيق أهدافه معتبرة بأن المعاق ليس معاق الجسد وإنما هو معاق العقل وانتقدت الباحثة في رسالتها نظام الخدمة المدنية فيما يختص بالمعاقين والذي يساوي بين الموظف السليم والموظف المعاق من حيث شروط القبول للوظيفة وكذلك الواجبات المناطة بكل منهما في مجال العمل وحتى في نظام الإجازات والتقاعد وأيضا العقوبات معتبرة ذلك إجحافاً نوعاً ما بحق الشخص المعاق. وأضافت البكري بأن هناك تقصيراً من حيث تأهيل المعاقين لانخراطهم في مجال العمل المهني وترشيح المعاق للعمل المناسب لإعاقته وقدراته ليتم بذلك دمجهم داخل المجتمع وممارسته لوظيفته مثله مثل غيره. وأكدت الباحثة البكري بأن هناك وظائف متاحة للمعاقين بحسب إعاقتهم: فمثلاً المعاق إعاقه سمعية يستطيع العمل على جهاز الحاسب الآلي وطباعة التقارير وكتابتها، أما المعاق إعاقه بصرية فبإمكانه أن يعمل في قطاع الاتصالات للرد على المكالمات الهاتفية فيكون التعامل معه سمعياً. وبالنسبة للمعاق إعاقه حركية فيمكن أن يعمل في وظيفة استقبال المراجعين والتعامل معهم سمعياً وبصرياً. وأوصت البكري في رسالتها بإقامة دورات لعدد من الموظفين في القطاعين العام والخاص تتضمن كيفية تعاملهم مع المعاقين وإنشاء معهد مهني في كل مناطق المملكة يعنى بتأهيل المعاقين ليكونوا أعضاء نافعين في خدمة المجتمع. كما أوصت كذلك بإنشاء هيئة مستقلة لرعاية المعاقين في المملكة وعمل دورات في كيفية التعامل بلغة الإشارات. وأضافت دانية في توصياتها باستثناء المعاقين من البدلات مثل بدل النقل والانتداب والمناطق الخطرة لأن النقل يؤثر على المعاق من الناحيتين النفسية والجسمانية وكذلك المهنية. «عكاظ» بدورها حاولت الاتصال بالمتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية محمد العوض للتعليق على اقتراح الباحثة ومدى ملاءمته لاحتياجات المعاقين وإمكانية تطبيقه ولكن سكرتير مكتبه أفاد في مرة بأنه ليس موجوداً بينما أوضح في مرة أخرى بأنه في اجتماع.

وزير العدل: ليس لدينا محروم من المحاكمة العادلة أو اللجوء إلى القضاء الطبيعي

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/268410>

الرياض - حمد بن خنين

كشف وزير العدل السعودي الدكتور محمد العيسى عما دار في المكاتب المغلقة التي تم حوار ساخن لوزارته مع وفد الحريات الدينية الأميركي الذي زار السعودية قبل نحو شهر. إذ جرى بين الفريقين حوار صريح حول قضايا الحريات في المجالات كافة سواء فيما يتعلق منها بالطوائف المذهبية، أو المحاكمات، وغيرها مما يتصل بقضايا حقوق الإنسان. ونفى العيسى نفيًا تامًا أن يكون أي من الموقعين محرومًا من محاكمة عادلة وناجزة، أو من حق اللجوء إلى القضاء الطبيعي، فلا قضاء استثنائيًا لدينا، ولا ازدواجية معايير في قيمنا العدلية.

وحول ذلك أكد الوزير أنه أوضح للأميركيين أن المملكة العربية السعودية تمثل النهج الإسلامي المعتدل، انطلاقًا من مبادئها الشرعية التي تأسس عليها كيانها في ضوء الكتاب والسنة، وهو ما تسيّر عليه وتؤكد أنظمته الدولة. وأن قيم العدالة والاعتدال تمثل ثابتًا من ثوابت المملكة لا يقبل المساس به أو التنازل عن شيء منه تحت أي ذريعة، مع التأكيد لهم بأن الوطن والمواطن السعودي وهو يدين بالإسلام يستشعر سماحة دينه القويم وعالميته وخصائصه الحضارية، مستنبطًا من نصوصه المعاني العظيمة والتجليات السديدة في تعامله مع الآخرين، وهو بكل ثقة وثبات يتعايش مع غيره، ويحاوره بلغة حضارية، ويتواصل معه بأسلوب راق، ينطلق في ذلك من تعاليم دينه الحنيف الذي أمره ببرّ الجميع والإقسط إليهم بمن فيهم من يختلف معهم في الدين، *وفق قول الحق سبحانه: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ».

وروى مزيدًا من التفاصيل، في افتتاحية مجلة «العدل» الصادرة عن وزارته، جاء أهمها فيما يلي: أوضحنا لهم أن من تعاليم الإسلام أن الكلمة الطيبة صدقة، وأن في كل كبد رطبة أجرًا، وأن هذا المعنى الأخير جاء في سياق الإحسان للحيوان وليس الإنسان فحسب، ومن تعاليم الإسلام عدم الإكراه في الدين، فكل أمر قد يقبل الإكراه ما عدا الفكر والاعتقاد، وكل أمر قد يتأتى تحويله بأدوات الفرض والقوة ما عدا القناعات والأفكار، ومن هنا جاء النهي الشرعي على أنه لا إكراه في الدين، والإسلام لا يعترض لهذه القناعات ما لم تخرج عن إطارها المسموح به، ومن ذلك الإساءة، والخروج عن النظام العام.

وصارحنهم بأن دين الإسلام يرحب بالحوار البناء، بل إن منهجه العلمي والعملية في التواصل مع الآخرين مبني على هذا المعنى الحضاري الذي يمثل العلامة الأبرز في مفاهيم أدوات التواصل لديه، مشيرين إلى دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى حوار الأديان، وإلى ثقافة الحوار والسلام في أكثر من محفل وعلى أكثر من صعيد، في سياق القيم الإسلامية التي تميز خطابنا الإسلامي المعتدل، ويدركها - أيده الله - غاية الإدراك، ولا سيما أنه من ذكر وأكّد - في حديث ذي صلة - عظم قدر أمّتنا الإسلامية، وصعوبة تحدياتها في زمن تداعى الأعداء من أهل الغلو والتطرف من أبنائها وغيرهم على عدل منهجها، تداعوا بعدوانية سافرة، استهدفت سماحة الإسلام وعدله وغايته السامية، هذا أنموذج من أفق قائد هذه البلاد يترجم منهج دولته، ويعكس عدالة وموضوعية نظامه. وإن منهجاً هذه معالمه ينبذ أي أسلوب من أساليب التطرف الديني، موضحين أن المملكة حاربت الإرهاب والعنف بكافة أشكاله وصوره، مع تأكيد أنه من إفراز التطرف والغلو.

وأن قضاء المملكة يتميز بمواكبه الإجرائية لتغير الزمان والمكان والأحوال والعوائد، وقد أرسى في هذا مبادئ عدالة تنهل من القاعدة الأساس التي ينطلق منها، وهي تحكيم الشريعة الإسلامية التي أمرتنا بالعدل حتى مع أعدائنا، وليس مع من نختلف معه في الدين فحسب، فقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ»، أما من نختلف معهم في الدين ولم يطلنا

منهم أذى فقد شرع لنا ديننا أن نبرهم ونقسط إليهم، وأكد هذا بالحث عليه بقوله في نهاية الآية الكريمة «إن الله يحب المقسطين.»

لا نخفي معتقداتنا

وبيننا لهم أن تاريخ المملكة العربية السعودية حافل بصفحاته المضنية بوسطية الدين، واعتداليه في المنهجية، ولم يُعان من شيء كما عانى من الافتراء عليه بالارتجال، دون أن يكون ثمة سند يشهد للطرح الأحادي المتحامل، الذي يتلقفه كل من يفتقد معايير العدالة والإنصاف.

وأن بيننا وبين كل من تأثر بالقول المرسل الحقائق، خاصة وأن وطننا صفحة مفتوحة شعارها الصدقية والشفافية، ولا أدل على هذا من استضافة الوفد في هذا اللقاء وترحيبنا بأي طرح أيا كان، فكل استطلاع إيضاح بمنتهى الشفافية لا نترجله، بل ندلل عليه بمعايير عدالة بلدنا بوجه عام، وجهاز عدالتنا ممثلاً في هذه الوزارة بوجه خاص، ولن نخفي شيئاً مما نعتقد ونسلم به، فإن أخفيته فهو في معيار ديننا إثم يجب التحول عنه، إذ قال نبينا صلى الله عليه وسلم: «الإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس»، فالمواقف العادلة والمشفرة مكائها في وجداننا وفوق رؤوسنا فهي مناط اعتزازنا، وليس في قيمنا الإسلامية أسرار ولا ممارسات نستحي منها، أو نخشى عواقبها أو عدم تجانسها مع قيم العالم المتحضر، فقيمنا تدعو إلى كل الخصال الحميدة، والبعد عن المعاني الوضيعة، وما يسعدنا في هذا أن يجادلنا في سلامة مواقفنا لا يذهب بعيداً، حتى تتضح الأمور وتتكشف الحقائق، وأن العلاقات والمكاسب الدولية التي كسبتها المملكة بامتياز، وصكوكها التي وقعت عليها في مفاصل حيوية ومهمة، لاسيما في الحقوق والضمانات الإنسانية والاجتماعية أكبر شاهد على ثقة المملكة بمنهجها وسلامة مواقفها، وتداعي ادعاءات مخالفيها، وهم بحمد الله قلة قليلة لا تكاد تذكر في مقابل صوت العدالة والإنصاف، لا عن مجرد موقف مضاف ومصالح دولية، بل عن سند حقيقي، قد يقول البعض بأن هذا القول لا يعدو الارتجال ونحن نقول ما من قول نقوله إلا وسنده القاطع بين أيدينا، وكلنا صفحة مفتوحة، لكن حقيقة الارتجال تكمن في الادعاء المجرد.

ليس لدينا محروم من المحاكمة

وأضفنا لهم: بأننا عانينا من الإرهاب واكتوبنا بناره، لكن بتوفيق الله لنا بسلامة فكرنا ورحابة منهجنا الوسطي المعتدل، ثم بتصميمنا وعزمنا استطعنا محاصرته والتضييق عليه، وهذه الآفة هي في طبيعة أعدائنا، وهي دسيمة فكرية تأسست على الغلو والانغلاق وإلغاء معنى مهم من أبرز معاني الشريعة الإسلامية، ومعانيها الرفيعة، وهي المرونة والسعة واحترام كرامة الإنسان، بصون كافة حقوقه، ومن حق أي شخص ومنهم المتهمون بجرائم الإرهاب الحصول على محاكمة عادلة لدى القاضي الطبيعي بكل الضمانات، وأنا عندما نقول ذلك ننفي نفياً تاماً من موقعنا المعني بالعدل القضائي أن يكون أي من الموقوفين محروماً من محاكمة عادلة وناجزة، أو من حق اللجوء إلى القضاء الطبيعي، فلا قضاء استثنائي لدينا، ولا ازدواجية معايير في قيمنا العادلة، ولن نخفي أي حكم قضائي في هذا الشأن، أو غيره، بل نسعد ونسر بطلب أحكامنا للاطلاع عليها، فضلاً عن مبادرتنا بنشرها، لأننا نثق برصيدها الرصين، وقضائنا مؤهلون تأهيلاً عالياً كونه لديهم حصيلة قضائية كفيفة باستجلاء المستجدات خاصة في الجوانب الإجرائية.

وأكدنا لهم أنه من خلال بحوثنا ودراساتنا واستطلاعاتنا لم نجد نظرية دستورية أو قانونية متفقاً على صحتها وسلامتها إلا ولها أصل قوي وواضح في نظمنا الإسلامية ومبادئنا القضائية المستمدة من الشريعة الإسلامية، ومع هذا لا نستنكف عن الاستفادة من أي خبرة إجرائية أو أي فكرة لا تخالف نصاً في الإسلام.

وتابعنا التأكيد على أن العبادات في الإسلام لا بد من التقيد في كل أقوالها وأفعالها بالنص، في حين أن ما سواها يُكتفى فيه بعدم مخالفة النص الشرعي ومقاصده، والنصوص المقيدة في المواد «المدنية» و«التجارية» و«الأحوال الشخصية» و«الجنائية» قليلة، لتعطي المجتمعات مساحة كبيرة أدت إلى سعة دائرة المباح والعفو والتي من شأنها أن تكل أحكام هذه المواد لظروف وفلسفة كل دولة.

ومن المهم ألا تصدر الأحكام والآراء إلا من عالم بالحقائق، أو متحقق في مصادر تلقيه، لكن عندما يرتد الأمر سلباً في هذه الأمور تكون النتائج بحجم الانحراف عنها، وهو ما نعانين من مبتسري الحقائق ومختزليها عن جهل أو هوى ويعاني منه آخرون، وإن كنا أقل من غيرنا بكثير في حجم الإساءة لأننا كما قلنا لهم كتاب مقروء مشرغ الصفحات بكل ثقة، فضلاً عن كون هذه الأصوات قليلة العدد والتأثير.

وحول مصطلح الحرية أوضحنا: أن الحرية قيمة عليا من قيم الإسلام لكن يجب ألا تخل بالنظام العام، خصوصاً دستور الدولة وأنظمتها، وهذا معنى انضباطها ومسؤوليتها، وأن مساحة الحرية المتاحة بضوابط المسؤولية والموضوعية المنبثقة عن النظام العام، يمثل في حقيقته ملمحاً مهماً في قيم عدالتنا، وأن ثمة فرقاً كبيراً بين الحرية والفوضى، ويكفي ما

نشاهد من احترام أساليب التنوع بتعايشه القديم والمنسجم مع إطار النظام العام للدولة، وهو حق لم ينشأ حديثاً، بل ترسخ منذ تأسست الدولة على يد جلالة الملك عبدالعزيز - رحمه الله - ولهذا التنوع (وهو تنوع فطري في طبيعة البشر كما نص على ذلك الكتاب الكريم)، ضمانات وفي مقدمها الضمانات القضائية، وعدم المضايقة في القناعات والأراء ما دامت لا تخل كما أسلفنا بالنظام العام للدولة، وألا تكون في إفشائها سلبات تتعلق بالإساءة لما انعقد عليه ضمير الجماعة بالقدر المحفز لإثارة الفتن، وإلهاب المشاعر، وسخط الرأي العام، وهذا المكون مهم للغاية، إذ يجمع بين حق الكيان المؤسسي بشمولية المصلحة العامة، وحق الكيان الفردي بخصوصية المصلحة الذاتية التي يقتنع بها ما دامت لم تخرج عن إطارها المشار إليه، ولا أحد يقول بأن الحريات مشرعة ولا سقف لها، فهذا القول يفرغ الدساتير والأنظمة من محتواها، ويحول دون وجود المعادلة التي تحفظ التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.

وكشفنا لهم أن تاريخ المملكة يختزن عديداً من القيم والمعاني الرفيعة في هذا الجانب، وأن ثمة أحداثاً تاريخية في الشأن الوطني وبخاصة القضائي منه تدل على أن المملكة تتفهم هذا التنوع الفطري، وعليه فليس في قيم عدالتها إجحاد أي فوارق داخل مكوناتها الوطني مطلقاً في أي مجال من المجالات، وأنها على استعداد لسماع أي طرح يخالف ذلك للجواب على إirاده، وأنه ليس من العدالة في شيء البناء على أطروحات ودعاوى مرسله تنقصها الأسانيد، ولن تتردد قيمنا العادلة التي نعتز بها على أنها من واجباتنا الديني والوطني؛ بوصفها سمة بارزة في أخلاقنا الإسلامية من تقبل أي طرح أو إيراد منطقي وإذا كان هناك ما هو خارج سياق عدالتنا بسبب تصرف خاطئ من أي شخص - أياً كانت دوافعه - وجب علينا المسارعة في إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، وهذه هي العدالة الشرعية التي نسمو دوماً برفع شعارها، ونحن قبل هذا وبعده في منظومة دولية تعمل عدالتنا في إطارها بفاعلية، وتطبق ما التزمت به من عهودها ومواثيقها واتفاقياتها، وتحفظ على ما تعتقد أنه من الواجب التحفظ عليه، كما هو حق كل دولة، لكن لا يمكن أن يستنتج أي محايد منصف من تحفظنا خروجاً عن سياق صحيح، أو منطق مقبول، والرأي العام الذي نُعبر عنه قناعة المواطن الداخلية يظل محل تقدير واحترام الدولة، ويُقاس على هذا أي مطالبة خارجية تتقاطع مع هذه القناعة.



وفاة الابنة الثانية في جريمة مسمم طفليه

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=54676&CategoryID=5

الهفوف: عدنان الغزال 2011-05-20 3:08 AM

توفيت الطفلة المصابة "٥ أعوام" في جريمة "مسمم طفليه"، التي شهدتها إحدى البلديات الشمالية الشرقية التابعة لمحافظة الأحساء، أول من أمس في مستشفى الولادة والأطفال في حي محاسن بمدينة المبرز، متأثرة بمادة السم، المدسوس لها في طعامها من قبل والدها، بعد أسبوع من وقوع الجريمة و وفاة شقيقها "٤ أعوام" متأثراً بالسم ذاته . وكانت شرطة الأحساء، صادقت الاثنين الماضي على اعترافات "مسمم طفليه" في العقد الرابع من عمره، واعترافه بدس مادة "السم" في طعامهما وهو تحت تأثير "المسكر".

وأكد مدير الشؤون الصحية في الأحساء حسين الراوي الرويلي لـ "الوطن" أمس، أن الطفلة أخضعت للمتابعة الدقيقة داخل العناية المركزة في المستشفى، إلا أنها فارقت الحياة بسبب مفعول السم في جسمها، وجرى إدخال جثمانها إلى ثلاجة الموتى في المستشفى بجوار جثمان شقيقها، لافتاً إلى أن الطب الشرعي في إدارته، قام بإعداد التقرير الطبي الشرعي لظروف وأسباب الوفاة لرفعه للجهات الأمنية في المحافظة لاستكمال إجراءاتها.

ورجحت مصادر لـ "الوطن"، أن مادة السم هي عبارة عن دواء بيطري للأمراض الحيوانية، وأن مفعول مادة "السم" كان سريعاً جداً وفتاكاً. وكانت "الوطن" نشرت يومي السبت والاثنين الماضيين، تفاصيل الجريمة.

تضمنت المطالبة بدراسة تغيير الإجازة الأسبوعية للجمعة والسبت

توصيات لتشكيل لجنة لشغل ما لا يقل عن ٥٠٪ من الوظائف الشاغرة لخريجي برنامج خادم الحرمين للابتعاث

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٠

<http://www.alriyadh.com/2011/05/20/article634242.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي
تدرس لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى عشر توصيات إضافية لعدد من الأعضاء ضمن إعدادها للرد على ملاحظات المجلس على تقرير وزارة الخدمة المدنية إثر مناقشتها مؤخراً .
وفي الوقت الذي قد ترفض أو توافق اللجنة فيه على بعض أو جميع التوصيات، فإن كلمة الحسم الأخيرة في حال أصر مقترح التوصية على تقديمها للمجلس ، تبقى كلمة الحسم للتصويت .
أبرز تلك التوصيات « دراسة جعل عطلة نهاية الأسبوع يومي الجمعة والسبت بدلاً عن الخميس والجمعة» وهي للدكتور أحمد الزيلعي .
الدكتور عبدالله نصيف اقترح عبر توصية تدرسها لجنة الموارد البشرية، بزيادة مربوط المرتبة وتعديل السلم الحالي بما يؤدي إلى زيادة المربوط ليمتد السلم إلى خمس وعشرين سنة بدلاً من خمس عشرة .
وطالب عضو المجلس الدكتور علي الطخيس بتشكيل لجنة من وزارات الخدمة والتعليم العالي والمالية والتخطيط، لحصر التخصصات العلمية التي يشملها برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وكذلك حصر الوظائف الشاغرة لدى الجهات الحكومية وتحوير ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من وظائف الجهات الحكومية لتوظيف خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي. وشددت توصية للعضو علي الوزرة بإعداد آلية لإحلال المواطنين محل الأجانب في الجهات الحكومية .
وفي توصية مشتركة قدمها العضو أسامة قباني وسعيد الشيخ، تدرس الموارد البشرية دمج وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل في وزارة واحدة تحت مسمى الأخيرة .
وأخيراً دعا العضو محمد آل عمرو عبر توصيته الإضافية على التقرير السنوي الأخير لوزارة الخدمة بأن تنسق المدنية بشكل دوري سنوي مع وزارات التعليم العالي والعمل والتربية لتوجيه القبول كما ونوعاً في الجامعات والكليات والمعاهد وفقاً لمتطلبات سوق العمل واقتراح التخصصات التي تستجد الحاجة لها في القطاعين الحكومي والخاص.

الحوار الوطني يُطالب بـ حرية مُنضبطة... وتجاوز الإعلام النمطي

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/268633>

الدمام - محمد المرزوق

دعا المشاركون في «اللقاء الوطني التاسع للحوار الفكري»، إلى «الابتعاد عن النمطية في الإعلام المرئي الوطني»، مطالبين بـ «المزيد من الشفافية والحرية المنضبطة، التي تعزز الحوار الوطني والحضاري في كل القضايا، بما يكرس الوحدة الوطنية والأمن الفكري».

وأكد اللقاء الذي عُقد أول من أمس، في الدمام «الإفادة من الإعلام الجديد وقنوات التواصل الاجتماعي، في مناقشة قضايا الشباب وتطلعاتهم وهمومهم ورؤيتهم المستقبلية، والانفتاح على الآخر مع المحافظة على السلم الاجتماعي»، داعين إلى «الاستمرار في تطوير الإعلام وقنواته، والعاملين فيه، تقنياً وتدريبياً، ليوكب المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، ويسهم بفعالية في التعريف بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمملكة».

ولم يغفل «البيان الختامي» للقاء، الذي عقد تحت عنوان «الإعلام وسبل الواقع: حوار بين المجتمع والمؤسسات الإعلامية»، تعدد رؤى وأفكار المشاركين، التي وصلت إلى حد «التناقض». وقرأ نائب الأمين العام المساعد لمركز الحوار الوطني الدكتور فهد السلطان، البيان، مؤكداً أن «الهدف من اللقاء التعرف على رؤية المجتمع وتطلعاته، حول واقع الإعلام السعودي، وسبل تطوير أداء مؤسساته، بما يتناسب مع الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي، ويتلاءم مع المستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية».

وذكر السلطان، أن «المجتمعين ناقشوا أربعة محاور، تتمثل في واقع الإعلام السعودي، والمنطلقات الشرعية والفكرية للإعلام السعودي، والإعلام الجديد ودوره في تشكيل الرأي العام، ومستقبل الإعلام السعودي وسبل تطويره»، موضحاً أن «الرؤى والأفكار التي عرضها المشاركون والمشاركات تعددت». وقال: «إن المداخلات والمناقشات ركزت على أن للإعلام الدور الأبرز في صوغ رأي عام وطني مستنير، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الارتقاء في المسؤولية الإعلامية، لتكون هدفاً وإستراتيجية للإعلام الرسمي والخاص ولكل الكتاب والمدونين، من خلال ميثاق شرف يركز على الثوابت وينظر إلى التعدد والاختلاف على أنه اختلاف إثراء وتنوع وائتلاف وليس اختلاف تنازع وتضاد».

مليون مدخنة بالمملكة والعدد في ازدياد

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=54706&CategoryId=5

مكة المكرمة: هاني قفاص 2011-05-20 3:37 AM

كشف تقرير أعدته الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين بمكة المكرمة بأن نسبة المدخنات في المملكة تجاوزت (٥,٧%) من جملة الإناث بالمملكة ليصل عددهن قرابة مليون ومئة ألف مدخنة؛ الأمر الذي يجعل المملكة تحتل المرتبة الثانية خليجياً والخامسة عالمياً من حيث عدد النساء المدخنات.

وأوضح التقرير أن الشعب السعودي يستهلك أكثر من ٤٠ ألف طن من التبغ سنوياً بتكلفة مالية تجاوزت (١٢) مليار ريال سعودي (وتجاوز بذلك عدد المخننين من الرجال أكثر من (٦ ملايين مدخن) وبنسبة فاقت (٤٥%) من أعداد الذكور؛ ليجعل المملكة تحتل المركز (٢٩) عالمياً في أعداد المدخنين. وبين التقرير أن معدل التدخين في المملكة وصل إلى (٢١٣٠) سيجارة للفرد (المدخن) سنوياً، فيما وصلت قيمة الإنفاق اليومي على التدخين قرابة ١٨ مليون ريال سعودي. وأكد التقرير الذي وزعته الجمعية على زوار معرض التوعية بأضرار التدخين والمخدرات - المقام حالياً بثانوية الحسين بن علي بالعاصمة المقدسة، الذي افتتحه مدير عام التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة بكر بصفر - بأن عدد الوفيات سيصل إلى عشرة ملايين شخص سنوياً نتيجة التدخين في العالم منها ٧٠% في عام ٢٠٢٠ في دول العالم الثالث وتحديداً البلدان العربية والإسلامية.

وأشار التقرير بأن أعلى نسبة من شريحة المدخنين في دول مجلس التعاون سجلها قطاع الأطباء والعاملين في القطاع الصحي وطلاب وطالبات كليات الطب بنسبة تتراوح ما بين (٣٠-٥٠%)، بينما تصل نسبة الطبيبات الخليجيات المدخنات إلى حوالي (١٥%) من إجمالي شريحة المدخنين. فيما جاءت شريحة المدخنين من طلاب المدارس الثانوية ما بين (١٥-٢٧%) من إجمالي شريحة المدخنين.

وحذر التقرير بأن نسبة الوفاة الناتجة عن التدخين وتحديداً أمراض سرطان الرئة قد بلغت (٣٠) ألف حالة وفاة. فيما بلغت النفقات العلاجية التي تصرفها دول مجلس التعاون على الأمراض الناتجة عن التدخين أكثر من (١٥%) من ميزانياتها الصحية.

خبراء يطالبون بتطوير القدرات الإدارية لمديري المدارس

المصدر: جريدة الحياة - الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/268713>

بيشة - محمد الطفيل

في الوقت الذي أعطت فيه وزارة التربية والتعليم ٥٢ صلاحية لمديري المدارس، منها صرف موازنة مخصصة لكل مدرسة في المملكة، لدعم الخط الأول في الميدان التربوي، لتطوير العملية التعليمية برمتها، تبقى المسألة مرتبطة بمدى قدرة مدير المدرسة على التعاطي مع تلك الخطوة الكبيرة، وتجاوز إدارات التعليم في المناطق والمحافظات لإشكالات قلة المديرين في الميدان، وضعف المستوى الإداري والقيادي لبعضهم.

وبحسب آراء بعض الخبراء التربويين، فإن تلك الصلاحيات الممنوحة لمديري ومديرات المدارس تواجه عقبات عدة، أبرزها التفكير الإداري النمطي، والعيش في قالب تاريخي قديم من دون إدراك واسع لما تمليه التحديات الكبيرة الذي سيشهدها هذا الميدان، والتماشي مع ديناميكية التربية والتعليم الحديثة، وعلى رغم أحقية المدارس ومديريها بهذه الصلاحيات التي تكسبها القدرة على التطوير وتبعد العملية التربوية عن المركزية، إلا أنها أغفلت عن تحقيق أمر مهم، وهو تأهيل المديرين في الميدان، ومعرفة مدى تجاوبهم مع الصلاحيات والقرارات الحديثة، لتفعيل خطط وبرامج الوزارة وتطلعاتها نحو التميز في العملية التعليمية.

وذكر عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد آل مفرح أن الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس إصلاحات جيدة، وفي طريقها السليم، كون مدير المدرسة هو الشخص المعني بتنفيذ مشروعات الوزارة في المدرسة، فإن أحسنت الوزارة في اختيار الرجل أو المرأة المؤهلة لإدارة المدرسة فإنها ستنتج بشكل كبير، وقال: «أنا متأكد أن لها أثراً إيجابياً كبيراً لدى عدد كبير من مديري ومديرات المدارس، ولكن أخشى ما أخشاه ألا تفعل تلك الصلاحيات من بعضهم، من أصحاب الخبرة القليلة والضعيفة ممن لا يملكون صفة القيادة، فالصلاحيات تحتاج إلى قيادة وليس إلى إدارة.»

وأضاف: «كلنا نعلم أن القيادة تتجاوز الكثير من الأمور الشكلية وتعمل بروح النظام، ولا تقيد نفسها بالنظام كما هو الحال فيمن يقتنعون بالإدارة، وما أتمناه إجراء دورات مكثفة جداً للقيادة التعليمية في المدارس، وأن نرى اليوم الذي نجد فيه مخصصات ومحفزات مالية لمديري ومديرات المدارس بعد تأهيلهم التأهيل الجيد، أما في الوضع الحالي لمدير المدرسة، فأنا لا أؤمّه لأنه هو المدير والسكرتير والموظف والمشرف المقيم وغيرها، وهو وضع غير جيد، كذلك يجب الاهتمام بالمدارس النائية والبعيدة.»

وأوضح أحد الخبراء في مجال الإدارة المدرسية ومنسوبي التربية والتعليم خالد العنزي أن إسناد الصلاحيات لمديري المدارس، إلى جانب تسليمهم موازنة بحجم ما أعلنته الوزارة لإسناد مهام الصرف المالي، أمر لا يتعارض مع تطلعات رجال التربية والتعليم في المملكة، لافتاً إلى ما هو ضروري اليوم إعادة النظر في عملية ترشيح المديرين ومتابعاتهم أثناء استخدام مثل هذه الصلاحيات، لأن أبرز ما تعانيه المملكة في قطاع التعليم هو «القيادية.»

وذكر أن الأمر بحاجة إلى تقنين أكثر من إدارات التربية والتعليم، إضافة إلى متابعة ومحاسبة المديرين على كل تلك الصلاحيات، حتى تحقق الإنجازات والنجاحات المنشودة.

وكان وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد أصدر الصلاحيات الممنوحة لمديري ومديرات المدارس، التي تعد توسعاً في استقلالية المدرسة وأحققتها في ممارسة جملة من الإجراءات التي كانت سابقاً مركزية، للعمل بأحدث ما توصلت إليه التجارب في التعليم العام، وأن يتولى مدير ومديرة المدرسة ممارسة هذه الصلاحيات وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها، على أن يتم خلال العام الدراسي الحالي تقويم تطبيقها.

الانتخابات البلدية: ١.٣ مليون ناخب ٤٠ في المئة منهم جدد

سالمصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/268720>

الرياض - رياض المسلم
بلغ عدد المسجلين في الانتخابات البلدية الثانية في آخر يوم لقيد الناخبين أمس (الخميس) نحو ١,٣ مليون ناخب في جميع مناطق المملكة للدورتين الأولى والثانية.
وأوضح المتحدث الرسمي باسم انتخابات أعضاء المجالس البلدية ومدير شؤون المجالس البلدية في وزارة الشؤون البلدية والقروية المهندس جديع القحطاني لـ«الحياة» أن ٤٠ في المئة من أعداد المسجلين في الانتخابات البلدية جدد، والآخرين مسجلون من الدورة الأولى ولا يستدعي تسجيلهم في الانتخابات الثانية، مشيراً إلى أنه لن يكون هناك تمديد في فترة تسجيل الناخبين.
وأضاف: «الإقبال على الانتخابات جيد، كون نسبة المسجلين ممتازة، ما يعني أن الانتخابات لم تتأثر مما ذكر البعض حول مقاطعتها، لافتاً إلى أن نسبة تسجيل الناخبين عالية، وهذا يدل على الوعي والمشاركة لدى المواطنين في صنع القرار.
وذكر أن هناك مراكز انتخابية كثيرة في عديد من المناطق أغلقت بعد أن بلغت طاقتها الاستيعابية القصوى نحو ثلاثة آلاف ناخب، وفتح مراكز جديدة لاستيعاب المواطنين الراغبين في القيد.
وأرجع سبب الإقبال على القيد وتحديث البيانات إلى رغبة المواطنين في المشاركة في العملية الانتخابية وحرصهم على اختيار مرشحين أكفاء يستطيعون تقديم خدمات بلدية مميزة، مؤكداً أن العمل البلدي الخدمي سيشهد تطوراً كمّاً ونوعاً بما يحقق مصلحة الوطن والمواطنين.
وبناء على حديث القحطاني يتضح أن نحو ٥٢٠ ألفاً سجلوا في الدورة الثانية فيما بلغ عدد المقيدين في الانتخابات الماضية نحو ٧٨٠ ألفاً.
وشهدت المراكز الانتخابية في مدينة الرياض حتى أمس تسجيل ٢١٣٣٣١ ناخباً، يحق لهم التصويت في منطقة الرياض واختيار مرشحهم في المجلس البلدي في دورته الثانية.
وذكر مساعد أمين منطقة الرياض ورئيس اللجنة التنفيذية للانتخابات في مدينة الرياض المهندس عبدالرحمن بن سليمان الزبيدي أنه تم إغلاق أولى مراحل الانتخابات البلدية والممثلة في قيد الناخبين، كمرحلة حاسمة، يحق للمقيد التصويت واختيار مرشحهم وفقاً للدائرة الانتخابية التي يقيم فيها.
وكانت الرياض العاصمة ومحافظاتها ومراكزها شهدت مساء الأربعاء وصباح الخميس حضوراً لافتاً من المسجلين الناخبين، مقارنة بالأيام الأولى لتسجيل الناخبين، وأعلنت الساعة الثانية ظهراً أمس (الخميس) إغلاق أولى المراحل الانتخابية البلدية في دورتها الثانية، والتي بدأت منذ ٢٣ نيسان «أبريل» الماضي، إذ تعتبر فترة التسجيل هي المرحلة الأولى من الانتخابات وستتلوها ست مراحل أخرى تنتهي بتكوين المجالس البلدية يوم التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، في حين يكون يوم الاقتراع ٢٢ أيلول (سبتمبر) المقبل.

التحقيق في شكوى طالبة تعرضت لـ الإهانة من معلمات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٥٧

<http://www.al-madina.com/node/304542>

مكتب الطائف - المدينة

تحقق إدارة التربية والتعليم في محافظة الطائف في شكوى تقدم بها احد اولياء الامور ضد بعض المعلمات في المتوسطة ٥٣٣ بمحافظة رنية ، حيث يدعي فيها تعرض ابنته لـ “الاهانة” من خلال ايقافها بجانب دورات المياه كعقاب جسدي ،اضافة الى ضربها ومنعها من دخول بعض الحصص . وقال مسؤول في ادارة التربية لـ “المدينة” ان ولي الامر اشار في شكواه الى ان ابنته تدرس في المرحلة المتوسطة وتم الزامها بالتوقيع على محاضر قد لاتعرف معناها . و اضاف ان ادارة التربية والتعليم عبر مديرة التوجيه في رنية شكلت لجنة للتحقيق في كافة الادعاءات التي تقدم بها المواطن من اجل التحقق من كل ماورد حتى تضع الامور في نصابها.

أمانة مكة تحوّل ضد العبث والحوادث والسرقات ... ب

موظف سعودي

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269052>

جدة - منى المنجومي
تحوّلت أمانة العاصمة المقدسة أخيراً ضد انتشار حوادث الحرائق والسرقات أو العبث بالمستندات والملفات الرسمية، وأصدرت قراراً يقضي بإلزام جميع الإدارات التابعة لها بضرورة تحديد شخص معين (سعودي الجنسية) من كل إدارة أو قسم أو مكتب يتكفل بتنفيذ الإجراءات الاحترازية الخاصة بتدابير ومتطلبات الأمن والسلامة، فيما منحت مساعد الأمين للشؤون الإدارية والمالية صلاحية إحالة الملاحظات المتعلقة بتدابير ومتطلبات الأمن والسلامة المتكررة في الإدارات لإدارة المتابعة لإجراء التحقيق اللازم مع المسؤولين عن ذلك.

وبحسب تعميم صادر عن أمانة العاصمة المقدسة (حصلت «الحياة» على نسخة منه) فإن هذه الخطوة تأتي بعد أن «رصدت الأمانة من خلال التقارير التي ترفع لها وجود ملاحظات عدة نوه عنها سابقاً ومازالت قائمة ومتكررة في بعض الإدارات»، مشيراً إلى أن أمانة العاصمة المقدسة ترى أن ذلك يعكس الأداء السلبي فيها. وأوضح التعميم أن أمانة مكة المكرمة أكدت على الإدارات التابعة لها ضرورة حتمية تحديد شخص معين بكل إدارة أو

قسم أو مكتب يكون مسؤولاً عن التأكد من إغلاق المكيفات وأجهزة الحاسب الآلي وآلات التصوير ومصادر الإضاءة والأبواب الخاصة بالمكاتب كافة بعد نهاية الدوام الرسمي، مشددة على موافاة إدارة الأمن والسلامة المرتبطة بالإدارة العامة للخدمات العامة باسم الموظف المختص عن ذلك مع مراعاة أن يكون سعودياً، وتحديد ثلاثة موظفين على ثلاث فترات إذا كان العمل بالجهة على مدار الساعة وأخذ الإقرار اللازم عليهم بتحمل المسؤولية في حال وجود أي مخالفة.

وأضاف التعميم: «الأمانة أكدت على كل جهة ضرورة تحديث بيانات الموظفين المسؤولين عن تدابير ومتطلبات الأمن والسلامة، وإذا تم نقل موظف يتم تحديد البديل بالتنسيق مع إدارة الأمن والسلامة»، مطالبة في الوقت ذاته بعدم ترشيح أي من منسوبي الشركات أو المؤسسات العاملة مع الأمانة، وعدم ترك المكاتب مفتوحة للعمال التابعة لمقاول الصيانة يومي الخميس والجمعة.

جدة: كسر حاجز منع السعوديات من دخول المحاكم... بحضور جلسة قضائية

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269040>

جدة - أحمد الهاللي

كسر القضاء السعودي أخيراً، حاجز منع المحاميات السعوديات من دخول قاعات المحاكمات، إذ أذنت المحكمة الإدارية في جدة لخمس من خريجات قسم القانون بكلية دار الحكمة الأربعاء الماضي بالحضور وسماع المداولات في جلسة حكم قضائية تطالب بإعطاء النساء حق التسجيل في الانتخابات البلدية.

وقالت الخريجات اللاتي حضرن إلى المحكمة لـ «الحياة» «لم نصدق السماح لنا بالدخول وسماع المرافعات من أمام القاضي، إذ تم دخولنا إلى مقر المحكمة بكل سهولة، كنا نتوقع وجود «بيروقراطية» وتشديد في حضور الجلسات ومنع من الدخول إلى المحكمة على اعتبار أن الجلسة علنية».

وأضفن: «لم نتوقع أن يتم قبول قضية رأي عام مثل قضية الفتيات السعوديات ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية للسماح لهن بالمشاركة في الانتخابات البلدية، وأن تكون الجلسة علنية فكان هذا التحدي هو ما دفعنا لمحاولة حضورها».

وعن تجربتها ومشاهداتها بعد حضورها كأول قانونية لجلسة قضائية مباشرة، أشارت خريجة القانون السعودية ياسمينا هاشم إلى أنها كانت متحمسة جداً لحضور أولى جلسات القضية كونها قضية رأي عام. وتابعت: «المدعية في هذه الدعوى سمر بدوي لا تمثل شخصها بل تمثلنا جميعاً، فكان إيماني بالقضية والرغبة في إظهار الدعم لها هما ما دفعاني لمحاولة الحضور، ونحن نؤمن أن الهدف المنشود من رفع قضايا من هذا النوع هو أبعد من مجرد كسب القضية ولكن في النهاية هذا النوع من القضايا يكون سوابق قضائية ولو لم يكن الحكم في مصلحة المدعي، كما يشجع الغير للتحاكم إلى عدالة النظام»، ومضت بالقول: «تم دخولنا إلى ديوان المظالم بكل سهولة، كنت أتخيل «بيروقراطية» وتشديداً أكثر في حضور الجلسات، لكن كان تطبيق مبدأ علانية الجلسات واضحاً، ونشكر المحكمة على ذلك، إذ لم تستمر الجلسة أكثر من ١٠ دقائق».

ولفتت ياسمينا إلى أن القاضي أمرهن بالخروج من قاعة المحاكمة لدقائق معدودة وبعد ذلك تم استدعاؤنا للدخول وتم النطق بالحكم، مشيرة إلى أنهن استغرقن فصلاً دراسياً جامعياً كاملاً في درس مادة المرافعات «لكن بحضور القضية رأينا أن المحامي الماهر هو الذي يعرف ماذا يقول وكيف يقول في وقت محدود جداً وباختصار مفيد».

وشددت في حديثها إلى «الحياة» على أن اختبار الموقف أمامهن مباشرة أكسبهن خبرة عملية فريدة من نوعها. وحول السماح للمحاميات السعوديات بالترافع وأنه حان الوقت الذي يسمح لهن فيه بالدخول إلى أروقة المحاكم، أكدت ياسمينا: «أرى أن المحاميات هن اللاتي يقررن متى يحين الوقت، وهن اللاتي يقررن وجودهن واحترامهن، ومما رأيته في المحكمة بالأمس لا أستبعد تقبل القضاة لمحاميات يؤدين عملهن، مع أن اشتراط طريقة واحدة لتغطية الوجه كان من الأمور التي ضايقتني لكن في النهاية هذا أمر صغير جداً في مقابل العقبات الأخرى التي يواجهها المحامون عموماً وليس فقط نحن المحاميات».

من جهتها، كشفت خريجة القانون التي حضرت جلسة الحكم أيضاً الطالبة شهد الغامدي ذهولها السماح لها بالدخول إلى المحكمة وحضور جلسة المحاكمة، منوهة بأن كون القضية أصبحت تمثل الرأي العام دفعها إلى حضورها.

وقالت: «لفت نظري أثناء الجلسة أن الغرفة صغيرة جداً وغير مجهزة لجلسات علنية، ما يبين عدم اعتياد الناس على حضور جلسات أو معرفة إمكان ذلك».

وأشارت إلى أن هناك شيئاً كان لافتاً للانتباه وهو صدور حكم غيابي بعدم قبول الدعوى على رغم عدم حضور المدعي عليه ورفض الدعوى المستعجلة.

وكانت المحكمة الإدارية في محافظة جدة قضت في القضية التي تابعتها خريجات القانون برد الشكوى التي تقدمت بها المواطنة السعودية سمر بدوي ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية بحجة عدم السماح للمرأة السعودية بالمشاركة في الانتخابات البلدية، وعزت الرفض إلى أن الدعوى «سابقة لأوانها».

وسبق أن تحدث إلى «الحياة» عدد من خريجات القانون، إذ أوضحت الخريجة صبا عبدالعزيز ناصر أن دخولها قسم القانون جاء بدافع المساعدة والمشاركة في مجال حقوق الإنسان، خصوصاً أنها كانت تعمل في جمعية خيرية للأطفال المصابين بالسرطان، وكانت تلاحظ كيف يتم التعامل معهن في ذهابهن إلى المستشفيات، ما دفعها إلى اقتحام مهنة المحاماة، ودرس القانون في كلية دار الحكمة.

وزادت: «فكرة دراسة البنات للقانون كانت غير مقبولة في المجتمع، لكنني اقتنعت بأن لدي القدرة والكفاءة لأكون محامية، كما دفعتني حاجة الوطن للمحاميات لتحدي مع نفسي لإثبات مواصلة درس القانون».

أما الخريجة نسمة سامي قطبي فأبانت أنها درست في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة في السنة الأولى، لكنها فوجئت عندما أرادت أن تخصص بعدم وجود قسم للقانون في الجامعة، وانتظرت حتى تمكنت من الالتحاق بكلية دار الحكمة، مشددة على أن دراسة القانون تجربة رائعة، خصوصاً أنها تدرس حالياً القوانين البريطانية، وأن لديها رغبة في كتابة بحوث في القانون الجنائي.

الأبدي: حضورهن تطبق لما درسنه

شدد المحامي والمستشار القانوني عضو هيئة التدريس في كلية دار الحكمة قسم القانون الدكتور إبراهيم الأبادي على أن حضور طلبة القانون لجلسات المحاكمات فيه فوائد كبيرة لأنهم بذلك يدخلون المرحلة العملية والتطبيقية لما درسوه نظرياً. وقال في تعليقه على حضور طالبات القانون جلسة المرافعة في دعوى السعودية سمر بدوي ضد الشؤون البلدية «إن حضورهن لجلسة يوم الأربعاء الماضي فرصة كبيرة لهن كي يزلن الرهبة من مباشرة الأعمال القانونية التي تلقينها، ويشاهدن تطبيقها في صورة عملية، وبذلك يمتزج العلم النظري بالعمل ويفتح مدارك الطالبة للتطبيق الناجح والفعال في حياتها المهنية مستقبلاً».

ولفت إلى أن سماح قضاة الدائرة الإدارية الثالثة في «إدارية جدة» للطالبات بمتابعة الجلسة التي انعقدت لديهم للنظر في طلب المدعية سمر بدوي المستعجل النظر في إلزام وزارة الشؤون البلدية بإعطاء النساء حق التسجيل، هو إعمال لما نصت عليه الأنظمة في السعودية.

وأكد أن المادة ٦١ من نظام المرافعات الشرعية (الصادر بالمرسوم رقم م/٢١ في 20/5/1421 نصت على أن تكون المرافعة علنية إلا إذا رأى القاضي من نفسه أو بناءً على طلب أحد الخصوم إجراءها سراً محافظة على النظام، أو مراعاة للأداب العامة، أو لحرمة الأسرة).

وأشار إلى أن المادة ١٥٥ من نظام الإجراءات الجزائية (الصادر بالمرسوم رقم م/٣٩ وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨) نصت على أن تكون جلسات المحاكمات علنية، ويجوز للمحكمة استثناءً أن تنتظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها، مراعاة للأمن، أو محافظة على الآداب العامة، أو إذا كان ذلك ضرورياً لظهور الحقيقة. وأوضح أن المشرع حين قرر أن تكون المحاكمات علنية قصد منها الشفافية وحتى يتحقق العدل.

وأضاف: «من خلال تدريسي القانون للطالبات بكلية دار الحكمة وجدت لديهن الحماس والرغبة في تعلم القانون لأن المجتمع النسائي لدينا فيه قصور كبير في معرفة حقوقهن وأنا أعتبر المجموعة التي ستخرج بنهاية هذا الفصل الدراسي رائدات المستقبل في الحقوق إذا استمررن بنفس الحماس وزدن من حصيلتهن العلمية وطبقتهن عملياً وأخلصن النية لخدمة المجتمع».

ندوة عن الأخطاء الطبية وتأثيرها على الأطفال بجامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧١
<http://www.alriyadh.com/2011/05/21/article634492.html>

الرياض - «الرياض»

تقيم جامعة الملك سعود ندوة طلابية تحت عنوان (الأخطاء الطبية وتأثيرها على الأطفال) وتستعرض في هذه الندوة الأخطاء الطبية التي تقع في المستشفيات الحكومية والأهلية كما تناقش المسؤولية التي يقع على عاتقها هذه الأخطاء الطبية، وقد تم استعراض حالة واقعية لطفل أصابه مرض طفيف وبعد دخوله المستشفى تفاقمت حالته تحت بند (الخطأ الطبي).

كما تم تسليط الضوء على وضع هذه الطفل صحيا ونفسيا واجتماعيا وردة فعل والديه وعائلته .
كما تناقش هذه الندوة الجانب المظلم من هذه الكوارث الطبية وموضوع التشهير بمن قاموا بتلك الأخطاء الطبية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .
ويشرف على هذه الندوة الدكتورة شريفة القاسم في مبنى (١) بجامعة الملك سعود للبنات وستكون الندوة في القاعة رقم (١١) وذلك في يوم الأحد المقبل الموافق 19-6-1432 هـ.

متهم بسرقة سيارة جاره السجن لمريض نفسياً سنة ٤٠٠ جلدة

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110521/Con20110521420985.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة
حكمت المحكمة الجزئية في المدينة المنورة على شاب يقول محاميه إنه (مريض نفسياً) بالسجن سنة وجلده ٤٠٠ جلدة بسبب اتهامه بسرقة سيارة جاره (تحتفظ «عكاظ» بصورة من الحكم).
وكانت الشرطة قد حولت الشاب إلى المحكمة بعد القبض عليه الأسبوع الماضي. وقال المحامي محمد الطيب الشريف والوكيل الشرعي للشاب «والده وكلني عليه لتصريف أموره والمحافظة على ماله، حيث إنه يملك عمارة أهتم بإدارتها لأنه فاقد الأهلية ويعاني من مرض نفسي شديد يجعله غير قادر على التحكم في تصرفاته». وأضاف: غاب موكلي عن المنزل لمدة أسبوع بسبب ما يعانيه، وأثناء تجوله في الشوارع حاول تشغيل سيارة جاره القديمة بمفاتيح منزله التي يحملها وتجول بها داخل الحي، إلا أن جاره عندما اكتشف اختفاءها أبلغ الدوريات الأمنية واستوقفته داخل أحد شوارع الحي وحولته لشرطة العقيق، وبتفتيشه وجد في جيبه علاج يستخدمه يصرف له من مستشفى الصحة النفسية، وحولته الشرطة لمستشفى الصحة النفسية لإعداد تقرير عنه، ثم أعيد دون طلب ملفه الموجود في المستشفى برقم ٣٤٠٦ والمفتوح بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٣ هـ، ومنذ ذلك الحين وهو يراجع المستشفى.
وزاد: عندما حول إلى المحكمة الجزئية أصدرت حكمها عليه في أول جلسة، ما دعاني لمراجعة القاضي الذي حكم على موكلي وأخبرته أنه مريض ويعاني من مرض نفسي شديد لا يجعله يتحكم في تصرفاته، والأجدر ألا يحكم عليه من أول جلسة، حيث كان يجب أن يحال لمستشفى الصحة النفسية، واستغربت استعجال الحكم.
مضيفاً أن موكله المريض ليس في حاجة للسرقة «فهو يملك عمارة نديرها له ولديه مصروف شهري قدره ٥٠٠ ريال، ورفضنا شراء سيارة له حتى لا يؤذي الآخرين».
وأضاف أن صاحب السيارة تنازل على الفور عن حقه الخاص، «إلا أن موكلي حكم عليه بسبب الحق العام». وأكد المحامي الطيب أنه مستعد لتقديم كافة المستندات التي تفيد أن موكله مريض نفسياً فاقد الأهلية، ولديه ملف في الصحة النفسية وراجع المستشفى في التواريخ: ١٤٢٣/١/٦ هـ، و ١٤٢٣/١/٩ هـ، و ١٤٢٣/١٢/٢ هـ، و ١٤٢٨/٣/١٦ هـ، و ١٤٢٩/٢/١٩ هـ، و ١٤٢٩/٤/٥ هـ، محولاً من شرطة المدينة بسبب تجوله في المنطقة المركزية.

الجزئية ترفع حكماً لـ قاض ضد محام إلى الاستئناف

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269039>

جدة - «الحياة»

ينتظر أن ترفع المحكمة الجزئية في محافظة جدة خلال الأيام القليلة المقبلة حكماً صدر في ملف قضية «قاض» من نفس المحكمة ضد «محام» إلى محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة لبته، متضمناً صرف النظر عن الدعوى التي أقامها القاضي.

وأوضح مصدر في «جزئية جدة» لـ «الحياة» أن حكماً شرعياً صدر في دعوى رفعها قاض ضد أحد المحامين (تحتفظ «الحياة» باسميهما) تضمن صرف النظر عن الدعوى التي رفعها الأول ضد الأخير اتهمه فيها بالتلفظ عليه بعد أن حرر محضراً بذلك ذكر فيه أن لديه بيينة، إضافة إلى الاكتفاء بعقوبة مخففة على المحامي من خلال جلده ١٠ جلدات. وأشار المصدر إلى أن القضية التي انتهت بهذا الحكم شهدت تصعيداً بين طرفيها وصل التشاكي فيه إلى إمارة منطقة مكة المكرمة والمجلس الأعلى للقضاء.

وأكد أن ملف القضية سيحال إلى محكمة الاستئناف بعد اعتراض الطرفين المتخاصمين على حكم قاضي المحكمة الجزئية بعد تقديم لائحة الاعتراض منهما.

وكانت القضية أحيلت إلى أحد قضاة المحكمة للنظر فيها، إذ اتضح من خلال معطياتها وجلساتها أنه لا توجد بيينة لدى المدعي (القاضي)، إضافة إلى أن المحضر اعترافه خلال إداري تمثل في كونه موقعاً من شخص واحد فقط هو المدعي. وفيما أسقط ناظر القضية الحق الخاص للعائد للقاضي المدعي، إضافة إلى الحق العام المتمثل في دعوى المدعي العام ضد المحامي والمتمثل في المطالبة بعقوبته لإساءته للقضاء مكتفياً بعقوبة مخففة على التهمة الموجهة للمحامي حدها الحكم بـ ١٠ جلدات، كان الحكم بما شمله من صرف للنظر وعقوبة الجدل محل اعتراض الطرفين، إذ سترفع القضية لمحكمة الاستئناف في مكة المكرمة لإنهائها، إما باعتماد الحكم وتصديقه أو إبداء ملاحظات عليه.

من جانبه، أكد القاضي في المحكمة العامة في الرياض حمد الرزين أن المشكلة تعتبر اعتداء شخصياً على القاضي ويتضح من خلال القضية والحكم الذي صدر فيها أن المحامي تلفظ على القاضي خارج المجلس القضائي. وأضاف أن القاضي في المحكمة الجزئية لم يستخدم سلطته وإنما لجأ إلى القضاء لإنصافه من المحامي وفق الأنظمة والقوانين المتبعة.

تداعيات تلوث المحافظة تنظرها المحكمة الإدارية اليوم مواطن في مهد الذهب يودع السجن بعد رفضه لمشروع يلوث منطقة سكنية

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧١
<http://www.alriyadh.com/2011/05/21/article634471.html>

مهد الذهب - مالك معيض
نجح مواطن في قرية أنبوان التابعة لمحافظة مهد الذهب بعد رفضه السماح لشركة تعتزم استثمار جبل بجوار منطقة سكنية في تأجيل انطلاقة المشروع .
وكان أهالي مركز أنبوان قد منعوا الشركة من إقامة مشروعها في جبل (الهيل) والذي يقع قرب منطقة سكنية ما اضطر لتدخل الجهات الأمنية وتم ايداع أحد السكان للسجن بعد رفضه دخول الشركة خشية تلوث قريتهم خاصة بعد تداعيات قضية تلوث مهد الذهب المعروفة بسبب مخالفة الشركة المشغلة لمنجم مهد الذهب للنظام البيئي السعودي .
ويهدف المشروع الجديد في قرية أنبوان الذي تعتزم القيام به إحدى الشركات الخاصة إلى استثمار الخرسانة والرمل من جبل الهيل وهو ما سوف يتسبب في تصاعد الغبار على المنطقة السكنية ما يحدث أضراراً صحية قد تلحق بهم .
وأوضح ل "الرياض" المواطن عبيد باخت عبدالله المطيري أن سكان القرية وعددهم ٢٠٠٠ نسمة يرفضون المشروع ويطالبون لجنة متخصصة للتحقيق قبل بداية المشروع ووقوع التلوث وتوجيه الشركة بإبعاد المشروع عن المنطقة السكنية .
من جانب آخر تستكمل الدائرة الثانية عشرة في المحكمة الإدارية بمحافظة جدة اليوم السبت النظر في قضية تلوث مدينة مهد الذهب بسبب منجم مهد الذهب بعد عقدها خمس جلسات طويلة الأشهر الماضية للنظر في القضية التي رفعها مجموعة من سكان مهد الذهب يمثلون 20 ألف نسمة ويطالبون فيها بمحاكمة الشركة المتسببة في تلوث مدينة مهد الذهب لمخالفتها الاشتراطات الصحية والبيئية .

بعد ١٠ أعوام من النظر في أكبر قضية ورثة في المحاكم السعودية

محكمة جدة تعين مصفيا وحارسا قضائيا لتركة الـ ١٠ مليارات

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110521/Con20110521420973.htm>

محمد حضاض - جدة

بعد عشر سنوات من المداولات القضائية أصدرت المحكمة العامة في جدة حكما يقضي بتعيين مصف وحارس قضائي لتركة رجلي أعمال سعوديين تقدر بأكثر من ١٠ مليارات ريال والتي تعد أكبر قضية ورث في المحاكم السعودية. وجاء الحكم الصادر من المحكمة الأسبوع الماضي لينهي مبدئيا حالة الخصام وعدم التوافق بين الورثة، ومن المتوقع أن يباشر المصفي عمله حال التصديق على الحكم من محكمة الاستئناف إذا لم يعترض أحد من الورثة. يذكر أن القضية بدأت بعد وفاة أحد رجال الأعمال قبل ١٨ عاما ومن ثم شقيقه الشريك قبل ١٠ أعوام، حيث اعترض عدد من الورثة على توزيع التركة مطالبين بحقوق لهم ومعترضين على القرارات الصادرة من المحكمة ما أدى إلى تعطيل التوزيع قبل أن تعلق جلسات المحكمة قبل عامين الأمر الذي دعا بعض الورثة للتقدم بشكوى إلى مجلس القضاء الأعلى العام الماضي مطالبين بتحريك قضية تقسيم التركة المنظورة، ورفع تجميد التصرف الصادر فيها، والذي تسببت في تلفيات في بعض الممتلكات العقارية، وتفاعل حينها مجلس القضاء الأعلى ووجه بمواصلة النظر. وأوضح لـ«عكاظ» المحامي فايز عبدالله السلمي أن القضية بدأت منذ توفي مورثي الورثة وهما من كبار رجال الأعمال المعروفين بالمملكة وتركوا تركة مشتركة بينهم تقدر بعشرة مليارات ريال سعودي عبارة عن عقارات بداخل وخارج المملكة العربية السعودية، خاصة بالمنطقة المركزية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وفي عدة مدن سعودية أخرى وأوصيا باستخراج الوصية المقدرة بـ ٣٠ في المائة، لأعمال الخير. وأضاف، الأسبوع الماضي وبعد أن تولى القاضي الحالي نظرها وبعد عدة جلسات من المرافعات تم رفعها للتأمل ومن ثم أصدر حكمه بتعيين مصف وحارس قضائي منهيًا بذلك معانات الورثة، وقد خرج بعض الورثة متأثرين من شدة الفرح. واستطرد بأن الحكم يعني تحديد صلاحية المصفي بأن تكون له كافة الصلاحيات بمعنى رفع أيدي الورثة من التدخل في كيفية تصفية تلك التركة الكبيرة تسرع من وتيرة إنهاء التوزيع وتصد كل محاولات إيقاف التوزيع. وكشف المحامي السلمي أن الحكم الصادر سيخفف العبء كثيرا على أكثر من سبع محاكم سعودية والتي تنتظر أكثر من ١٥٠ قضية مرتبطة بهذه القضية منذ عدة سنوات نظرا لتوزيع التركة العقارية في العديد من المدن السعودية حيث سينهي الحكم كافة تلك القضايا.

وزارة العمل الفلبينية تحول مشكلة العمالة المنزلية... أزمة سياسية

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269036>

مانيلاء، الرياض - «الحياة»

أدلت وزيرة العمل الفلبينية بتصريحات من شأنها تصعيد المشكلة المتعلقة بالتعاقد مع العاملات المنزليات من بلادها للعمل في السعودية إلى أزمة سياسية. إذ نسبت وكالة «أسوشيتد برس» أمس (الجمعة) إلى وزيرة العمل روزاليندا بالدوز قولها إن دول الخليج العربية تمارس ضغوطاً على الفلبينيين لإضفاء مرونة على شروطها لتشغيل العاملات المنزلية. وأشارت على أن تلك الدول التي لم تسمح أيّاً منها هددت مانيلاء بقطع إمدادات النفط إذا لم تغير شروط التعاقد مع العمالة المنزلية.

وأكدت بالدوز أن السعودية طلبت منها خفض الحد الأدنى لأجر العاملة المنزلية من 400 إلى ٢٠٠ دولار شهرياً. وقالت إن بلادها رفضت الطلب السعودي. وأضافت أن مانيلاء لن تسمح بالتعاقد مع أي عمالة منزلية قبل حل ذلك الخلاف. وقدرت «أسوشيتد برس» عدد العمالة الفلبينية في السعودية بـ ١,٢ مليون نسمة، بينهم عدد كبير من العمال المهرة وممرضون وعاملات منزليات، وهم جزء من نحو ٩ ملايين فلبيني يعملون في ١٩٠ دولة، يمثلون نحو ١٠ في المئة من سكان البلاد، وتوفر تحويلاتهم المالية ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وشددت الوزيرة بالدوز على أن شروط التعاقد التي رفضتها السعودية وضعت طبقاً للقانون الذي يلزم الوزارة بحماية العمالة الوطنية في الخارج، خصوصاً في الدول العربية. وأشارت إلى أن وقف التعاقد مع العمالة المنزلية الفلبينية يشمل أيضاً سورية ولبنان. وأوضحت أن ١٣ ألف عاملة منزلية يتوجهن إلى السعودية كل عام، و٩ آلاف منهن بعقود جديدة و٣ آلاف يعدن إلى المملكة بعد تجديد عقودهن. وقالت بالدوز إنها ستبحث الخلاف في شأن أجور العمالة المنزلية مع وزير العمل السعودي الذي ستلتقيه على هامش مؤتمر لمنظمة العمل الدولية في جنيف الشهر المقبل.

معلم تربية إسلامية يؤدب طالبا بـ لي أسود

المصدر: جريدة المدينة السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٥٨
<http://www.al-madina.com/node/304776>

عواض الخديدي - الطائف

اتهم والد طالب يدرس بالمرحلة الابتدائية بالطائف معلماً للتربية الإسلامية بالمدرسة بالاعتداء على ابنه بـ «لي» أسود على حد قول ابنه مشيراً إلى أن أطباء مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي قدروا مدة شفائه بـ ٣ أيام وأنه سيتقدم بشكوى لإدارة التربية والتعليم اليوم لمحاسبة المتسبب في الأضرار الجسدية والنفسية التي لحقت بابنه. وتعرض الطفل «ريان» والذي يدرس بالصف الخامس الابتدائي بإحدى المدارس الابتدائية بالطائف (تحتفظ المدينة باسمها) للضرب في الحصة السادسة من دوام يوم الأربعاء ليصل إلى منزله في حالة نفسية متدهورة. وقال والد الطفل لـ «المدينة»: «فوجئت بما تعرض له ابني من ضرب وعنف في مواقع مختلفة من جسده النحيل خاصة في الظهر والرقبة والوجه وصدر تقرير طبي أثبت وجود رضوض بالظهر وكدمات ورضوض في الوجه وتقدمت بشكوى للشرطة والتي أبلغتني بأن ذلك من اختصاصات إدارة التربية والتعليم. وأكد مصدر مسؤول بإدارة التربية والتعليم بالطائف أن النظام يمنع العقاب البدني للطلاب وأن إدارته ستحقق في الشكوى في حال ورودها من الأب لاتخاذ ما تراه مناسباً.



سعودية تتهم مستشفى بالتلاعب في تحاليل تثبت وفاة والدها بخطأ طبي

المصدر: جريدة الحياة الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269349>

الرياض - سيف السويلم

تصر مواطنة على أن والدها توفي نتيجة خطأ طبي عقب عملية أجريت له في أحد المستشفيات الكبرى (تحتفظ «الحياة» باسمه)، وتتهم المستشفى بالتلاعب في تحاليل طبية أجريت له بهدف إخفاء الحقيقة أمام القضاء، على رغم أن الهيئة الصحية الشرعية أكدت أن جميع الإجراءات التي قام بها الأطباء في معالجة والدها كانت صائبة. وقالت بردة الشمرى، ابنة المتوفى لـ «الحياة»: «دخل والدي إلى أحد المستشفيات الكبرى في الرياض لإجراء عملية قسطرة قبل عامين، وبعدها أصيب بجرثومة في الدم، من دون أن يوضح لنا الأطباء حقيقة ما حدث، ولم نكتشف ذلك إلا بعد أن ساءت حالته وأدخل إلى المستشفى مجدداً، فقرر الأطباء إجراء عملية أخرى لتغيير شرايين قلبه، وأجريت العملية على رغم أن حالته لم تكن تسمح بذلك، بناء على تقارير طبية حصلت عليها بعد وفاته، وتفيد بأن حالته الصحية لم تكن تسمح بالعملية لأنه مصاب بجرثومة في الدم عن طريق القسطرة، وتأكدت من ذلك بعد ما علمت أن المستشفى كان يعالج والدي بمضاد حيوي يُعطى للمصابين بالجرثومة.»

وأكدت أن والدها خضع لجراحة في القلب على رغم أن كريات الدم البيضاء لديه وصلت إلى ١٣,٦ وفق التحاليل التي حصلت عليها، في حين أن المعدل الطبيعي هو ٨، مشيرة إلى أن حجة الأطباء أمام الهيئة الصحية الشرعية كانت أن حالته الصحية تسمح بإجراء الجراحة وفقاً لتحليل أجري له قبل العملية بيومين، وأن ارتفاع كريات الدم البيضاء حدث بعد الجراحة مباشرة. وتابعت: «هذا يخالف التقارير التي حصلت عليها، إضافة إلى هذا التلاعب فإن المستشفى أصدر تقريراً

طبيباً عن حالة والدي الساعة ٤,٣٥ مساءً وفقاً لتحاليل قال إنه أجراها بعد الجراحة، في حين أن والدي كان لا يزال في غرفة العمليات خلال هذا الوقت، والصحيح أن التحليل الذي أجري ولم نطلع عليه كان الساعة ٤,٤٥ صباحاً، وخرجت النتيجة الساعة ٦ صباحاً، وأجريت الجراحة ١١,١٥ صباحاً، وانتهت الساعة ٦ مساءً، وخرج والدي من غرفة العمليات الساعة ٨ مساءً، فكيف يكون المستشفى أجرى تحليلاً لوالدي وهو لا يزال في غرفة العمليات؟»

وذكرت أن والدها نقل بعد الجراحة بساعتين من العناية الفائقة إلى العناية الوسطى بحجة أنه أفضل المرضى حالاً عقب وصول حالة طارئة جديدة، وهذا ما أكدته أحد الأطباء في الجلسة الوحيدة التي أقامتها الهيئة الصحية الشرعية، متسائلة عن مدى صحة هذا الإجراء، على رغم خروجه من غرفة العمليات قبل وقت قصير في حال غير مستقرة.

وتطرقنا إلى أن الهيئة الصحية الشرعية رفضت الرجوع إلى ملف والدها، وإلى جميع التحاليل التي أجريت له للتأكد من ارتفاع كريات الدم البيضاء قبل إجراء الجراحة، وإصابته بجرثومة في الدم، على رغم أن أحد الأطباء أكد خلال الجلسة أن والدها كان يُعطى مضادات حيوية، من دون إيضاح أسمائها ونوعيتها» وفي حال تمت العودة إلى جميع التحاليل التي أجريت لوالدي، سيتضح وجود المضاد الحيوي الخاص بالجرثومة، إضافة إلى التعرف على نسبة الكريات البيضاء في الدم حينها.»

وأشارت برودة إلى أنها بدأت رفع شكوى بعد ٥ أيام من وفاة والدها، ولم تركز الهيئة الصحية الشرعية على تجاهل الأطباء انخفاض الضغط والأوكسجين الذي حدث لوالدها في اليومين التاليين من الجراحة، مضيفاً أن «رئيس الهيئة الصحية الشرعية عرض الدية الشرعية في إشارة إلى إقراره بوجود إهمال، إلا أنني رفضت ذلك، وتقدمنا بتظلم على الحكم لدى ديوان المظالم.»

وذكرت برودة أنها تقدمت بتظلم من حكم الهيئة الصحية الشرعية إلى ديوان المظالم، وطلبت مهلة لتسليم الوثائق والمستندات التي بحوزتها، وحصلت على معاملة استكمال وثائق لمدة ٦٠ يوماً مددتها ٦٠ يوماً أخرى، «حتى اكتشفت أن التظلم مرفوض خلال الفترة التي كنت أعمل فيها على استكمال المستندات، وعندما اتجهت إلى قاضي الدائرة وسألته عن أسباب ما حدث، أجابني بأنهم ليسوا أطباء، وتفاصيل القضية في ذمة الهيئة الصحية.»

طالب الديوان بوضع الضوابط التي تضمن سداد أرصدها وشدد على محاسبة المسؤولين عن تأخيرها الشورى: جهات حكومية تستمر في مخالفة النظام بشأن العهد والأمانات.. وأخرى تحجب بيانات العقود عن المراقبة

المصدر: جريدة الرياض الإحدى ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634711.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

على الرغم من الجهود التي يبذلها ديوان المراقبة العامة ووزارة المالية بشأن تسوية أرصدة العهد والأمانات، إلا أن كثيراً من الأجهزة الحكومية لا تزال مستمرة في تدوير العهد من عام لآخر وصرف عهد جديدة وعدم متابعة تسديدها في مواعييدها المقررة لها، وهي بذلك تخالف قواعد وإجراءات إقفال الحسابات، وقراري مجلس الوزراء الصادرة عام ١٤٢٠ التي تؤكد على تسديد هذه الأرصدة.

مجلس الشورى درس أداء الديوان ومنجزاته واطلع على نتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء من خلال تقاريره السنوية الأخيرة واجتمع بمسؤولين من الديوان، وطالبهم بسرعة وضع الآليات - الضوابط والإجراءات - التي تضمن تسوية وسداد العهد وأرصدة الأمانات في وقتها المحدد، وشدد على محاسبة المسؤولين عن تأخيرها. ويرى المجلس - حسب تقرير لجنته المالية - أن مشكلة تراكم أرصدة العهد والأمانات لدى الكثير من الجهات الحكومية وعلى مدى سنوات عدة، تستوجب وقفة مراجعة ومحاسبة من قبل الديوان حسبما ينص نظامه، ووضع خطوات عملية واضحة ومحددة لتسوية أرصدة العهد والأمانات القديمة، وكذلك وضع ضوابط محددة لإحداثها والصرف منها، علاوة على محاسبة ومساءلة المسؤولين أولاً بأول عن تأخير تسوية العهد ودفع الأمانات وسوء استعمالها كأداة مالية مؤقتة. مشكلة أخرى وقف عليها المجلس ورصدها في تقريره الذي سيناقش في غضون الأسبوعين المقبلة، وهي حجب عدد من الجهات الحكومية لبعض البيانات والعقود عن الديوان لمبررات مختلفة وهو ما يشكل عقبة في طريق الديوان للقيام بمهمة الرقابة كما أنه سيكون مدخلاً للفساد وسوء الإدارة للمال العام. وأكد الشورى على أن نظام ديوان المراقبة العامة لم يتضمن أي استثناءات في هذا الشأن لأي جهة لحجب أي معلومة أو بيان أو عقد تبرمه الجهات الحكومية، لذلك أوصت اللجنة المالية على ضرورة تزويد الديوان بكافة المعلومات والمستندات التي تمكنه من مباشرة اختصاصاته مع التأكيد على محاسبة الجهات غير المتعاونة.

أمير المدينة يوجه المحافظين بإنجاز معاملات المواطنين والحفاظ على حقوقهم

المصدر: جريدة الحياة الإحداد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269538>

المدينة المنورة - ردينة هاشم

وجه أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد محافظي المحافظات لإنجاز معاملات المواطنين والحفاظ على حقوقهم وتلمس حاجاتهم وتفقد الأسر المحتاجة في المدن والقرى والهجر والرفع عن أوضاعهم بغية درسها وإيجاد الحلول المناسبة، مشيراً إلى أن حاجات المواطن هي أولويات لا بد من توفيرها حرصاً على تحقيق الحياة الكريمة له في مكان إقامته.

جاء ذلك لدى ترؤسه أمس الاجتماع الدوري لمحافظي المحافظات للعام المالي الحالي، الذي تم فيه بحث ومناقشة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال التي اشتملت على الجوانب الأمنية والحقوقية والتنمية والإدارية. وأوضح الناطق الإعلامي لإمارة المنطقة بندر آل مشيط أن الاجتماع ناقش بعض الرؤى والأفكار والمقترحات لتنمية وتطوير المحافظات والمراكز التابعة لها، وشدد على ضرورة إعداد المحافظات التقارير الدورية عن سير أعمال الجهات الحكومية والتعاون والتنسيق مع أفرع الجهات الخدمية لتقديم الخدمات بشكل أفضل واضطلاع المحافظات ممثلة في المجالس المحلية بالدور الفاعل لمتابعة سير تنفيذ المشاريع المعتمدة والواردة في موازنات الجهات الحكومية، كما دعا الاجتماع إلى تفعيل دور المجالس المحلية بالمحافظات لتحديد الحاجات التنموية الضرورية وجدولتها بحسب أولوياتها، وإعداد الخطط اللازمة للتنفيذ من منظور مدروس وإحصاءات وبيانات متكاملة عن أي موضوع من المواضيع مع بيان الأسباب والمسببات للحاجات وأن يكون ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وأضاف آل مشيط أنه تم خلال الاجتماع التأكيد على ما سبق مناقشته في الاجتماعات السابقة من عرض حاجات المحافظات والمراكز أولاً بأول لدراستها واتخاذ ما يلزم حيالها، إلى جانب استعراض فرص الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي ومستوى سير عمل الأجهزة الحكومية لتحقيق الرفاهية للمواطنين ورفع المستوى الإداري والتنموي في إطار مفهوم التنمية الشاملة إضافة إلى بعض القضايا.

القبض على شابين امتحنا الإتهام بالبشر

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421260.htm>

ماجد الصقيري - المدينة المنورة
أطاحت فرقة من قوات أمن الطرق في مركز مستورة البارحة بعصابة تمتن الإتهام بالبشر، وذلك أثناء محاولتهم تهريب أطفال من ذوي البشرة السمراء دون سن الخامسة من مدينة جدة إلى الحدود الشمالية. وعلمت «عكاظ» من مصدر أمني أن فرقة تابعة لقوات أمن الطرق بالقرب من محافظة مستورة (٢٠٠ كلم شمال مدينة جدة) أطاحت بعصابة مكونة من شابين في العقد الثالث من العمر أثناء محاولتهم تهريب طفلين لا تتجاوز أعمارهما الخمس سنوات.

وأوضح المصدر أن رجال أمن الطرق اشتبهوا عند نحو الساعة الثانية والنصف صباح أمس بسيارة ذات موديل حديث وفي داخلها شابين، واشتباه رجال الأمن في حركة غير طبيعية تحت غطاء أحمر اللون موجود في المقاعد الخلفية، وأثناء عمليات التفتيش اكتشف رجال الأمن وجود طفلين تحت الغطاء. وأفاد المصدر أن التحقيقات لازالت جارية مع المتورطين في عملية التهريب، حيث قامت قوات أمن الطرق التابعة لمركز مستورة بتسليمهم لشرطة مستورة والتي أحالتهم بدورها إلى شرطة مدينة رابغ لاستكمال التحقيقات.

عاق يعتدي على والدته

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421269.htm>

ياسمين السهيمي - الدمام
اعتدى ابن عاق بالضرب على والدته في حي بدر في مدينة الدمام مساء أمس الأول، فتقدمت الأم الملوكة ببلاغ وشكوى عاجلة إلى شرطة غرب الدمام، أوضحت فيها تفاصيل الاعتداء الآثم. وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي، أن المعتدى عليها في الأربعين من العمر، وقررت الشرطة استدعاءه لمساءلته وإجراء اللازم نحوه.

مفندا التبريرات ومستندا إلى النظام الأساسي .. ديوان المراقبة يحتج:

المالية تحجب الحساب الختامي للدولة عن الفحص

المصدر: جريدة عكاظ الإحداد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421149.htm>

محمد الغامدي - الرياض

انتقد ديوان المراقبة العامة وزارة المالية عدم تمكنه من فحص الحساب الختامي للدولة ميدانيا وأشار الديوان أنه لم يطلع على البيانات المكونة للحساب الختامي السنوي للدولة وهي عبارة عن أرصدة إجمالية لحسابات مستخرجة من سجلات ودفاتر محاسبية وإحصائية مفصلة بسبب حجب وزارة المالية لتلك السجلات والوثائق دون سند نظامي. وبين الديوان أن مراجعته لبيانات الحساب الختامي للدولة وأرصده الإجمالية لا تمثل سوى مطالعات وملاحظات عامة حول تلك الأرصدة ولا تفي بمتطلبات الفحص والتحليل المطلوبة نظاما للتحقق من دقة البيانات الواردة بالحساب الختامي للدولة وصحة مكونات أرقامه الإجمالية وسلامة إعدادها وتوفير أسانيد النظامية. وأكد الديوان على أهمية تمكنه من ممارسة دوره الأساسي وأعمال اختصاصه في فحص وتحليل بيانات الحساب الختامي للدولة ميدانيا بوزارة المالية وتوفير جميع ما تتطلبه عملية الفحص من مستندات للقيام بهذا الدور على أفضل وجه وفقا لاختصاصه الأصيل في هذا الشأن

وأوضح الديوان في تقرير حصلت «عكاظ» على نسخة منه أنه لم يمكن كذلك من فحص حسابات البنوك التي تساهم فيها الدولة برغم خطابات عدة أرسلت لوزير المالية بهذا الشأن وذلك لفحص حساباتها للتحقق من قيامها بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية التي تخضعها وفقا لأنظمتها الخاصة تطبيقا كاملا وأن ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح وذلك تنفيذا لمقتضى لائحة الرقابة على المؤسسات الخاصة والشركات التي تساهم فيها الحكومة بما لا يقل عن ٢٥ في المائة

وفند الديوان تبريرات لوزارة المالية بشمول البنوك لإشراف ورقابة مؤسسة النقد وفقا لنظام مراقبة البنوك وأنه يختلف عن طبيعة الدور المناط بالديوان بتأكيد أن الديوان هو الجهاز الرقابي المختص بمراجعة إيرادات الدولة ومصروفاته وتشمل رقابته وفقا للمادة ٩ من نظامه جميع أجهزة الدولة والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها أو تضمن لها حدا الأدنى من الأرباح ولم يتضمن نظام الديوان ولوائحه استثناء أي جهة من تطبيق النظام كما أنه لا يحق لأي جهة منازعة الديوان اختصاصه في الفحص والمراجعة أو الحد منه أو تقليص نطاق المراجعة دون سند نظامي.

مناقشة وضع مستشفيات حائل خلال اجتماع مجلس المنطقة

د. الربيعه: برنامج تطويري للقطاعات الصحية سيحد من

معاناة السفر للعلاج في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634742.html>

حائل - خالد العميم، بشير السميحان

كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه ان وزارته لديها اهتمام كبير بالرفع من جودة الأداء وضمان تقديم رعاية صحية بمستويات عالمية لخدمة المواطنين لافتا ان وزارة الصحة تعمل في سياق تحديات كبيرة بغية توفير الخدمات الميسرة للمواطنين .

واكد حرصه بصورة كبيرة وفق شمولية تامة للقضاء على العقبات التي تهدد القطاع الصحي في حائل مبينا انه استمع لعدة مطالب وبتوجيه كريم من سمو امير منطقة حائل وسمو نائبه وحضور مجلس المنطقة بهدف اخذ المعلومات والتحديات ما يساهم في طرح البرامج والمبادرات الناجحة التي تساند في تحقيق النتائج السليمة.. من خلال وضع حد كامل لمشكلة مستشفى حائل التخصصي والمتعثر والحاجة الماسة للبنية التحتية من ايجاد القوى العاملة بمستشفيات المنطقة، وكذلك التنسيق مع المسؤولين بالمنطقة في اعتماد مستشفى جديد في ارض الهيئة سيكون له دور ملموس في النهوض بمستويات القطاع، وكذلك الاسراع في تجهيز مراكز تخصصية كالقلب كما تم مناقشة وضع مستشفى الصحة النفسية وتم التنسيق مع مقاليد المشروع لاكمال المشروع بعد عام والتنسيق في طرح خطة تطويرية لمستشفى الملك خالد بحائل من خلال تامين مولدات جديدة وتحت اشراف استشارات علمية تضمن وضع خطة بعيدة المدى لسلامة المنشأة الصحية .

وقال وزير الصحة خلال المؤتمر الصحفي الذي انعقد ظهر امس بحضور امير منطقة حائل وحشد من ممثلي الاعلام ان الوزارة لديها برنامج تطويري في تدعيم القطاعات الصحية بيد ان المواطن يلمس في القريب عدم معاناة السفر للخارج لطرائق العلاج مشيدا في هذا السياق في البرنامج التي طبقتها وزارة الصحة وهو الطبيب الزائر لكونه برنامج ناجح حيث ساهم في تعزيز دور المستشفيات باعتبار خبرة الطبيب السعودي والاجنبي .

واكد د. الربيعه ان الأخطاء الطبية مشكلة تعاني منها كثير من دول العالم والمتعارف دائما طالما أن هنالك عمل فهناك أخطاء، ولكن يجب أن نفرق بين الأخطاء الطبية والله الحمد مستشفيات المملكة حسب ما هو مرصود من إحصاءات لا نرى أن هناك زيادة عن المعدل مؤكدا ان وزارة الصحة وضعت ١٩ محورا حيويا يستهدف القضاء على الأخطاء الطبية وتحد من أخطارها .

واضاف ان وزارة الصحة تؤمن بالاستفادة من الخبرات وذوي الاختصاصات العالمية حيث نهجت الوزارة بمبادرة جديدة وهي تشكيل مجلس استشاري عالمي يضم نخبة من أفضل مخططي ومنظمي الرعاية الصحية بالعالم مما يساند في نظام سلامة المريض والدواء والممارسة الصحية وتقنية المعلومات وتفعيل استراتيجية الوزارة، وأن يضعوا خدمة المريض والاهتمام بتسهيل الصعوبات لدى المستفيدين من الخدمات وتطوير الخدمات ورفع مستوى الجودة والاهتمام بسلامة ورضي المريض لتصبح مرافق وزارة الصحة نموذجا متميزا على المستوى المطلوب .

وكان وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه قد حضر جلسة منطقة حائل التي ترأسها الأمير سعود بن عبد المحسن بن عبدالعزيز امس السبت بحضور الامير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة حائل . واستهل سموه الجلسة بكلمة ترحيبية بالوزير والوفد المرافق لزيارتهم المنطقة منوها سموه بما حظيت به المملكة من دعم في قطاع الصحة وما تضمنته الأوامر من مشاريع كبيرة في القطاع الصحي وكذلك ما صدر في الميزانية العامة للدولة حفظها الله بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين .

مهيباً سموه الكريم بأهمية ان تحضى المنطقة بنصيب من المشاريع لتحسين هذا القطاع الذي ما زال دون المأمول مؤكداً سموه العمل على تنفيذ مشروع مستشفى التخصصي ٥٠٠ سرير والمشاريع الأخرى التي تحت التنفيذ متمنياً سموه الكريم أن ترى النور قريباً .

ثم ألقى وزير الصحة كلمة أكد فيها أن هذه الزيارة جاءت تنفيذاً لتوجيهات ولاة الأمر حفظهم الله برفع مستوى الخدمات التي تقدم للمواطن وتعمل الوزارة الان على انجاز المشاريع المعتمدة والانتهاه من تنفيذها .

ثم استعرض خلال الجلسة مشاريع المنطقة الصحية التي تحت التنفيذ الجديدة وكذلك مشروع تحسين البنية التحتية لمستشفى الملك خالد والوضع الراهن للخدمات الصحية واحتياجات المنطقة من المشاريع المستقبلية .

وفي نهاية الجلسة تم اتخاذ التوصيات بتشكيل فريق عمل دائم لدراسة وضع المستشفى 500 سرير وتحديد المشاكل والحلول ومتابعة تنفيذها للخروج بالسبل الكفيلة بسرعة الانتهاء من مشروع مستشفى التخصصي ٥٠٠ سرير .

وإقرار احتياجات منطقة حائل من مستشفيات سعة ٢٠٠ سرير حسب الإستراتيجية الوطنية لتقديم الخدمة الصحية المتكاملة الشاملة وفق الأولوية التالية "الحائط - بقعاء "

ووضع الخطط اللازمة لتشغيل المستشفيات التي تحت التنفيذ مثل "مستشفى ٥٠٠ سرير ومستشفى الصحة النفسية ومستشفى موقق - الغزالة - الحائط - الشنان" للتعاقد مع الشركات المناسبة للتشغيل .

وتشكيل فريق عمل لمتابعة المشاريع المتعثرة والرفع بتقارير دوريه لسمو أمير المنطقة ووزير الصحة .

وكان وزير الصحة قد قام بجولات تفقدية على المرافق الصحية بالمنطقة اطلع على مستشفى حائل التخصصي المتعثر ومستشفى الصحة النفسية ومستشفى الملك خالد بحائل ومستشفى حائل العام واطلاعه على ارض الهيئة المخصصة لاعتماد مستشفى جديد .

حيث تفقد كل متطلبات المرحلة المقبلة وطلب بصورة ادق خطط المشاريع والبرامج بغية الوقوف عليها خاصة ان زيارته تعد الاولى بعد توليه الوزارة.

الشورى ينظر في تقنين أوقات ونسب الزيادة التي يفرضها ملاك المساكن في عقود الإيجارات

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634826.html>

يقرر مجلس الشورى مصير التوصيات الإضافية التي قدمها عدد من الأعضاء بشأن ظاهرة هروب المستأجرين ومن تلك التوصيات المطالبة بدراسة إمكانية الاستفادة من دور وتقنية المصارف (البنوك) في توثيق العلاقة بين المالك والمستأجر بحيث يتضمن عقد الإيجار الاتفاق بين الطرفين - بضمان المصرف - على سداد مبلغ الإيجار بشكل استقطاع شهري ثابت .
والتوصية بالإسراع في إقرار تنظيم يضمن ضبط وتقنين أوقات ونسب الزيادة التي يفرضها الملاك تلقائياً في عقود إيجارات سارية وذلك للحد من الزيادات في الإيجارات التي تتم في أوقات متقاربة وبنسب عالية غير مبررة .
التوصيتان السابقتان كانت لعضو المجلس حمد بن دعيج الدعيج ، حيث برر التوصية الأولى بأن التوصيات التي قدمتها اللجنة مشكورة مع أهميتها ومسيب الحاجة إليها لا تطرح حلولاً عملية آنية أو قريباً منها لحل المشكلة وحسم الخلاف بين طرفي العقد .. وإنما جاءت على شكل سياسات مستقبلية بهدف تيسير تملك المساكن لقطاع كبير من المواطنين والذي يستغرق تحققها سنوات، كما أنها في هذه الحالة لا تشمل المستأجرين من المقيمين .
وقال الدعيج في مبرراته أن توصيات اللجنة مع أهميتها لا تلامس المشكلة القائمة حالياً بين المالك والمستأجرين ولا تضمن للمالك استيفاء حقوقهم من المستأجرين حتى في حال تحقق أهداف التوصيات المشار إليها لو بعد حين .
وأضاف الدعيج في مبرراته أن توصيته المقترحة، وإن كانت لا تشمل جميع الحالات لاقتصارها على أصحاب الرواتب الثابتة فإنها تحكم - فيمن تنطبق عليهم من الموظفين بشكل عام - العلاقة بين المالك والمستأجرين عموماً سواء كان الغرض من الاستئجار سكنياً أو تجارياً بمختلف أنواعه في حين أن توصيات اللجنة - مع أهميتها - تكاد تنحصر في الاستئجار للأغراض السكنية .
كما أنه يمكن دراسة مدى إمكانية والاستفادة من دور المصارف في ضبط العلاقة بين المالك والمستأجرين الذين لهم دخول خاصة غير وظيفية .
ويؤكد الدعيج أن الأخذ بهذه التوصية يتفق مع التوجه العام للدولة في تطبيق التعاملات الالكترونية ويمكن للجنة الموقرة الاستئناس بما لدى مؤسسة النقد العربي السعودي من ضوابط الاقتطاع من الراتب وبما لدى اللجان ذات العلاقة في الغرف التجارية والصناعية من دراسات وخبرات في هذا المجال .
وتابع الدعيج مبرراً التوصية الثانية بأن موضوع هذا التقرير الذي بين أيدينا يعالج كما جاء في عنوانه (ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية) .. وهذا يقتصر على حفظ حقوق المالك فقط.. مع أن هناك وجهاً آخر مهماً للمشكلة وهو ما يعانيه مستأجرو المساكن عموماً حيث يعاني الكثير منهم من عنت وشطط بعض الملاك الذين يعتمدون إلى رفع الإيجارات في أوقات متقاربة وبنسب عالية على عقود جارية .
وقال الدعيج : من الإنصاف أن يتناول المجلس الموقر هذا الأمر بما يحقق العدل ورفع الضرر عن المستأجرين، ولعل مما يدرس في هذا النطاق أن لا تتم الزيادة - إذا كان لابد منها - إلا بعد مضي ثلاث أو خمس سنوات مثلاً على بداية العقد.. وان تقتصر الزيادة على نسبة محدودة معقولة من قسيمة عقد الإيجار الجاري وليس كما يتم حالياً، حيث تحصل الزيادة في أوقات متقاربة وبنسب عالية فوق تحمل المستأجرين إذ يضعهم المالك بين القبول بما فرض عليهم أو إخلاء الموقع مع ما قد بذله المستأجر من مبالغ في التأثير بأشياء ثابتة وأخرى منقولة مما يضطر معه المستأجر وهو الطرف الضعيف إلى الإذعان والقبول بما فرض عليه.. ومعلوم ما ينتج عن هذه الحالات من إشاعة الشكوى والتضرر في المجتمع مما يؤثر بالسلب على الرضا وقوة النسيج الاجتماعي ويتطلب بالتالي تدخل الدولة لتصحيح الوضع.

جدة: ٢٥ في المئة من مساحة المحكمة للنساء... ونقل المكاتب خلال شهر

المصدر: جريدة الحياة الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269515>

جدة - أحمد الهاللي
كشف مسؤول في وزارة العدل لـ «الحياة» تخصيص ٢٥ في المئة من مبنى المحكمة العامة الجديد في محافظة جدة للأقسام النسائية الجديدة التي سيتم إنشاؤها في المحاكم، تتضمن أقساماً نسائية لمُصلحات، واختصاصيات اجتماعيات.

وقال: «سيتم نقل المكاتب القضائية في المحكمة العامة في جدة بشكل جزئي إلى المبنى الجديد، بدءاً من الطابق الأول، وحتى الثامن خلال الشهر الجاري، على أن تستكمل المرحلة الثانية خلال الفترة المقبلة»، مشيراً إلى أن العمل يجري على قدم وساق من قبل وزارة العدل، والمقاول لتسريع نقل المحكمة.

وأعلن تخصيص الدور الأرضي للأقسام النسائية في المحكمة العامة للأمور المتعلقة بالنساء كافة، من قسم للاستقبال، وقسم للاختصاصيات الاجتماعيات، وقسم للمُصلحات، وغيرها من الأقسام التي يمكن أن تستحدث قريباً من قبل الوزارة، في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

وأضاف أن المبنى الجديد سيشهد نقلة نوعية من حيث البنية التحتية، وشبكات الإنترنت، والتي ستعمل من خلالها المكاتب القضائية على إصدار الأحكام إلكترونياً، بعد إنهاء التجهيزات الخاصة بها كافة، إضافة إلى الاستفادة من تلك التحديثات في نظام المرافعات الشرعية.

وأكد أنه تمت مخاطبة وزارة المال حول زيادة كلفة المبنى الجديد للمحكمة العامة بجدة، والتي تصل إلى ١٢ مليون ريال، ما يستدعي دعماً إضافياً للمساعدة على استكمال المبنى خلال الفترة المقبلة.

وحول عملية النقل التي يتوقع أن تتم خلال الأسبوع المقبل، أوضح مدير الإدارة في محكمة جدة محمد عبدالله الغامدي أن المحكمة أنهت جميع الاستعدادات لنقل المكاتب القضائية، والإدارات الأخرى للمحكمة، إلى المبنى الجديد في حال أعلنت جاهزية المبنى.

وقال لـ «الحياة» إن إدارته وضعت خطة عامة لنقل المكاتب القضائية، مشيراً إلى أن عملية النقل لن تتجاوز اليومين، مضيفاً أن جميع الموجودات في المحكمة محفوظة في أجهزة الحاسب الآلي، ولا تحتاج إلى وقت كبير لنقلها.

وأضاف أنه تم نقل جهاز الحاسب الآلي لحفظ الموجودات إلى المبنى الجديد، وأنه يعمل الآن فيه، مشيراً إلى أنهم في انتظار إنهاء الترتيبات كافة المتعلقة بالمبنى من قبل المقاول، لبدء عملية نقل متعلقات المكاتب القضائية.

ووقفت «الحياة» يوم أمس (السبت) على اللمسات الأخيرة من قبل العاملين في المبنى، ورصدت الانتهاء من تجهيز عددٍ من قاعات المحاكمات التي تتسع لبضعة أشخاص، إضافة إلى تركيب شاشات «بلازما» لعرض مداوالات الجلسات، وعرض لوائح الادعاء، واللوائح الجوابية أمام المدعين، في خطوة جديدة من قبل المسؤولين في وزارة العدل.

وتستمر عملية تركيب الأثاث للمكاتب القضائية في جميع طوابق المبنى، إذ جهزت جميع المكاتب القضائية، وقاعات المحاكمات بوسائل تقنية متطورة، إضافة إلى مساحات كبيرة تم تطبيقها في تصميم قاعات المحكمة، وصالات انتظار للمراجعين في جميع الطوابق.

ورصدت «الحياة» عدداً من الشاحنات المحملة بقطع الأثاث من مكاتب قضائية كبيرة، ومقاعد مثبتة، ومتحركة، وشاشات «بلازما»، إذ جهزت لتكون خلف القاضي، وفي مواجهة المتخاصمين، لتساعد على نقل وقائع المحاكمات الشرعية كافة.

وصمم المبنى الجديد لاستيعاب ٢٨ مكتباً قضائياً، منها مازال شاغراً حتى الآن، وأخرى عُيِّن فيها قضاة جدد خلال الأيام الماضية، إذ يقع المبنى على مساحة ٢٠١٤٠ متراً مربعاً، ويحتوي على ٢٨ مجلساً قضائياً، وتبلغ مساحة كل مجلس قضائي ٢٧٠ متراً مربعاً، إضافة إلى إيجاد مكتب خاص بالقاضي مع الخدمات اللازمة، ومكتب للموظفين . وتعرض المشروع الذي بلغت كلفته أكثر من ٤٠ مليون ريال إلى مشكلات كثيرة في بدايته، أدت إلى التأخر في تسلم المبنى، ونقل المحكمة .

وسبق أن أتلقت السيول التي دهمت محافظة جدة خلال الأشهر الماضية عدداً من المكاتب القضائية في المحكمة العامة بالمحافظة في المبنى الحالي، إضافة إلى إحداث أضرار كبيرة بقسم الخبراء، عطلت حينها العمل في المحكمة، وتوقف في قسم الدعاوى بعد أن تعرضت شبكة الحاسب الآلي إلى التلف، إضافة إلى توقف عقد الجلسات القضائية التي كان مقرراً عقدها آنذاك، بسبب كميات المياه الكبيرة التي دهمت مبنى المحكمة المتهالك.

واستعانت المحكمة وقتها بشركة لشفط المياه التي تجمعت داخل المحكمة، بعد أن وصلت المياه إلى أروقة المكاتب القضائية، إذ فوجئ القضاة بالدمار الكبير الذي لحق بالمكاتب القضائية، بسبب المياه التي غمرتها وخلفت أكواماً من «الطين»، إضافة إلى الأضرار التي طاولت أقسام المحكمة الأخرى.

ورأى مسؤولون في المحكمة تحدثوا إلى «الحياة» أن الانتقال إلى المبنى الجديد سينهي الكثير من المشكلات التي كانت تواجه منسوبي المحكمة من قضاة وإداريين، إضافة إلى مشكلات تعطل الشبكة في الكثير من الأحيان، بسبب الأمطار وتهالك المبنى الحالي. يذكر أن عدداً من الأقسام الإدارية، إلى جانب المكاتب القضائية في المحكمة العامة، سيتم نقلها لاحقاً إلى المبنى الجديد، وهي صحائف الدعوى التي تستقبل دعاوى المواطنين، وقسم الخبراء، والإدارة المالية، والعلاقات العامة، وإدارة المحكمة، والأرشفة، والأقسام الأخرى المتبقية.



لوضع القواعد والأسس

عكاظ تستضيف اجتماع تأسيسية اللجان العمالية

المصدر: جريدة عكاظ الإحداد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421157.htm>

«عكاظ» - جدة

بحثت اللجنة التأسيسية التابعة للجنة الوطنية للجان العمالية مؤخراً في اجتماعها في المجمع الصحافي لمؤسسة «عكاظ» للصحافة العديد من القضايا ذات الصلة والأهداف بمهام اللجنة واتخذت حيالها القرارات اللازمة. وتزامن مع الاجتماع انطلاق ورشة عمل تهدف لوضع اللبانات والأنظمة التمهيدية لتأسيس اللجنة الوطنية.

يشار إلى أن الاجتماع عقد برئاسة نضال محمد رضوان وحضره كل من عبدالرحمن الحسيني، محمد فهد التخيفي، خالد مشهور القرني، ناصر عثمان أبو حيمد، رولا عبدالرحمن العسكر، أريج عبدالعزيز السلیمان، وأحمد سليمان البطاح. واستقبل مدير عام مؤسسة «عكاظ» للصحافة والنشر رئيس وأعضاء اللجنة بعد اختتام أعمالها في مدينة جدة. وعبر لهم عن تقديره لدور اللجنة التأسيسية، وأهميته لتحقيق توجه الدولة بالسماح للتنظيمات العمالية في المملكة، التي يستهدف منها خلق فرص متكافئة يحافظ من خلالها على حقوق الأطراف المعنية بالعملية الإنتاجية، وما يعكسه ذلك من آثار إيجابية على جميع الجوانب (الاقتصادية والاجتماعية والأمنية) في المملكة، متمنيا لهم التوفيق والسداد، وأن تحقق هذه اللجنة الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وشكر رئيس وأعضاء اللجنة «عكاظ» ممثلة في مديرها العام، على كل ما قدمته وتقدمه من خدمات إعلامية تخدم رسالتها الصحافية للمجتمع، مبدین اعتزازهم بما شاهدوه من تطور في مجال الإعلام، يعكس ما وصلت إليه مؤسسة «عكاظ» للصحافة والنشر من مكانة مرموقة بين الصحف العربية والعالمية.

((المراقبة العامة)) يشكو وزارات تجاهلت تقاريره وتهاونت في

معالجة المخالفات

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421150.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

شكا ديوان المراقبة العامة من عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية مع ما يبدية من ملاحظات، وما يكشفه من مخالفات، وعدم تعاونها في معالجتها ومنع تكرارها، وعدم مساءلة مرتكبي هذه المخالفات والتجاوزات أو المتسبب فيها ومجازاته وفق الأنظمة المرعية، ما يؤدي إلى استمرار المخالفات وتفاقمها.

وأكد الديوان أنه يحيل تقاريره وملاحظاته في معظم الحالات إلى الإدارة المخالفة للرد عليها، إلا أنها تحاول وبكل الوسائل تبرير تلك المخالفات وتأويل الأنظمة والتعليمات لتأييد موقفها، والسعي لإطالة أمد البحث من خلال اللجان وتعدد المكاتبات، ما يشير إلى عدم اهتمام بعض الجهات بتقارير وملاحظات الديوان أو اعتبارها مؤشرا قويا على وجود الخل والانحرافات، ما يؤدي إلى فقدان الفرصة لمعالجة الملاحظات ووضع حد للمخالفات في الوقت المناسب ومحاسبة المقصرين.

واستشهد الديوان بالقصور الذي كشفه من خلال فحص العقود وتقييم أداء مشاريع تصريف الأمطار والسيول ومشاريع إنشاء وتشغيل وصيانة الصرف الصحي ومحطة المعالجة في محافظة جدة، بالإضافة إلى عدد كبير من المشاريع البلدية، ومشروع مكافحة الضنك عقب كارثة السيول وما تلاها من تحقيقات أكدت ما سبق التنبيه إليه. وأكد الديوان أن «عدم تفعيل دور إدارتي المتابعة والمراجعة الداخلية والتي صدرت التوجيهات السامية بإنشائها وربطهما بالمسؤول الأول في كل جهاز حكومي لضمان استقلالهما وعدم خضوعهما لتأثير الدوائر التنفيذية من أهم أسباب تكرار المخالفات المالية وعدم التقيد بالأنظمة والأوامر».

ورأى الديوان ضرورة تكليف أي من إدارات المتابعة والمراجعة الداخلية بدراسة كل ما يرد في تقارير الأجهزة الرقابية من ملاحظات ومخالفات مالية وتجاوزات للأنظمة المرعية، والتحقق منها وتحديد المسؤولين عنها والرفع عن ذلك للمسؤول الأول في الجهاز الحكومي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجتها ومنع تفاقمها ومحاسبة المتسبب فيها. وأكد الديوان على ضرورة تعزيز دور مجالس المناطق في تحديد أولويات التنمية وقطاعاتها ومشاريع البنية الأساسية الملحة في كل منطقة، والتحقق من وجود الدراسات والخطط المتكاملة والموثقة، مشيرا إلى أنه جرى التنسيق التام بشأنها في ما بين الجهات ذات العلاقة بالتنفيذ والإشراف والمتابعة ولتحقيق الأهداف المنشودة، وتكليف كل جهة برفع تقارير دورية حول سير الأعمال وما قد يعترضها من عقبات، ليتسنى للمجلس معالجتها أولا بأول وتحديد مسؤولية كل جهاز ودوره في بلوغ تلك الأهداف، لا سيما أن جميع مديري فروع الأجهزة التنفيذية أعضاء في مجلس المنطقة وفق المادة ١٦ من نظام المناطق. وطالب الديوان بأن تحظى التقارير السنوية للأجهزة الرقابية وما تشتمل عليه من نتائج ومرئيات وتوصيات باهتمام أكبر عند دراستها في مجلس الشورى واللجان المختصة.

توعية لمرضى وزوار المستشفى الجامعي بالخبر.. اليوم 200 مليون مصاب بمرض الكبد الوبائي (ج) في العالم والمملكة بنسبة ١ بالمائة

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634685.html>

الدمام- عبدالله الفيفي

حذرت استشارية أمراض الباطنية والكبد بقسم الباطنية بمستشفى الملك فهد الجامعي بجامعة الدمام الدكتورة منى إسماعيل من زيادة أعداد المصابين بمرض الكبد الوبائي (ج) في العالم وقالت بان ٢٠٠ مليون شخص مصاب بمرض الكبد الوبائي (ج) على مستوى العالم وان نسبة الإصابة في المملكة هي ١ بالمائة . واعتبرت إسماعيل هذه النسبة في المملكة عالية جدا مشددة على أهمية التوعية في الوقت الحالي، وجاءت هذه الإحصائيات نتيجة الدراسات التي أجريت على مستوى مناطق المملكة حيث انها تقام للسنة الخامسة على التوالي في مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر ويتشارك في التوعية بأمراض الكبد من قسمي التنقيف الصحي ووحدة الجهاز الهضمي وذلك للحد من انتشاره فوجبت التوعية بالمرض وطرق انتقاله وأسبابه وعلاجه والمستجدات فيه التي أهمها العامل الجيني او الوراثي وهذه أهم أسباب جعلتنا نركز على مثل هذه اللقاءات وامتدادا لذلك سوف يقام اليوم الأحد توعية للمرضى على مستوى المجتمع في المستشفى الجامعي بالخبر ويوم الثلاثاء معرض للتوعية بمجمع الراشد مول بالخبر . وأكدت الدكتورة منى إسماعيل بان نتائج هذه التوعية تحتاج لوقت لكي تظهر لدى أفراد المجتمع ولكننا نبدأ الآن بالمرض وطرق انتقاله وطرق الحماية منه، حيث تكون التوعية إحدى أهم الخطوات لتفادي المرض وذلك للتخفيف من نسب الإصابة وان إحدى طرق انتقاله هي عن طريق الدم أو نقله أو استعمال أجهزة ملوثة خلال العمليات وخلع الأسنان وأسباب أخرى مجهولة وهذه أهم أسباب الإصابة بمرض الكبد الوبائي . من جانبه قال الدكتور عبد الله الربيش بان المستشفى الجامعي بالخبر حريص بان يقوم بالتوعية المستمرة بجميع الأمراض ومسبباتها مشيرا إلى أن ما شهدناه في لقاء المستجندات عن أمراض الكبد دليل على الاهتمام و المتابعة من قسم الباطنية بالمستشفى الجامعي شددت على أهمية التنقيف الصحي الذي يعتبر أساسيات العلم بالمرض وتجنب الإصابة به . من ناحية أخرى قال الدكتور عبد العزيز القرين بان المؤتمر ضم أسماء علمية بارزة على المستويين المحلي والدولي حيث تمت خلال المحاضرات التي استمرت طوال يوم كامل الحديث عن بعض الحالات وكيفية علاجها وما هي مسبباتها داعيا المجتمع إلى التوعية ومتابعة المعارض التنقيفية التي تقدمها المؤسسات الصحية في المملكة ومنها ما سيقام يوم الثلاثاء المقبل في الراشد مول مؤكدا بأننا في كلية الطب بجامعة الدمام حريصون على تقديم كل ما هو مستجد في جميع التخصصات من خلال عقد الدورات والندوات العلمية . جاء ذلك في اللقاء العلمي عن المستجندات في أمراض التهاب الكبد الفيروسي (ج) (والذي شارك فيه عدد من ابرز الاستشاريين في أمراض الباطنية بالمملكة الذي رعاه واقتتح معرضه مدير جامعة الدمام الدكتور عبد الله الربيش بحضور مدير جامعة الملك فيصل الدكتور يوسف الجندان ومدير جامعة الإمامة الدكتور حسين الفريحي.

اختصاصي: برامج الوقاية من العنف الأسري ضعيفة

المصدر: جريدة الحياة الإحدية ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269352>

الرياض - سحر البندر

شدد الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتور بندر السويلم على وجود ضعف البرامج الوقائية التي تتيح التدخل المبكر في قضايا العنف الأسري، على رغم الجهود المبذولة من الجهات ذات الاختصاص، مشيراً إلى رفع نظام إلى المقام السامي لإلزام التبليغ، ودراسة من هيئة الخبراء، ومجلس الشورى عن «العنف الأسري».

وقال خلال مشروع تدريبي لإعداد فريق وطني للتدريب على مهارات الكشف والتدخل المبكر في حالات الأطفال المعرضين لإساءة المعاملة بالمرحلة الابتدائية من التعليم العام: «برنامج التدريب يهدف إلى تدريب منسوبي وزارة التربية والتعليم على مهارات اكتشاف حالات الإساءة كإجراء استباقي وجرس إنذار مبكر قبل تفاقم حالات الإساءة التي عادة ما يتم اكتشافها في وقت متأخر، وكثير من حالات الإساءة والإهمال للأطفال لا يتم الكشف عنها إلا في حالات متأخرة، وبعد حاجة الطفل للتدخل الطبي».

وأضاف أن المشروع يأتي ضمن الإجراءات الاستباقية لمعالجة ظاهرة الإساءة والإهمال، التي قد يتعرض لها الأطفال، ويعمل على نقل تلك الخبرات من خلال عقد دورات تدريبية لكل المعلمين والمعلمات في مدارس التعليم العام من جميع مناطق المملكة، وكيفية تبليغ الجهات ذات الاختصاص، لافتاً إلى إعداد البرنامج ومراجعته من شركاء اللجنة الوطنية وزارة التربية والتعليم، وبرنامج الأمان الأسري الوطني، وبرنامج الخليج العربي، ومؤسسة الملك خالد الخيرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف».

وذكر أن اللجنة تعمل حالياً مع ثلاث إدارات رئيسية في وزارة التربية والتعليم للإعداد الجيد والتنسيق لنجاح فعاليات المشروع من خلال نشر الوعي في أهمية الكشف عن وقوع الإهمال والعنف على الطفل، مشيراً إلى أن الدليل التدريبي يعتبر المرجع التدريبي ودليل تدريب المدربين الذي استهدف ٥٢ متدرباً من كل منطقة، والمعلمين الذين يقدمونه إلى الفئة المستهدفة في المرحلة الأولى، المتمثلة في المشرفين التربويين والمشرفات التربويات في جميع المناطق.

لجان لرصد التلاعب في بنك التسليف

إقراض موظفين لا تتناسب رواتبهم مع مدد الخدمة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421320.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

علمت «عكاظ» أنه جرى تكليف لجان لتدقيق بيانات المتقدمين للحصول على قروض اجتماعية من بنك التسليف بعد اكتشاف وجود تلاعب في بيانات بعض المتقدمين الذين عمدوا إلى تقليص مرتباتهم الشهرية إلى أقل من ثمانية آلاف ريال لتتطابق مع اشتراطات البنك بما لا يوازي مدة خدمتهم والتي تصل إلى عشرين عاما وأكثر في قطاعات حكومية، من أجل تمرير حصولهم على قروض اجتماعية.

وأبلغ «عكاظ» مصدر بأن القرار الذي صدر مؤخرا يشمل تشكيل لجان في كافة فروع البنك، وسيؤدي إلى تأخير في صرف القروض من ثلاثة أيام إلى نحو أسبوع لتمكين أعضاء اللجان من تدقيق بيانات كل متقدم ومدى تناسب راتب المتقدم بطلب الحصول على القرض مع مدة خدمته التي قضاها في جهة عمله والمرتبة التي يشغلها. من جهته قال لـ «عكاظ» مدير فرع بنك التسليف في منطقة المدينة المنورة عايش عمير الصاعدي إن جهات عمل المتقدمين مسؤولة عن صحة البيانات التي تتضمنها استمارات الطب التي ترد للبنك سواء بيانات المقترض أو الكفيل، وقال إن المدة التي تفصل تقديم الطلب عن صرف القرض خلال الفترة الحالية تبلغ أربعة أيام. وكشف الصاعدي لـ «عكاظ» أن بنك التسليف بصدد إنشاء قاعدة بيانات مرتبطة بقطاعات حكومية وبمؤسسة النقد العربي السعودي (سما)، وأشار بأن قاعدة البيانات التي سيتم إطلاقها قريبا تهدف إلى تسهيل إجراءات تدقيق بيانات المتقدمين وتقليص مدة الصرف، ولتكون آلية فحص البيانات «مركزية» مبينا أن الآلية تشمل منع إقراض من يظهر لديه أي تعثر في سداد قروض وأقساط مستحقة في أي من البنوك المحلية المرتبطة بنظام قاعدة البيانات لدى بنك التسليف.

لجان تحقق في الأخطاء لحاسبة المتسببين ارتفاع نسبة الوفيات يثير الاتهامات بين أطباء مستشفى حكومي

المصدر: جريدة عكاظ الإحداد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421336.htm>

حسين هزاري - جدة

تقافقت أقسام الطوارئ والباطنية في مستشفى حكومي في جدة الاتهامات ومسؤولية زيادة نسبة عدد الوفيات خلال الفترة الماضية والتي بلغت أعلى نسبة.

وحصلت «عكاظ» على خطابات سرية متبادلة بين الأقسام ومساعد مدير المستشفى، بدأت باحتجاج طبيب في قسم الباطنة على الإجراءات المعمول بها، مبينا أنها أسلوب قديم يعمل به منذ ٢٠ عاماً، الأمر الذي تسبب في زيادة عدد الوفيات، إضافة إلى استبداد رئيس القسم وعدم تفرغه لقسم الباطنة مما نتج عنه ملاحظات واستدعاءات للأطباء للتحقيق معهم عن الوفيات رغم عدم مسؤوليتهم عن تلك الأخطاء.

ورد عليه رئيس قسم الباطنة ومساعد مدير المستشفى بخطاب يشير من خلاله إلى أن زيادة عدد الوفيات في قسم الباطنة تعود لكثرة الحالات المتأخرة وزيادة عدد المرضى، وبين في خطابه أن حالتي وفاة قبل شهرين حدثتا بسبب إهمال الطبيب المتظلم، وأوضح أن الحالة الأولى لوفاد إندونيسي تم تنويمه تحت إشراف طبيب الباطنة جرى تحويله إلى استشاري الأمراض الصدرية على أن الحالة مصابة بالتهاب رئوي وتسبب الطبيب في إهماله لمدة ثلاثة أيام في الطوارئ دون متابعة حتى توفي المريض، وأبلغ المدير الطبي للتحقيق والإفادة وذكر رئيس قسم الباطنة أن الحالة الثانية لمريضة سعودية حوت من مستشفى خارج محافظة جدة خلال الشهر الماضي كانت تعاني من السكري وانتفاخ في الجسم مع احتمال التهاب رئوي وجفاف وهبوط شديد في أملاح البوتاسيم والصوديوم، ورغم تحويلها إلى فريق المناوبين في قسم الباطنة، رفض الاستشاري المعالج تنويم الحالة بحجة أنها محولة لقسم الأشعة على الرغم من خطورة حالتها الصحية، وعند الاتصال على الطبيب بعد شكوى أقارب المريضة رفض تنويمها وتوفيت بعد تدهور حالتها الصحية بسبب عدم تنويمها.

وكشفت التقارير، عدم وجود آلية أو سياسات إجرائية لتنويم المرضى في القسم منذ إنشاء المستشفى قبل ٢٠ عاماً، بالرغم من إقرارها ومناقشتها بمجلس القسم أكثر من مرة إلا أنها لم تفعل. وكشف مساعد مدير المستشفى الحكومي ورئيس قسم الباطنة، عن تشكيل لجنة لمراجعة ملفات المستشفيات لمقارنة نسبة الوفيات في المستشفى، مبينا أن النتائج أظهرت أن هناك أقساماً في المستشفى تصل نسبة الوفيات فيها سنوياً إلى عشرة في المائة وأخرى تنخفض، ويرجع ذلك إلى نوعية المرضى وتأخر حالاتهم المرضية. وأضاف أن الإحصائيات متقاربة للعام الماضي وليست بعيدة عنها، مؤكداً أن هناك حالات فردية لأخطاء طبية حدثت في الأقسام لا تزال اللجنة الشرعية تحقق فيها، وستكشف جوانب الإهمال لمحاسبة المتسبب.

خلال ندوة العنف الأسري وابتزاز المرأة في جامعة الأمير

سلطان

المفتي: الإسلام كفل جميع الحقوق للمرأة ولكن القصور في

التطبيق

المصدر: جريدة الرياض الإحداد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634796.html>

الرياض - «الرياض»

برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة مضاوي بنت مشاري بن عبدالعزيز نظم نادي القانون بكلية البنات بجامعة الأمير سلطان ندوة بعنوان (العنف الأسري وابتزاز المرأة) حضر فيها سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، كما شارك في الحلقة الثانية الدكتور سعد الوهيبي رئيس المركز الاستشاري للتدريب القانوني، والدكتور عبدالرحمن المحرج عضو جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي وهدفت الندوة التي أدارتها الأستاذة هدى شعراوي أستاذة القانون في كلية البنات والتي أقيمت بمسرح الجامعة الرئيس، إلى التعريف بالعنف الأسري وابتزاز المرأة، وموقف الشريعة الإسلامية منه، والتبصير بالعنف الأسري من الناحية القانونية، وتأثير العنف الأسري ضد المرأة على العلاقات الأسرية.

وبدأت الندوة بكلمة للدكتور أحمد بن صالح اليماني مدير الجامعة رحب فيها بسماحة مفتي عام المملكة والمشاركين في الندوة وفصل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ في كلمته حقوق المرأة الشرعية، متناولاً أحوال المرأة في الجاهلية ومنتقلاً بها إلى رحاب الإسلام، معززاً بذلك الصورة الحقيقية لطبيعة حقوق المرأة، ومؤصلاً إياها وفق ما جاء في الكتاب والسنة.

وقدم سماحة المفتي في كلمته نصيحة للطالبات وحثهن على أن يتمسكن بالأحكام الإسلامية في عملهن. ورداً على مداخلة من طالبات القانون حول قصور الشريعة الإسلامية في احتواء قضايا المرأة القانونية، قال آل الشيخ إن الشريعة الإسلامية أتت بقانون كامل ولكن القصور في التطبيق.

بعد ذلك تحدث آل الشيخ عن أحقية المرأة في الوظيفة وفي العمل وفي الإنتاج. تلا ذلك ورقة عمل قدمت من قبل الدكتور عبد الرحمن المحرج، وكانت بعنوان "العنف ضد المرأة وتأثيره على العلاقات الأسرية"، تحدث فيها الدكتور عن بذور العنف ودور الفتاة فيها وتطرق إلى أسباب الابتزاز، منطلقاً من خلال ذلك لتوجيه مجموعة من النصائح الأبوية الهادفة لكل من الأسرة والفتاة على وجه الخصوص.

عقب ذلك، قدم الدكتور سعد الوهيبي ورقته بعنوان "العنف ضد المرأة من الناحية القانونية"، تحدث فيها عن أحوال المرأة القضائية وفقاً للأنظمة القانونية السعودية، مشيراً خلال حديثه إلى أن ما نسبته ٣٥% من نزلات السجون، قد انحصرت أسبابهن في جهل المرأة السعودية بأوضاعها القانونية المذكورة في القانون السعودي، ومعرجاً على أن سبب تدني أحوال المرأة - في حال حدث ذلك - إنما هو بسببها في المقام الأول؛ لأنها سمحت بحدوث ذلك

مبادرة سعودية لمكافحة الإيدز بدول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634690.html>

الرياض - خالد العوفي

شدد وزراء الصحة في دول مجلس التعاون على دعمهم الكامل لجميع الأنشطة والفعاليات الدولية الهادفة لمكافحة الأمراض غير المعدية من منظور أنها "قضية أمن صحي خليجي". ووفقاً للبيان الختامي لأعمال المؤتمر ٧١ لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون في دورته ٣٦، والذي عقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية بجنيف، فقد أكد الوزراء على أهمية المشاركة الخليجية عالية المستوى في الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك، والعمل على إجراء مشاورات على المستوى الخليجي بشأن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف الخروج بموقف موحد لوضع مكافحة الأمراض غير المعدية على قائمة الأولويات وتأكيد الالتزام السياسي بذلك، وإدراج مكافحة الأمراض غير المعدية وعوامل الاختصار المؤدية للإصابة بها ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

وأوضح المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الدكتور توفيق بن أحمد خوجه، أن اجتماع الوزراء خرج بالعديد من القرارات تضمنت مكافحة الأمراض غير المعدية، والصحة المهنية، ومجلس التمريض والاختصاصات التمريضية، والمبادرة السعودية لمكافحة الإيدز بدول مجلس التعاون، وحصول المكتب التنفيذي على جائزة النجمة العالمية للقيادة والتميز في الجودة من الفئة البلاتينية لعام ٢٠١١.

وبين أن وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، شددوا على أهمية توفير الدعم الدولي وتوجيهه لدعم مبادرات وبرامج مكافحة الأمراض غير المعدية وفي جميع المحافل الدولية ذات العلاقة، وأهمية التزام الحكومات لمكافحة الأمراض غير المعدية وتوفير الدعم والموارد اللازمة على الصعيد الوطني، ووضع آلية للمراقبة ومتابعة الأداء ومدى التزام الحكومات بالعمل على الحد من انتشار الأمراض غير المعدية، والوصول إلى منهجية عالمية موحدة للوقاية من وعلاج الأمراض غير المعدية في كافة المرافق الصحية ومستوياتها المختلفة.

وبحسب الدكتور خوجه، فقد كلف وزراء الصحة في دول مجلس التعاون، اللجنة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية في اجتماعها القادم في مملكة البحرين، بوضع الرؤية والرسالة والأهداف والمرامي لفعاليات وأعمال اللجنة، وإعداد الخطة التنفيذية لمتابعة تطبيق الخطة الخليجية المعتمدة لمكافحة الأمراض غير المعدية (٢٠١١/٢٠٢٠) (وفق مراحل زمنية محددة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وتوزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وآليات المراجعة والتدقيق، ووسائل تعزيز دور اللجنة في التركيز على الجانب الوقائي والتوعوي، ووضع آليات التعاون مع اللجان الفنية الأخرى ذات العلاقة بما يضمن تكاملية العمل ومنع الازدواجية بين الخطط والبرامج الخليجية الأخرى، والتنسيق والتعاون مع اللجنة الخليجية للتثقيف والتوعية الصحية بخصوص تطبيق ومتابعة" وثيقة الكويت" للخطة التنفيذية للحملة الخليجية للتوعية بالأمراض غير المعدية.

وأشار إلى أن الاجتماع اعتمد مبادرة الكويت لتعزيز الصحة المهنية وتبني العمل بما جاء فيها من بنود، ومخاطبة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط لعقد ورشة عمل حول معايير الصحة المهنية ونظام الاعتماد. وأكد أن وزراء الصحة بدول المجلس اعتمدوا التقرير الختامي للجنة المشكلة لإنهاء أعمال مجلس التمريض والاختصاصات التمريضية، والطلب من مدير عام المكتب التنفيذي الاستفادة من مبالغ التصفية المحولة من مجلس التمريض والاختصاصات التمريضية في تدريب وتأهيل الكوادر التمريضية بدول المجلس، وتوسعة مبنى مكتب وزراء الصحة لدول الخليج، كما تم إعفاء اليمن من حصته في ميزانية مجلس التمريض والاختصاصات التمريضية لدول مجلس التعاون لعام ٢٠١٠م إضافة إلى شطب متأخرات عام ٢٠٠٥م، مشيراً إلى أن البيان تضمن مباركة وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي للجهود التي بذلتها وزارة الصحة بالمملكة نحو عقد حلقة عمل المبادرة السعودية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بدول مجلس التعاون والنتائج الإيجابية التي خرجت عنها، ووافق الوزراء على وثيقة

"الرياض لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز" المنبثقة عن حلقة العمل التي عقدت مؤخراً في المملكة، وأن تقوم الدول الأعضاء بتسمية أعضاء اللجنة التشاورية لعقد اجتماع خليجي بالرياض لدراسة سبل تفعيل بنود وثيقة الرياض ضمن خططها الإستراتيجية وخطط العمل ومؤشرات المتابعة للبرنامج الوطني لمكافحة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

وثنى مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الجهود التي يقوم بها المدير العام للمكتب التنفيذي نحو الوصول بهذا المكتب إلى العالمية خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمهنية والارتقاء بجودة الأداء واستخدام الوسائل التقنية الحديثة، داعين إلى مواصلة مثل هذه الإنجازات والعطاءات، والتي ترسم مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ومكتبه التنفيذي على الخريطة العالمية بالصورة اللائقة التي يستحقها.



تبوك: القبض على قاتل الطفل رائد ... ووالده يذهل لعدم

معرفته

المصدر: جريدة الحياة الإحداد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269365>

تبوك - فايز العنزي
ألقت الجهات الأمنية في منطقة تبوك أمس القبض على مرتكب حادثة قتل الطفل رائد ذي الخمس سنوات، الذي تم العثور على جثته في حاوية للقمامة بحي الورود، أكد والد الطفل أنه لا يعرف الجاني وليس بينهما أي خلاف أو ما يدعو للانتقام. وأوضح المتحدث الإعلامي باسم شرطة المنطقة النقيب محمد سعود العنزي أنه تم إلقاء القبض على الجاني (٢١ عاماً)، وأنه تمت إحالة أوراق القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وأن التحقيقات لا تزال جارية. بينما قال والد الطفل علي الكعبي (٦٠ عاماً) لـ«الحياة»: «أخبرتني ابنتي عن تأخر أخيها بعد ذهابه لمحل قريب من المنزل، فبحثت عنه مع إخوانه في كل مكان، بعدها قمت بإبلاغ أحد مراكز الشرط وعممت عنه في المساجد وعلقت صورته فيها ووضعت أرقام هواتف للاتصال في حالة العثور عليه، ولكن جاء الاتصال ليخبرنا بالفاجعة.» وأضاف أن للمجنني عليه أخاً توأمًا واسمه راكان كان متأثراً بغياب أخيه كثيراً، ويخبر أمه باستمرار عن إحساسه بأن أخاه المفقود في حال سيئة، الأمر الذي كان يزيد من معاناة والدتهما كلما قال لها ذلك، إلى أن انهارت بالخبر المصيبة، وأنه الآن يعمل على تهدئتها بشكل متواصل من خلال تذكيرها بأن الأمر قضاء وقدر، وأن ابنها بات طيراً من طيور الجنة.

صمّ يطالبون بنقل صوت خطبة المسجد الحرام بلغة الإشارة

المصدر: جريدة عكاظ الإحداد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421344.htm>

سلمان السلمي، هاني اللحاني - مكة المكرمة
ثلاثة آلاف أصم في العاصمة المقدسة محرومون من خطبة الجمعة، إذ إن مساجد مكة المكرمة خلت من مترجمين لهم ولا يوجد سوى مترجم واحد يترجم خطبة المسجد الحرام موقعه في الدور الثاني من توسعة الملك فهد. باسل أحد الصم الذين يحرصون في كل جمعة للذهاب للمسجد الحرام منذ الساعة التاسعة صباحاً كي يتمكنوا من الوصول للمكان الذي خصصته رئاسة شؤون الحرمين لترجمة خطبة الجمعة بلغة الإشارة لهم. «عكاظ» تراجعت في المكان المخصص للصم في المسجد الحرام، الذي يتابعون فيه خطبة الجمعة عن طريق أحد معلمي لغة الإشارة الذي يترجم خطبة لهم، حيث كانوا يتحلقون حوله منصتين لصوت الجمعة. وذكر اللهبي أن في مكة المكرمة ما يقارب ثلاثة آلاف صماء وأصم، ولا يوجد في مكة المكرمة مكان يؤدون صلاة الجمعة فيه ويستفيدون من الخطبة سوى المسجد الحرام، إذ إن المساجد لا تضم مترجمين للإشارة، مشيراً إلى أن هناك شحاً في عدد المترجمين الأكفاء في لغة الإشارة، إذ إنه متعاون مع الرئاسة وهو من منسوبي وزارة التربية والتعليم. محمد طيب وباسل يوسف وأحمد كلام ياه من المصلين الذين حضروا خطبة الجمعة قالوا «نعاني من عدم وجود نقل لنا من وإلى المسجد الحرام وعدم تخصيص مواقف لنا، حيث إننا طالبنا أكثر من مرة، ولكن لم يجب طلبنا، كما أننا نعاني معاناة من الزحام الشديد، حيث إننا إذا تأخرنا عن الساعة العاشرة لا نستطيع الوصول إلى الدور الثاني المكان المقرر لنا لسماع الخطبة».

وطالب مهتمون بقضايا الصم بضرورة صياغة آلية تمكن الصم في العالم الإسلامي والعربي من متابعة خطبة الحرم المكي من خلال البث المباشر لقنوات القرآن والسنة وبقية القنوات السعودية الأخرى. من جهته، أوضح رئيس الاتحاد السعودي لرياضة الصم سعيد القحطاني أن في المملكة ٧٢ ألف أصم وصماء ٤٠ في المائة منهم في سن الشباب في حين يخدم الاتحاد منهم ٢٠ ألفاً فقط من خلال ثلاثة أندية و١٦ مركزاً للصم.

اتفاقية لخدمة مرضى الزهايمر في منطقة القصيم

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634691.html>

بريدة - مريم الحربي

وفرت لجنة أصدقاء المرضى النسائية في القصيم ٦٥ جهازاً مختلفاً لمرضى الزهايمر عبر اتفاقية وقعتها اللجنة مع الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الزهايمر، بهدف خدمة المرضى الذين يصل عددهم في منطقة القصيم إلى ٢٧٠ حالة مرضية تتوزع على مستشفيات المنطقة، في حين تشهد محافظة الرس النسبة الأعلى في مرضى الزهايمر من بين محافظات منطقة القصيم.

وأكدت رئيسة لجنة أصدقاء المرضى النسائية بمنطقة القصيم الأميرة نورة بنت محمد بن سعود، على أهمية الاهتمام بحالات المرضى وتحسين أوضاعهم المعيشية والبيئية لمساعدتهم على التكيف مع ظروف المرض في جو صحي سليم، مقدمة جزيل شكرها لرئيسة اللجنة التنفيذية ونائب رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الزهايمر الأميرة مضاي بنت محمد بن عبدالله على هذا التعاون المثمر والبناء لدعم مرضى الزهايمر بمنطقة القصيم.

من جانبها ذكرت مقرر لجنة أصدقاء المرضى النسائية بالقصيم مريم الحربي، أن هذه المعونات تأتي بناء على توجيهات صاحب السمو الأميرة نورة بنت محمد رئيسة اللجنة وضمن اتفاقية التعاون التي وقعتها اللجنة مع جمعية الزهايمر بمنطقة الرياض، حيث تم إعداد احصائية شاملة لمرضى الزهايمر سواء المنومين بمستشفيات المنطقة أو في منازلهم بالتعاون مع المديرية العامة للشئون الصحية بمنطقة القصيم، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه المعونات أكثر من ٢٧٠ مستفيداً ومستفيدة، مؤكدة أنه تم إعداد جدول زمني لتسليم جميع الأجهزة والمعونات للمستفيدين وذلك خلال ثلاثة أيام.

ونوهت الحربي إلى أن لجنة أصدقاء المرضى النسائية بالقصيم بدعم الأميرة نورة بنت محمد تسعى إلى تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت اللجنة والوقوف مع المرضى المحتاجين وتأمين كافة احتياجاتهم.

اختتام ملتقى الإدارات القانونية بالجامعات السعودية في جامعة طيبة

المصدر: جريدة الرياض الإحدى ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٢
<http://www.alriyadh.com/2011/05/22/article634707.html>

المدينة المنورة - سالم الأحمدى
اختتمت امس الاول فعاليات الملتقى الأول للإدارات القانونية بالجامعات السعودية في جامعة طيبة الذي استمر لمدة يومين بمشاركة مشرفي ومديري الإدارات القانونية بالجامعات السعودية وذلك بتسليم شهادات الملتقى قدمها وكيل الجامعة للجودة والتطوير ورئيس اللجنة المنظمة للملتقى الأستاذ الدكتور محروس غبان .
كما تم عرض توصيات الملتقى التي تضمنت رفع عبارات الشكر والتقدير لمعالي وزير التعليم العالي على موافقته لإقامة هذا الملتقى، ومشاركة الوزارة بفعالياته وشكر معالي مدير جامعة طيبة الأستاذ الدكتور منصور بن محمد النزهة على رعايته الملتقى .
كما أوصى الملتقى بأهمية استمرار عقد الملتقى سنوياً تحت رعاية الجامعات السعودية، وإعداد هيكل إداري تنظيمي موحد للإدارات القانونية بالجامعات السعودية يراعي مبدأ التكامل والتخصص، والعمل على استقلالية الإدارات القانونية ومنحها المزيد من الصلاحيات، وإعداد موقع على الشبكة العنكبوتية يخص الإدارات القانونية بالجامعات السعودية ويحتوى على قاعدة معلومات الكترونية لكافة الأنظمة السعودية والعربية وخاصة الأنظمة واللوائح الجامعية والقضايا والوقائع المدروسة لدى الإدارات القانونية، والتعاون والتنسيق مع الجهات القضائية ذات العلاقة .
وشملت التوصيات ضرورة دعم الإدارات القانونية بكافة احتياجاتها من أنظمة وتجهيزات وكفاءات متخصصة، وحوافز وتأهيل وتدريب مستمر، وضرورة البدء بحملة توعية قانونية داخل الجامعات بإشراف الإدارات القانونية لتعريف منسوبي الجامعات بحقوقهم وواجباتهم والطرائق السليمة في الإجراءات الإدارية وتعريف منسوبي الإدارات الأخرى باللوائح والأنظمة التي تختص بهم.

أميركا: الزهراني قاتل أستاذه يعترف بأن ابتسامة سبب الجريمة

المصدر: جريدة الحياة الإحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269393>

قال وكيل نيابة منطقة بروم في ولاية نيويورك جيرالد موللن إن طالباً جامعياً سعودياً مصاباً بمرض عقلي اعترف (الجمعة) بأنه طعن حتى الموت أستاذاً في الجامعة يعتقد أنه جزء من مؤامرة تستهدفه. وأضاف موللن أن الطالب السعودي عبدالسلام الزهراني (٤٨ عاماً) أقر بأنه مذنب بقتل البروفيسور ريتشارد أنطون في مكتبه بجامعة بنغهامتون عام ٢٠٠٩. وأوضح وكيل النيابة أن النيابة تمكنت من التوصل إلى صفقة يقر الزهراني بموجبها بذنبه بارتكاب جريمة قتل من الدرجة الأولى، بعدما أفتى خبراء الطب النفسي بأنه مصاب بانفصام الشخصية، لكنه أهل من الناحية العقلية للمثول أمام محكمة بتهمة ارتكاب جريمة قتل من الدرجة الثانية.

وقال: «ليس ثمة شك في أنه مصاب بمرض عقلي خطر، لكن ذلك لا يعفيه من مسؤولية قتل أنطون». وكان الزهراني قتل أنطون عن ٧٧ عاماً وهو أستاذ مدى الحياة في علوم الأنثروبولوجيا وخبير في ثقافات الشرق الأوسط. ووصف موللن البروفيسور القاتل بأنه «أستاذ جامعي محترم وعطوف ساعد الزهراني في جامعة بنغهامتون على مدى سنوات... بيد أن الزهراني في مرحلة ما بدأ يعتقد أن أستاذه جزء من مؤامرة عليه. وقال الزهراني للقاضي (الجمعة) إن ابتسامة على وجه أنطون استفزته ودفعته إلى مهاجمته بعنف أودى بحياته. وأوضح موللن: «إن الزهراني اعتقد أن أستاذه كان يضحك عليه ويسخر منه. لست متأكداً من وجود أي دافع آخر». وزاد: «مع مرضه العقلي وخوفه، لم يكن الزهراني جيداً في دراساته بشعبة الأنثروبولوجيا».

وأبلغ وكيل النيابة الأميركي المحكمة بأن الزهراني كان يعاني من مشكلات في التمويل، ويواجه احتمال عدم التمكن من إكمال بحثه. وأضاف أن أي فشل أكاديمي كان سيتسبب في إلغاء تأشيرة إقامته وإعادته إلى وطنه، وهو خوف متعمق داخله. وأشار إلى أن عائلة القاتل على اطلاع على تطورات القضية وأحيطت علماً بصفقة الاعتراف المشار إليها. ويتوقع أن ينطق القاضي بالحكم على الزهراني في ٩ أيلول (سبتمبر) المقبل، وهو السجن لمدة ١٥ عاماً يتم إبعاده بعد إكمالها. وقال موللن: «ذلك سيضمن لنا أنه لن يتمتع بالحرية مطلقاً في أميركا».

تحذير من ٨ أمراض تُصيب الأطفال بسبب الألعاب الإلكترونية

المصدر: جريدة الحياة الإحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269415>

الخبر - «الحياة»

حذر معرض تربوي، من خطر «إدمان» الأطفال على التقنيات الحديثة، مثل ألعاب الفيديو، والألعاب المباشرة على شبكة الانترنت. وناقش المعرض الذي أقيم في مدرسة «حدائق البيان» في الخبر، أخيراً، ثمانية أمراض تُصيب الطفل جراء طول المكوث أمام التلفاز والأجهزة الإلكترونية، ومنها «إصابات العمود الفقري، وضعف النظر، وقلة التركيز، والشعور بالوحدة والانفراد الاجتماعي، والتأثيرات على الخلايا الدماغية، وتجلط الدم، وتصلب الشرايين، والسمنة نتيجة طول فترة الجلوس واستخدام هذه الأجهزة».

وتضمن المعرض ١٠ أركان، ركزت على التأثيرات على الأعصاب، والحالتين العقلية والنفسية، نتيجة استخدام الأجهزة الإلكترونية، إضافة إلى التأثيرات الأكاديمية، والضعف التحصيلي للطلاب، جراء بقائهم خلف شاشات التلفزيون، والحاسب الآلي، وألعاب الفيديو، ووسائل الاتصال الحديثة التي تشمل الأجهزة اللوحية والكفية، والألعاب الإلكترونية من خلال الانترنت. واستعرض المعرض، دراسة تم عرضها في معرض «لكيميرلي يونج»، مفادها أن «٥٨ في المئة من طلاب المدارس المستخدمين للانترنت اعترفوا بانخفاض مستوى درجاتهم وغيابهم عن الحصص المقررة». وألمحت الدراسة إلى عدد من المشكلات التي تفرزها التقنيات الحديثة، التي تشمل «الترويج للعقائد الباطلة، وبعض الأفكار الهدامة، والدعوات الخبيثة، إضافة إلى إمكان التعامل مع أشخاص مجهولين، ما قد يؤدي إلى الوقوع في جماعات محظورة».

وأوضح المشرف على المعرض الدكتور خالد الحسين، أن هذه المبادرة تهدف إلى «الحد من التأثيرات السلبية على سلوك الطالب، التي قد تحدث فوارق في النسيج الاجتماعي»، لافتاً إلى أن دخول التقنية «أثر على العادات الاجتماعية الأساسية، جراء طول استخدام الطلاب لهذه الأجهزة». وقال إن «المعرض متكامل من الأجهزة التشبيهية والأركان». وأشار الحسين، إلى أن المعرض «شهد تفاعل الأطفال وأولياء أمورهم»، محذراً من «ارتفاع السلوك العدواني لدى الأطفال، نتيجة الإدمان، وذلك بعد الشعور بعدم قدرة الإنسان على الاستغناء عن شيء ما على استخدام الألعاب الإلكترونية على الانترنت، والأجهزة التي قد تؤثر على تربية أطفالنا»، لافتاً إلى أن بداية علاج أي مشكلة تكمن في «الاعتراف بوجودها».

إيقاف منال الشريف في الخبر بتهمة قيادة السيارة دون رخصة فشلت تجربتها الثانية بعد أن مرت الأولى بسلام الأربعاء الماضي

المصدر: جريدة الوطن الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=54964&CategoryID=3

الدمام: حامد الشهري، منصور الخميس 2011-05-22 12:58 AM
استوقفت دورية مرور بعد مغرب أمس السيدة منال الشريف وهي تقود سيارتها العائلية أمام الواجهة البحرية في كورنيش الخبر بالمنطقة الشرقية .
وأكد مصدر في مرور الخبر لـ"الوطن" أن عملية الاستيقاف حدثت أثناء تجول السيدة في سيارتها، وأنها لم تحاول الهرب وعلى الفور تمت مخاطبة فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الخبر لتولي القضية. من جانبه، ذكر مصدر في الهيئة لـ"الوطن" أن الهيئة تلقت بلاغا من مرور المحافظة يفيد بتجول سيدة تقود سيارة عائلية في شوارع المحافظة وعلى إثره توجهت دورية إلى موقع استيقاف السيدة وتمت إحالتها بعد ذلك إلى شرطة الخبر. من جهته، أكد الناطق الرسمي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي في رد على تساؤلات "الوطن" عن الإجراءات المتبعة في هذه الحالة أنه تتم إحالة القضية إلى جهة الاختصاص وهي المرور.
وكانت السيدة منال الشريف - وهي في الثانية والثلاثين من عمرها وتعمل في شركة أرامكو - قادت سيارتها الخاصة في شوارع الخبر (شرق السعودية) صباح الأربعاء الماضي، ولكنها لم تتمكن من العودة بسيارتها هذه المرة إلى منزلها بسبب استيقافها.
وحسب مصادر "الوطن" فقد كانت السيدة تقود السيارة وبرفقتها أخوها وزوجته وأطفالهم، ومن ثم تم نقلها مع أخيها الذي رفض تركها لوحدها وتمت إحالتها إلى مرور الخبر حيث ذكرت السيدة في التحقيق أنها تملك رخصة قيادة دولية وأنها مارست حقها في قيادة السيارة .
مرور الخبر بدوره أحال قضية السيدة إلى هيئة الأمر بالمعروف التي بدورها أحالتها إلى شرطة الخبر .
وأكدت مصادر "الوطن" أنه تم احتجاز سيارة السيدة، ووجهت إليها تهمة بمخالفة النظام وقيادة السيارة دون وجود رخصة .
وكان خبر القبض على الشريف انتشر بشكل كبير وتناقلته مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" و"تويتر" وكانت له ردود فعل لحظية واسعة ما بين مصدق ومكذب إلا أن مقربين من السيدة أكدوا الواقعة وأنها أحييت إلى مرور مدينة الخبر .
وكانت منال الشريف قالت في صفحتها على موقع "فيس بوك" إنها "قامت بقيادة السيارة الخاصة بها لأول مرة في الخبر بعد ظهر أمس (أي الأربعاء الماضي)". وقالت إنها تعلمت قيادة السيارة في الولايات المتحدة حينما كانت تدرس هناك. ودعت منال الشريف - من خلال الصفحة - "النساء السعوديات إلى ضرورة أن يلغين أمية قيادة السيارة"، وضربت مثلا على ذلك بقيام امرأة بقيادة سيارة أخيها بعد أن أصيب بذبحة صدرية الأسبوع الماضي.
إلى ذلك، أوضحت مصادر "الوطن" أن الجهات المعنية واجهت أزمة في طريقة التعامل مع استيقاف السيدة منال الشريف كون الحادثة فريدة من نوعها، ولا توجد إجراءات رسمية أو لوائح يتم من خلالها التعامل مع الحالة . ولم يتم الإفراج عن السيدة حتى ساعة إعداد هذا الخبر، لكن مصادر "الوطن" رجحت أنه سيتم الإفراج عنها بكفالة بعد أخذ التعهد عليها بعدم تكرار قيادتها للسيارة .

من جانبه، علق المحامي والمستشار القانوني جاسم محمد العطية لـ"الوطن" على قيادة السيدة للسيارة قائلاً "إن لكل جريمة عقوبة، ولا عقوبة إلا بنص. والضابط في مسألة قيادة السيارات هو نظام المرور، فإذا كان في نظام المرور ما يحظر قيادة المرأة للسيارة فإنه يطبق في حقها النظام". واعتبر العطية أنه لا توجد جريمة في حال عدم وجود نص في أنظمة المرور أو في نظام آخر يمنع قيادة المرأة للسيارة.



عنيزة: حملة لتأمين أجرة منازل ٢٠٠ أسرة محتاجة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269767>

عنيزة - عبدالعزيز القرعاوي
أطلقت جمعية البر الخيرية في محافظة عنيزة حملة لمساندتها في تأمين كلفة أجرة المنازل لـ ٢٠٠ أسرة (عدد أفرادها أكثر من ١١٥٠) في محافظة عنيزة من الأيتام والمطلقات والمعلقات والسجناء والعجزة والمرضى والعاطلين عن العمل. وأوضح مدير جمعية البر خالد الحميدي أن الدراسات الميدانية التي يجريها باحثو الجمعية تشير إلى ارتفاع الكلفة على مستفيدي الجمعية، ما يتسبب في عجزهم عن الإيفاء بالأجرة، الأمر الذي يعرضهم للبحث عن مأوى سكن آخر غير صالح في بيئة غير مؤهلة للسكنى.. وأبان أن الجمعية تضخ سنوياً ما يقارب مليوني ريال للمستفيدين «خصصت لأجرة المنازل بخلاف كلفة البرامج الأخرى؛ إلا أنها في الأعوام الأخيرة لاحظت ارتفاعاً مطرداً في الأسعار ما يجعل الجمعية غير قادرة على تلبية متطلبات مستفيديها بشكل كامل»، لافتاً إلى أن معدل الزيادات السنوية وفق التقارير المأخوذة من عقود الإيجارات يتراوح بين ١٥٠٠ ريال وألفي ريال في كل عام. وأفاد بأن إيجارات المنازل للمستفيدين تبدأ من سبعة آلاف إلى ٢٠ ألف ريال، في حين لا تستطيع الجمعية تجاوز مبلغ ١٤ ألف ريال نتيجة لزيادة المستفيدين وارتفاعات كلفة الإيجارات بشكل مستمر. وقسم الحميدي المستفيدين من حيث عدم القدرة على السداد إلى ثلاث فئات، «الأولى أيتام ومطلقات ومعلقات لا توجد لديهم مداخل مالية إلا الضمان الاجتماعي وهو لا يكفي لصرفها على الإعاشة، فضلاً عن ادخار جزء من المال لسداد أجرة المنازل، والثانية من لهم مداخل مالية؛ لكنها متدنية وغالباً ما يمثلها كبار السن من المرضى أو العجزة ممن لا يستطيعون العمل أوقات إضافية ولا يتجاوز دخلهم ألفي ريال شهرياً ولديهم عدد من الأبناء، والفئة الثالثة وهم الشباب المتزوجون حديثاً ولا يملكون فرصة عمل وهي فئة تشكلت خلال الخمسة أعوام الماضية نتيجة لقلة فرص العمل في المحافظة وعدم قدرتهم على الانتقال لمدينة أخرى تتوافر فيها فرص وظيفية لكنها تعاني من ارتفاع الكلفة المعيشية». وتضمن أن تسهم الحملة في تخفيف معانات محتاجي عنيزة الذي بات السكن يمثل لهم مصدر قلق مستمر لتزايد أسعاره وعدم قدرتهم على الإيفاء بمتطلباته، مشيراً إلى أن لدى الجمعية طموحاً في رفع عدد مستفيديها من أجرة المنازل إلى ٣٠٠ أسرة خلال العام المقبل، مؤملاً أن يسهم أهل الخير في المملكة لحل مشكلة 200 أسرة تعاني حالياً من أجرة المنازل.

توقيف مواطنين اعتديا على موظف في الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269766>

جازان - يحيى الخردلي

أقدم مواطنان على ضرب حارس أمن أثناء تأدية عمله في مكتب الضمان الاجتماعي في محافظة صبيا بمنطقة جازان أمس، معللين ذلك بإهماله لمعاملتهما وتأخيرها، ما أصابه بكدمات في الوجه ورضوض في الظهر والكتف، بحسب التقرير الطبي الذي صدر من مستشفى صبيا العام. وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة المنطقة النقيب عبدالله القرني، أن شرطة محافظة صبيا انتقلت لموقع الحادثة بعد تلقي بلاغ عنها، وتم القبض على المواطنين، وأنه بالتحقيق معهما ادعيا أن سبب الشجار كان بسبب إهمال الموظف لمعاملتهما وتأخيرها من دون سبب، مشيراً إلى أنه تم تحويل القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

شملت استحداث وكالات ووحدات مساعدة وإدارات عامة د. العيسى ل (الرياض): الهيكلية الإدارية الجديدة تستجيب لتوسع الأعمال وتستشعر أهمية اللا مركزية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٣
<http://www.alriyadh.com/2011/05/23/article634934.html>

الرياض - أسامة الجمعان

أصدر وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى عدداً من القرارات التنظيمية لجهاز وزارة العدل بلغت في مجموعها (٣٢) قراراً شملت إنشاء وكالتي الأولى: تعنى بشؤون التوثيق في كتابات العدل والتسجيل العيني للعقار وتوثيق عقود الأنكحة والثانية: وكالة للتخطيط والتطوير تعنى بوضع الخطط ومتابعة تنفيذها، كما تعنى بتطوير المحاكم وكتابات العدل والإدارات القضائية ذات الصلة بنظام القضاء. كما اشتملت هذه القرارات على إنشاء أربع وكالات مساعدة منها ثلاث وكالات مساعدة لوكالة الشؤون القضائية والهدف من إنشاء الوكالات المساعدة للشؤون القضائية مراعاة كثرة التخصصات في الأعمال القضائية في الوزارة، الوكالة المساعدة لشؤون المحاكم يرتبط بها إدارة شؤون محاكم الاستئناف وإدارة شؤون المحاكم المتخصصة وإدارة شؤون المحاكم العامة، والوكالة المساعدة للحجز والتنفيذ ويرتبط بها: إدارة الحجز والتنفيذ وإدارة التراخيص وإدارة وحدات الأصول، والوكالة المساعدة للإسناد القضائي ويرتبط بها: إدارة الصلح والتحكيم وإدارة الخبرة أما الوكالة المساعدة الرابعة فتم إنشاؤها في وكالة الوزارة لشؤون التوثيق تحت مسمى الوكالة المساعدة لشؤون كتابات العدل ويرتبط بها: إدارة كتابات العدل وإدارة كتاب العدل.

وقد تم ربط جميع الوكالات بما فيها وكالة الوزارة للشؤون القضائية بمعالي وكيل الوزارة كما تم إنشاء مركز للبحوث وتدوين الأحكام للقيام بالبحوث القضائية والتوثيقية التي من شأنها تطوير مرفق القضاء إضافة نشر الأحكام، كما تم إنشاء عدد من الإدارات العامة منها الإدارة العامة للتنسيق مع المجلس الأعلى والمحكمة العليا والإدارة العامة لتقنية المعلومات والإدارة العامة لشؤون الفروع ترتبط بمعالي وكيل الوزارة مباشرة كخيار ربط والإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي بمعالي الوزير إيماناً من الوزارة بأهمية التطوير في جميع مرفقها أما عن إعادة ربط بعض الإدارات القائمة بمستوياتها الوظيفية وفق التخصص فقد صدر عدد من القرارات شملت ربط إدارتي التخطيط والميزانية وإدارة التطوير وإدارة التدريب والابتعاث ووحدة العلوم والتقنية بوكالة التخطيط والتطوير، كما تم ربط الإدارة العامة للمحاماة والإدارة العامة ببيوت المال والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والإدارة العامة للمشاريع والصيانة بمعالي وكيل الوزارة وربط الإدارة المركزية للإذن بالتوثيق بالوكيل المساعد لشؤون كتابات العدل وربط إدارة الخبراء بالوكيل المساعد للإسناد القضائي وإدارة الحجز والتنفيذ بالوكالة المساعدة للحجز والتنفيذ.

وأوضح العيسى ل (الرياض) أن هذا التنظيم الجديد لوزارة العدل يتزامن مع التوسع في أعمال الوزارة واستشعاراً من الوزارة بأهمية العمل وفق أسلوب اللا مركزية والعناية بالتخصص في إدارة أعمالها ويعطي رؤية واضحة عن مسار الإجراءات داخل الوزارة والجهات التي يتعين الاتصال بها أو العمل معها وفي إطار تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وبما يحقق أهداف الوزارة ويتلاءم مع منهجية التحديث والتطوير للمرفق.

مواطن في مستشفى الملك خالد لوزير الصحة: انتبه من الفئران!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269771>

حائل - محمد الخمعلي

اعترض أحد المراجعين طريق وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعه الذي كان يتفقد مستشفى الملك خالد العام في مدينة حائل أول من أمس، وقال له: «انتبه من الفئران يا معالي الوزير، فأنت الآن لست داخل مستشفى حكومي يخدم مدينة تجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة»، وعندها وعد الوزير المراجع بسرعة النظر في ملاحظاته عن تدني مستوى النظافة، وتأخر مواعيد عيادة العيون أكثر من ٤ أشهر، مؤكداً أن تقديم الخدمة الصحية بمستوى لائق حق من حقوق المريض.

وعلى رغم أن إدارة العلاقات العامة في المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة حائل فرضت حالاً من التكتّم على جدول زيارة الوزير، إلا أن نحو ٢٠٠ مواطن تسرّب لهم خبر وصول الربيعه إلى المستشفى احتشدوا في ممراتها، وطالبوه بتحسين مستوى الخدمات الصحية في المنطقة ودعمها بالكفاءات والأجهزة الطبية التي تنقص مستشفيات المنطقة.

وانتقد عدد من الإعلاميين مسؤولي إدارة العلاقات العامة في «صحة حائل» لعدم تزويدهم بمسار زيارة الوزير ومواعيد جولاته التفقدية. وذكر أحد الإعلاميين (فضل عدم ذكر اسمه) أن جولة الوزير على مستشفى حائل العام تمت من دون علم أي من إعلاميي المنطقة الذين اعتمد غالبيتهم على مصادره لمعرفة تحركات الربيعه، متهماً مدير العلاقات العامة في «صحة حائل» بالإدلاء بمعلومات مغلوطة عن جولة الوزير.

وكان وزير الصحة غادر المنطقة في الثانية من فجر أمس بعدما تأخرت رحلة الخطوط الجوية العربية السعودية ٣ ساعات عن مواعيدها، وهو ما اعتبره مواطنون فرصة ليطالع الربيعه على معاناتهم التي لا تقتصر على نقص الخدمات الصحية بل تتعداها إلى تأخر رحلات «الخطوط السعودية».

وأعرب سعد العنزي وخالد الشمري عن أملهما بأن يعمل الوزير على إنهاء معاناة الأهالي من تدني مستوى المستشفيات والمراكز الصحية وندرة الأطباء ونقص الأجهزة، معتبرين أن مديرية الشؤون الصحية في منطقة حائل عملت على تضليل الوزير من خلال تقديم عرض مرئي عن تطوّر الخدمات الصحية على رغم أن ذلك عار عن الصحة على حد قولهما، مشيرين إلى أن مسؤولي «صحة حائل» أجروا خلال الأسبوعين الماضيين حملة تحسينات على المستشفيات شملت تغيير فرش الأسرة وتجديد طلاء الجدران وتجميل المداخل.

وأكد مواطن أن مسؤولاً في «الصحة» منع معوّفاً من مقابلة وزير الصحة خلال جولته في المنطقة. وقال خالد الشغذلي لـ «الحياة» إنه رأى مواطناً يعاني من إعاقة في قدميه يطلب من أحد مسؤولي الصحة تمكينه من مقابلة الدكتور عبدالله الربيعه الذي كان وقتها في متنزه الربيع، ليشرح له معاناته مع المرض وحاجته للتحويل إلى مركز متخصص، إلا أنه رفض بحجة أن الوزير كان يعقد اجتماعاً مغلقاً مع مسؤولين من صحة المنطقة، على رغم أن أصوات العرضة السعودية و«السامري» كانت تسمع من داخل المتنزه.

«صحة حائل»: مشاريع بنصف بليون

أكد مدير الشؤون الصحية في منطقة حائل الدكتور نواف الحارثي أن زيارة وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه إلى المنطقة «حملت في طياتها الخير الكثير لصحة المنطقة، وستكون نتائجها مثمرة بما ينعكس على صحة المواطن والمقيم في القريب العاجل، من خلال اعتماد مشاريع صحية مهمة بكلفة تتجاوز نصف بليون ريال».

وأضاف في بيان أمس أن الوزير اعتمد مشروع تطوير البنية التحتية لمستشفى الملك خالد في حائل بمبلغ ١١٢ مليون ريال، إضافة إلى تزويد مستشفى حائل العام ٣٠٠ سرير بمبلغ ٢٦٠ مليون ريال، وإنشاء برج النساء والولادة بسعة ٢٠٠ سرير، وتزويد مستشفى موقق العام بـ ٥٠ سريراً، إضافة إلى إنشاء مركز القلب بكلفة ٦ ملايين ريال وتجهيزه بمبلغ ٦٠ مليون ريال، وجار العمل حالياً لتشغيله، وإنشاء مستشفى الصحة النفسية ومعالجة الإدمان بسعة ٢٠٠ سرير بكلفة تفوق ١٢ مليون ريال، وإنشاء مركز السكر بكلفة ٥ ملايين ريال، وإنشاء المبنى الملحق بمستشفى النساء والولادة بكلفة ١٤ مليون ريال.

وأشار إلى أن المشاريع التي اعتمدت شملت أيضاً تسلم وتشغيل مشروع تطوير مركز طب الأسنان بكلفة ٢,٧١٦,٤٤٠ ريالاً، وإنشاء مشروع مبنى العيادات الخارجية بكل من مستشفى بقاء ومستشفى سميراء بمبلغ 13.978.230 ريالاً، وتشغيل مشروع إنشاء وحدة للعناية المركزة المتوسطة بمستشفى الملك خالد لدعم خدمات العناية المركزة، واستحداث وحدة عزل للأمراض المعدية في مستشفى حائل العام بسعة ٤٩ سريراً، التي تم تجهيزها بالمستلزمات الطبية، وتجهيز وافتتاح مركز النفاهة في مستشفى حائل العام بسعة ٤٥ سريراً، إضافة إلى إنشاء وتسلم وتشغيل مشروع تطوير مطبخ مستشفى حائل العام بكلفة قدرها ٩٢٠٧٣٠ ريالاً، وكذلك العمارات السكنية لمستشفى النساء والولادة والمبنى الملحق بقيمة ١٤,٩٩٩,٧٨٣ ريالاً.

وذكر أن منطقة حائل شهدت نقلة نوعية من حيث الخدمات الصحية كماً وكيفاً، وتحققت إنجازات مميزة في المنشآت الصحية كافة، وتم دعم برنامج التشغيل الذاتي لمستشفى الملك خالد ليصبح ٩٠ مليون ريال سنوياً، واعتماد برنامج تشغيل ذاتي لمركز القلب بقيمة ٣٥ مليون ريال سنوياً.

ولفت الحارثي إلى أن «الشؤون الصحية» استقدمت خبرات طبية استشارية مؤقتة في مختلف التخصصات الطبية الرئيسية وبعض التخصصات الفرعية لتطوير القوى العاملة الطبية، ويجري العمل حالياً على استقطاب مزيد من الكفاءات الطبية المميزة من خلال نظام التعاقد الداخلي والموقت، إذ جرى استقطاب ٤١ استشارياً منهم ١٢ من خارج المملكة، و ٢٩ من داخل المملكة، فيما بلغ عدد المبتعثين الذين تم تسجيلهم وترشيحهم حتى نهاية عام ١٤٣١ هـ ٣٣ مبتعثاً، منهم ٢ دكتوراه، و ١٠ ماجستير، و ١٥ بكالوريوس، و ٦ إيفاد داخلي، إضافة إلى تنفيذ ١٤٠ برنامجاً تدريبياً لمنسوبي القطاع الصحي

100 عضو يعارضون قواعد ضبط هروب المستأجرين والمجلس

يعيدها للمرة الثالثة

أعضاء يطالبون بتفعيل نظام مكافحة التدخين المقر منذ ١١ سنة.. ومطالبة بالتصدي للمغالة في أسعار الأغذية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٣

<http://www.alriyadh.com/2011/05/23/article635045.html>

الرياض - عبد السلام البلوي
رغم موافقة مجلس الوزراء على نظام مكافحة التدخين منذ ١١ سنة إلا أنه مازال معطلاً ولم يفعل وهو ما يوحى بوجود من يحارب صدور هذا النظام لمصالح شخصية .
هذا ما قاله عضو مجلس الشورى المهندس محمد القويحص يوم أمس الأحد خلال مناقشة تباين وجهات النظر بين الشورى ومجلس الوزراء بشأن مشروع نظام مكافحة التدخين حيث أضاف : مستشفى الملك فيصل التخصصي يدفع لعلاج حالات التدخين من المرضى والأمراض التي يسببها أكثر من ٥٠ مليون ريال سنوياً .
وفي مداخلة ساخنة قال القويحص "هناك لوبي في المملكة يدعم استمرار التدخين ويجذب إليه النشء للوقوع في برائته، وهناك مئات المليارات التي تصرف على العلاج من أضرار التدخين .
ومضى القويحص في مداخلته قائلاً: علب السجائر في الدول الغربية تحمل صوراً للأمراض التي يسببها التدخين بينما لدينا تحذير كتابي لا يهتم له المدخن .
وطالب القويحص لجنة الشؤون الصحية الموافقة على رأي الحكومة في المشروع والانتهاه من المشروع وبدء العمل به .
وساق نائب رئيس اللجنة القضائية الدكتور عبدالله الدوسري عدداً من الأرقام حول التدخين حيث قال " الحمد لله أن خرج هذا النظام بعد أن ظل لمدة ١١ عاماً دون أن يفعل" وأشار إلى أن عدد السعوديين المدخنين فقد بلغ ٦ ملايين مدخن منهم مليون امرأة مدخنة، وجاءت المملكة الثالثة عالمياً في نسبة التدخين، فضلاً على أن هناك ١٢ مليار ريال تصرف على التبغ سنوياً في المملكة. وعارض الدكتور خليل البراهيم رأي اللجنة الصحية التي حددت نسبة الرسوم الجمركية على مستوردات التبغ ومشتقاته بحيث لا تتجاوز النسبة المتركمة ٣٠٠%، وقال " لست مع اللجنة فيما رآته فكان من المفيد أن يبقى رأي الحكومة وأن تترك نسبة الزيادة لمجلس الوزراء .
وعلى عكس رأي العضو البراهيم ، قال الدكتور عبدالله بخاري كان الحري باللجنة أن تقول "ان لا تقل نسبة الرسوم عن ٣٠٠%" وليس "لا تتجاوز ٣٠٠%"، كما أننا لن نمنع من استيراد السجائر للمملكة كما أن الجملة التحذيرية على علب السجائر مخففة وغير فاعلة بينما في الغرب تكتب كلمة بسيطة وفاعلة مثل "التدخين يسبب الموت" .
من ناحية أخرى ناقش مجلس الشورى أمس التقرير السنوي لوزارة التجارة وتوصيات لجنة الاقتصاد والطاقة التي درست التقرير وقال العضو منصور بن عبدالله أبا الخيل " كان بودي أن تهتم اللجنة بواقعنا الذي نعاني منه جميعاً من ارتفاع أسعار الأغذية والسلع ومواد البناء في الأسواق بصورة غير مسبوقه ولا مبررة إلا لأسباب الجشع والطمع وأهم من هذا كله عدم وجود الرادع" .
وتساءل أبا الخيل أين وزارة التجارة من هذا.. وأينها من الأمر الكريم لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله- بتخصيص ٥٠٠ وظيفة جديدة لمراقبة الأسعار والغش التجاري، والحد من أولئك التجار الذين لا يخافون الله في عبادته ومحاسبتهم والتشهير بهم..؟! .

وتابع أبا الخيل طرح مداخلته وقال : نحن نعلم انه صدر أمر سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الأمير نايف -حفظه الله - بالتشهير بالتجار الذين تلاعبوا بأسعار الشعير.. وأضاف: أرجو أن أرى قريباً إصدار أمره الكريم بالتشهير بتجار سلع هامة جداً وبالتحديد الاسمنت والحديد. وعارض أبا الخيل توصيات لجنة الاقتصاد على تقرير التجارة وقال " للأسف اللجنة الموقرة ترصد لنا سبع توصيات ليس منها واحدة تخص هذا الموضوع المهم الذي يمس الجميع وبالذات الطبقة المتوسطة والفقيرة ."

وقدم أبا الخيل للمجلس توصية تؤكد على وزارة التجارة بالاسراع بتنفيذ أمر خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بتعيين الخمسمائة موظف الجدد لمتابعة ومراقبة الاسعار والغش التجاري وتنفيذ أمره الكريم بحاسبة المخالفين والتشهير بهم على مستوى المملكة .

وأعتبر الدكتور عبدالله الفيافي المغالاة في الاسعار وجهاً للفساد التجاري وطالب بوقفه حازمة للتصدي له، فيما اقترح العضو خضر القرشي تحديد سعر مالا يقل عن ٢٠ مادة غذائية واستهلاكية وتخفيضها لتمكين الفقراء وذوي الدخل البسيط من شرائها وعدم غلائها نهائياً ومتابعة ذلك .

أما العضو مشعل السلمي فيرى تحديد السلع والمواد الأساسية الغذائية والمهمة وضبط أسعارها والتشهير بالمتلاعبين بأسعار المواد الغذائية، وقال أيضاً إن وزارة التجارة لم تقم بعملها كما يجب .

من ناحية أخرى لم يقتنع مجلس الشورى بالضوابط التي جاءت من خلال خمس توصيات "قواعد" وضعتها لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، ففي الوقت الذي كان في ظن اللجنة أن ماتوصلت إليه كفيل بعلاج الظاهرة التي تؤرق ملاك العقارات السكنية، رأي ١٠٠ عضو غير ذلك ووافق المجلس بعد التصويت على إعادة التقرير وتوصياته للجنة الإدارة للمرة الثالثة ولم يعارض ذلك إلا ستة أعضاء.

عضو المجلس الدكتور خليل البراهيم أطلق شرارة هذه الإعادة حينما لفت المجلس إلى عدم سلامة توصية اللجنة الأولى المطالبة بسرعة إصدار نظام تنفيذ الأحكام القضائية ودعم قضاة التنفيذ بالعدد الكافي من القضاة وأعاون القضاة والمساعدين الإداريين، ومنحه الأولوية وفق مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء .

وكذلك عدم مناسبة التوصية الثالثة التي نصت على " تصنيف مكاتب العقار لفئات حسب مواقعها وطبيعة عملها والحد من انتشار المكاتب العشوائية والعمل على سعودة عماليتها بالكامل" لأن المجلس يدرس نظام التنفيذ وأيضاً تصنيف مكاتب العقار."



أميركا: جلسة لدرس العفو عن حميدان التركي.. الشهر المقبل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269884>

ليمون (كولورادو) - أ ب

من المقرر أن تُعقد في ٢٠ حزيران (يونيو) المقبل جلسة قضائية، للنظر في إمكان العفو عن اللغوي السعودي حميدان التركي، الذي كان حكم عليه بالسجن مدة تراوح بين ٢٨ عاماً والسجن المؤبد في عام ٢٠٠٦، بعدما أدانته هيئة محلفين بالاعتداء الجنسي واحتجاز خادمتها الإندونيسية.

بيد أن قاضياً حكم بخفض الحكم عليه في شباط (فبراير) الماضي إلى ثماني سنوات، بعدما اتضح له، بناء على حكم المحكمة العليا في كولورادو في قضية لا صلة لها بقضية التركي، أن فترة الحكم التي صدرت بحقه غير قانونية.

وظلّ التركي الذي تخصص في الدراسات اللغوية يتمسك ببرأته في التهم التي دين بارتكابها، وتشمل الاتصال الجنسي غير المشروع باستخدام القوة، والسرقعة والابتزاز والاحتجاز غير القانوني والتآمر لارتكاب الاحتجاز غير القانوني .

جدة: لجنة في الانتخابات البلدية تدرس طعن مواطنة!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269806>

جدة - سارة المطيري

قبلت لجنة الطعون في الانتخابات البلدية في محافظة جدة يوم أمس (الأحد) أول طعن في الانتخابات تقدمت به سمر بدوي على خلفية حرمانها من المشاركة، وقال محامي سمر وليد أبو الخير لـ «الحياة» إن لجنة الطعون في انتخابات جدة قبلت طلب الطعن الذي تقدمت به يوم أمس، مشيراً إلى أن اللجنة ستعمل على درس طلب الطعن، وبتة بعد خمسة أيام، لافتاً إلى أن موكلته لا تزال تنتظر حكم الرفض لدعوتها المتاحة في ديوان المظالم، للطعن في القرار بعد تسلم الصك. وقالت سمر بدوي لـ «الحياة» «إنها تقدمت بالطعن لديوان المظالم، بسبب حرمانها حق القيد في الانتخابات، «ولكن الديوان رفض النظر في القضية، فاتجهت للجنة الفصل والطعون في الانتخابات، واليوم (أمس) تم تسجيل الطعن، وطلبوا مني مراجعتهم بعد خمسة أيام»، متسائلة عن إمكان قبول الطعن لدى الديوان، وبالتالي السماح للمرأة بممارسة حق التسجيل في الانتخابات، غير أنها اعتبرت قبول الدعوى من قبل اللجنة «خطوة جيدة». وأضافت: «كنت أتمنى أن يتم قبولها في البداية لدى ديوان المظالم قبل رفع الدعوة القضائية لدى اللجنة، إذ تقدمت بها لأكثر من جهة ولم تقبل، وعندما رفضت لدى ديوان المظالم، تجاوبت معي لجنة الفصل في الانتخابات، وأنا متفائلة في كل الأحوال، سواء رُفض الطعن، أو تم قبوله، إذ سيتولى المستشار القانوني وليد أبو الخير متابعة الإجراءات».

وقال رئيس لجنة الفصل في الطعون الانتخابية الدكتور عمر الخولي، إن الطعن الذي تقدمت به سمر بدوي يعتبر أول طعن على مستوى السعودية تقدمه امرأة، جاء بخصوص التحديد في قيد الناخبين، وذلك وفقاً لنموذج قامت بتعبئته، وعلق على دعوى بدوي بأنها لم تحسن إدارة قضيتها عن التحول المطلوب، ولم تقدم على طلب الاستشارة قبل إقامة دعواها أمام ديوان المظالم، أو الطعن أمام اللجنة.

مودعة تدرب ٤٥ مطلقا لتعزيز مشاركتهم الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269760>

الرياض - «الحياة»

تنظم جمعية «مودعة» التي تعنى بالاستقرار الأسري والحد من الطلاق وآثاره، دورة تدريبية لتأهيل ٤٥ مطلقا لتزويدهن بالمعارف والمهارات اللازمة في مجالات التجميل والخياطة، لتعزيز فرص حصولهن على أعمال مناسبة، لمواجهة آثار الطلاق السلبية، وتمكينهن من فرص العيش الكريم والمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضحت رئيسة مجلس إدارة الجمعية الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز أن الجمعية تسعى من خلال آليات عدة، لإلحاقهن بفرص وظيفية أو استثمارية بعد تأهيلهن من خلال حزمة تدريبية اعتمدتها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، تشمل ست دورات تدريبية، الأولى منها دورة التجميل والعناية بالشعر، والثانية دورة الخياطة المصنعية، والثالثة دورة تطوير الذات بعنوان «نقطة الانطلاق»، مشيرة إلى أن الدورة الرابعة في تنمية مهارات الاتصال بالحوار بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، والخامسة دورة سلوكيات وإجراءات بيئة العمل «إعداد عاملة الإنتاج»، والسادسة دورة مبادئ الإسعافات الأولية المقدمة من هيئة الهلال الأحمر... يذكر أن جمعية مودعة الخيرية أعدت استراتيجية مبنية على مفهوم التنمية المستدامة قبل حوالي سنة، تشتمل على تسعة برامج استراتيجية تنفيذية، تعمل في محصلتها على تعزيز الاستقرار الأسري والحد من الطلاق وآثاره، وشرعت الجمعية في تطبيقها وفق جداولها الزمنية، بالتعاون مع مكاتب استشارية متخصصة لتحقيق أعلى كفاءة وفعالية في توظيف الموارد المتاحة لتحقيق أهدافها السامية، خصوصاً من جهة الاستثمار الأمثل للموارد التعاونية الواعية القائمة على تحقيق المصالح المشتركة.



إمارة الشرقية توجه بإلزام جمعة الجمعة رد أموال المساهمين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110523/Con20110523421565.htm>

محمد العبد الله - الدمام

وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية، شرطة المنطقة الشرقية بإحضار جمعة الجمعة لدى الشرطة وإلزامه بتنفيذ الحكم فوراً دون ماطلة أو تسويق، من أجل إنهاء قضية مساهمي جمعة الجمعة، وتنفيذ الحكم الصادر للمساهمين بإعادة رؤوس الأموال... وأوضح المستشار القانوني حمود الحمود أن حكماً صدر مؤخراً بتصفية أموال جمعة الجمعة، وتعيين المحاسب القانوني صالح النعيم مراقباً مالياً على أموال جمعة الجمعة، وتكليفه بتدقيق الحسابات، وحصر أمواله في الداخل والخارج، وعمل مزادات على ممتلكاته... وقال المستشار القانوني حمود الحمود إن جمعة الجمعة تقدم بإعادة التماس النظر في الحكم لدى رئيس ديوان المظالم في الرياض لوجود خطأ في الحكم من وجهة نظره، ثم تقدم بخطاب إلى إمارة المنطقة الشرقية لذات السبب، فتم تشكيل لجنة من قبل بعض إدارات إمارة المنطقة الشرقية بشأن دراسة القضية والنظر في ملاحظات جمعة الجمعة على الحكم الصادر ضده. وأفاد الحمود بأن اللجنة المشكلة من إمارة المنطقة الشرقية خاطبت المحكمة الإدارية في المنطقة للاستفسار عن ملاحظات جمعة الجمعة على الحكم، فتم الرد على الإمارة من قبل المحكمة الإدارية التي فندت وردت على جميع ملاحظات جمعة الجمعة، وأكدت على أن الحكم فوري وواجب التنفيذ.

مبادرة سعودية لمكافحة الإيدز بدول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٣
<http://www.alriyadh.com/2011/05/23/article635024.html>

الرياض - خالد العوفي

شدد وزراء الصحة في دول مجلس التعاون على دعمهم الكامل لجميع الأنشطة والفعاليات الدولية الهادفة لمكافحة الأمراض غير المعدية من منظور أنها "قضية أمن صحي خليجي". ووفقاً للبيان الختامي لأعمال المؤتمر ٧١ لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون في دورته ٣٦، والذي عقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية بجنيف، فقد أكد الوزراء على أهمية المشاركة الخليجية عالية المستوى في الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك، والعمل على إجراء مشاورات على المستوى الخليجي بشأن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف الخروج بموقف موحد لوضع مكافحة الأمراض غير المعدية على قائمة الأولويات وتأكيد الالتزام السياسي بذلك، وإدراج مكافحة الأمراض غير المعدية وعوامل الاختصار المؤدية للإصابة بها ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

وأوضح المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الدكتور توفيق بن أحمد خوجه، أن اجتماع الوزراء خرج بالعديد من القرارات تضمنت مكافحة الأمراض غير المعدية، والصحة المهنية، ومجلس التمريض والاختصاصات التمريضية، والمبادرة السعودية لمكافحة الإيدز بدول مجلس التعاون، وحصول المكتب التنفيذي على جائزة النجمة العالمية للقيادة والتميز في الجودة من الفئة البلاتينية لعام ٢٠١١.

وبين أن وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، شددوا على أهمية توفير الدعم الدولي وتوجيهه لدعم مبادرات وبرامج مكافحة الأمراض غير المعدية وفي جميع المحافل الدولية ذات العلاقة، وأهمية التزام الحكومات لمكافحة الأمراض غير المعدية وتوفير الدعم والموارد اللازمة على الصعيد الوطني، ووضع آلية للمراقبة ومتابعة الأداء ومدى التزام الحكومات بالعمل على الحد من انتشار الأمراض غير المعدية، والوصول إلى منهجية عالمية موحدة للوقاية من وعلاج الأمراض غير المعدية في كافة المرافق الصحية ومستوياتها المختلفة.

وبحسب الدكتور خوجه، فقد كلف وزراء الصحة في دول مجلس التعاون، اللجنة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية في اجتماعها القادم في مملكة البحرين، بوضع الرؤية والرسالة والأهداف والمرامي لفعاليات وأعمال اللجنة، وإعداد الخطة التنفيذية لمتابعة تطبيق الخطة الخليجية المعتمدة لمكافحة الأمراض غير المعدية (٢٠١١/٢٠٢٠) (وفق مراحل زمنية محددة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وتوزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وآليات المراجعة والتدقيق، ووسائل تعزيز دور اللجنة في التركيز على الجانب الوقائي والتوعوي، ووضع آليات التعاون مع اللجان الفنية الأخرى ذات العلاقة بما يضمن تكاملية العمل ومنع الازدواجية بين الخطط والبرامج الخليجية الأخرى، والتنسيق والتعاون مع اللجنة الخليجية للتثقيف والتوعية الصحية بخصوص تطبيق ومتابعة" وثيقة الكويت" للخطة التنفيذية للحملة الخليجية للتوعية بالأمراض غير المعدية.

وأشار إلى أن الاجتماع اعتمد مبادرة الكويت لتعزيز الصحة المهنية وتبني العمل بما جاء فيها من بنود، ومخاطبة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط لعقد ورشة عمل حول معايير الصحة المهنية ونظام الاعتماد. وأكد أن وزراء الصحة بدول المجلس اعتمدوا التقرير الختامي للجنة المشكلة لإنهاء أعمال مجلس التمريض والاختصاصات التمريضية، والطلب من مدير عام المكتب التنفيذي الاستفادة من مبالغ التصفية المحولة من مجلس التمريض والاختصاصات التمريضية في تدريب وتأهيل الكوادر التمريضية بدول المجلس، وتوسعة مبنى مكتب وزراء الصحة لدول الخليج، كما تم إعفاء اليمن من حصته في ميزانية مجلس التمريض والاختصاصات التمريضية لدول مجلس التعاون لعام ٢٠١٠م إضافة إلى شطب متأخرات عام ٢٠٠٥م، مشيراً إلى أن البيان تضمن مباركة وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي للجهود التي بذلتها وزارة الصحة بالمملكة نحو عقد حلقة عمل المبادرة السعودية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بدول مجلس التعاون والنتائج الإيجابية التي خرجت عنها، ووافق الوزراء على وثيقة "الرياض لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز" المنبثقة عن حلقة العمل التي عقدت مؤخراً في المملكة، وأن تقوم الدول الأعضاء بتسمية أعضاء اللجنة التشاورية لعقد اجتماع خليجي بالرياض لدراسة سبل تفعيل بنود وثيقة

الرياض ضمن خططها الإستراتيجية وخطط العمل ومؤشرات المتابعة للبرنامج الوطني لمكافحة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

وثنى مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الجهود التي يقوم بها المدير العام للمكتب التنفيذي نحو الوصول بهذا المكتب إلى العالمية خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمهنية والارتقاء بجودة الأداء واستخدام الوسائل التقنية الحديثة، داعين إلى مواصلة مثل هذه الإنجازات والعطاءات، والتي ترسم مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ومكتبه التنفيذي على الخريطة العالمية بالصورة اللائقة التي يستحقها.



العجلان: ٨ ملايين سيارة في طريقنا ... ولا نتحمل وزر أزمة

السير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269768>

الرياض - بندر المزيد

رفض مدير الإدارة العامة للمرور اللواء سليمان العجلان التعليق على قيادة نسوة سيارات في مدن سعودية أخيراً. وقال عقب افتتاح اللقاء الثالث لمديري إدارات مرور المناطق في مقر الأمن العام في الرياض أمس، رداً على سؤال لـ «الحياة» عن الإجراءات التي ستتخذها «إدارة المرور» بعد قيادة نساء سيارات خلال الفترة الأخيرة: «لا نأمل أن يكون النقاش خارج موضوع اجتماع مديري المرور».

وعما إذا كان النظام المروري الجديد يتضمن نقاطاً عن قيادة المرأة للسيارة اكتفى العجلان بالقول: «بإمكانكم أن تسألوا الجهات التشريعية عن هذا الموضوع».

وتحدث مدير الإدارة العامة للمرور خلال اللقاء الذي افتتحه مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني، عن سعي إدارته للحصول على موافقة على اقتراح بتحويل الطرق في المدن إلى اتجاه واحد، مؤكداً أن ذلك سيؤدي إلى تخفيف الزحام. وشرح فكرته بمثال: تحويل شارع التخصصي (في مدينة الرياض) إلى اتجاه واحد، سيؤدي إلى توفير مواقف كافية، وسيسهل الانتقال وسيؤدي إلى تخصيص طريق للنقل العام أيضاً، ويوفر كثيراً من الوقت والجهد إذ لا يحتاج إلى بناء جسور، وإنما إلى تعديل أرصفة ولوحات إرشادية وتوعية، مشيراً إلى أن وجهة نظر مديري المرور في المناطق مخاطبة وزارة النقل وأمانات المناطق للتشاور عن هذا الإجراء بعد إتمام دراسة متكاملة.

وتطرق إلى وجود ٨ ملايين سيارة في السعودية الآن، تزيد سنوياً بمعدل ٧٠٠ ألف مركبة، وستتنامى بعد ١٠ أعوام لتصل إلى مليون مركبة سنوياً، مشدداً على ضرورة إيجاد حل في المستقبل.

واعتبر أن «المرور» لا تتحمل وحدها أزمة السير، وإنما يشاركها وزارة التربية والتعليم التي يجب عليها تثقيف الطلاب لتغيير سلوكهم الخاطئ، وخطباء المساجد، وأولياء الأمور في المنازل الذين عليهم جميعاً الإسهام في جهود التوعية لتخفيف هذا الضرر، مضيفاً أن على وسائل الإعلام المشاركة في جهود التوعية عبر إثارة قضايا الحوادث، وأسبابها ونتائجها حتى تعم الفائدة الجميع.

العصا للمتساهل في

وضع تحذيرات عند إصلاح طرق

شدد مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني على أهمية محاسبة المقاولين وإدارات النقل التي تتساهل في وضع لوحات تحذيرية لحماية المواطنين عند القيام بإصلاح طرق. وقال عقب افتتاحه اللقاء الثالث لمديري إدارات مرور المناطق أمس: «يجب أن تكون العصي لمن عصى لكل مقاول أو إدارة نقل تبدأ في صيانة طريق أو مشروع من دون أن تستكمل جميع الإجراءات التي من شأنها حماية المواطنين من علامات تحذيرية في هذا الطريق، ويجب توقيفهم فوراً في حال

ارتكابهم هذه المخالفة، وإلا سيتحمل رجل المرور نصيباً من إثم ما يقع، لأنها تعتبر مسؤولية كبيرة وليس لدينا عذر إطلاقاً لوجود مثل هذه الأخطاء.»

وأضاف أن إحدى إدارات النقل نصبت حواجز عندما شرعت في إصلاح طريق ولم تضع علامات تحذيرية تنبههم، ما أدى إلى تضليلهم ووقوع حوادث. وطالب القحطاني رجال المرور بالتعامل الراقي وحسن المنطق عند طلب الوثائق أو المراجعة أو الرد على المتصلين،» لأن عملهم يفاس برضا الجمهور، وهذا يتطلب جهداً مضاعفاً والخروج الدائم للميدان»، مشدداً على أهمية أن تكون أعصاب رجل المرور باردة أثناء الحديث مع الجمهور حتى لو تلقى استفزازاً أو معاملة غير لائقة، وأن يطبق النظام بكل حزم وحكمة.

وحذر رجال المرور من أنهم ليس بإمكانهم الاعتذار في حال التقصير: «نعلم أن مهمتكم صعبة في ظل اتساع الطرق والمدن، ولكن قدركم أن تكونوا على هذه المهمة الصعبة والشاقة وتحمل المسؤولية بشكل كامل، لأن عملكم مكشوف لدى عامة الناس.»



التحقيقات الأولية كشفت إبرام عقود مع مجهولين للحصول على الأطفال

إحالة عصابة المتاجرة بالبشر إلى شرطة مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110523/Con20110523421400.htm>

ماجد الصقيري - المدينة المنورة

علمت «عكاظ» من مصادر أمنية موثوقة، أن شرطة محافظة رابغ التي باشرت التحقيق مع المتورطين في تهريب الأطفال من منطقة مكة المكرمة إلى الحدود الشمالية، أنهت التحقيقات المبدئية مع المتورطين، وأحالت كامل ملف القضية إلى شرطة العاصمة المقدسة... وبحسب المصادر، فإن المتورطين ذكروا أنهم يمتلكون «عقود عمل» تثبت شرعية تواجد الأطفال بمعيّتهم، وأفادوا أنهم أبرموا عقوداً مع أشخاص للحصول على الأطفال مقابل مبالغ مالية، تمكنهم من إصطحاب الأطفال إلى خارج منطقة مكة المكرمة وإحاقهم في أعمال خدمية في الحدود الشمالية.

في المقابل أجرت «عكاظ» اتصالاً هاتفياً بالناطق الإعلامي لشرطة مكة المكرمة، وأفاد أن الموضوع قيد البحث والتحري.

يذكر أن فرقة من قوات أمن الطرق في مركز مستورة تمكنت ليلة السبت من الإطاحة بعصابة تمتن الاتجار بالبشر، وذلك أثناء محاولتهم تهريب أطفال من ذوي البشرة السمراء دون سن الخامسة من مدينة جدة إلى الحدود الشمالية («عكاظ»: - الأحد ١٤٣٢/٠٦/١٩ هـ).

وعلمت «عكاظ» من مصدر أمني أن فرقة تابعة لقوات أمن الطرق قد أطاحت بالقرب من محافظة مستورة (٢٠٠ كلم شمال مدينة جدة) بعصابة مكونة من شابين في العقد الثالث من العمر أثناء محاولتهم تهريب طفلين لا تتجاوز أعمارهما الخمس سنوات.

وأوضح المصدر أن رجال أمن الطرق اشتبهوا عند نحو الساعة الثانية والنصف من صباح السبت بسيارة ذات موديل حديث وفي داخلها شابان، واشتباه رجال الأمن في حركة غير طبيعية تحت غطاء أحمر اللون موجود في المقاعد الخلفية، وأثناء عمليات التفتيش اكتشف رجال الأمن وجود طفلين تحت الغطاء.

خالد الفيصل: القرارات الملكية ستطوي صفحة البطالة ...

قريباً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269813>

جدة - أحمد العمري
أعلن أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل طي صفحة البطالة قريباً، بناء على القرارات الملكية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين ووزارتي العمل والتجارة بإيجاد حلول عملية بهذا الشأن، مفاجئاً طلاب وطالبات جامعة الملك عبدالعزيز ومدارس جدة في لقائه بهم أمس (الأحد) بافتتاح أول مكتبة عامة في العروس في شعبان المقبل.
وفي اللقاء، أشار الفيصل تقصير الجامعات في النشاط اللاصفي، وقال: «لا توجد جامعة تحترم نفسها إلا وتهتم بالنشاط اللاصفي لمدى تأثيره في المجتمع»، مفيداً أن نشاطات الجامعات لم ترق لتطلعات المجتمع على رغم بعض الجهود المبذولة في هذا الخصوص.
وطالب أمير مكة بإدخال المنهج العلمي في المراحل الابتدائية وتعويدهم على أسلوب البحث العلمي، لافتاً إلى أن تعويد الطالب الصغير على البحث العلمي أجدى وأنفع من تعويده عند الكبر.
ورد على الطالبة داليا القرني التي عرضت حلمها عليه بأن تصبح وزيرة للصحة، متسائلة هل سيتحقق ذلك؟، بقوله: «إن خدمة الوطن لا تتأثر من طريق المناصب وإنما من طريق الأشخاص»، في الوقت الذي امتدح فيه شعر إحدى الطالبات بقسم الكيمياء عندما ألقت قصيدة في الملك فيصل وأخرى في الأمير خالد، مثنياً عليها «إنك تجيدين الشعر أفضل مني، جميل تمكنتك من اللغة وإلغائك أيضاً».
وفي اللقاء ذاته، لم يجد أحد الطلبة حرجاً من بث شكواه لأمير المنطقة من «ليات» جراحات أحد المستشفيات التي تسببت في وفاة جدته عقب إجرائها جراحة طبية من رقيبتها إلى إحدى كليتيها، وذكر أن الأطباء أفادوهم أن «الليات» المستخدمة في الجراحة تجارية، وبإمكانهم اللجوء إلى الإمارة لتقديم شكوى بشأنها ووعده باتخاذ الإجراء المناسب.
كما تساءل أحد الطلاب عن الإهمال وعدم الاعتناء بالآماكن الدينية مثل غار حراء وجبل ثور وبئر التقلة في عسفان ووعد أمير مكة بنقل تلك الاقتراحات إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار.
وعن المشاريع الخاصة في المحافظة، أوضح أن هناك تقصيراً من الصحافة في إبراز المشاريع في جميع أنحاء السعودية، وأبان أنه عندما استفسر مسؤولي الصحف في المنطقة عن السبب في ذلك، برروا له بأنهم يواجهون صعوبات في الوصول إلى المعلومات.
وأحال الأمير خالد الفيصل أكثر من ١١ سؤالاً لوزير التعليم العالي ليجيب عنها كانت تتعلق بإلغاء الاختبار التحصيلي ورفع أعداد القبول بالجامعات وخفض النسب المطلوبة والتقليل من الشروط الصعبة والتوعية بالتخصصات وإتاحة فرصة أكبر لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.
ورداً على تساؤل حول مؤسسة الفكر العربي، أكد أنها ليست للكحول فقط، وإنما مخصصة أيضاً للمبدعين من الشباب.
وفي مناقشاته في الحوار المفتوح مع الطلاب والطالبات أمس أصر الفيصل على أن تكون محافظة جدة في مقدم مصاف العالم الأول بالدعم الذي تحظى به من خادم الحرمين وولي العهد والنائب الثاني.
وضمن الحوار، أعلن افتتاح أول مكتبة عامة في جدة «مكتبة الملك فهد العامة» بجامعة الملك عبدالعزيز في شعبان المقبل، مشيراً إلى أنها ستكون مرحلة أولى لافتتاح مكتبات عدة بالمحافظة السياحية.

العبدالجبار لـ الحياة: نظام التأمينات كفل لعائلة السجين معاشاً تقاعدياً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269807>

جدة - سارة المطيري
أكد المدير العام للإعلام التأميني بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالله بن محمد العبدالجبار لـ «الحياة» أن نظام التأمينات الاجتماعية كفل لأسرة السجين المشترك في النظام صرف راتب تقاعد في حال صدور حكم بالسجن لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وقال: «كفل النظام حقوقاً لعائلة المشترك المسجون وذلك في حال صدور حكم بالسجن أو أمر من صاحب الصلاحية لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر، أو بقاء المشترك في السجن هذه المدة، شريطة أن تتوافر لديه مدة اشتراك لا تقل عن ١٢٠ شهراً، وأن يكون صاحب العمل قد أنهى خدمته، إذ يصرف لأفراد عائلته معاش شهري طوال الفترة التي يقضيها في الحبس، إضافة إلى صرف معاش ثلاثة أشهر مقدماً عند خروجه من السجن.»

ولفت إلى أنه يخضع لفرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية السعوديون العاملون في القطاع الخاص الخاضعون لنظام العمل سواء كان العامل ذكراً أو أنثى، بنسبة اشتراك تبلغ ١٨ في المئة تدفع مناصفة بين العامل وصاحب العمل.

وزاد: «يقدم الفرع الكثير من المنافع منها معاش التقاعد، ومعاش التقاعد الباكر، ومعاش العجز غير المهني، ومعاش الوفاة وتعويض الدفعة الواحدة، إذ يشترط لاستحقاق معاش التقاعد التوقف عن مزاولة أي عمل خاضع للنظام وبلوغ سن الـ ٦٠ عاماً فما فوق، وتوافر مدة اشتراك لا تقل عن ١٢٠ شهراً متصلة كانت أو متقطعة أو توافر مدة لا تقل عن ٦٠ شهراً مع إضافة مدة أخرى اعتبارية. أما بالنسبة لاستحقاق معاش التقاعد الباكر قبل بلوغ سن الـ ٦٠ عاماً فلا بد من توافر مدة اشتراك لا تقل عن ٣٠٠ شهر والتوقف عن مزاولة العمل الخاضع للنظام، إضافة إلى التقدم بطلب لصرف المعاش.»

ونوه بأن النظام أعطى المشترك العاجز عجزاً غير مهني (وهو من استحال عليه بسبب حاله الصحية) الحق في أن يكسب أجراً يساوي ثلث أجره السابق على الأقل، واستدرك بالقول: «أما في حال استمرت حال العجز لديه مدة ستة أشهر أو أكثر فإنه يحصل على معاش عجز غير مهني لا يقل عن ٥٠ في المئة من متوسط أجوره خلال السنتين الأخيرتين أو مبلغ ١٧٢٥ ريالاً أيهما أكبر، شريطة حدوث حال العجز قبل بلوغ المشترك سن الـ ٦٠ عاماً، وأن يكون على رأس العمل الخاضع للنظام، وأن تتوافر لديه مدة اشتراك لا تقل عن ١٢ شهراً متصلة أو ١٨ شهراً متقطعة، وأن يتم إثبات حال العجز بمعرفة اللجان الطبية المختصة خلال ١٨ شهراً كحد أقصى من تاريخ انتهاء مدة الاشتراك.»

موضحاً أن معاش العجز غير المهني يزداد بنسبة ٥٠ في المئة كإعانة متى قررت اللجان الطبية المختصة حاجة المشترك إلى مساعدة غيره للاضطلاع بأعباء حياته العادية على ألا تزيد الإعانة على مبلغ ٣٥٠٠ ريال.

وأضاف: «إذا حدث العجز غير المهني بعد ترك المشترك العمل الخاضع للنظام فإنه يحق له صرف معاش تقاعد إذا توافرت لديه مدة اشتراك لا تقل عن ١٢٠ شهراً دون انتظار سن الـ ٦٠، أو مدة اشتراك لا تقل عن ٦٠ شهراً مع إضافة مدة اعتبارية.»

طالبوا بالتقنية الإلكترونية في ديوان المظالم مواطنون: نريد تسريع القضايا وتقليص المواعيد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110523/Con20110523421407.htm>

عناد العتيبي - الطائف، ماجد المرشد - بريدة
تباينت مطالب المواطنين من قبل ديوان المظالم عقب صدور الامر السامي الكريم بتعيين الشيخ عبدالعزيز النصار رئيساً لـديوان المظالم حيث اكدوا على ضرورة تفعيل التقنية الالكترونية في كافة فروع الديوان. وفي سياق مطالب المواطنين من ديوان المظالم، يرى خالد هدوان العنزي أن ديوان المظالم وخاصة الفروع التابعة له يجب أن تفعل الخدمات الالكترونية بشكل كبير وأن يشمل ذلك جميع الادارات. وقال سالم الشمري إن غياب فروع ديوان المظالم في المدن والمحافظات أمر تسبب في معاناة كبيرة للمواطنين، من خلال التوجه والسفر إلى المدن الكبيرة التي توجد بها محاكم ادارية، ولذا فإن الجميع يتطلع إلى أن تكون هناك فروع للديوان في كل مدينة ومحافظه خلال الفترة المقبلة. طول المواعيد
ومن جانبه، قال أحمد الزهراني إن هناك مشكلة كبيرة تواجه مراجعي ديوان المظالم، وهي طول فترة المواعيد التي يتم إعطاؤها للمراجعين وتصل في كثير من الاحيان لأكثر من شهر وشهرين. كما دعا عدد من المواطنين في بريدة الى ضرورة تطوير مرافق القضاء في ديوان المظالم وتسريع القضايا بزيادة عدد القضاة في المحاكم. وقال علي القوسي إن هناك العديد من المواطنين يتجهون رأساً الى ديوان المظالم لعرض مشاكلهم وقضاياهم، لذا فإن الأمر يتطلب تطوير هذه المحاكم لتواكب كثرة القضايا.

الشرطة تبطل صفقة استغلال طفلين وتتحفظ على والدهما

المزعوم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110523/Con20110523421401.htm>

حاتم المسعودي - مكة المكرمة
أبطلت شرطة العاصمة المقدسة صفقة استغلال طفلين، حاول رجل إدعى أنه والدهما وإجبارهما قسرا على العمل كرامة للإبل. وبحسب المصادر فإن والد الطفلين عقد صفقة مع وسيط لاستغلال الطفلين اللذين لا تتجاوز أعمارها سبع سنوات، ونقلهما من إحدى المناطق إلى مكة قبل إكمال الصفقة، في غضون ذلك فتحت شرطة المنصور في العاصمة تحقيرا موسعا في الواقعة لمعرفة كافة خفاياها وتفاصيلها، وأبلغ المتحدث في شرطة العاصمة المقدسة المقدم عبد المحسن الميمان، أن الأجهزة الأمنية تحفظت على رجلين برافتهما طفلين بعد الاشتباه، وأضاف المتحدث أن التحريات المبدئية أشارت إلى أن رجلا من جنسية أفريقية أدعى أنه والد الطفلين، أبرم عقدا مع آخرين للعمل لإجبارهما على العمل رعاة للإبل، وأشار المتحدث الأمني في شرطة العاصمة المقدسة، أن الصفقة تعد ضربا من ضروب العمل غير المشروع والعقود القسرية والاتجار بالبشر، موضحا أن تحقيقات شرطة المنصور كشفت أن الطفلين غير مضافين في إقامة والدهما، كما تبين وجودهما كمرافقين مع خالهما، حيث تم استدعاؤه للتحقيق والتحري، وتحفظت الشرطة على كافة الأطراف بغرض التوصل إلى الحقيقة.

مراقبات يرصدن ٥٩٣ مخالفة في ١١٤ جولة ميدانية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269733>

الدمام - عمر المحبوب

رصدت مراقبات القسم النسائي في أمانة المنطقة الشرقية، ٥٩٣ مخالفة، في ١١٤ منشأة نسائية، وذلك خلال جولات ميدانية «مكثفة» نفذت منذ مطلع العام الجاري، بهدف «إزالة جميع المخالفات في الأنشطة النسائية». ووجهت المراقبات ١١٤ إنذاراً، لهذه المنشآت. كما تحصلن على ١٣٢ ألف ريال، كغرامات على المحال المخالفة.

وقال مدير العلاقات العامة والإعلام في الأمانة محمد الصفيان: «إن الجولات شملت مناطق شرق الدمام وغربه ووسطه، وتم توجيه إنذارات لعدد كبير من المنشآت النسائية المخالفة»، لافتاً إلى أن الإدارة تختص في «تجميع وتصنيف النظم واللوائح الخاصة بالوحدة النسائية وتفعيلها، بحسب الأهداف المرسومة من جانب الأمانة، وإجراء حصر شامل لجميع الأنشطة، وتوضيح آلية العمل فيها، وتنفيذ الأنظمة واللوائح المعتمدة في صحة البيئة، من خلال المراقبة الميدانية، والمشاركة في مجال التوعية بضرورة وأهمية التراخيص المهنية والشهادات الصحية». وأبان أن القسم يسعى إلى «تصحيح أوضاع المنشآت المخالفة، من خلال تطوير أعمال الرقابة الصحية والإشراف على المنشأة النسائية، وإزالة المخالفات التي تضر بصحة الإنسان، والوصول إلى بيئة صحية سليمة داخل المنشأة». وأضاف الصفيان، أن «قسم الرقابة الصحية النسائية، يشرف على جميع الأنشطة النسائية، وإزالة المخالفات فيها، المتعلقة في الاشتراطات الصحية ومتطلبات السلامة، إضافة إلى إصدار الرخص المهنية للأنشطة، والشهادات الصحية للعاملات، بهدف ضمان سلامة الزبائن، والإشراف المتواصل على جميع الأنشطة، للتأكد من سلامتها وخلوها من المخالفات التي تضر بالزبائن». ويضم القسم النسائي، الذي يعتبر الأول على مستوى الشرقية، ٢٠ موظفة سعودية، انخرطن في دورات تدريبية، لتدريبهن على كيفية تنفيذ الجولات الرقابية، ومعرفة المنشآت المخالفة، ورصد جميع المخالفات في المنشآت وإزالتها. وجرى استحداث القسم النسائي ضمن إدارات الأمانة، بهدف «إصدار التصاريح والرخص والخدمات البلدية، التي تقدمها الأمانة للنساء وسيدات الأعمال، إضافة إلى الرقابة الصحية على المشاريع التي تزاولها النساء، التي تتعلق في الصحة العامة، ومتابعة المشاريع القائمة، ما يلغي نظام الوكيل، الذي كان معمولاً به في السابق، في الحصول على الرخص الصحية للمشاريع التي تزاولها النساء، ويسهل حصول صاحبة المشروع على رخصة صحية باسمها مباشرة.

مضاربة جماعية لـ ١٥ نزيلا بسجن نجران توقع ٨ إصابات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=55125&CategoryId=5

نجران: سلمان آل مقرح، بدور العسيري 2011-05-23 2:01 AM

شهدت شعبة السجن العام في منطقة نجران أمس ليلة أمنية ساخنة بعد نشوب مضاربة جماعية لـ ١٥ نزيلا يمينا داخل أحد العنابر، أسفرت عن إصابة ثمانية نزلاء، الأمر الذي أدى إلى استنفار الأجهزة الأمنية في المنطقة ووضع طوق أمني على جميع الطرق المؤدية للسجن.

وأوضح مدير إدارة الشؤون العامة المتحدث باسم السجون بالمملكة العقيد الدكتور أيوب بن حجاب بن نحيث في اتصال مع "الوطن" مساء أمس: أن ١٥ نزيلاً يمينا تشاجروا مساء أمس في العنبر الرابع بشعبة سجن نجران العام نتيجة خلافات مالية بينهم بدأت بالملاسنة وانتهت بالاشتباك بالأيدي، مما أسفر عن إصابة ثمانية نزلاء تم علاج سبع حالات داخل العيادة الأولية للسجن، فيما نقلت الحالة الثامنة إلى المستشفى.

وأضاف ابن نحيث أنه تم استدعاء عدد من الجهات الأمنية ذات العلاقة ومنها الدفاع المدني والدوريات الأمنية والمرور تحسباً لأية تطورات، إذ بادرت الجهات الأمنية المختصة بعمل طوق أمني حول أسوار السجن وجميع الطرق المؤدية إليه من الخارج في جميع الجهات.

وأشار إلى أنها تمت إحالة ملف القضية إلى الجهة الأمنية المختصة لمعالجة مثل هذه القضايا حيث تم تحويلها إلى مركز شرطة الفيصلية لاستكمال إجراءات التحقيق مع جميع النزلاء المشاركين في المضاربة لكشف ملابساتها وإصدار النتائج لمحاسبة المخالفين.

من جهته، أكد الناطق الإعلامي للدفاع المدني بالمنطقة النقيب علي آل جرمان أن عمليات الدفاع المدني تلقت بلاغا باحتمال نشوب حريق داخل شعبة السجن نتيجة مضاربة جماعية قائمة، إذ باشرت ٦ فرق إنقاذ وإطفاء عملها داخل السجن، وبقيت الفرق تترقب إنتهاء المشكلة حتى غادرت الموقع دون اندلاع أي حريق بعد فض الاشتباك. إلى ذلك، أكد الناطق الإعلامي لصحة المنطقة صالح بن علي آل ذيبة استقبال قسم الطوارئ بمستشفى نجران العام مساء أمس حالة واحدة وسط الخفارة من شعبة السجن العام وكانت الإصابة عبارة عن قطع في اليد اليسرى وجرح في كوع اليد اليمنى، وتم علاج اليد المقطوعة بتسع غرز، وبعد أن تلقى العلاج اللازم غادر قسم الطوارئ.

حذروا من آثاره السلبية على التركيبة السكانية والوحدة الوطنية وتزايد الوافدين

أعضاء شورى يعترضون على تسهيل زواج السعودية بأجنبي ويطالبون بإعادة النظر فيه

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635204.html>

الرياض- عبد السلام البلوي

تباينت وجهات نظر أعضاء الشورى المداخلين على مشروع تنظيم زواج السعوديين بغيرهم الذي ناقشه المجلس أمس الاثنين وأعادته إلى اللجنة الخاصة للرد على الملاحظات التي أثارها الأعضاء .

حمد القاضي طالب بإعادة النظر فيمن يتزوج السعوديات وقال " قد يستغل البعض الميزات التي نص عليها النظام من إقامة خاصة وتأشيرات سفر وعودة وغيرها ، في تحقيق مصالح شخصية لغير السعوديين " .

وغير بعيد من ذلك كان لعضو لجنة الأسرة والشباب طلال بكري الذي بدا معارضا لما يمكن أن يسمى تسهيلات التنظيم الجديد حيث قال " فتح باب الزواج لغير السعوديين من السعوديات قد لا يصب في مصلحة الوطن مستقبلا وسيترتب عليه نتائج سلبية منها زيادة عدد العمالة الوافدة، وتقاطر عدد الراغبين في الزواج من السعوديات من أجل الحصول على الجنسية وتحسين أوضاعهم الاقتصادية .

وحذر بكري من مشاكل أخرى مثل ظهور مشكلات نسب جديدة والهروب بالأبناء وقال " في ظني أن هذا التنظيم بوضعه الحالي لا يصب في مصلحة الوطن ويعالج جزءاً من المشكلة ويغفل عن الجزء الأهم وهو ما يترتب عليه من نتائج سلبية تخص الأولاد، وأرى ألا يتسرع المجلس في إقراره " .

وقال نائب رئيس اللجنة التعليمية محمد آل ناجي " يجب أن يُبنى مواد تنظيم زواج السعوديين بغيرهم على دراسات علمية للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لكل مادة وألا يخرج التنظيم بحل مشكلات فردية مبنية على تجارب واجتهادات شخصية، وأضاف آل ناجي :على هذا التنظيم أن يتعامل مع قضايا اجتماعية يصعب توقع نتائجها .

وأضاف آل ناجي: يجب النظر في الآثار السلبية للتنظيم ومقارنتها مع الجوانب الإيجابية التي يمكن الحصول عليها، لدينا نسبة كبيرة من المطلقات والعوانس والأرامل ولدينا آلاف الأسر المشمولة بالضمان الاجتماعي لأب أجنبي وأم سعودية والعكس .

وأكد آل ناجي أن لكل مجتمع خصوصيته وظروفه وقال " مجتمعا السعودي له خصوصيته ولدينا مغريات اقتصادية واجتماعية كثيرة تجعل العديد من الجنسيات ترغب في بناء علاقات مع مجتمعنا، لذا يجب الحيلة من تشريع أنظمة تستغل في اختراق خصوصيتنا وروابطنا الاجتماعية وتغيير التركيبة السكانية في المجتمع، وختم آل ناجي " يجب علينا أن نعزز وحدتنا الوطنية والتجانس السكاني والذي يعد من أهم دعائم هذه الوحدة " .

وتساءل العضو خالد العواد عن الهدف من التنظيم لافتاً إلى وجود ثغرات، ومن ذلك عدم تحديد فترة زمنية لإقامة المسموح له بالزواج من السعودية وغيرها المولودين في المملكة، ويرى العواد حذف الفقرة الخاصة بالسماح بالزواج للسعوديين من أبناء دول الخليج، كما اقترح إضافة ما ينص على خلو طالب الزواج من السوابق، وهو ما ذهب إليه العضو أحمد آل مفرح الذي شدد على إضافة فقرة تمنع أن يكون الراغب في الزواج من متعاطي المخدرات .

ويرى العضو عازب آل مسبل أن يكون هناك نص يتيح موافقة من ينوب عن وزير الداخلية على طلبات اللجنة المشكلة لدراسة طلبات الزواج لتخفيف العبء عن الوزير، وقال " التنظيم لم يعالج الزيجات القائمة المخالفة ويجب إضافة نص نظامي لذلك" وأضاف العضو سالم القحطاني بأن من واجب التنظيم الأخذ بعين الاعتبار المشاكل القائمة من زواج السعوديين بغيرهم، مطالباً بإيجاد حلول عبر مواد تضاف للتنظيم لمعالجة أوضاعهم . من جانبه اقترح العضو عبد الرحمن اليامي حصر الفئات المسموح لها الزواج بغير السعودية بموافقة المقام السامي، في الوزراء وأعضاء الشورى والسلك الدبلوماسي فيما تحال باقي الفئات للجنة التي ستتولى دراسة الطلبات والموافقة عليها.



ولي أمر يتهم معلما بعدم إسعاف ابنه بطريق

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=55272&CategoryId=5

أبها: الوطن 2011-05-24 1:28 AM

اتهم ولي أمر طالب، معلما بمدرسة حنين الابتدائية بعدم إسعاف ابنه الذي تعرض لحادث سقوط بعد انتهاء الدوام الرسمي أمس، وتركه ينزف دون أن يحرك ساكناً. وقال ولي أمر الطالب علي بن سعيد شفلوت لـ "الوطن" أمس، إن ابنه فيصل "بالصف الثاني الابتدائي" سقط على الأرض، خلال محاولته صعود السيارة التي نقله للمنزل، وتزامن ذلك مع بدء السائق تحريك السيارة مما أدى إلى تدرجه ومن ثم إصابته بإصابات متنوعة، لافتاً إلى أن شقيق الطفل الأكبر "سعيد" قام بحمل أخيه، ونادى بصوت مرتفع على أحد المعلمين المتواجدين طالباً منه أن ينقله إلى المستشفى، إلا أن المعلم لم يقم بأي استجابة "على حد قوله".

وأضاف ابن شفلوت، حضرت في وقت متأخر، ونقلت ابني الذي كان فاقدا للوعي إلى مركز طبي خاص، ومن ثم إلى مستشفى خميس مشيط العام حيث وجد أنه يعاني من نزيف وإصابات بالغة في نواح متفرقة من جسمه، مناشدا المسؤولين في مكتب التربية والتعليم في مركز طريب بسرعة التحقيق في الحادثة. من جهته، نفى مدير المدرسة محمد بن سعيد، تجاهل المعلم للطالب وعدم إسعافه، وأكد أن المدرسة أبلغت ولي الأمر بحادثة سقوط ابنه وحضر لاستلامه، محملاً المسؤولية السائقين الأجانب الذين يفتقدون مراعاة آداب ووسائل السلامة، في حين أوضح أنه خاطب مركز الإمارة والشرطة بطريب في وقت سابق بسلبات تلك الفئة من السائقين، ومن أبرزها عدم اكتراثهم بسلامة الطلاب، فضلاً عن أن ما يقومون به مخالف للأنظمة والتعليمات.

هل تؤيد دمجهما في مؤسسة خيرية واحدة تدار بأسلوب

القطاع الثالث

التنسيق بين الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي.. مفقود!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤

<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635264.html>

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

يبدو أنه بات من الضروري تأمل كثير من واقع المؤسسات الرسمية التي تخدم فئة الفقراء والمحتاجين، وربطها بشكل حقيقي بواقع الجمعيات الخيرية، التي على الرغم من عملها الدور نفسه وهو محاولة التيسير على الأسر المحتاجة ودعمها مادياً، إلا أنه يتضح من خلال واقع التواصل بين الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية، أن هناك حلقة مفقودة في التعامل مع قضايا الاحتياج، فالإجراءات المتبعة في التقديم على الضمان من أوراق إثبات للحاجة أو العوز، وكذلك حال الأسرة من حيث من يعولها؟ وإلى أي مدى قدر حاجتها؟، هي ذات الطريقة تقريباً المتبعة في الجمعيات الخيرية، وإن اختلف النوع فيمن يستحق الإعانة في كل من الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية.

وعلى الرغم من انتماء كل من هاتين المؤسساتين إلى وزارة واحدة وهي وزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أننا لا نلاحظ بأن هناك تعاوناً كبيراً وتطويراً يربط المؤسساتين بعضهما ببعض من أجل صالح الأسر المحتاجة، فكل مؤسسة تعمل على حدة، وإن سخر للضمان الاجتماعي من الميزانية المالية ما لا يسخر في الجمعيات الخيرية، التي تعتمد على بعض الصدقات في إقامتها، وهنا يُطرح أكثر من سؤال: هل غابت همزة الوصل بين الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية؟، ولماذا لا يكون هناك ثقافة مشتركة واحدة إنسانية في التعامل مع الحالات؟، بدلاً من الروتين "البيروقراطي" الذي يعتمد عليه الضمان الاجتماعي، في حين قد تتفقر فوقه الجمعيات الخيرية، حتى اختلفت الجهتان في تعاطيهما على الرغم من تناولهم لحالة واحدة ومبدأ واحد وهو مكافحة الفقر، وكيف من الممكن تطوير هذين الجهازين بما يعود بالنفع على الأسر المحتاجة؟.

يرى البعض أن هناك صعوبات وعوائق في عمل الضمان الاجتماعي وكذلك محدودية في تعاطي الجمعيات الخيرية، فالروتين يُصعب كثيراً من التحاق الأسرة الواحدة للمؤسساتين، في حين يرى بعضهم الآخر ضرورة التنسيق بين الجهتين للوصول إلى الأسر المحتاجة، بالبحث عنهم بدلاً من الشقاء الذي يشعر فيه المحتاج في الوصول لجهتين من المفترض أن يعملان سوياً لمكافحة الفقر.

جهودهما مشكورة ولكنهما تبقيان في إطار «مساعدة الناس» من دون أن يساعدوا أنفسهم إجراءات طويلة

في البداية قالت "أم عبدالله": تطلعت منذ أكثر من عشر سنوات، وقد بذلت كثيراً من أجل الوقوف بصلاية في معيشتي وأنا وأبنائي السبعة، حيث استطعت أن ألتحق بالضمان الاجتماعي بعد عمل جميع الإجراءات المجتهدة، من الذهاب إلى الأحوال المدنية ثم المحكمة وإحضار شهود وورقة من العمدة، إلى جانب إجراءات طويلة جداً كلفتني كثيراً من المال الذي أنفق في سيارات الأجرة، حتى نجحت في الالتحاق وبدأت تصرف لي إعانة شهرية؛ مضيئة أنه حينما أردت الالتحاق بالجمعية الخيرية أيضاً، بذلت إجراءات مشابهة من توفير الأوراق اللازمة، من صورة لعقد الإيجار الذي أسكن به مع أبنائي، وكذلك صورة من فاتورة الكهرباء، ثم صورة من بطاقة العائلة، وإحصاء عدد أفراد المنزل، ومن يعمل؟، ومن لا يعمل؟، ومن يدرس؟، ومن لا يدرس؟، ثم خطاب من مدارس البنات، إضافة إلى إجراءات متعبة، حتى استطعت أن أستخرج بطاقة الجمعية التي بموجبها أستحق أي إعانة، على الرغم من أن ما يصرف لي مبلغ زهيد جداً! ظروف صعبة

واتفقت معها "لطيفة سعد" التي عاشت في ظروف مادية صعبة مع أسرته حتى وصلت إلى سن (٣٧) عاماً، في محاولة مستميتة للدخول في الضمان الاجتماعي، الذي في كل مرة يطلب منها أن تكون إما مطلقة وإما يتيمه وإما أرملته، على الرغم من تسجيلها في الجمعية الخيرية من دون شروط، إلا أن ما تتقاضاه منها لا يسد حاجتها، مبينة أن الضمان الاجتماعي أكد لها أنه في حال إحضارها ورقة من المحكمة تثبت أن والدها لا يصرف عليها، فإنها تصبح من المستفيدين، مشيرة إلى أن والدها رفض أن ينفق عليها وأشقائها منذ طلاق والدتهم الذي تجاوز (٢٠) عاماً، ورفض أيضاً أن يذهب إلى المحكمة ليعلن أنه لا ينفق .

وتساءلت: لماذا لا يكون هناك تعاون بين الجمعيات الخيرية وبين الضمان يتم من خلاله تتبع من هو بحاجة إلى الدعم المادي؟، كحالات استثنائية خارجة عن الحالات الثلاث التي يشترط الضمان توافرها؟، خاصة حينما تصل الفتاة إلى سن متأخرة من دون زواج، ولا تجد من يعولها، متسائلة مرة أخرى: لماذا لا يكون هناك تعاون بين القضاء وبين الحالات المشابهة لوضعها؟، بإحضار من يشهد بأن الأب لا ينفق، بدلاً من أن يتوجب إحضار الأب بنفسه .

ليس هناك تكامل

ورأى "د. محمد السلومي" الباحث في العمل الخيري، أنه ليس هناك تكامل بين الضمان الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الخيرية، فالمنظومة بأكملها يوجد بينها خلل، مضيفاً أنه على سبيل المثال، الجمعيات والمؤسسات الخيرية من أهم حقوقها الأوقاف بأكملها إدارة واستثماراً، ولها حق الزكاة، فحينما تحصل على حقوقها في تلك الجوانب، سوف تؤدي واجباتها وتتكامل مع الضمان الاجتماعي، مبيناً أن الذي يحدث الآن هو أن الضمان الاجتماعي يتناول شيئاً محدداً متعلقاً بالفقراء، والجمعيات الخيرية تتناول أموراً كثيرة مختلفة، مؤكداً أن هناك خللاً كبيراً جداً، مطالباً بميلاد قطاع ثالث شريك في جميع عمليات التنمية، وقد ذكر ذلك مفصلاً في كتابه الجديد (القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية .) هيئة وطنية عليا

وقال إن عجز الصندوق الخيري الوطني عن المعالجة المتكاملة والشاملة، يحتاج إلى نوع من الإستراتيجية العامة لمعالجة الفقر بكل أنواعه الإداري والفكري والثقافي، قبل الفقر المعيشي، وهذا لا يمكن أن يتم من دون هيئة وطنية عليا لا ترتبط بمؤسسات القطاع الحكومي، وتكون معنية بمؤسسات القطاع الثالث، لتتكامل مع القطاع العام والخاص (الحكومي والتجاري)، لافتاً إلى أن الدراسات التي عملت حول موضوع الفقر، أوضحت أن الخلل كبير، ومن منظومة أكبر من قضية الضمان الاجتماعي، وأكبر من منظومة الجمعيات التي تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، بل إنها في أصلها قضية مرتبطة بالتعليم وسياساته وبالتوظيف وبمؤسسات مالية للدولة، ومرتبطة كذلك بضرورة وجود إرادة سياسية، التي لا بد أن تكون قوية وموجودة في الساحة .

محرومة من حقوقها

وأضاف أن تلك القضية لا بد أن يكون لها بعد عميق مرتبط بالتربية والتعليم والأمانة لدى المواطنين، مضيفاً: "هي في حقيقتها منظومة متكاملة، إذا لم تتوافر فسنبقى بهذه الطريقة"، مؤكداً أن الجمعيات الخيرية محرومة من حقوقها، فليس لها حق في الأوقاف أو الزكاة التي تجمع من قبل التجار، وبالتالي ليس هناك عطاء على مستوى العطاء في الشرق أو الغرب ميسور، ذاكراً أنه من الأسباب الرئيسية إضافة إلى ما سبق، الحملات غير الأخلاقية في صحافتنا المحلية التي تتهمها بدعم الإرهاب الفكري، سواء تلك المؤسسات التي تعمل في الخارج، أو تعمل في الداخل أيضاً، وبهما تتكامل رسالة الدولة لتؤدي دورها الوطني وتلبي حقوق المواطنين .

خلل كبير

وأشار إلى أن الخلل كبير ويحتاج إلى إصلاح، مضيفاً أنه ضد عملية الدمج بين المؤسسات (الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية)، متمنياً فيما لو كان هناك آلاف المؤسسات وآلاف الجمعيات، شريطة أن يكون بينها مجالس تنسيقية، موضحاً بأن الدمج قد يخلق المزيد من المشاكل التي من أهمها "البيروقراطية"، فالأصل في العمل الخيري هو أن آلياته ووسائله ليست كمثل آليات القطاع الحكومي، وذلك في العالم بأكمله، فهو يعمل على البساطة والأريحية وعدم الروتين، وهذا سر نجاحه لدى الغرب وفي العالم الآخر، مبيناً أنه حينما يتحول إلى منظومة حكومية ومؤسسات حكومية، فهنا نكون كمن قتل الإبداع والعطاء والتفاعل المجتمعي .

التعامل واحد

أما "نعيم الغنام" رئيسة جمعية "ود" فتري أن الجمعيات الخيرية غير منفصلة عن الضمان الاجتماعي، وأن التعامل بينهما واحد، مضيفاً أن الجمعيات لم تعد كالسابق الهدف منها إغاثة الأسر المحتاجة، بل تحولت في أهدافها إلى أن تكون تنموية أكثر منها إغاثية، وذلك بحسب مقدرتها، وهنا أصبح دور إغاثة المحتاج موكلاً بالضمان الاجتماعي، مشيرة إلى أن التنسيق بين الجمعيات الخيرية وبين الضمان الاجتماعي يكمن في مساعدة الفقير في حالة صعوبة وصوله للضمان، كما أن الجمعيات تساعد الفقير والمحتاج في الحالات التي لا يقدم الضمان الاجتماعي له مساعدة، موضحة أن عمل

الجمعيات الخيرية في تقديم المساعدة للمحتاج أوسع وأشمل من الضمان الاجتماعي، فالضمان يخدم الأراامل والمطلقات واليتيمات، والجمعيات تتولى حالات الأسر المحتاجة التي يوجد فيها رب الأسرة بدخله البسيط .
إمداد المساعدات

وأضافت أن الاتفاق والتوافق بين الجمعيات الخيرية وبين الضمان الاجتماعي لابد أن يحدث من خلال دعم كل قطاع للآخر في إمداد المساعدات، والدعم لتلك الأسر الفقيرة، محدثة عن تجربتها في "جمعية ود"، التي تتمثل في محاولة إيصال احتياج بعض الأسر إلى الضمان الاجتماعي بالتقديم لهم، مؤكدة أن الخدمات التي تقدمها الجمعية تتمثل في توفير الوظيفة للسيدة المحتاجة وكذلك تدريبها، إلى جانب تسديد ديونها المتعثرة، وربما وصلت خدمات الجمعية إلى تسهيل إجراءاتها في بعض قطاعات الصحة، لافتة إلى أنهم في الجمعية ترددهم اتصالات من الضمان الاجتماعي لتتبع وجود بعض الحالات التي تحتاج إلى مساعدة، موضحة أن هم الجمعية الأول هو توفير السكن للأسرة المحتاجة، أو مساعدتها في الإيجار .

إشكالية كبيرة

وأوضحت أن الضمان يصرف معونة مادية شهرية، في حين يبقى دور الجمعية محدود في الإعانات المتقطعة، وفي فترات محدودة، فالجمعية لا تصرف مبالغ مالية دائمة كما في الضمان، إلا أنها تساعد في حالة القروض والاتصال بالشركات التي تستطيع مساعدتهم في التدريب وتأهيلهم للعمل، مشيرة إلى أن الإشكالية الكبيرة في الضمان الاجتماعي تتمثل في سحب المعونة من المرأة التي تلتحق بعمل حتى إن كان براتب بسيط جداً، حيث تقطع عنها الإعانة بمجرد توظيفها، وتلك مشكلة كبيرة، حيث أن المرأة تكون سعت لتحصل على وظيفة براتب بسيط يعين مع ما تحصل عليه، ثم تفاجأ بأن الضمان يوقف عنها المساعدة، على الرغم من أن المعونة المقدمة من قبلهم غير كافية لسد حاجة الفقير، التي تتفاوت بين (٧٠٠) إلى (١٠٠٠) ريال، كل بحسب وضعه وحاجته، متمنية أن تسعى الأسر المحتاجة إلى التوجه للبحث عن العمل والتدريب والتعليم حتى تنهض بحاجتها.

يحدث الفوضى في المنزل ولا يهدأ له بال إلا بإزعاج الآخرين الطفل المستأسد.. قلق لا يتوقف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635265.html>

تبوك، تحقيق- بسمة الشامان
كثيراً ما تشكي الأمهات من استئساد أحد أطفالها، وتمرده أحياناً عن تنفيذ طلباتها، معبراً بطريقته الخاصة عن ما يغضبه على من حوله من أقرانه ووالديه، إما بالضرب أو التكسير، ليحدث العديد من المشاكل، الأمر الذي يوقع والديه بالحرَج .

«الرياض» تلقى الضوء على «الطفل المستأسد»، لمعرفة صفات هذا النوع من الأطفال، إلى جانب كيفية التعامل معه، للقضاء على المشكلة قبل استفحالها، ولكي نؤسس جيل ناشئ طموح، لا يقف تفكيره على إزعاج الآخرين .
شخصية غير مستقرة

في البداية قالت «عزة محمد» -الأخصائية النفسية- يعاني بعض الأطفال من شخصية غير مستقرة تفتقد إلى التوازن، فينشأ عنها طفولة «مستأسدة» أو «متذمرة»، معادية لمن حولها، فتظهر تمرداً من خلال سلوكيات خاطئة، كعصيانها للأوامر الصادرة من الوالدين أو المعلمين، الأمر الذي يؤدي إلى إيذائها لغيرها من أقرانها، إما جسدياً أو عاطفياً، أو محاولة الحصول على ممتلكات الآخرين بالقوة، مستهزئين بمن حولهم، ومقللين من شأنهم النفسي والاجتماعي، مستخدمين التنازب بالألقاب، إضافة إلى التهديد لإخافة من حولهم، مضيفاً أن الطفل المستأسد يعمل على إقامة مجموعات منعزلة عن بقية الطلبة، رافضاً انتماءه لهم، وهي ظاهرة ذاتية يعملها لإثبات وجوده بطريقة ملفتة للنظر، وإظهار عدم رضاه النفسي عن الحال القائم .

معاملة الوالدين
وأضافت: يرجع ذلك غالباً إما لسوء معاملة الوالدين أو غياب أحدهما، أو لغيرته الشديدة من أقرانه، وقد تعود للدلال الزائد أو الإهمال المفرط ممن حوله، مبيّنة أنه قد يخطئ الأهل في تعاملهم مع الطفل، واللجوء إلى معاقبته إما بالحرمان أو بالضرب، أو التعنيف الزائد والتهديد، مشددة على أهمية استخدام الحوار وفنونه المتناسبة مع الأعمار المختلفة، فهو أبلغ الطرق للوصول إلى حل أمثل، فور ظهور موقف العناد من الطفل، إلى جانب تصحيح أفعاله وتحفيزه بمكافآت إن أحسن التصرف، مع إعطائه ثقة بنفسه وعدم إرهابه بالأوامر .

رمي بالحصى
وأوضحت «حنان سالم» أنها تعمل جاهدة على تجنب أولادها لأبناء خالهم، فوجودهم جميعاً في مكان واحد يشعل منزلها بالمشاكل، مضيفاً: «هم مدللون لدرجة إن لم تلب طلباتهم، يُظهرون العديد من السلوكيات السيئة، مستخدمين الشتائم البذيئة والرمي بالحصى وكسر ما يكون في طريقهم، تعبيراً عن غضبهم»، مشيرة إلى أن أكثر ما يزعجها تأثر أبنائها بسلوكياتهم والصراخ بصوت عال، لذلك حرصت على إرسال أولادها عند مجيء أولاد خالهم إلى أي مكان آخر حتى لا يشكلوا تجمعات تزعج المنزل .

اعتاد على ذلك
وأكدت «أم سامي» على أنها تستغرب تجاهاً لثباتها لتصرفات ابنها الوحيد، فهو مؤذٍ لدرجة أنهم فكروا بالرحيل من منزلهم، مضيفاً: «دائماً أجده في فناء منزلنا محاولاً أخذ أي شيء يخص طفلي، مع حرصي على غلق الباب، لكن ذلك لم يقف في طريقه، فهو ذو خبرة في تسلق حائط منزلنا، أخبرته والدته مراراً، ولكنها تبرر ذلك بصغر سنه، وأنها تجهل كيفية التعامل معه»، مشيرة إلى أنها اشتريت ألعاباً لابنها ظناً منها أن ذلك يجعله يتوقف عن تصرفاته، ولكن حاله لم يتغير، وكأنه اعتاد على ذلك .

تصرفات حمقاء

وقالت «أم نايف»: أعاني من تمرد ابني الأوسط، فهو في العاشرة من عمره، وبرغم أنه يعيش معنا أجواء أسرية هادئة نوعاً ما، لكن شخصيته أصبحت غريبة، لا أعلم سر هذه التصرفات التي ظهرت عليه فجأة، مبنية أنه ما أن يعود من المدرسة إلا ويُسمع صراخه في كل أرجاء المنزل، بل إنه يعمل على خلق المشاكل بين إخوته، مشيرةً إلى أنهم لم يسلموا منه، الأمر الذي أجبرها على ضربه جراء تصرفاته الحمقاء، وكذلك حرمانه من العديد من رغباته، إلى جانب حبسه داخل غرفته لساعات، ولكن ذلك لم يزد إلا عناداً وتمرداً، مؤكدةً على أنها تجهل خصائص مرحلته العمرية وكيفية التعامل معه .

دورات تثقيفية

ونصحت «هند» الجمعيات الخيرية والمراكز التدريبية بإقامة دورات تثقيفية للوالدين في كيفية التعامل مع الأطفال بشكل عام، والمتمردين بشكل خاص، فأذيتهم ممتدة إلى غيرهم، بل ومؤثرة بشكل سلبي وملحوظ على من حولهم من الأقران، مضيفةً أنه لا بأس إن قدمت المدارس مثل تلك الدورات، لتوعية الطلاب في كيفية التعامل مع إخوتهم الصغار، فكثيراً ما يكون الوالدان «أميين»، جاهلين لمثل تلك الدورات، ليكون للابن دور في إيصال ما يفاد منه، في كيفية تعديل السلوك لهذا الطفل وطريقة التعامل معه .

تجمعات منعزلة

وأوضحت «منصورة الخالد» أنه بحكم عملها كمعلمة للمرحلة الابتدائية، فإنها تشاهد العديد من تلك السلوكيات المتمردة، تظهر من خلال إقامة بعضهم لتجمعات منعزلة عن بقية الطالبات، تقودها رئيسة لهن تميل شخصيتها غالباً إلى الشدة في تعاملاتها، إلى جانب السيطرة على من حولها، ذاكرةً أنه تأتي لها الكثير من شكاوى الطالبات المتوذييات، وعند حديثها معهن ومحاولة نهيهن عن تلك التجمعات، تجد «البجاجة» بالرد، بل وعدم التقيد بما تمليه عليهن من أوامر .

عيب يا ماما !

وقالت «أم سالم»: إن برود بعض الأمهات من تصرفات أبنائهن يغيظني، فعندما تأتي إحداهن لزيارتي تترك لي مهام متابعتهم في ظل وجود أبنائي، لأتشتت بين ضيافتهم ومتابعة الأبناء وحل مشاكلهم، ناهيك عن تكسيرهم العمدي لتحف منزلي، مبنية أنها تجد من أمهاتهم الضحك من تصرفاتهم، وقول: «عيب يا ماما»، لافتةً أنها لا تحاول إظهار تذمرها، ولكنها تتحاشى أن تلقى بهذا النوع المهمل لأبنائهم، تاركين لهم الحرية في فعل ما يشاؤون.

أسكتلندا: بريطاني متهم بقتل زوجته يزعم أنه ضابط

سعودي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270260>

أدنبرة - «الحياة»

أبلغت شرطة أدنبرة محكمة أسكتلندية تحاكم بريطانياً بتهمة قتل زوجته الأولى ومحاولة قتل الثانية التي التقاها أثناء عملهما في السعودية، بأن المتهم مالكولم ويبستر كان يحاول إغواء النساء بالادعاء بأنه ضابط برتبة رائد في القوات السعودية. وقال المتحري للمحكمة إن الشرطة فتشت منزل ويبستر في قرية أوبان الأسكتلندية فعثرت في خزانة ثيابه على زي عسكري صحراوي وقبعة معركة وشارة رتبة «رائد». وأضاف المتحري أن ويبستر ادعى لعدد من النسوة أنه ضابط سعودي، وأنه يوفر خدمات طبية للقوات السعودية الخاصة. وأكد مفتش الشرطة تشارلز هنري الذي قاد عملية دهم منزل ويبستر أن الأخير عرض زيه العسكري المزعوم على زملائه في مستشفى أسكتلندي يعمل ضمن طاقم ممرضيه. وأشار إلى أن المتهم عمل في السابق ممرضاً في السعودية. ودانت المحكمة ويبستر الخميس الماضي بقتل زوجته الأولى كليز موريس (٣٢ عاماً) بهدف الحصول على قيمة وثيقة التأمين على حياتها في عام ١٩٩٤. كما دانت المحكمة بمحاولة قتل زوجته الثانية فيليبستي درام في نيوزيلندا العام ١٩٩٩. وسينطق القاضي بالحكم عليه في ٥ تموز (يوليو) المقبل.

طفلة تنزف في طوارئ مستشفى حكومي ٤٨ ساعة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110524/Con20110524421811.htm>

حسين هزازي - جدة

رفض أطباء مستشفى حكومي في جدة استقبال حالة طفلة أصيبت بجرح أدى إلى نزيف في يدها، ولم تتجاوز سن الرابعة، وإدخالها إلى غرفة العمليات، مشترطين مرور ٤٨ ساعة، وذلك رغم توسلات ولي أمرها الذي وقف مذهولاً متألماً وابنته تعاني من الآلام. وقال والد الطفلة ريناد، إن ابنته أصيبت بنزيف وجرح عميق في يدها وتقطع ثلاثة أوتار وشرابين العصب، ونقلها إلى طوارئ مستشفى حكومي خارج محافظة جدة، ولضعف الإمكانيات تم نقلها بسيارة إسعاف إلى مستشفى حكومي آخر في جدة الخميس الماضي، وتم الكشف عليها وتشخيص حالتها أنها خطيرة ولا بد من التدخل الجراحي، ومنعت من الأكل والشرب لأكثر من ٢٤ ساعة، مضيفاً «وبسبب تأخر استشاري عمليات التجميل واستشاري جراحة العظام لكونها عملية حساسة، فطلب المستشفى الاستغاثة من مستشفى حكومي آخر ولكن اعتذروا لعدم وجود كادر طبي». وأضاف والد ريناد أنه طرق باب إدارة المستشفى الذين أكدوا أن الحالة ليست خطيرة، وفيما بعد تفاجأوا أن الطفلة مصابة بالأنيميا وهي تنزف ٤٨ ساعة مما أدخلها في دائرة الخطر فاضطروا إلى إدخالها ظهر أمس إلى غرفة العمليات. من جهته، أوضح المدير الطبي ومساعد مدير المستشفى الحكومي أن الحالة أدخلت إلى غرفة العمليات في المستشفى أمس، وسيتم اتخاذ الإجراء المناسب لحالتها، بمشاركة طبيب التجميل في العملية.

المملكة أكبر مركز تدريب للعمالة غير المؤهلة للسوق افتراض الطرق والأرصفة.. المخالفين ماخذين راحتهم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635262.html>

تبوك - علياء الحويطي

مشهد العمال المخالفين وهم يفترشون الأرصفة، ويحتلون مداخل الأحياء الرئيسية بحثاً عن ساعات عمل هنا وهناك، إضافة إلى انقضاضهم على السيارات التي قد تتوقف لأي سبب، يفتح المجال للحديث عن دور أفراد المجتمع لمعالجة مشكلة العمالة عموماً، إذ لا ينبغي أن نضع يداً على الأخرى بانتظار حل سحري، بينما نحن نتسبب يومياً بتصرفات لا تراعي المصلحة العامة، بل نركز في الانتفاع من كل الفرص، ومن بينها تجارة التأشيرات وتأجير التراخيص وغيرها. هنا لابد من معرفة أسباب تكديس تلك الأعداد الهائلة، وهل هي في المتاجرة بالتأشيرات أم في غياب الرقيب؟، أم في التحايل على النظام بطرائق مبتكرة ومختلفة ساهمت في انتشار عدد من الجرائم والسرقات؟.

تراخيص وهمية

في البداية قال "خالد الحمود" رجل أعمال: إن العمالة السائبة المتكدسة والمخالفة لنظام العمل المشروع، تكون مرتبطة بعدة حالات، منها المتاجرة بالتأشيرات من خلال الأفراد الذين يسعون لعمل تراخيص وهمية على منشآت لا تعمل بالأصل، وأيضاً منح مؤسسات وشركات تأشيرات أكثر من احتياجاتها، وهذه تقع في المناقصات الحكومية التي تصرف لهم تأشيرات لخدمة أي مشروع يتم ترسيته، إلا أن بعضهم يسيء العمل بها، مضيعاً أن بعضاً من الشركات تستخدم العمالة في التنفيذ، وبعد نهاية المشروع تجد تلك العمالة أصبحت بلا رقيب وتجوب الشارع والسوق المحلي، بل وتعمل تحت كفالة تلك المؤسسات والشركات، مشيراً إلى أن البعض يستخدم عمالة أخرى أو تنفيذ المشروع بعقود من الباطن، وتدخل تلك التأشيرات تحت مزادات بالخفاء، يتقاضى فيها البائعون مبالغ طائلة من دون نظرة للعوائد السلبية التي تعود على هذا الوطن ومواطنيه من جراء مخالفة نظام العمال.

نهايتها عشوائية

وشدد على دور مكاتب العمل ومتابعتها الجادة لكل سجل تجاري أو رخصة محل ممنوح عليها تلك التأشيرات، فمتابعة النظام والأخذ بدقته سيكون هو الفاصل ما لم تدخل فيه المحسوبة، وهذا ما نعيشه حقيقة في عدم تطبيق النظام، مضيعاً أن الوجهاء وذوي المكانة لهم نصيب وافر من تلك التأشيرات، التي يكون بعض منها ممنوحاً من دون العودة للنظام، وتكون نهايتها عشوائية في جذور السوق الاقتصادي، مدلاً على أن تلك الأعداد المتكدسة وسط المدن حتى الهجر الصغيرة وهم متناثرون بشكل عشوائي، يدل على مخالفتهم النظام والعمل.

تطبيق النظام

وأوضح أنه لو تم تطبيق النظام على الكل من دون استثناءات، لوجدنا أن الطاقة الاستيعابية لاحتياجاتنا العمالية الحقيقية قد لا تصل إلى ربع الحصيلة للعمالة الوافدة، التي تزيد على (٧) ملايين عامل، ذاكراً أن كثيراً من الوافدين خضعوا للتضليل والخداع من مستقدميهم، وكان ذلك سبباً مباشراً في تسريحهم للعمل بعيداً عن كفلائهم، سواء بتراضي الطرفين أو هروب الوافد وعمله بنفسه بعيداً عن العيون، لافتاً إلى أن هذه القضية يجب التدخل العاجل فيها من قبل المسؤولين لوضع حد لها، فكلهم مشترك سواء المسؤول أو المواطن، أو تلك الشركات والمؤسسات التي تعمل في الخفاء.

سياسة السعودية

ورأى "فانز العنزي" رجل أعمال، أن من أسباب تكديس العمالة بشكل عشوائي هو أن سياسة السعودية رغم نجاحها من جانب واحد، إلا أنها خلفت وراءها كثيراً من الوافدين العاطلين عن العمل النظامي، من دون النظر لهذه التبعات ووجهها الآخر، مضيعاً أن ذلك خلق فوضى أخرى في اليد العاملة، وتركهم داخل البلاد من دون عمل معين، الأمر الذي زاد من

القضايا التي تطالعنا بشكل شبه يومي من انتشار السرقة وخطف الحقائب من السيدات في الأسواق، إضافة إلى تكتل بعضهم وخلق عصابات لسرقة المنازل والسيارات، كما أنهم أصبحوا ذوي سهولة في انقيادهم مع بعض محترفي الجريمة، نظير مبالغ معينة تكفيهم لتلبية حاجاتهم، مشيراً إلى أن من ذلك أيضاً زيادة ظاهرة التسول على مدار العام، وهذا ما نشاهده في العديد من المدن عند إشارات المرور وفي المساجد والمرافق العامة .

دراسة شاملة

وأضاف أن بعضهم عمد إلى ممارسة أعمال مهنية لا يجيدها في الأصل، ولكن الحاجة أجبرته على ذلك، موضحاً أن الأمر يحتاج إلى نظرة شاملة حقيقية نراها على أرض الواقع، فكلهم حريص على نظام السعودة ودخول الأيدي السعودية الشابة سوق العمل، ولكن تبقى هذه العمالة "المتسبية" بوجودها المخالف، حجر عثرة أمام كثير من الشباب، مشدداً على أهمية وضع دراسة شاملة بعيدة المدى للسنوات القادمة، عن كيفية ترحيل هذه العمالة واستبدالها بأيد من المملكة، أو على الأقل عمالة تعمل بمهن حقيقية، وليست كمثل ما نعيشه الآن من تخبط كثيرين في مهن غير مؤهلين لها.

استنكر عزم الحكومة الإسرائيلية بناء ١٥٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية خادم الحرمين يوجه بأهمية إنجاز المشروعات التنموية في الأوقات المحددة لها دون تأخير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635145.html>

الرياض - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض .
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، المجلس على فحوى الاتصالات الهاتفية للذين تلقاهما من جلالة الملك خوان كارلوس ملك مملكة أسبانيا، ومن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بجمهورية مصر العربية المشير محمد حسين طنطاوي .

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن المجلس استمع بعد ذلك إلى جملة من التقارير عن تطور الأحداث في عدد من الدول العربية وتدابيرها على المنطقة والعالم .

وأطلع المجلس على ما صدر عن الاجتماع الاستثنائي لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض يوم أمس "أمس الأول" بشأن المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية وقراره تعليقها لعدم توفر الظروف الملائمة للموافقة عليها .

وأعرب مجلس الوزراء في هذا الصدد عن أمله في أن يتم التوقيع على المبادرة من الأطراف جميعها في أقرب وقت ممكن لضمان تنفيذ الاتفاق وتجاوز الأزمة التي تشهدها الجمهورية اليمنية الشقيقة والوصول إلى توافق شامل يحفظ لها أمنها واستقرارها ووحدتها .

واستنكر المجلس عزم الحكومة الإسرائيلية بناء ١٥٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية وعد ذلك استمراراً للسياسات الإسرائيلية في التنصل من استحقاقات السلام وإغلاقاً لجميع الأبواب أمام أية فرصة لاستئناف المفاوضات المتعثرة مع الجانب الفلسطيني، معبراً عن أمل المملكة في قيام المجتمع الدولي بجهود جادة لاستئناف المفاوضات والتحرك السريع نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس وحسب الاتفاقيات الدولية خاصة خطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية .

وبين معاليه أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي، ومن ذلك سير عدد من المشروعات التنموية في مختلف مناطق المملكة، ووجه الملك المفدى أيده الله بأهمية إنجاز تلك المشروعات في الأوقات المحددة لها دون تأخير، سائلاً الله جل وعلا أن يجعل فيها الخير للوطن والمواطن .

مجلس الوزراء يعرب عن أمله في التوقيع على المبادرة من الأطراف اليمنية جميعها في أقرب وقت وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :
أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والآثار في شأن طلب الموافقة على ترشيح سبعة أعضاء (مختارين لذواتهم) لعضوية مجلس إدارة الهيئة قرر مجلس الوزراء ما يلي :

أولاً- تعيين الأشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والآثار لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار وهم :

- 1- معالي الدكتور فهد بن عبدالله السماري .
- 2- معالي الدكتور أحمد بن محمد السيف .
- 3- الدكتور سعد بن محمد مارق .
- 4- المهندس عبدالعزيز بن عبدالله الصقير .
- 5- الأستاذ عبدالكريم بن أسعد أبو النصر .
- 6- الأستاذ مزيد بن سليمان المزيد .
- 7- الدكتور عبدالخالق بن حمزة السحلي .

ثانياً- إجازة استمرار مدة عضوية الأشخاص المعيّنين بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤) (وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩هـ حتى تاريخ نفاذ هذا القرار .

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المالية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المغربية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ومشروع البروتوكول المرافق له وذلك في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لكل منهما لاستكمال الإجراءات النظامية .

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المياه والكهرباء - أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الياباني في شأن مشروع مذكرة تعاون بين وزارة المياه والكهرباء في المملكة العربية السعودية وكل من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة في اليابان في مجال إدارة المياه ومياه الصرف الصحي والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، في شأن تشكيل مجلس إدارة المؤسسة قرر مجلس الوزراء ما يلي :

أولاً: تجديد عضوية كل من: الأستاذ عبدالرحمن بن راشد الراشد ممثلاً لأصحاب العمل، والدكتور سمير بن عبدالعزيز الطبيب ممثلاً للمشاركين، في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات، ابتداءً من تاريخ 29/6/1432هـ .

ثانياً: تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات، ابتداءً من تاريخ ١٤٣٢/٦/٢٩هـ وهم :

- 1- الدكتور / مفرّج بن سعد الحقباني ممثلاً لوزارة العمل .
- 2- الأستاذ / إبراهيم بن محمد المفلح ممثلاً لوزارة المالية .
- 3- الأستاذ / سعد بن عبدالله المفرّج ممثلاً لوزارة الصحة .
- 4- الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي ممثلاً لأصحاب العمل .
- 5- الأستاذ / موسى بن عمران العمران ممثلاً لأصحاب العمل .
- 6- الدكتور / عبدالرؤوف بن محمد مناع ممثلاً للمشاركين .
- 7- الدكتور / عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر ممثلاً للمشاركين .

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكازاخستاني في شأن مشروع اتفاقية بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية ووكالة الفضاء الوطنية بجمهورية كازاخستان للتعاون في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي :

- 1- تعيين أحمد بن منيف بن أحمد المنيفي على وظيفة (وكيل الإمارة) بالمرتبة الخامسة عشرة في إمارة منطقة الباحة، وإحالاته على التقاعد بتاريخ ١٤٣٢/٧/١هـ .
- 2- تعيين الدكتور حامد بن صالح بن غازي الشمري على وظيفة (وكيل الإمارة) بإمارة منطقة الباحة بالمرتبة الخامسة عشرة بعد شغورها عن شاغلها أحمد المنيفي بتاريخ 1/7/1432هـ .
- 3- تعيين فهد بن عبدالله بن عبدالرحمن العجلان على وظيفة (مدير عام المتابعة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية .
- 4- تعيين هشام بن مشعل بن سويلم السويلم على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .

إنطلاق مشروع تدريب معلمي ومعلمات "الابتدائية" على

كشف حالات العنف ضد الأطفال

نائب وزير التربية: ألف ساعة يقضيها الطفل سنوياً داخل

المدرسة ومسئوليتنا صياغة شخصيته وحمايته من الإساءة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤

<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635198.html>

الرياض - محمد الغنيم

انطلقت في الرياض أمس الأول أعمال المشروع التدريبي الخاص بتدريب منسوبي مدارس المرحلة الابتدائية من مناطق المملكة على مهارات الكشف والتدخل المبكر لحالات الإساءة والإهمال الذي يستمر لمدة ستة أيام بفندق رادسون ساس .

ويستهدف البرنامج الذي تنظمه اللجنة الوطنية للطفولة بمشاركة الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد والإدارة العامة للإشراف التربوي والإدارة العامة للتدريب بوزارة التربية والتعليم، يستهدف المعلمين والمعلمات والمرشدين والمرشدات في المرحلة الابتدائية في جميع المناطق .

وأكد نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن معمر على عزم الوزارة على بذل كل ما من شأنه تعميق الإدراك والوعي المهني لمنسوبيها حيال حماية الأطفال ووقايتهم من الإساءة مشيراً إلى أن الإسلام حملنا مسؤولية رعاية أطفالنا لإخراجهم للحياة عناصر سليمة صالحة تبني الحياة وتتقدم بها نحو الأفضل، ومؤكداً في هذا السياق أن الوزارة تتحمل مسؤولية صياغة شخصيتهم مستقبلياً ليتحولوا إلى قوة فاعلة في إعمار الأرض .

وأوضح ابن معمر أن هذا البرنامج يستمد مقوماته وفلسفته من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة التي أقرت حقوق الطفل قبل أن تقره الوثائق والاتفاقيات الدولية ولاسيما الحق في الحماية من كافة أشكال العنف والإساءة، سواء وقعت من الوالدين أو ممن يتعهده أو يقوم برعايته .

د. السويلم: المشروع إجراء احترازي وجرس إنذار مبكر قبل تدهور حالات المعتفين
وبين أن هذا المشروع يهدف إلى توسيع الجهود الوطنية في مواجهة ومعالجة الأشكال المتعددة للإساءة والإهمال التي يتعرض لها الأطفال من خلال تدريب المهنيين العاملين في المؤسسات الخدمية والرعاية التي تعنى بالطفل لتشمل منسوبي المؤسسات التربوية في المرحلة الابتدائية كونهم أكثر المهنيين تعاملًا وتفاعلاً مع الأطفال والتصاقاً بهم حيث يقضى الطفل أكثر من ألف ساعة في السنة داخل المدرسة مما يتيح للمعلم ومنسوبي المدرسة فرص متكررة "للاكتشاف والتدخل المبكرين" في حالات الإساءة والإهمال .

وأضاف نائب وزير التربية أن المشروع يأتي في سياق الإجراءات التي تم فحصها وتلمس احتياج التدخل بشأنها، حيث اتضحت الحاجة إلى إعداد معالجة استباقية لظاهرة الإساءة والإهمال التي قد يتعرض لها الأطفال، ونرى أن معلمي ومعلمات ومرشدي ومرشدات المدارس يمثلون خط الدفاع الأول لاكتشاف وحماية الأطفال في حالة تعرضهم للإساءة .
من جانبه أكد الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتور بندر السويلم أن هذا المشروع يحظى باهتمام ومتابعة وزير التربية والتعليم مؤكداً أنه جزء من منظومة حماية الطفل وفي إطار المنظومة المتكاملة التي تسعى وزارة التربية والتعليم ممثلة في اللجنة الوطنية للطفولة لانتهاجها مع عدد من الشركاء من داخل وخارج الوزارة .

وأفصح الدكتور السويلم أن منسوبي الوزارة المشاركين في دورة تدريب المدربين والبالغ عددهم ٥٦ متدرباً سيخضعون وعلى مدى ٦ أيام لدورة مكثفة تركز على الجانب المهاري والتطبيقي من خلال الدليل التدريبي المتخصص بمهارات الكشف والتدخل المبكر لحالات الأطفال المعرضين للإساءة وكذلك الدليل التدريبي المتخصص بتدريب المدربين الذي تم إعداده من قبل خبراء ذوي كفاءة ومهنية عالية.

وأوضح السويلم أن المشروع هو أحد برامج مبادرة «حماية» التي أطلقتها اللجنة الوطنية للطفولة، إذ إن الطفل المساء إليه عادة ما تظهر عليه أعراض الإساءة التي يمكن التعرف عليها من قبل المعلمين لذلك يهدف البرنامج إلى تدريب منسوبي مدارس وزارة التربية والتعليم على مهارات اكتشاف حالات الإساءة كإجراء احترازي ووقائي وجرس إنذار مبكر قبل تفاقم حالات الإساءة التي عادة ما يتم اكتشافها في وقت متأخر وتكون نتائجها مؤلمة وخطرة على بقاء ونماء الأطفال مما يجعل المعالجة أمراً شائعاً ومكلفاً، مشدداً على أن الكثير من حالات الإساءة والإهمال للأطفال لا يتم الكشف عنها إلا في حالات متأخرة وبعد حاجة الطفل للتدخل الطبي.



الشريف: إطلاق برنامج خلاص لحماية ٥ ملايين طالب وطالبة

من المخدرات

المصدر: جريدة الحياة - الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270181>

حفر الباطن - «الحياة»

كشف مسؤول في مكافحة المخدرات، عن «مخاوف» من وقوع ١٢٠ ألف مُبتعث ومُبتعثة سعوديين، يدرسون خارج المملكة في «برائن المخدرات». وقال مساعد المدير العام لمكافحة المخدرات للشؤون الوقائية في المنطقة الشرقية عبد الإله الشريف «إن برنامج» الأمير محمد بن فهد للوقاية المجتمعية» (خلاص)، الذي يُعد أضخم البرامج الوقائية التوعوية على المستوى العربي، يسعى لتحسين ووقاية المُبتعثين والمُبتعثات خارج المملكة من خطر المخدرات المحدقة بهم، ووقايتهم من شرورها».

وأوضح الشريف، خلال تدشين برنامج «خلاص» في محافظة حفر الباطن مساء أول من أمس، أنه سيتم «استخدام وسائل تقنية حديثة، من أجل وقاية المجتمع من مخاطر المخدرات، بشكل علمي يستهدف الشبان والفتيات، لتحسين خمسة ملايين طالب وطالبة، في جميع المراحل التعليمية».

وافتح البرنامج، الذي تنظمه مديرية مكافحة المخدرات في حفر الباطن بالتعاون مع الغرفة التجارية، وكيل محافظة حفر الباطن مسلط الزغبيني. ولفت رئيس مجلس الغرفة صالح التركي، في كلمته، إلى جهود أمير الشرقية الأمير محمد بن فهد، في «درء مخاطر المخدرات، والتوعية بأضرارها، ومحاولة الأخذ بأسبابها الفعالة للوقاية المجتمعية»، داعياً إلى «التفاعل مع هذا المشروع ودعمه، لإصلاح المجتمع وتوعيته ووقايته من المخاطر المترتبة في الشباب». وأشار إلى موافقة رئيس بلدية حفر الباطن محمد الشايع، على تخصيص أرض لإقامة مقر للبرنامج.

بدوره، أوضح المدير العام لمكافحة المخدرات في الشرقية العميد عبدالله الجميل، أن الهدف من البرنامج هو «ترسيخ الانتماء الديني والوطني للفرد، باعتبار المخدرات قضية دينية ووطنية وإنسانية، إضافة إلى تعزيز القيم الاجتماعية لدى شرائح المجتمع، وإقناع المواطنين والمقيمين بخطورة المخدرات، وإبعادهم عن الوقوع فيها، وتوضيح الجزاءات القانونية، وتطوير ودعم السياسات الوطنية الخاصة بالوقاية من المخدرات». وأضاف الجميل، أن البرنامج يتلخص في «إنشاء عدد من كراسي البحث المتخصصة، ومراكز توعية للتثقيف بمخاطر المخدرات، وبقية من البرامج الإعلامية التوعوية، وعدد من الملتقيات الموجهة والمباشرة. كما يشمل البرنامج برامج وقائية للطلاب والطالبات، وإقامة دورات تأهيلية للقوى العاملة»، مشيراً إلى أنه تم البدء في أحد المراكز التوعوية في محافظة الأحساء، الذي وضع أمير المنطقة حجر أساسه، وسيتم إنشاؤه على مساحة ٧٥٠٠ متر مربع، وتكفلت الغرفة التجارية الصناعية ببنائه. وسيتم تنفيذه خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى المركز التوعوي في الدمام، الذي خصصت له أمانة الشرقية أرضاً بمساحة ١٠٥٠٠ متر

مربع، وكذلك المركز التوعوي في محافظة حفر الباطن، الذي تكفلت الغرفة التجارية بدعمه، بعد أن أمنت البلدية أرض المركز، الذي يقع على مساحة 10 آلاف متر مربع.

وأبان أن المراكز التوعوية ستكون «مفتوحة بقسميها الرجالي والنسائي، وسيتم العمل على تطوير خدماتها من طريق الاستعانة بذوي الخبرة من الأكاديميين والباحثين». وقال: «إن هذه المراكز بدأت في المنطقة الشرقية وستنتشر في مختلف مناطق المملكة».

إلى ذلك، شارك ٣٠ من منسوبي مديرية الشؤون الصحية في محافظة حفر الباطن، في برنامج تدريبي لتطوير مهارات المثقفين والمثقفات الصحيين، دشنه أمس، وكيل المحافظة مسلط الزغيبي. وأوضح مدير الإعلام والتوعية الصحية فيصل الشمري، أن «المتدربين من العاملين في المستشفيات والمراكز الصحية، لرفع كفاءتهم في تقديم الرسائل التوعوية بجودة عالية». وأضاف الشمري، أن «البرنامج، الذي يحاضر فيه مجموعة من المختصين، يتضمن مهارات الاتصال والتخطيط الفعال في عملية رسم الخطط الصحية، والتعرف على أبرز المشكلات الصحية التي تواجه المجتمع في المملكة، إضافة إلى كيفية صنع الرسائل الصحية وفق المصادر المتخصصة».



محافظ النعيرية أحال القضية للشرطة

سليمان: تعرضت للحرق والتربيط

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110524/Con20110524421635.htm>

عبد الله الحكيمي - الدمام

أحال محافظ النعيرية سليمان بن حمد الجبرين شكوى الشاب سليمان - تحتفظ «عكاظ» بكامل اسمه وعنوانه - إلى شرطة النعيرية للتحقيق في شكواه الذي يفيد فيها أنه تعرض للتعنيف من قبل والده وأن والده لم يسمح له باستخراج بطاقة وطنية وأنه لم يدخل مدرسة نهائياً. وطالب المحافظ الشرطة بالتحقيق وإزالة أسباب الشكوى. وكشف لـ «عكاظ» سليمان قسوة والده وعمه حيث أوضح أنه تعرض للتربيط بالسلاسل ووضع الفلفل الحار في فمه وعينه مؤكداً أنه تكرر من والده العنف ضده كما أن والده قام بكبه بالمكواة في ذراعه موضحاً أنه يعيش مع أمه وأخواته وإخوانه بعد أن تخلى عنهم والدهم حيث إن والدته مطلقة دون عائل وبذلك اضطر هو ووالدته وإخوانه وأخواته إلى التسول لإعالة أنفسهم.

وأضاف، أن له شقيقتين واحدة عمرها ٢٠ سنة وأخرى لم تدخل المدرسة نهائياً وعمرها ١٤ سنة والأشقاء ٣ أحدهم موقوف بتهمة السرقة وعمره ١٧ سنة. وتابع الشاب أن والده يعتدي عليه بالضرب وإن وجد معه، أي مبلغ من التسول يصادره. أم سليمان المطلقة تحدثت لـ «عكاظ» هاتفياً مؤكدة ما قاله ابنها وأضافت أنه ليس سليمان الوحيد الذي رفض والده إضافته معه في دفتر العائلة رغم أن عمره زاد على ١٨ عاماً بل إن ابنتي البالغة من العمر ١٤ سنة لم يضافها معه وهي لم تدخل المدرسة وقد أضع مستقبل أبنائي وبناتي فحتى أبسط حقوقهم لم يكلف نفسه بالقيام بها. وتابع الأم حتى الملابس لا يشتريها لأبنائه ولم يسلم أحد منهم من الضرب حتى أن ابني الصغير سبق أن قام بتكيله بجانب شقيقه سليمان، ومطالبة بالتدخل السريع لحماية أبنائها من سوء المعاملة واستخراج بطاقات لهم. الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد عبدالوهاب الرقيطي صرح لـ «عكاظ» بقوله: ورد بلاغ من مواطن في العقد الثاني من العمر متضمناً تعرضه للإساءة من قبل والده وحرمانه من استخراج الوثيقة الوطنية وجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة وتوجيه استدعاء للوالد المدعى عليه للتحقق مما أشير إليه.

الغامدي: التقرير الطبي الشرعي يتميز بالحيادية المطلقة والطبيب يعتبر شاهداً فنياً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635223.html>

سلوى العمران

أوضح الدكتور سعيد الغامدي استشاري الطب الشرعي والمشرف على إدارة الطب الشرعي بصحة الرياض أن تحديد البصمة الوراثية يعتبر من التقنيات العلمية الموضوعية في مجال الطب الشرعي كما يعتبر حجر الزاوية في قضايا إثبات النسب والاستعراف في الكوارث والأحداث الإرهابية .
جاء ذلك في محاضرة للدكتور الغامدي أثناء تدريب (٥٣) مابين ملازم قضاء وملازم تحقيق بهيئة التحقيق والادعاء العام على أعمال الطب الشرعي يوم أمس بمقر الطب الشرعي بالرياض .
وقال: يعمل الطبيب الشرعي على مساعدة الجهات الأمنية في كشف غموض الجانب الطبي من القضايا المختلفة وذلك من خلال توجيه وتنبيه جهات التحقيق إلى الجوانب الإيجابية على حسب ما يظهر من خلال الإجراءات الطبية الشرعية .
وأشار أن الطبيب الشرعي يعتبر شاهداً فنياً يعتمد أصحاب الفضيلة القضاة الشرعيون على التقارير الطبية الشرعية التي تصدر عنهم ويعمل الطبيب الشرعي على معونة المختصين في سحب العينات اللازمة - حسب الأصول الطبية الشرعية من الجثث المجهولة ومن ضحايا الكوارث والحوادث الإرهابية لتحليل الحامض النووي DNA بواسطة مختبر الأدلة الجنائية .
وأكد الدكتور الغامدي أن التقرير الطبي الشرعي هو شهادة مكتوبة تتعلق بحادث قضائي ويعالج التقرير أسباب الحادث و ظروفه ونتائجه ويصدر التقرير الطبي الشرعي بناء على طلب الجهات الأمنية أو التحقيقية أو القضائية مبنياً ان التقرير الطبي الشرعي يتميز بالحيادية المطلقة في ضوء ما تيسر للطبيب الشرعي من حقائق ومستندات وما استخلصه من إجراءاته الفنية .
وقال الغامدي إنه في إطار التعاون بين إدارة الطب الشرعي بالرياض وهيئة التحقيق والادعاء العام يقوم الطب الشرعي سنوياً بتدريب عدد من ملازمي التحقيق موضحاً أن الدورة تساعد عضو التحقيق على معرفة الإجراءات المتبعة في القضايا الجنائية وكيفية التعامل معها موضحاً أن المحققين اطلعوا على عملية الكشف والتشريح للحالات الجنائية وذلك من أجل إكسابهم المعرفة والخبرات الضرورية.

التوحيدي: الداخلية تعمل على إنشاء مركز موحد للطوارئ... وآخر احتياطي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270185>

الرياض - «الحياة»

كشف المدير العام للدفاع المدني الفريق سعد التوحيدي عن سعي وزارة الداخلية لإنشاء مركز عمليات موحد للطوارئ مستقبل البلاغات عن جميع أنواع الحوادث، لا يختلف في جوهره عن مشروع المركز الوطني الموحد للطوارئ، الذي اقترحتة اللجنة الأمنية في مجلس الشورى.

وقال التوحيدي خلال استقباله وفداً من أعضاء اللجنة الأمنية في مجلس الشورى مساء أول من أمس: «المشروع المقترح لنظام المركز الوطني الموحد للطوارئ من اللجنة الأمنية لا يختلف في جوهره وأهدافه عن مشروع مماثل تتولى وكالة وزارة الداخلية لشؤون التخطيط استكمال إجراءات تنفيذه».

وأضاف أن مركز العمليات الموحد للطوارئ يضم غرفة عمليات رئيسية وغرفة لاستقبال البلاغات عن جميع أنواع الحوادث، وغرفة لإدارة العمليات المشتركة، ومركزاً لإدارات الأزمات ومقراً للحاكم الإداري إذا دعت الحاجة، وسيتم تجهيزه بأحدث أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم الخرائط الجغرافية لتحديد مواقع المتصلين، وأفضل طرق الوصول إليها في أسرع وقت، لافتاً إلى أن فروعاً ستنبثق من المركز في جميع المناطق، كما سيخصص مركز لأمن الحج إلى جانب مركز احتياطي في العاصمة الرياض يستخدم في حال حدوث أي أعطال أو مشكلات في المركز الأساسي.

وأشار إلى أن عضوية مركز العمليات الموحد للطوارئ ستتاح للجهات الحكومية والأهلية كافة التي تعنى بتقديم خدماتها للمواطن ولأي جهة يرتأى دخولها في هذه الخدمة.

وتابع التوحيدي عقب اطلاع أعضاء اللجنة على تجهيزات غرفة عمليات الدفاع المدني في منطقة الرياض: «وجود نظام فاعل ومتكامل لتلقي البلاغات عن الحوادث المختلفة من أجل تحقيق أكبر قدر من الفاعلية وسرعة الاستجابة من الأجهزة الحكومية في مباشرتها والمحافظة على أمن وسلامة أبناء الوطن ومكتسباته يأتي في صدارة أولويات النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز».

من جهته، أثنى رئيس اللجنة الأمنية في مجلس الشورى الدكتور سعود السبيعي على جاهزية الدفاع المدني للتعامل مع الحوادث الطارئة، معتبراً أن ما طرحه الفريق التوحيدي ممثلاً عن جميع أجهزة وزارة الداخلية خلال المناقشات الخاصة بمشروع نظام المركز الوطني للطوارئ يدعو للثقة والتعاون بإمكان توحيد أرقام الطوارئ، وإيجاد حلول جذرية للمشكلات المتعلقة بتلقي البلاغات، من خلال مركز العمليات الذي يجري إنشاؤه حالياً لدى وزارة الداخلية.

وأعرب عن أمله بأن يكون المشروع المقترح لنظام مركز الطوارئ الوطني إضافة إلى قدرات الأجهزة الأمنية، مشيراً إلى استمرار زيارات اللجنة لعدد من الأجهزة الأمنية الأخرى لبحث هذا المشروع. في حين أشاد عضو مجلس الشورى الدكتور خالد العواد بجهود الدفاع المدني، واستعداده لتوسيع نطاق المشروع الخاص بتوحيد رقم الطوارئ، ليشمل جهات أخرى مثل الهلال الأحمر وغيره من القطاعات الأمنية، لافتاً إلى أن مشروع النظام المقترح في مجلس الشورى يهدف إلى تنظيم الممارسة العملية في تلقي البلاغات عن الحوادث المختلفة وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن.

تبوك: دفن رائد... وعائلته تفكر في تغيير المنزل علماً تنسى فاجعتها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270146>

تبوك - فايز العنزي
أدت جموع غفيرة من أهالي مدينة تبوك أمس الصلاة على الطفل رائد علي الكعبي (٥ أعوام)، الذي قتله شخص بطريقة بشعة ثم ألقى جثته في حاوية للقمامة.
وفي منزله الذي سادته حال من الصدمة والحزن تلقى علي الكعبي (٦٠ عاماً) التعازي في وفاة ولده. وقال لـ «الحياة» إنه يفكر في الانتقال إلى منزل آخر علماً عائلته تنسى مقتل رائد الذي تملأ ذكرياته المنزل، مشيراً إلى أنه كان من الأطفال المرحين ويضفي جواً من السعادة في أرجاء المكان.
وكشفت حادثة مقتل الطفل عن مدى معاناة والده، إذ تبين أنه متقاعد ولديه ٧ أبناء جميعهم لا يعملون، ويدفع ١٥٠٠ ريال من راتبه التقاعدي شهرياً إيجاراً للمنزل الذي يسكنه، ولا يفي ما تبقى من راتبه بمتطلبات أسرته.
إلى ذلك، دعا أمير منطقة تبوك الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز، برنامج فهد بن سلطان الاجتماعي إلى درس أوضاع أسرة الطفل رائد الكعبي بشكل عاجل على إثر ما تعرض له من جريمة قتل بشعة، ووجه بصرف مساعدة مالية عاجلة لأسرته.
وكان رائد اختفى الخميس الماضي بعدما ذهب إلى أحد المحال القريبة من منزله في حي الورود، فأبلغت أسرته الشرطة، ثم عثر عمال شركة نظافة على جثته ملقاة في حاوية نفايات تبعد أمتاراً قليلة عن منزل أسرة الطفل، تبعتها إلقاء الجهات الأمنية القبض على قاتله (٢١ عاماً) الذي تبين أنه من أرباب السوابق.
إلى ذلك، أوضح شقيق الطفل الأكبر عبدالله الكعبي أن هيئة التحقيق والادعاء العام في تبوك استدعته أول من أمس لإطلاعه على اعترافات الجاني.
وقال إن الجاني (تحتفظ «الحياة» باسمه) اقتاد شقيقه للمنزل معتقداً بأن لديه نقوداً، «على رغم أن ليس معه سوى عشرة ريالات ذهب بها لأحد المحال القريبة ليشتري بها.. وعندما بدأ بتفتيشه تعالت صرخات الاستغاثة من أخي رائد، فما كان من الجاني إلا أن ضربه على عنقه بما يشبه المشروط الحاد فقتله، ومن ثم وضعه في كيس وألقى به في حاوية القمامة القريبة من منزلنا».
وأضاف الكعبي إن الجاني اعترف بقيامه بحادثة مشابهة قبل ٦ أشهر، «لكن العناية الإلهية أنقذت الضحية من الموت، إلى جانب اعترافه باقتراف عدد من السرقات».
وحظيت القضية بتداول واسع بين سكان المنطقة في المجالس، ولا سيما سكان حي الورود الذين حبست الحادثة أنفاسهم، مستغربين حدوث مثل هذه الجريمة البشعة، ومتسائلين عن مبررات ترك من يتعاطون المخدرات والمختلين عقلياً والمرضى النفسيين يهيمنون على وجوههم في الشوارع، معرضين حياة الأبرياء للخطر.

طرح نموذج جديد بمسمى الإدارة بالرشاقة يلغي الازدواجية في الاختصاصات

رئيس جمعية حماية المستهلك يطالب الإسراع بالتحول إلى

المكاتب اللاورقية وتفعيل مبدأ الشفافية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤

<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635291.html>

الرياض-نايف آل زاحم

قال الدكتور ناصر بن إبراهيم آل تويم رئيس جمعية حماية المستهلك وأستاذ الإدارة والتنمية الأخلاقية في جامعة الملك سعود، إن نموذج الإدارة بالرشاقة يضع فلسفة جديدة تقوم على التقليل من العوائق البيروقراطية وإلغاء الازدواجية للاختصاصات وتعقيد الإجراءات، كما يضمن فرض الشفافية والإدارة بذكاء والإدارة بالأولويات ضمن منظومة مؤشرات تقيس (جودة الحياة ورضا الناس وثقتهم ومعرفتهم بالحاصل)، مبيناً أنه يقوم على مبدأ إدارة الإدارات ويشمل ذلك الإدارة بالأفعال والإدارة بالشفافية والإدارة بذكاء والإدارة بالوقت وفقاً لمطلب الأولويات.

جاء ذلك في ورقة الدكتور ناصر آل تويم "نحو تبسيط الإجراءات الحكومية ورفع مستوى الشفافية في بيئة الأعمال" في منتدى جدة التجاري، موضحاً أن هذا النموذج يحدث نقلة نوعية في الفلسفة والفكر وذلك من خلال ربط الإدارة الحكومية وأفعالها بالمجتمع في مصطلح الإدارة بالرشاقة، أو باختصار (FM).

وأبان رئيس جمعية حماية المستهلك أن هذا النموذج يركز على الثقافة المحفزة نحو الانتقال السلمي من الإدارة إلى القيادة، وما يتطلبه ذلك من صناعة قائد المستقبل ذي الـ ٣٦٠ درجة، مشيراً أننا بحاجة إلى الانتقال من هندسة الإدارة إلى هندسة القيادة، وكذلك من هندسة الإجراءات إلى هندسة العقول والمعرفة، بالإضافة إلى هندسة العمليات إلى هندسة العلاقات، ومن هندسة تعذيب المراجعين إلى هندسة (مرحباً وابشر).

ولفت الدكتور آل تويم إلى أن المشاركة في المسؤولية هي مساهمة ومحاسبة شاعلي وظائف السلطة العليا على ترهل الجهاز الإداري، فالمفروض أنه كلما كبرت وظيفة الشخص يجب أن تكبر مساهمته ومحاسبته، لأنه لا يجوز أن نعامل الموظف العادي معاملة قاسية ونهمل صاحب القرار، مطالباً بالتحديث العكسي للأجهزة الحكومية التنفيذية حتى لو تمت العودة إلى تطبيقات نظرية الإدارة العلمية في بعض الأعمال الحكومية عن طريق استخدام الحركة والزمن في الأعمال الإجرائية وفرض منطق المقارنات المعيارية الوقتية من أجل القضاء على الاستخفاف بقيمة الوقت وخصوصاً أن تلك النظرية بمعطيات التقدم التكنولوجي والمعلوماتي الحالي يمكن أن تحقق قفزات نوعية في الأداء والإنتاجية.

وطالب الدكتور آل تويم بالإسراع في التحول من المكاتب الورقية إلى المكاتب اللاورقية (paperless offices) ضمن إستراتيجية شمولية ببرنامج الحكومة الإلكترونية لمواجهة ما يشهده العالم اليوم من تحول كبير نحو مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة والذي يشكل الأساس البنيوي للوضوح والشفافية في كافة مفاصل العمل الإداري.

وناشد رئيس جمعية حماية المستهلك بضخ دماء جديدة بفكر إداري حديث وتوجه قيادي من قادة الـ ٣٦٠ درجة لحل المشكلات في الوزارات والأجهزة الأخرى ويأتي على سلم الأولويات والمعالجات، تغيير بعض القيادات والإدارات التنفيذية الحالية لوقف سيل الأخطاء والخسائر والفرص نظراً لأن تفكير قيادتنا العليا يفوق بمراحل واقع وفكر القائمين على الأجهزة التنفيذية خصوصاً أننا نحن نعيش في وطن الفرص بلا حدود، وكذلك تبني تفعيل أنظمة الشبابيك الموحدة والمكتب الواحد والموظف الشامل.

وخلص الدكتور ناصر آل تويم إلى القول: "الابتعاد نهائياً عن التنظيم الوظيفي الهرمي لأنه لم يعد مناسباً لمختلف الأهداف التي نسعى لتحقيقها، موضحاً أن هناك متطلبات لحل مشكلة بعينها ولا يحتمل أن تحل هذه المشكلة بالسرعة، لذا فالأمر يستلزم توليفة جديدة من الموارد لإنجاز خطة بعينها أو معالجة مشكلة طارئة متكررة أو لتحويل بعض المصروفات المؤقتة إلى دائمة، لذا سنحتاج إلى الإدارة المصفوفية وغيرها من التصنيفات المرنة."



عمالة الشوارع.. تشويه و سرقة وما لا يحمد عقباه!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤

<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635259.html>

جدة - حورية الجوهري

صورة يومية نشاهدها لعمالة وافدة يقضون ساعات من الانتظار، بل ويحتلون الأرصفة والشوارع وهم جالسون، تداعب كل منهم أمنية أن يحصل على أي شخص يصطحبه لصالح أي خلل في المنزل، لا يملكون سوى أدوات بسيطة، وعيونهم مركزة على السيارات المارة أمامهم، حتى إذا ما وجدوا سيارة تتباطأ أمامهم هبوا إليها جميعاً مندفعين إلى صاحبها، الذي غالباً ما يحمل إلى بعضهم بشرى الرزق، لتبدأ المفاوضات على الأجر، مزاحمين بذلك أصحاب المحلات التجارية الذين استسلموا للوضع رغم الشكاوى المتكررة التي وجهت إلى الجهات المختصة للقضاء على هذه الظاهرة، والتي شوهت المنظر العام، بل وأنهكت التجار النظاميين، وهنا تبرز الأسئلة: هل هؤلاء العمالة على درجة من الاحترافية والإتقان في إنجاز العمل المطلوب سواء في أعمال السباكة أو البناء أو الكهرباء؟، وهل يجد الزبون العامل الذي أصلح خلافاً في بيته مرةً أخرى؟ .

عمال نجارة

تحدثنا السيدة "سلطانة البدر" عن موقف حدث لأسرتها مع أحد هؤلاء العمالة بقولها: اشتريت سخانات مياه جدارية من النوع الجيد، وبحث شقيقي عن يقوم بتركيبها وتمديد أسلاك الكهرباء لها في المنزل، وكان هناك العديد من العمالة المتواجدة بالقرب من محلات بيع الأجهزة الكهربائية، والتي استعان أخي باثنين منهم، فتم الاتفاق على السعر النهائي وأحضرهم إلى المنزل، مضيفة أنه عند الانتهاء من عملية تركيب السخانات في أماكنها وقبل أن يقبضوا أجره عملهم، تفقدنا عملهم، واتضح أنه ليس بالمتقن تماماً، الأمر الذي أجبرهم على إعادة عملية التركيب، وأقنعونا بأن عملهم جيد ومتقن، مشيرة إلى أنهم ما أن غادروا المنزل إلا وسمعنا أصوات "دوي" وانفجار شديد، فتوجهنا إلى المكان الذي وضعت فيه سخانات المياه، فوجدنا أغطيتها السفلية تطايرت وتحطم قاعها، بل وأتلفت المكان تماماً، ذاكرة أنهم حمدوا الله تعالى أنه لم يكن أحدنا في المكان الذي حصل فيه الانفجار، والذي كان سببه عدم كفاءة العمال، حيث اتضح أنهم عمال نجارة وليس لهم علاقة بالسباكة والكهرباء .

عملية الطلاء

وقال "مشعل الحربي": اشتريت منزل جديد في مدينة جدة، وأردت أن أبدل لون الطلاء، فذهبت إلى سوق خاص ببيعهم وكلفني الشراء مبلغ (١٠) آلاف ريال لمجموعة من البراميل، مضيفاً أنه كان لابد من الحصول على من يعمل الطلاء، فأشار علي صاحب المؤسسة بعمال وافدين كانوا يجلسون باستمرار أمام المؤسسة، فترددت لأني لاحظت أنهم لا ينتمون لشركة أو مؤسسة أو أشخاص معروفين، مشيراً إلى أن صاحب المؤسسة أصر وأقنعني على أنهم نظاميون ويتبعون مؤسسته، بل ويعرفهم جيداً، ذاكرة أنه اتفق مع أربعة منهم وكانوا من الجالية العربية، وحملوا الطلاء إلى داخل المنزل، وطلبوا منه أن يدع الأمر لهم وسينهون عملية الطلاء خلال ثلاثة أيام فقط .

اختفاء البراميل !

وأضاف: سلمتهم المنزل والطلاء وعدت إلى مكان إقامتي الأول بعد أن تبادلنا أرقام هواتف الجوال للاتصال والمتابعة، وبعد مضي يوم اتصلت بأحدهم فكان جواله مغلق، وعادوت الاتصال بالآخر فكان الوضع نفسه، مبيناً أنه مضى على هذا الحال ثلاثة أيام، ليقرر الذهاب إلى المنزل الجديد، لربما أنهى العمال عملية الطلاء المتفق عليها، لافتاً إلى أنه حين دخوله المنزل صدم من عدم دهانهم للجدران واختفاء البراميل، بل وحتى مقابض الأبواب و"النجف" والسخانات نزع من أماكنها وليس لها أثر، ذاكرة أنه أيقن تماماً أنه وقع في مصيدة مجموعة من اللصوص وليس عمالاً، ليذهب سريعاً نحو

صاحب مؤسسة الدهانات الذي زعم أن العمال يتبعونه وأنه مسؤول عنهم، فأنكر ذلك تماماً، بل وأخلى مسؤوليته من عملية الطلاء والعمال الذين لم يظهر لهم أثر حتى اليوم .
سرقة سيارة

وأوضحت السيدة "هند سعد" أنها قصدت مع سائقها الخاص محل تجاري لشراء بعض احتياجات الأسرة، وقبل أن تنزل من السيارة، كانت تقف بجانبهم أيضاً سيارة أخرى ويحوم حولها رجل من الجالية الإفريقية، كان يحمل قطعة قماش على أنه يعمل في مسح السيارات وتنظيفها، مضيفة أنه بدأ يتفقد بدقة المقاعد الخلفية للسيارة، وينظر ما في داخلها، وفجأة أخرج آلة حادة كان يخفيها تحت قطعة القماش وأخذ يمررها على زجاج نافذة السيارة الذي انصهر أو تحطم بدون إحداث أي صوت، وهم بإدخال يده عبر النافذة المحطمة، مشيرة إلى أنها أطلقت "بوق" سيارتها التي كانت تقف بجانبه تماماً، فانتبه إليها الوافد اللص وتابع بسرعة شديدة ومد يده إلى داخل السيارة، لينتشل حقيبة متوسطة الحجم، وبسرعة البرق لاذ بالفرار، مبينة أنه برغم اندهاشها وذهولها الشديد تابعته وهو يجري مسرعاً متخطي شارعين رئيسيين، ليتوجه إلى أحد الأحياء الشعبية التي تكثر فيها مثل هذه العمالة بجدة.



وزير العمل: لا نملك حلاً سحرياً للبطالة ولن نجفف التآشيرات

المصدر: جريدة الحياة - الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270236>

الرياض - أحمد غلاب وفهد الموركي
قال وزير العمل السعودي المهندس عادل فقيه إن الوزارة لا تملك «حلاً سحرياً» لمشكلة البطالة ولا «عصا». وأبلغ عدداً من رجال الأعمال في الرياض أمس (الاثنين) (أنه لن يتم تخفيف تأشيرات العمل للعمالة الوافدة بعد تطبيق برنامج «نطاقات» لتحفيز توظيف الوظيف. وقال إن الشركات والمؤسسات التي ستصنف في النطاق الذهبي (الأصفر) (سيُسمح لها بالتأشيرات من دون قيود. وأعلن أن ثلاثة أرباع العاطلات عن العمل هن من حملة درجتي البكالوريوس والماجستير. وكشف الوزير أنه كان قبل تسلمه منصبه الوزاري يذهب إلى وزارة العمل مدعياً أنه يملك مركزاً لتدريب السعوديين بغرض الحصول على» تأشيرات.»

وأعلن فقيه أن الوزارة ستعلن في ١١ حزيران (يونيو) المقبل التفاصيل كافة المتعلقة ببرنامج «نطاقات». وأضاف أن شوال المقبل سيكون الفرصة الأخيرة للشركات المتعثرة في تطبيق البرنامج، مؤكداً أنه بعد تطبيقه سيزيد الطلب على عنصر العمل السعودي. وذكر أن عدد العاطلين في المملكة يبلغ ٤٤٨ ألفاً، ٣٩ في المئة منهم يحملون الشهادة الثانوية وما دونها، لكنه أقر بأن حلول مشكلة البطالة «معقدة ولا نملك حلاً سحرياً ولا عصا لحلها». ورفض اتهام القطاع الخاص للوزارة بالتشدد في منح التأشيرات. وقال إن بوسع جميع الشركات والمؤسسات الدخول للموقع الإلكتروني للوزارة الشهر المقبل لمعرفة تصنيفها في المسارات الثلاثة لبرنامج نطاقات، مؤكداً أن البرنامج سيطبق بعد ثلاثة أشهر، وأن لا صحة لما تردد عن أن ٤٠ في المئة من المنشآت ستخرج من السوق بعد تطبيقه.

الجريمة الوافدة تنتظر تغليظ العقوبات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635260.html>

الرياض- «الرياض»

المنتبغ لتحويلات طبيعة الجريمة الوافدة، يعلم أن بعض العمّال دخلوا مرحلة اجتماعية جديدة، تتمثل في البحث عن الكسب المضاعف بكل الأساليب؛ لأنه ثبت لهم أن هناك مغريات أخرى وفوضى وتسوّر من قبل البعض، وعدم مساءلة، بل وبإمكان كل شخص أن يفعل ما يريد دون أن يتعرض لعقوبة صارمة .

وتُعد الأعمال الجماعية التي قد تصل إلى حد تشكيل عصابات للتزوير وصنع الخمر وتسويقها دليلاً على أن تلك العمالة بدأت تتخلّى عن السلوك الفردي إلى السلوك الجمعي، والذي اكتسبته طوال مدة إقامتها في المملكة، وهذا يمكن اعتباره منعطفًا خطيراً في سلوك هذه العمالة، يأتي ذلك مشفوعاً بالإحساس بالأمن من العقوبة .

وكانت دراسة أمنية شاملة على مستوى مناطق المملكة، أكدت على أن العمالة استغلت الثغرة الكبيرة المتمثلة في عدم وجود نظام البصمة سابقاً، وأصبحت ترتكب الجرائم، بل وتسيء معاملة مكفوليها وتبتزهم، وحددت الدراسة الميدانية مهن الجناة، حيث جاءت فئة العاطلين عن العمل في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (١٧%)، فيما سبقتها فئة العمّال في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٥٥,١%)، يلي ذلك في المرتبة الثانية السائقون بنسبة (12.4%) ، أما الطلاب من الوافدين فجاءوا في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (٢,٩%) .

وأظهرت الدراسة أن منطقة مكة المكرمة تحتل المرتبة الأولى بين مناطق المملكة من حيث ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم بنسبة (٤٧,٤%)، تليها الرياض بنسبة (٢٨%)، في حين جاءت منطقة الجوف في المرتبة الأخيرة كأقل المناطق في ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم .

وشددت الدراسة على أهمية تطبيق نظام البصمة، وعلى ضرورة حصول العامل الوافد على شهادة من كفيله، تثبت حسن سيرته وسلوكه طيلة فترة عمله لديه، وأنه لا يمانع من عودته للمملكة عند أي فرد أو مؤسسة أو شركة أو غيرها، وينطبق ذلك أيضاً على العمالة المنزلية من سائقين وخدم وحراس ومزارعين وغيرهم، وأوضحت أن هذه الطريقة تعالج كذلك مشكلة هروب العمالة المتكرر، إذا عرفت أنها توضع على القوائم الممنوعة من دخول المملكة في سفاراتها بالخارج وفي المنافذ، واصفة الدراسة مشكلة هروب العمالة الوافدة من مكفوليهم بالخسارة الفادحة للمواطنين وللاقتصاد البلد، يتطلب معالجة لإيقاف الهدر المالي بنظام صارم يحفظ الحقوق للجميع.

وجودها أثر سلباً في الاقتصاد الوطني مشكلة البطالة.. فتشوا عن العمالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٤
<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635261.html>

الرياض- قبول الهاجري

يكثر الجدل عن وضع العمالة الوافدة في بلادنا، والتي لم تكن تخضع لخطط مدروسة ومعايير واضحة ومحددة لاستقطابها، مما أدى إلى استقرارها في البلاد لسنوات طويلة، بل وخلق العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، ودورها في عجلة النمو الاقتصادي وتأثيرها على سعرة الوظائف، لتصبح محور الارتكاز كلما تفاقمّت مشكلة البطالة، وتشنّد وطأتها كلما تخرج فوج وتاه في زحمة الباحثين عن فرصة عمل.

وقال "محمد الغامدي" مدير الموارد البشرية في شركة الجذور العربية: إن البطالة في أوساط الشباب محصورة في الوظائف الدنيا، وبالمقابل هناك ندرة في أوساط الشباب المؤهل للوظائف العليا، مشيراً إلى أن تكسّر العمالة الوافدة ينحصر بشكل كبير في الوظائف التي لا يقبل عليها شباب المملكة، لذلك يضطر أصحاب الأعمال إلى شغلها بغير المواطنين، كما أن الشباب في هذه الفئة يفضل العمل في القطاع الحكومي بالمقارنة مع القطاع الخاص؛ لأسباب كثيرة منها مجموع ساعات العمل ونظام "الورديات" والإجازة الأسبوعية والإجازة السنوية، بالإضافة إلى إجازات الأعياد والمناسبات، وتقييم الأداء والعلاوات السنوية، إلى جانب عقود العمل المحددة المدة، وحق إنهاء الخدمة، والمكرمات الملكية التي لا تشمل موظفي القطاع الخاص.

وأضاف أن العمالة الوافدة تتكسّر في الوظائف التي لا يقبل عليها شبابنا مثل الوظائف الحرفية (نجار، سباك، دهان، بناء، كهربائي)، أو تلك التي يكون فيها العمل بنظام الورديات وتتطلب ساعات عمل طويلة مثل (سائق ليموزين، بائع مواد غذائية، بائع ملابس جاهزة)، وعن التكلفة الاقتصادية لتكسّر العمالة الوافدة أوضح أن التكلفة كبيرة جداً، وتتمثل بشكل واضح في المليارات من الريالات التي يتم تحويلها سنوياً من قبل العمالة الوافدة إلى الخارج، بدلاً من إعادة تدويرها وتشغيلها في الداخل.

وأكد على أن سوق العمل في المملكة مفتوح ومتنوع، ومجال التنافس فيه كبير جداً، مما يجعله سوق مغرٍ، مقترحاً لإحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة مساواة نظام العمل ونظام الخدمة المدنية، مما يؤدي إلى تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص، ويجعلها جاذبة للشباب، فإما أن يعمل القطاع الحكومي (٤٨) ساعة أسبوعياً أسوةً بالقطاع الخاص، أو يتم تخفيض ساعات عمل القطاع الخاص إلى (٣٥) ساعة أسبوعياً أسوةً بالقطاع الحكومي، مشدداً على أهمية تطبيق نظام العمل على جميع العاملين في وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية، وكذلك جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع الخاص، حتى يشعر به أولئك الذين يضعون النظام ويطبّقونه، ناصحاً بوضع حد أدنى للأجور لجميع العاملين مواطنين وغيره، ومضاعفة رسوم إصدار التأشيرات.

وعن تجربتهم أشار إلى أن طبيعة عمل الشركة هي في البناء والصناعة وتجارة مواد البناء، وهي تحتاج إلى وظائف حرفية وفنية تمثل نحو (٩٠%) من إجمالي الوظائف في الشركة، مشيراً إلى أنهم يبحثون عن شباب مؤهل لشغل هذه الوظائف.

قواعد عمل جديدة للمجلس بدءاً من شوال المقبل

آل الشيخ: حديثي عن مداخلات أعضاء الشورى نقل بصورة لم يوضح معها السياق الذي جرى فيه الحوار

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٥
<http://www.alriyadh.com/2011/05/25/article635478.html>

الرياض-محمد الشيباني

أحاط رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله آل الشيخ أعضاء المجلس في مستهل أعمال جلسة المجلس يوم أمس الأول أنه سيتم البدء بالعمل بقواعد عمل المجلس الجديدة اعتباراً من شهر شوال القادم . ورأى أن قواعد العمل الجديدة سوف تسهم في تحسين الأداء العام للمجلس ولجانه المتخصصة وفي الحفاظ على وقت المجلس بما ينعكس على مستوى تقارير اللجان وتوصياتها وقرارات ومخرجات المجلس وانجازاته بشكل عام وبما يتلاءم مع طبيعة عمل المجلس خلال هذه المرحلة التي بات العمل الشورى في المملكة أحد الأركان المهمة التي تشارك في صياغة القرار الوطني .

وأوضح آل الشيخ أن حديثه في جلسة المجلس المنعقدة يوم الاثنين الماضي بشأن تكرار المداخلات نقل بصورة لم يوضح معها السياق الذي جرى فيه الحوار تحت قبة المجلس، مبيناً أنه حرص خلال الجلسة على التأكيد على الحفاظ على وقت الجلسة في عدم تكرار ما ورد في تقرير اللجنة بما يؤدي إلى تركيز النقاش على الموضوع المطروح للبحث ويتيح الفرصة لأكثر عدد من الأعضاء لتقديم مداخلاتهم وآرائهم .

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى أن وقت انعقاد الجلسة ليس مرتبطاً بدوام ثابت مماثل لبعض الأجهزة والمدارس وإنما قد يطول أو ينقص وفقاً للموضوعات المطروحة للنقاش على جدول أعمال المجلس وتبعا للمداخلات المقدمة من الأعضاء بشأنها .

وجدد رئيس مجلس الشورى التأكيد على أهمية ما يجري تحت قبة المجلس من مناقشات وآراء قيمة من قبل أصحاب الفضيلة والمعالي والسعادة أعضاء المجلس الذين تم اختيارهم من قبل ولي الأمر - حفظه الله - بدقة وعناية ليكفل للوطن القرار الرشيد الذي يتوخى المصلحة العامة ويحقق للوطن النماء والازدهار ويلبي حاجات المواطن، مؤكداً أن هناك الكثير من العمل الجاد ينتظر المجلس ورجاله لكي يتسامى مع التطلعات والآمال التي عقدت عليهما، ويحقق المصالح المرجوة التي رامتها دولتنا الكريمة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني.

مكة: سيدة سعودية تتعرض لاعتداء جسدي من ابنها بـ

التبني

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270449>

مكة المكرمة - بدر محفوظ

تعرضت سيدة سعودية (٦٥ عاماً) إلى اعتداء جسدي جسيم من قبل ابنها بالتبني البالغ من العمر ٢٢ عاماً، بعد مشادة كلامية بينهما، في المسكن الذي تقطنه بمركز الجموم (أحد مراكز الشمال التابع لإمارة منطقة مكة المكرمة)، ما نتجت منه إصابته بكسور متفرقة في أجزاء من جسدها، إضافة إلى نزيفٍ حاد تعرضت له بعد كسر أنفها جراء الاعتداء عليها بالضرب المبرح.

وأكدت إحدى الإداريات العاملات داخل مركز الجموم الصحي لـ «الحياة» (فضلت عدم ذكر اسمها) أن السيدة وصلت إلى المركز في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً، على متن سيارة الإسعاف، وبرفقة فتاة تبين فيما بعد أنها أخت الجاني من الرضاع، مشيرةً إلى أن الكشف المبدي على السيدة أوضح إصابته بكسر في الأنف، وبعض الأجزاء السفلية من جسدها.

وقالت: «إن الفتاة التي حضرت مع السيدة العجوز أبلغتنا أنها أفاقت من نومها عند السادسة صباحاً على أصوات استغاثة وطلب نجدة صادرة من غرفة أمها، ما دعاها للنهوض من غرفتها، والذهاب لتقصي الأمر، وعند دخولها فوجئت بابن السيدة يتهم على المرأة العجوز بالركل، والرفس، والضرب المبرح، لتقوم الفتاة بإبلاغ الجيران الذين حضروا، وأبلغوا سيارة الهلال الأحمر بضرورة الحضور إلى المنزل لحمل الضحية، نظراً إلى حالتها المأسوية السيئة.»

وأكدت أن الكشف الأولي للمصابة أفصح عن إصابته بكدماتٍ متفرقة ومختلفة من جسدها، مادل على تعرضها لضربٍ مبرح من قبل ابنها بالتبني، لافتةً إلى أن إدارة المركز استدعت الشرطة التي فتحت ملفاً للتحقيق في الموضوع، وأخذ أقوال الفتاة التي كانت برفقة السيدة العجوز عن خلفيات الحادثة.

وأوضحت أن الشرطة أحضرت الابن الجاني إلى مركز المستشفى بعد قرابة الساعتين من وصول الضحية، وتعرفت عليه الفتاة، وتم أخذ أقوالهما، واصطحابه إلى مركز الشرطة لاستكمال ملف التحقيقات حول الدوافع، والمسببات التي تحوم حول القضية. وأشارت إلى أن إدارة المركز الصحي بادرت وعلى الفور بنقل السيدة إلى مستشفى الملك عبدالعزيز في حي الزاهر بمكة، نظراً إلى صعوبة حالها، وعدم وجود الإمكانات الطبية العالية داخل المركز، لاستقبال مثل هذه الحالات الخطرة.

حز وزارات الداخلية والعدل والمالية لإعداد تقرير النتائج مجلس الوزراء يوافق على حسم ديون الدولة على المواطنين من مستحقاتهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525421913.htm>

مريم الصغير - الرياض

وافق مجلس الوزراء على تسوية ما على بعض المواطنين من ديون للدولة أو لغيرها حسما من مستحقاتهم لديها وفقا لترتيبات معينة. وتجري التسوية إذا كان للدائن دين مستقر في الذمة حال الأداء لدى جهة حكومية وكان مدينا لشخص أو أشخاص ويطالب هو أو دائنوه بأن تسدد تلك الجهة مبلغ المديونية مما لديها فيتبع الآتي: إذا اتفقت الأطراف المشار إليهم في هذا البند على حوالة دين لدى جهة حكومية فتقبل تلك الجهة التي لديها الحق الحوالة، كما أنه في حالة لم يتم الاتفاق على الحوالة فإن الدائن يقيم دعوى لحجز ما يكون لمدينه لدى الجهة الحكومية من الديون وفقا للمادة ١٠٢ من نظام المرافعات الشرعية. أما في حال كان للدائن مستقر في الذمة حال الأداء لدى جهة حكومية وكان مدينا في الوقت نفسه لجهة حكومية أخرى فتقوم الجهة الحكومية الدائنة بطلب إجراء المقاصة من الجهة المعنية بين ما للمدين من حقوق وما عليه من مطالبات قبل الحجز على حقوقه لدى جهة أخرى وقبل التنفيذ على أمواله الخاصة وفقا لنظام إيرادات الدولة. كما أنه لا تطبق هذه الترتيبات على المستخلصات المستحقة أثناء تنفيذ المشاريع العامة ولا تخل هذه الترتيبات بما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والتعليمات الصادرة في شأن حق التقاضي، وحق الأولوية في تسديد الديون، كما تتخذ الجهة الإدارية الإجراءات اللازمة لضمان عدم صرف المبالغ المحال بها إلى المحيل مرة ثانية. وأكد المجلس على تنسيق وزارات الداخلية والعدل والمالية فيما بينها لإعداد تقرير يتضمن نتائج تطبيق ما ورد في البنود السابقة، ورفع من وزير الداخلية إلى المقام السامي بعد مضي أربع سنوات على أن يتضمن التقرير الصعوبات التي واجهتها الجهات المعنية والمقترحات المناسبة في هذا الشأن.

والدة الطفل القاتل للقاتل: لماذا نحرت ولدي؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525421924.htm>

نادر العنزي - تبوك

تفكر في الرحيل من «الورود»

والدة قاتل تبوك: أرى صورة ابني في كل زوايا المنزل

كشفت لـ «عكاظ» والددة الطفل رائد الكعبي، والذي قتل من قبل أحد الجناة عندما نحره ورماه في برميل للنفايات في حي الورود في تبوك، أنها تعيش هذه الأيام لحظات عصيبة في فراق ابنها المحبوب والقريب إلى قلبها. وبنبرة حزن وألم، وجهت أم عبدالله تساؤلا إلى القاتل قائلة: «ماذا عمل لك ابني حتى تقتله؟» ألا تخشى الله؟ حسبنا الله ونعم الوكيل. وتحدثت أم عبدالله عن علاقتها بالفقيد رائد قائلة: «اعتدت أن أنام في فراشي وبجانبي ابني رائد فهو الأقرب لي من بين إخوته ومحبوب لدى الجميع، وهذه الأيام تراودني أحلام وأرى صورته في كل زاوية من زوايا المنزل». وروت أم القاتل رائد حادثة ابنها قائلة: «في عصر الجريمة وعندما أردت التوجه إلى أحد أقاربي للقيام بواجب العزاء لهم طلب ابني رائد أن يرافقني فرفضت ذلك وقلت له سأعود سريعا وأخذك معي، وبعد أن عدت إلى المنزل سألت عنه فأخبروني أنه خرج من المنزل ولم يرجع فبحثنا عنه في تلك الليلة وأبلغنا الجهات الأمنية وكان لدي أمل أن يعود، وفي اليوم التالي (يوم الجمعة) أبلغني والده بأنه تم العثور عليه مقتولا ومرميا في أحد براميل النفايات فكانت الصدمة قوية علي .. فصمتت طويلا وذرفت الدموع وقالت: «يا ليتني أخذته معي».

«وبينت أم عبدالله أن طفلها ذهب إلى البقالة ولم يكن يحمل في جيبه نقودا».

وبينت أم القاتل أنها كرهت المنزل وكرهت الحي الذي تعيش فيه والذي حدثت فيه الجريمة البشعة، وقالت «أريد الرحيل لا أريد العيش في هذا الحي الذي قتل فيه فلذة كبدي .. أريد النسيان».

وقدمت أم عبدالله شكرها وتقديرها للأمير الإنسان فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك والذي وقف معهم في تقديم المساعدة ودراسة حالتهم الأسرية العصبية من خلال برنامج الأمير فهد بن سلطان الاجتماعي.

ووجهت والددة المقتول رسالة إلى كل أم أن تحرص على أبنائها، خصوصا الأطفال ولا تتركهم دون مراقبة.

ابن معمر يؤكد في مؤتمر القادة الدينية بفرنسا اهتمام خادم

الحرمين بإنشاء المركز

المملكة والنمسا وأسبانيا توقع اتفاقية تأسيس مركز الملك

عبدالله العالمي لحوار الأديان والثقافات قريباً

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٥

<http://www.alriyadh.com/2011/05/25/article635483.html>

بور دو، الرياض- محمد الغنيم

أعلن الأمين العام المكلف لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا فيصل بن عبد الرحمن بن معمر أن دول المملكة والنمسا وأسبانيا وافقت على التوقيع على اتفاقية تأسيس مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات خلال الأسابيع القادمة إن شاء الله مؤكداً في هذا الصدد حرص المملكة على الحوار للتعايش السلمي بين أتباع الأديان والثقافات في وقت يشهد العالم فيه انحداراً للقيم الأخلاقية وانتشار الفقر والجريمة والإرهاب.

أمين المركز: البشرية تعاني انحداراً في القيم الأخلاقية والسلام والأمن من أولويات السياسة السعودية وأوضح ابن معمر خلال كلمة ألقاها في مؤتمر قمة القادة الدينية في مدينة بور دو الفرنسية والذي يسبق اجتماع مجموعة الثماني ومجموعة العشرين التي ستعقد في فرنسا بعد هذه القمة أن خادم الحرمين الشريفين وانطلاقاً من المبادرة التي أطلقها حفظه الله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات حريص على إنشاء المركز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، مشيراً في كلمته أن العالم في حاجة ماسة للسلام والأمن والازدهار وتحقيق العدالة والمحبة وأن المملكة تضع هذه المبادئ في أولويات سياستها وبرامجها الدينية والاقتصادية والاجتماعية، وتبذل قصارى جهدها للعمل على جميع المستويات ومع المجتمع الدولي لتخفيف معاناة أولئك الذين يفتقرون إلى الوفاء بهذه الاحتياجات. وأضاف «البشرية اليوم تعاني من انحدار سريع للقيم الأخلاقية وتمر بمرحلة حرجية حيث الإرهاب والفقر والجريمة آخذة في الارتفاع ويجري استغلالها على نحو متزايد، كما أن هناك إساءة متزايدة لحياتنا البيئية، ونحن ندرك كل هذه التحديات التي تهدد وجودنا البشري ومن الصعب على أي دولة واحدة أو مجموعة من البلدان أن تقوم بحل المشاكل بدون المساعدة والتنسيق بين بقية دول العالم، لقد أصبح لدينا نظام عالمي مترابط على نحو متزايد والطريق لحل تلك المشاكل وتصحيحها طويل ونحن بحاجة إلى أن نستخدم بعض الآليات للتعامل مع مثل هذه المشاكل والبحث عن حلول مشتركة، وأحد أهم هذه الآليات هو الحوار». وشدد ابن معمر في كلمته أمام المؤتمر على أن الدين الإسلامي والأديان والثقافات تستند إلى إزالة الحواجز التي تقف بين الخير في طبيعتنا الإنسانية والشهوات والمصالح الضيقة وأن الأديان الرئيسية في العالم والفلسفات والمدارس جاءت بالتفكير من مختلف التخصصات والاتجاهات إلى استنتاج مفاده أن جوهر التقدم يكمن في التواصل والحوار بين أبناء المجتمع الواحد والمجتمع البشري بأسره، وهذه هي نقطة الانطلاق لتحقيق وتوسيع نطاق التنمية البشرية في جميع نواحي الحياة، مشيراً إلى أن الجميع يتفق على أن الحوار الملزم والبناء يهدف إلى استكشاف القواسم المشتركة للإنسان وأهمية التعاون في برامج عمل مشتركة لحل معاناتنا الإنسانية. واستعرض ابن معمر جهود المملكة ومشاركاتها في الحوار بين أتباع الأديان بدءاً في ١٩٧٠م موضحاً أنه يجري العمل على قدم وساق لإنشاء مركز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا للمساعدة في خدمة هذه القضايا وتقريب المسافات واقتراح الحلول المناسبة حيث وافقت الدول الثلاث، وهي المملكة والنمسا وأسبانيا على إقامة المركز في وقت لاحق من هذا العام، كما تضمنت كلمة ابن معمر تلخيصاً موجزاً عن الحوار الوطني في المملكة مشيراً إلى أن المركز قام بتدريب السعوديين على ثقافة الحوار حيث تم في هذا المشروع تدريب أكثر من ٤٠ ألف مدرب على الحوار كل عام. وتشمل المعلمين والشباب والأئمة كما تم

تدريب أكثر من ٥٠٠ ألف متدرب من السعوديين من مناطق مختلفة. واختتم الأمين العام المكلف لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار كلمته مطالباً بنشر العدالة والشفافية الحقيقية بين الدول الغنية والدول الفقيرة والمحتاجة، معرباً عن تطلعه من القادة السياسيين في قمته «G20» المقبلة لاتخاذ قرارات كبيرة في هذه الاتجاهات.



تربويون يطالبون بتفعيل دور الأسرة للحد من الجرائم

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270487>

حذر تربويون من تزايد معدلات الجرائم وبخاصة جرائم الاعتداء على النفس أخيراً بمختلف مناطق المملكة، وفي مدينة حائل خصوصاً، وطالبوا بضرورة تكاتف كل الجهات من أجل الحد من تزايد هذه الجرائم المثيرة للقلق. وأشار المعلم فهد العنزي إلى أن غياب دور الأسرة الرقابي أسهم في زيادة معدلات الجرائم التي يرتكبها الشبان، خصوصاً في ظل غياب الأب لساعات عن المنزل وانشغال الزوجة بأمور ثانوية، وأن الفضائيات وما تعرضه من أفلام عنف لعبت دوراً كبيراً في فساد الأخلاق داخل المجتمع بشكل عام، وشجعتهم على حمل الأسلحة، مشيراً إلى أهمية معالجة الأسباب التي تؤدي إلى استفحال هذه الجرائم من خلال التوعية بخطورة حمل السلاح وتلك الجرائم. ولفت المعلم عبدالمحسن الحميد إلى أن الاعتداء على النفس من الظواهر السلبية الخطيرة التي تعاني منها منطقة حائل حالياً، وأن أسباب انتشار هذه الظاهرة في البلاد تعود أولاً لغياب الدور الحقيقي والفعال لعنصر التربية في قطاع التعليم، مطالباً بضرورة تفعيل الجوانب التربوية مع العملية لتحسين الأبناء من هذه الآفة المثيرة للقلق.

أعضاء الشورى يعدون الأسئلة الساخنة استعداداً لاستضافة وزير الشؤون البلدية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270600>

الرياض - رياض المسلم

يواجه وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب أعضاء مجلس الشورى تحت «قبة» المجلس يوم (الأحد) المقبل، وكان عدد من أعضاء الشورى قد طالبوا في جلسات سابقة بدعوة وزير الشؤون البلدية والقروية للحضور إلى المجلس ومناقشته حول أداء وزارته وأبرز الملاحظات والمداخلات التي رصدها الأعضاء. وكان المجلس قد أعلن ذلك من خلال الموقع الإلكتروني، مشيراً إلى أنه سيتم استقبال المقترحات والاستفسارات من المواطنين والموجهة إلى الوزير حتى نهاية يوم السبت المقبل.

وكان عدد من الأعضاء قد سجلوا مداخلات «ساخنة» أثناء مناقشة التقرير السنوي الأخير لوزارة الشؤون البلدية والقروية، ما دعا البعض منهم إلى أهمية حضور الوزير للإجابة عن علامات الاستفهام التي أطلقوها، وتضمنت تلك المداخلات، مطالب بتحسين وضع المجالس البلدية كما يقول العضو عامر اللويحق في مداخلته، والذي أشار إلى أن عمل المجالس البلدية في المملكة لا يزال أقل من المأمول، مشيراً إلى أن مهامها في المشروعات البلدية تقاطعت مع مهام مجالس المناطق، موضحاً أن أعضاء المجالس البلدية أكدوا في اجتماعهم مع عدد من أعضاء المجلس أن المجالس البلدية تفتقد الشخصية الاعتبارية وأن اللائحة والرقابة لم تكن واضحة، إلى جانب أن الأعضاء يحتاجون إلى تدريب للقيام بدورهم، مقترحاً دراسة توصية تنص على وجود رابط عملي بين المجلس البلدي ومجلس المنطقة، وكشف زميله الدكتور عبدالله بخاري أن مكة المكرمة بها نسبة 66 في المائة من الأحياء العشوائية، وأن ١٨٦ مليون متر مربع، والتي تمثل نصف المساحة الإجمالية للرقعة الحضرية من مدينة جدة، هي عشوائية يقطن بها نحو ٢ مليون نسمة، وأضاف أننا كنا نتوقع أن نستمع من اللجنة إلى استراتيجيه الوزارة في استئصال العشوائية. وقال العضو الدكتور زين العابدين بري أن هناك مئات الآلاف من الأراضي الممنوحة للمواطنين من دون خدمات أو بنية تحتية.

جلسة جديدة لقضية قتل السم قريبا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525421922.htm>

ياسمين السهيمي - الدمام
اعترفت الخادمة الإندونيسية المتهمه بقتل الطفل مشاري في وقت سابق أمام جهات التحقيق بجريمتها، بإضافتها بعض السموم ومنها سم الفئران في رضاعته، مما أدى إلى وفاته.
وقال والد الطفل مشاري: إن الخادمة عرضت على هيئة التحقيق والادعاء العام وفيها اعترفت بجريمتها فحولت إلى السجن، وبعدها حدد موعد للجلسة السابقة وحضر المدعي والمدعى عليه في المحكمة العامة؛ لكنها غيرت أقوالها وأنكرت جريمتها فطلب تحديد موعد لجلسه أخرى يوم ١٤٣٢/٧/٤ هـ وسيأخذ بأقوالها المدونة سابقاً في ملف هيئة التحقيق والادعاء العام.
يشار إلى أن البوشل رزق بطفلة اسمها دانه وهو سعيد بوجودها لتخفف على أم مشاري، حيث إنها مازالت تعاني فراق ابنها الرضيع.

بلدية ثول تزيل منزلين بصكي ملكية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525422115.htm>

سعيد آل منصور - جدة
أزالت بلدية ثول عددا من الأراضي والبيوت التي ادعى موظفو البلدية أنها تعديات، بينما ذكر أصحابها أنها أراض معتمدة بصكوك وتصاريح بناء.
ويقول المواطن مساعد سعيد الجحدي، الذي أزيلت له أرض في الحي الجنوبي في ثول التي يمتلكها بموجب صك شرعي رقم ١٢/٦/٥٦/٩ تاريخ ١٤٢٧/٥/٢٩ هـ، ومسورة بسور بموجب تصريح بناء بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٠ هـ، وينتهي في ١٤٣٢/١١/٢٠ هـ، صادر من بلدية ثول بتوقيع من رئيسها، ومصادق من المحكمة العامة.
ويوضح المواطن مساعد الجحدي أن أرضه مستأجرة من شركة سالكو، وتحتوي على معدات وممتلكات للشركة، وتم الهدم دون إشعار مسبق أو إبلاغه بعملية الإزالة.
وأبدى الجحدي استغرابه أن تتم إزالة وهدم ممتلكات المواطنين دون التحقق وبدون سابق إنذار وكأن الأمر أشبه بنوع من اللامبالاة والعشوائية والاستهتار بحقوق الآخرين، مما يسبب احتقانا في النفوس في وقت نحن بأمس الحاجة إلى التلاحم.
من جهته، تحدث المواطن منصور مساعد المولد عن أنه كان على وشك الانتهاء من بناء منزل في أرض يملكها عمه منذ ٣٥ عاما، مضيفا «تحتوي على عداد كهرباء منذ العام ١٣٩٩ هـ، حيث إنني استعد لدخول القفص الذهبي، وكنت أمني النفس بالعيش في هذا المنزل المتواضع الذي تحملت ديونا كبيرة في إنشائه، فإذا ببلدية ثول تهدمه ظلما وبهتاناً دون سابق إنذار أو إشعار، وما تسلمناه قبل ذلك إشعار من شركة الكهرباء رقمه ٣٦٥ بتاريخ ١٤٣٢/٦/١٣ هـ، مفاده أن الشركة ستقوم بفصل التيار الكهربائي في تاريخ ١٤٣٢/٦/٢٠ هـ، إذا لم نراجع بلدية ثول، وتمت الإزالة قبل موعد المراجعة وقبل تاريخ فصل التيار، وهذا تعسف واضح ومخالفة للخطابات الصادرة منهم ومن شركة الكهرباء».

وحاولت «عكاظ» الاستفسار من مدير بلدية ثول مرعي المغربي عن حادثتي الإزالة، مؤكدا تنفيذ الإزالة في الموقعين، مضيفا «سنوافيكم بالرد عن طريق العلاقات العامة الخاصة بالأمانة».



فنيو تميز بـ النفسية: محرومون من البديل رغم تعرضنا لاعتداءات شبه يومية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٦٢

<http://www.al-madina.com/node/305652>

سعد العيني - جدة

طالب موظفو الكادر الفني للتمريض في مستشفى الصحة النفسية بجدة بمساواتهم بجميع العاملين في القطاع الصحي النفسي بالمملكة، لما يتعرضون له من اعتداءات شبه يومية بالضرب أو الشتم بألفاظ غير لائقة. ويرى المتضررون أن حقوقهم مقابل هذا العمل مسلوقة لعدم صرف بدل النفسية المستحق لهم بنسبة ٣٠% من الراتب، فمنهم من يعطى ١٥٠٠ ريال كمقطوع سنوي عن البديل وهم المعينون على ملاك المستشفى، والبعض لم يتسلموا هذا البديل نهائيا رغم عملهم لسنوات طويلة، رغم أنه يصرف لأغلب العاملين بمستشفيات الصحة النفسية في جميع المناطق، وذلك بعد الشكوى التي تقدموا بها لليون المظالم ضد الوزارة، حيث أصدر الديوان حكمه بالصرف بأثر رجعي لمن تقدموا بالشكوى. وتسألوا عن السبب وراء عدم تعميم هذا الحكم على الجميع وتسليمهم حقوقهم كاملة منذ تاريخ التعيين لهم، متحدين أي مسؤول أن يجلس مع المرضى النفسيين لمدة ٢٤ ساعة في حال تهيجهم.

ورغم صدور حكم المظالم بصرف بدل النفسية لهم بأثر رجعي، استنادا إلى وحدة طبيعة العمل دون النظر إلى ملاك الوظيفة، إلا أن الشؤون الصحية بجدة أصرت على موقفها بأن الصرف لمن هم على ملاك المستشفى فقط.

نريد حقوقنا

نبيل الجهني قال: نريد حقوقنا الوظيفية، فنحن نعمل في مواجهة العديد من الأخطار والتصرفات التي قد تصدر من هؤلاء المرضى تجاهنا، وهناك عدد من الموظفين تقدموا بشكوى لليون المظالم وصدر الحكم بتسليمهم كامل مستحقاتهم المالية بأثر رجعي من تاريخ التعيين.

وأضاف: نحن نتعرض لاعتداءات شبه يومية بما يقابلها من سب وشتم وتصرفات من قبل المرضى ونتعامل معها بكل هدوء وعقلانية، وفي المقابل يتم حرماننا من بدل مستحق ألا وهو الـ ٣٠%.

بدوره قال عبدالرحمن الحارثي: منذ خمس سنوات وأنا أعمل في مستشفى الصحة النفسية واجهت خلالها عددا من التحديات في كيفية التعامل مع هؤلاء المرضى، فضلا عن نظرة المجتمع لمن يعملون في مستشفى الصحة النفسية، ومع كل ذلك لا يتم منحنا أبسط الحقوق وهو "بدل النفسية" بحجة أننا لسنا مسجلين على ملاك الصحة النفسية، رغم أن العمل الذي نؤديه لا يختلف عن زملائنا المسجلين على ملاك الصحة النفسية، فنحن جميعا نواجه المرضى ونكون لهم كالأب والأخ والأم والأخت، نحن نقوم بإطعامهم وتغسيلهم واللعب معهم رغم اعتداءاتهم المفاجئة علينا.

نطالب بالإنصاف

والشكوى ذاتها ردها عبدالله الزهراني قائلا: أنا مسجل على ملاك الصحة النفسية ولي سبع سنوات في هذا العمل ولم يصرف لي وزملائي بدل النفسية المقدر بنسبة ٣٠%، وإنما يتم تسليمنا ١٥٠٠ ريال كمبلغ مقطوع سنويا، فيما يتسلم الإداريون هذا البديل ونحن أحق به لأننا أقرب منهم للمرضى ونتعامل معهم على مدار الـ ٢٤ ساعة، لذلك نحن نطالب بإنصافنا وإعطائنا نسبة الـ ٣٠% وليس صرف مبلغ مقطوع.

تعرضت للطعن

وروى مساعد مدير إدارة التمريض محمد القرني أنه تعرض لاعتداء من قبل أحد المرضى قائلا: تعرضت لعملية طعن في الفخذ من أحد المرضى يقسم الطوارئ كان قد خبأ سكيناً ودخل بها، حيث كنت اتحدث معه لعرضه على الطبيب إلا أنه فاجأني بالطعن، ومع ذلك تنازلت عن حقي المشروع رغم غياب "بدل النفسية، بدل الخطر، وبدل العدوى"، فنحن نتعامل معهم كإخوة لنا، وأتحدى أي مسؤول أن يجلس معهم وهم في حالة تهيج.

ممرضة تتعرض للاصطدام من جانبها روت ممرضة اكتفت بالرمز لاسمها بالحرف "ع" قصة تعرضها لعملية اصطدام من قبل أحد المرضى النفسيين بعد خروجها من المستشفى، حيث تقول: بعد انتهاء دوامي في قسم الطوارئ، وبعد صعودي إلى السيارة بثوان معدودة فوجئت بسيارة تصطدم بسيارتي من الجانب الذي صعدت منه، وكان يقودها مريض نفسي اعتقد أنني عدوة له، ولكن تم التدخل من قبل أمن المستشفى والممرضين وتمت السيطرة عليه، وهو الآن موجود في المستشفى منذ سنة. وأضافت: انظر إلى حجم الخطورة التي يمكن أن نتعرض لها في التعامل مع هؤلاء المرضى متقلبي المزاج.

المدير الطبي: يستحقون بدل النفسية لخطورة العمل مساعد مدير المستشفى للشؤون الصحية والمدير الطبي الدكتور عدنان مفتي قال: نحن كعاملين في المستشفى نرى عددا من الحالات النفسية اليومية تكون فيها خطورة وعدوانية، نضم صوتنا لصوت العاملين في الكادر الفني باستحقاقهم لبدل النفسية "الـ ٣٠%" لأنهم عرضة للخطر في أي لحظة، وهناك اعتداءات شبة يومية من قبل المرضى على الممرضين والممرضات.

وبين أن بعض العاملين مكلفون ويؤدون نفس العمل الذي يؤديه من هم على ملاك المستشفى، ولا يصرف لهم هذا البديل، والمفترض أن يصرف البديل لجميع العاملين في المستشفى لاستحقاقهم له. وعن مدى رفع شكاوهم للجهات المعنية قال: إدارة المستشفى قامت بالرفع للشؤون الصحية، وجاء الرد بأن النظام ينص بالصراف لمن هم على ملاك المستشفى، فنحن لا نريد أن نتدخل في أمور إدارية لسنا مخولين بها.

المطيري: نحن مقيدون بـ "ملاك الوظيفة" أوضح مدير إدارة التمريض بمستشفى الصحة النفسية بجدة سعود حمد المطيري أن البديل وضع لتحفيز الناس للعمل في مستشفيات الصحة النفسية نظرا لخطورة هذا العمل بما فيه من اعتداءات وغيرها، وكذلك للسمعة الخارجية ونظرة الناس للعاملين في هذه المستشفيات بأنهم انطوائيون بسبب قربهم من المرضى النفسيين. وأضاف: للأسف نحن مقيدون بما يسمى بـ "ملاك الوظيفة" وليس طبيعة العمل، فهناك ٢١٥ ممرضا وممرضة يعملون في المستشفى، منهم ٢٩ ممرضا وممرضة لا يحصلون على المبلغ المقطوع "١٥٠٠ ريال" أو نسبة الـ ٣٠%، إما لكونهم مكلفين أو غير معينين على ملاك المستشفى، فنحن كفريق علاجي واحد نعمل لخدمة المريض بعيدا عن المسميات الوظيفية.

حكم المظالم: طبيعة العمل تحدد استحقاق البديل وليس الملاك الوظيفي وكان ديوان المظالم قد حكم لعدد من العاملين بالمستشفى حول هذه القضية تضمن صرف ٣٠% من الراتب الشهري لهم منذ تاريخ التعيين.

وأوضح الحكم الذي حصلت "المدينة" على نسخة منه: "أنه بناء على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٣٦٦) وتاريخ ١٤٠٠/١١/١٤ والذي يشير إلى أن السبب الذي من أجله اعتمد صرف بدل النفسية وهو ما ورد في القرار من حيث قلة الإقبال على العمل بتلك المستشفيات والصعوبة التي يواجهها العاملون فيها، وعدم وجود حوافز تشجع العاملين على أداء مهام أعمالهم وتغري الآخرين بالانضمام إلى العمل في تلك المستشفيات، مما يعني أن طبيعة العمل هي التي دعت إلى إصدار هذا القرار، وعليه فلا مجال للقول باشتراط أن يكون العامل على ملاك المستشفى حتى يستحق ذلك البديل، إذ إن طبيعة العمل هي التي تحدد ذلك وليس ملاك الوظيفة، لذلك نلزم الشؤون الصحية بجدة بصرف بدل النفسية للمدعين حسب ما ورد في ذيل الأسباب."

الشؤون الصحية: الصراف لمن هم على ملاك المستشفى ورغم حكم المظالم الذي نص على صرف بدل النفسية لهم بأثر رجعي، إلا أن الشؤون الصحية بجدة أصرت على موقفها بأن هناك ضوابط لصرف هذا البديل تتمثل في أن تكون الوظيفة المثبت عليها معتمدة ضمن تشكيلات الميزانية المعتمدة للجهة، وكذلك أن يكون مثبتا على الوظيفة الموضح مسمائها أعلاه وأن يزاول عمله في مقر ملاكها بصورة فعلية ومستمرة، مبينة أن جميع من صرف لهم بدل النفسية هم على ملاك المستشفى. وأشارت إلى أنه يتم إيقاف صرف البديل في حالة نقل الموظف أو تكليفه بعمل وظيفة أخرى

على هامش منتدى البيئة الخليجي الثاني.. الأحد المقبل توقيع أول اتفاقية لتوسيع دائرة البرنامج الوطني للتوعية البيئية والتنمية المستدامة بين الطلاب

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٥

<http://www.alriyadh.com/2011/05/25/article635491.html>

جدة - ياسر الجاروشة

توقع جمعية البيئة السعودية ووزارة التربية والتعليم أول اتفاقية من نوعها للعمل على توسيع دائرة البرنامج الوطني للتوعية البيئية والتنمية المستدامة تحت شعار بينتي علم أخضر وطن أخضر وسيوقع الاتفاقية عن الجمعية صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة ورئيس الجمعية فيما يوقعها عن وزارة التربية والتعليم صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم وذلك على هامش أعمال المنتدى والمعرض الدولي للبيئة والتنمية المستدامة الذي تنطلق فعالياته يوم الأحد المقبل .

وتهدف الاتفاقية إلى توسيع دائرة البرنامج الوطني للتوعية البيئية والتنمية المستدامة بين جمعية البيئة السعودية ووزارة التربية والتعليم، بهدف تنفيذ أنشطة وفعاليات البرنامج على مستوى مدارس المملكة. وقال الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة إن المملكة حرصت على الأخذ بمفهوم المحافظة على البيئة من منطلق الدين الإسلامي الحنيف وتطبيقاً للنظام العام للبيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم (١٩٣) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٧هـ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعميق ذلك الفهم على كافة المستويات لضمان المشاركة الفعالة من قبل مختلف شرائح المجتمع في صون وحماية البيئة .

ولفت سموه إلى أن تأسيس جمعية البيئة السعودية مكملاً لهذه الجهود. من جهتها، أكدت نائبة المدير التنفيذي المكلف لجمعية البيئة السعودية الدكتورة ماجدة أبو رأس أن الاتفاقية تهدف إلى تبادل الأفكار والآراء لتنفيذ الفعاليات والبرامج التي من شأنها زيادة الوعي والارتقاء بمستوى البيئة في الأجيال القادمة مشيرة إلى الدور المهم والفاعل الذي يمكن أن تقدمه وزارة التربية والتعليم في تقديم نموذج متفرد لبث وغرس ثقافة العمل البيئي بين طلاب وطالبات المدارس والذي يمثل شريحة كبيرة من المجتمع بكافة فئاته العمرية من خلال تبني الوزارة لبرنامج الحس البيئي الذي يعد أحد أهم أدوات البرنامج الوطني البيئي مشيرة إلى أن هذا التعاون ينطلق من تأكيد أهمية المسؤولية الاجتماعية للحفاظ على البيئة مما يسهم في خلق أجيال لديها الوعي الكامل في المحافظة على البيئة .

وأوضحت الدكتورة ماجدة أبو رأس أن مدة تحقيق البرنامج الوطني للبيئة حددت بعشرة سنوات مقسمة إلى ٣ مراحل وذلك بعد استشارة الخبراء، لافتة إلى أن وثيقة «بينتي علم أخضر وطن أخضر» سيتم طرحها في المنتدى والمعرض الدولي للبيئة والتنمية المستدامة الخليجي الثاني لمعرفة مدى أهمية الوثيقة وما تهدف إليه.

جدة: ١١ قاضياً و٥٠ موظفاً لإنهاء معاملات 7 آلاف متضرر من

السيول

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270455>

جدة - أحمد الهلالي

استقبلت المحكمة العامة في محافظة جدة خلال الفترة الماضية كشوفات تتضمن أسماء أكثر من سبعة آلاف متضرر من كارثة السيول التي ضربت أحياء شرق جدة أخيراً، يستوجب عليهم استخراج وثائق مؤقتة لتسلم تعويضاتهم من وزارة المالية التي خصصت لهم مبالغ نظير تضرر بناياتهم وممتلكاتهم.

وأوضح مدير الإدارة في المحكمة محمد الغامدي أنه تم تخصيص ٥٠ موظفاً و ١١ قاضياً لإنهاء معاملات المعنيين بالصرف، ظلوا في حال عمل متواصل منذ أكثر من ثلاثة أشهر، بل وضع لهم بدل خارج دوام من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة الخامسة عصراً لإنجاز الأعمال الموكلة إليهم في الموعد المقرر.

وقال لـ «الحياة»: «تم استقبال آلاف الحالات من المتضررين جرى الانتهاء منها بعد تسلم الكشف الخاصة بالأسماء التي ترد من لجنة حصر أضرار السيول، مشيراً إلى أن المحكمة وصلت إلى المراحل النهائية من إكمال إجراءاتها». وأضاف: «إن تخصيص المحكمة لهذا العدد الكبير من الموظفين يأتي إنفاذاً للتوجيهات العليا، وإمارة منطقة مكة المكرمة ومتابعة من وزارة العدل التي وجهت بتسهيل المشكلات كافة التي قد تواجه المتضررين من السيول». ونوه الغامدي إلى أن الوثيقة التي تمنحها المحكمة لا يعتد بها سوى في صرف تعويضات أضرار السيول فقط (أي في حالات الكوارث)، لافتاً إلى أن المحكمة جندت إمكاناتها كافة منذ أول يوم لإنهاء إجراءات التملك للمتضررين من الكارثة.

وفي السياق، أكدت مصادر لـ «الحياة» أن المحكمة تسلمت آخر نسخة من قوائم المتضررين من السيول، وأن آخر دفعة ستكون لتعويضات المتضررين في عقاراتهم من منازل وغيرها.

وأشارت المصادر إلى أن المحكمة لا تزال تواصل أعمالها حتى الانتهاء من تسليم جميع المتضررين مستحقاتهم المحددة. وكانت المحكمة العامة في المحافظة الساحلية، بدأت منذ أشهر في إصدار وثائق تملك مؤقتة لكل متضرر من السيول والأمطار التي اجتاحت جدة أخيراً، إذ أكدت للمتضررين أن الوثيقة تستخدم فقط لصرف التعويضات وليست مستمسكاً شريعياً، وطلبت المحكمة من أي متضرر إحضار شاهدين ومزكبين للحصول على وثيقة مؤقتة بحسب الإجراءات المتبعة في إصدار مثل هذه الوثائق وتسهيل استكمال إجراءات الصرف النظامية من وزارة المال.

وتمكنت لجان صرف تعويضات المتضررين من السيول في العروس خلال الفترة الماضية من إصدار أكثر من ٢٦١٠٠ شيكاً لمتضررين من كارثة السيول في المركبات والعقارات والأثاث والمنشآت التجارية.

يذكر أن هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة، أحالت أخيراً أول قضيتين مرتبطتين بكارثة سيول جدة إلى المحكمة الجزئية بحسب وسائل الإعلان، تضمن ملف المتهم الأول حصوله على النموذج المخصص لتدوين بيانات المتضررين بطريقة غير شرعية، بينما تضمن ملف الثاني تهمة التلغظ على عدد من أعضاء لجنة التحقيق في الكارثة، إذ تأتي هذه التهم ضمن عدد من حالات الاحتيال التي جرت خلال كارثة السيول من قبل عدد من الأشخاص بهدف الحصول على تعويضات مالية وعينية.

...والصحة: لا تهاون في استقبال حالات العنف

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270452>

شدد نائب مدير الشؤون الصحية في مكة المكرمة الدكتور حسين غنام على عدم وجود أي تساهل أو تهاون في استقبال الحالات الفورية المصابة، والتي تتعلق بحالات أمنية أياً كانت، موضحاً في اتصال أجرته «الحياة» معه أمس (الثلاثاء) أن استقبال مثل هذه الحالات يتم بشكل فوري، ويعمل على علاجها، ومتابعتها، ومن ثم إحالتها إلى الجهات المختصة للتحقيق في أي حادثة كانت ترغب في فتح ملف لها، مؤكداً أن هناك توجيهاً صادراً من وزير الداخلية في هذا الشأن، يحث على التعامل مع الحالات الطارئة، والمصابة، بشكل عاجل وفوري.

وأوضح أن أي حالة مصابة وطارئة تكون لها الأولوية في العلاج والمتابعة في أي مستشفى من مستشفيات المنطقة، من دون النظر لأي اعتبارات أخرى، لافتاً إلى أن هناك أماكن مخصصة، جهزت لاستقبال وعلاج مثل تلك الحالات، ولها الأولوية في هذا الجانب.



الشرع أثبت براءته

مواطن يطالب شرطة الأفلاج بتعويضه ٧ ملايين ريال

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525421923.htm>

علي العجمي - الأفلاج

تتظر محكمة الاستئناف في مدينة الرياض في قضية استأنفها المواطن ظافر حمد ظافر، بعد أن ألزم ديوان المظالم شرطة محافظة الأفلاج بدفع ٣ آلاف ريال وذلك للمواطن نفسه مقابل دعوى رفعها ضد شرطة الأفلاج، مطالباً إياها بتعويضه بـ ٧ ملايين ريال، جراء ما لحقه من أضرار معنوية ومادية واجتماعية، أثناء قيام فرقة من الدوريات الأمنية في الأفلاج بتعقبه هو وزميله الذي يعمل معه في رئاسة محاكم الأفلاج دون تشغيل جهاز الدورية وإيقافهما على أحد الطرق في المحافظة بعد ملاحظتهما دون إنذارهما بالوقوف، وإركابهما في سيارة الشرطة أمام عابري الطريق واقتيادهما إلى مركز الشرطة وحجزهما في التوقيف لمدة يومين دون أي وجه حق - حسب قوله -، إضافة إلى اتهامه وزميله في محضر الضبط الذي أعده أفراد الفرقة بأن الشخصين حاولا الهرب من الدورية وتلفظا على رجال الأمن وهددا الدوريات الأمنية بإتلاف وتأخير أية معاملة تخصهم إذا وردت لهم في مجال عملهما (محكمة الأفلاج).

يختتم أعماله اليوم مؤتمر ديوان المحاكمات العسكرية يبحث نظام الإجراءات الإدارية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525421931.htm>

واس - تبوك

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز مساعد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام للشؤون العسكرية اليوم اختتام المؤتمر الرابع لديوان المحاكمات العسكري للمجالس العسكرية، في القاعة الثقافية في مدينة الملك عبد العزيز العسكرية في تبوك، وناقش المؤتمر عدة أوراق عمل منها ورقة عن نظام الإجراءات الإدارية. وطرحت أمس الأول خلال المؤتمر ثمانية أوراق عمل الأولى بعنوان الإسلام والقانون الدولي الإنساني قدمها رئيس ديوان المحاكمات العسكري اللواء المستشار شعبان بن أحمد بانه، الثانية قراءة في نظام العقوبات العسكرية قدمها مدير مركز القانون السعودي للتدريب الدكتور ماجد قاروب، الثالثة أضواء على القضاء التأديبي في ديوان المظالم قدمها الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله الربيعية من ديوان المظالم، والرابعة القضاء العسكري بين الإجراءات والتطبيق قدمها العميد الركن حقوقي عبد الوهاب السلاحي من هيئة القضاء العسكري في دولة الكويت، وقدم العميد الدكتور محمد عبد الله الشهراني من المجلس الاستئنافي العسكري في وزارة الداخلية ورقة العمل الخامسة عن مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني. وطرحت أمس سبعة أوراق عمل الأولى عن نظام الإجراءات الإدارية والعقوبات الخاصة بالمخدرات بين الإجراءات والتطبيق قدمها رئيس المجلس العسكري في قيادة القوات البحرية العميد بحري ركن محمد عبد الله الشهراني، الثانية عن الحكم العسكري بين الإجراءات والتطبيق قدمها رئيس المجلس العسكري في الأسطول الغربي العميد البحري أحمد بن معاضة الشهري، كما قدم العميد عبدالرحمن بن شويل الشهري ورقة العمل الثالثة عن تسبيب الأحكام العسكرية بين الإجراءات والتطبيق من مجموعة الدفاع الجوي الخامسة.

د. القصيبي يفتح معرض التوعية ومكافحة مرض الدرن بمدينة الملك سعود الطبية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٥
<http://www.alriyadh.com/2011/05/25/article635499.html>

تغطية - خالد العوفي

في إطار اليوم العالمي لمكافحة الدرن قام الدكتور نبيل القصيبي المشرف العام على مدينة الملك سعود الطبية بافتتاح المعرض التوعوي الذي نظمه قسم التنقيف الصحي وذلك بالبرج الطبي بالمدينة، بمشاركة قسم الخدمة الاجتماعية وقسم العظام «٢٠٠ ب» وجمعية نقاء لمكافحة التدخين، والجمعية السعودية لراحة الصدر، وبدعم ومشاركة مميزة من لجنة أصدقاء الهلال الأحمر السعودي القسم النسائي.

وفي تصريح لها بهذه المناسبة اوضحت سمو الاميرة فهدة العذل رئيسة اللجنة ان هذا المعرض يستهدف المرضى والعاملين لنشر الثقافة والتوعية بمرض الدرن وأحدث أساليب الوقاية منه والتعرف على طرق انتشاره وكيفية تفادي الإصابة به وعلاجه، كما تم خلاله توزيع المطبوعات والهدايا التي حوت عبارات تنقيفية عن مرض الدرن. وصرحت أخصائية التنقيف الصحي أنورة العريني بأن إدارة التنقيف الصحي حرصت على توعية جميع المرضى والعاملين في المدينة بمرض الدرن والعمل على نشر الوعي الصحي، كما وضعنا استراتيجية رهن التنفيذ للوصول إلى المرضى في العيادات الخارجية حتى يستفيد العدد الأكبر من المراجعين بهذه الحملة التوعوية بمخاطر مرض الدرن. وأشارت الأخصائية الاجتماعية مريم الدريشي بأن قسم الخدمة الاجتماعية يحرص على المشاركة في جميع الأيام العالمية منها مشاركة قسم الخدمة الاجتماعية لكيفية تعامل الأخصائي الاجتماعي مع مرض الدرن، كما نحرص على المشاركة في التوعية والتنقيف من باب المسؤولية الاجتماعية.

عرعر: محكوم بالقتل بسبب تدنيس القرآن الكريم... يكرر فعلته

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270504>

عرعر - خالد المضبانى
كرر سجين أخيراً فعلته المشينة بتدنيس المصحف داخل إحدى دورات المياه في سجن عرعر المركزي.
وكانت محكمة عرعر أصدرت حكماً قبل نحو ٦ أشهر بقتل السجين الذي كان يعمل صيدلياً ويحمل إحدى الجنسيات العربية بسبب تدنيس القرآن في أحد المساجد في حي الخالدية، وجاءت فعلته الثانية لتزيد الأمر سوءاً.
وذكر مصدر أمني مطلع لـ«الحياة» أن قضية السجين الأخيرة أحييت مرة أخرى إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، على أن تنظر المحكمة فيها باعتبارها قضية جديدة تضاف إلى القضية الأخرى التي حوكم السجين عليها وصدر فيها حكم شرعي بقتله بحد الغيرة على حرمان الله.
ولفت إلى أن المقيم سبق أن دنس المصحف في دورات مياه مسجد في حي الخالدية في عرعر، كما عمد إلى الاستحمام بالحليب في دورة مياه في السجن.
وكان مصلون أبلغوا الجهات الأمنية قبل ستة أشهر، عن تعرض مصاحف في مسجد في حي المحمدية إلى تدنيس ورمي في دورات المياه، وألقت شرطة منطقة الحدود الشمالية القبض على الصيدلي الذي كان يعمل في مستشفى خاص، بعد فترة وجيزة خارجاً من المرحاض وخلفه مصحف على مقعد دورة المياه، وأحيل إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في المنطقة ثم إلى السجن العام بعد توثيق اعترافه، ليعود مرة أخرى ويهين نعمة الحليب بسكبها في دورات المياه، ما دفع عدداً من السجناء إلى التبليغ عنه.
وعند عرضه على قاضي المحكمة أصر على موقفه من القرآن الكريم وارتكابه الأفعال «المشينة»، ولهذا اعتبر القاضي أن تلك الأفعال تخرجه من دائرة الإسلام وتفضي بصاحبها إلى الكفر الأكبر، وأصدر عليه حكماً بالقتل.

هيئة التحقيق تتقصى أحكام الموقوفين في سجون حائل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525422067.htm>

متعب العواد - حائل

وقف رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في منطقة حائل الدكتور هشال الخريصي على عنابر سجون منطقة حائل عبر جولة تفتيشية داخلها للاستماع لشكاوى وملاحظات السجناء والموقوفون وأخذ ما لديهم من شكاوى خطية. كشف ذلك لـ «عكاظ» مدير عام العلاقات العامة بهيئة التحقيق والادعاء العام في منطقة حائل سليمان المعجل، وقال إن الهيئة قامت بدراسة بعض ملفات السجناء والتحقق من مشروعية سجنهم وبقائهم في السجن والاطلاع على أحوال السجناء والعراقيل التي تعرضهم داخل العنابر، وأضاف أن الجولة التفتيشية شملت السجناء من المواطنين والمقيمين والوقوف على كل ملحوظاتهم.

ويأتي تحرك هيئة التحقيق والادعاء العام استنادا لاختصاصات الهيئة النوعية وفقا للمادة السادسة من اختصاص الهيئة وهي الرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف، وأي أماكن تنفذ فيها أحكام جزائية، والقيام بالاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين، والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، ومشروعية بقاءهم في السجن أو دور التوقيف بعد انتهاء المدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن أو أوقف منهم بدون سبب مشروع، وتطبيق ما تقتضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك، وإحاطة سمو وزير الداخلية بما يبدو من ملاحظات في هذا الشأن، ورفع تقرير لسموه كل ستة أشهر عن حالة السجناء والموقوفين.

ممنوع من السفر بسبب عدم مراجعته المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110525/Con20110525422103.htm>

عبدالله راجح العبدلي - جدة

فوجئ المواطن سعيد الزهراني عند مراجعته مكتب الاستقدام في محافظة جدة لاستكمال أوراق استقدام عاملة منزلية تعين زوجته المريضة على الأعباء المنزلية، أنه مطلوب واسمه مدرج على قائمة الممنوعين من السفر لدى الجهات الأمنية في منطقة الباحة.

وقال الزهراني «ذهلت من هذا الإجراء فأنا أسكن جدة ومستدعي من قبل جهة أمنية في الباحة، وبسبب هذا الإجراء أقفلت في وجهي كل الطرق بسبب منعي من استكمال أي إجراءات تخصني».

وأوضح سعيد الزهراني أنه أثناء مراجعة وكيله الشرعي لمعرفة خلفيات هذا الإجراء، اتضح بأن شخصا لا يعرفه رفع شكوى ضده في محكمة الباحة التي بدورها خاطبت الحقوق المدنية لتبدأ رحلة تعطيل مصالحه وإيقاف تمتعه بالخدمات، مشيراً إلى أنه يملك أرضاً اشتراها قبل خمس سنوات بصك شرعي في مخطط الواحة شرقي جدة، وأن المدعي لا يملك صكاً وإنما ورقة خارجية بينه وبين مالك المخطط. وتساءل الزهراني «هل هذا يعطي المدعي الحق لتعطيل مصالحه، وأن يدرج اسمي على قائمة الممنوعين من السفر، وألم يكن من المنطق أن يدعي في مكان نشأة القضية بدلاً من الذهاب لإقامة الدعوى في الباحة».

من جهته، أكد لـ «عكاظ» المسؤول التنفيذي في الحقوق المدنية في الباحة أحمد الغامدي أن اسم المواطن الزهراني أدرج على قائمة الممنوعين من السفر لأنه لم يراجع المحكمة.

وعن كيفية إيجاد حل للمأزق الذي يواجهه الزهراني، قال الغامدي «عليه أن يحضر خطاباً من المحكمة لأن قضيته انتهت تماماً من قبل ناظر القضية، وأتمنى أن تفهموه ذلك».

«عكاظ» تابعت القضية وتوصلت للمدعي صالح عوضة شعير، الذي أوضح أنه رفع الدعوى ضد الزهراني لأنه كان آخر من يملك الأرض في المخطط، وأنه اشترى هذه القطعة منذ ٣١ عاماً بـ ٤٥ ألف ريال تقسيطاً بموجب ورقة مبيعة وبعد انتهائه من تقسيطها، فوجيء بأن الأرض بيعت أربع مرات، فرفع شكوى للمحكمة العامة في جدة ضد صاحب المخطط (تحتفظ «عكاظ» باسمه)، والتي بدورها أبلغتني أن الدعوى ترفع ضد آخر مشتري.

وعن تحويل الدعوى إلى الباحة، قال صالح شعير إنه استدل من قبل الجهات الرسمية على أن الزهراني يسكن في منطقة الباحة - قرية الموسى في بلد زهران، وبعد ذلك تفهمنا أنه مقيم في محافظة جدة وعليه سوف نطلب تحويلها إلى محكمة محافظة جدة.

الإسكان الميسر بمكة يهدد باستبعاد أرامل ومطلقات لعدم سداد الدفعة الأولى

المصدر: جريدة المدينة الإربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٦٢
<http://www.al-madina.com/node/305664>

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة

هدد القائمون على مشروع الإسكان الميسر في أم الجود بمكة المكرمة باستبعاد بعض الأرامل والمطلقات من الترشيح إذا لم يتمكن من سداد دفعة التعاقد المقدرة بـ ٢٥% من قيمة الوحدة خلال مهلة لا تتجاوز أسبوعين وفقاً لتأكيدات السيدات اللاتي رشنن للاستفادة من المشروع. وطالبت السيدات بضرورة أن يتم الدفع على أقساط ميسرة على مدى 25 عاماً وفقاً للمعمول به في الصندوق العقاري. مشيرات إلى أن أغلبهن مستفيدات من الضمان الاجتماعي في حين أن النظام يلزمهن بسداد أقساط شهرية تصل إلى ٨ آلاف ريال.

25% دفعة أولى

في البداية تقول أم عاطف أنها من ضمن النساء اللاتي تقدمن للحصول على شقة في مشروع واحة مكة المدعوم من الدولة، لكننا فوجئنا بكم الشروط التي تم وضعها من أجل الحصول على الشقة خاصة لمن هم في مثل وضعنا المادي. وأضافت أن الشركة طلبت سداد ٢٥% دفعة تعاقد أي ما قد يصل إلى ٧٥ ألف ريال حسب نوع الوحدة وأقساط شهرية تصل إلى ٨٠٠٠ ريال، و١٥% دفعة استلام و٦٠% أقساطاً شهرية لمدة سنتين أو الدفع من خلال البنوك وإمكانية التقسيط لمدة ١٥ سنة بضعف المبلغ أو إحضار كفيل. وأوضحت أن أغلب المتقدمات أرامل ومطلقات ومتقاعدات أو حاصلين على الضمان الاجتماعي. وتساءلت: لماذا لا يتم العمل بنظام صندوق التنمية العقارية ليتم السداد على مدى ٢٥ سنة لتقليص القسط والدفعة الأولى داعية المسؤولين في الدولة إلى ضرورة التدخل لمساعدتهم خاصة أن هذه الشقة مدعومة.

وتقول أم ياسمين أنها مطلقة ولديها طفلان وتم اختيارها من ضمن من وقعت عليهن القرعة على أساس أن الدفع سيتم عبر أقساط ميسرة مثل صندوق التنمية العقاري، لكننا تفاجأنا عندما ذهبنا لاستكمال إجراءاتنا بشروط جديدة لم يتم الإعلان عنها مثل إحضار كفيل ومطالبتنا بدفع مبالغ وتم تحديد أسبوعين لدفع الدفعة الأولى أو سحب ترشيحنا من المشروع.

وتضيف أم محمد أنها مسنة وطاقنة في السن وأرملة وأبناؤها ليس لهم بعد الله عائل سواها، وأنها تمني النفس بمنحها سكن يؤويها هي وأبناؤها لأن الشروط التي وضعها المسؤولون في مشروع واحة مكة تعجيزية. وأضافت المقترض في هذا المشروع أن تكون الأولوية لمن هم في مثل حالتها والذين يواجهون ظروفاً مادية قاهرة ولا يستطيعون توفير قيمة الإيجار إلا بشق الأنفس.

أما أم فؤاد وأم سمير فتقولان إنهما مطلقتان ولدى كل واحدة منهن ٥ أبناء ويعانين من الإيجار وارتفاعه وقد منحتنا الإدارة في مشروع واحة مكة مهلة عدة أيام لتوفير مبلغ ضخم لا قدرة لنا به. وترى أم مالك مطلقة وأم عبادي: فرحتنا لم تكتمل عندما وضعت عراقيل كبيرة للحصول على وحدة سكنية رغم الإعلان عن أن المشروع سيتم السداد فيه بأقساط ميسرة، وأغلبننا يعيش إما من راتب تقاعدي أو ضمان اجتماعي، وتهديدنا بسحب ترشيحنا من المشروع يزيد من مخاوفنا على احتمال ضياع حلم العمر.

وتقول أم يحيى أنها أرملة وترعى ٥ أبناء أيتام وطلب منها توفير مبلغ ضخم أو إحضار كفيل غارم وقالت راتبي التقاعدي ألفا ريال فقط وليس لدي أي إمكانية لدفع أي مبلغ الآن.

وتضيف أم وائل أن الدولة لم تقصر بتوفير وتخصيص أراض من أجل بناء وحدات سكنية تلئم الأسر الضعيفة التي لا تملك مأوى ونخشى أن يتم تجاهلنا لعدم قدرتنا على دفع دفعة التعاقد ومقدارها ٧٥ ألف ريال.

حريري: نتطلع إلى منح الأرامل والمطلقات قروضاً من العقاري لشراء الوحدات

قال الدكتور مجدي حريري نائب رئيس مجلس المديرين بشركة واحة مكة إن إدارته تسعى للتنسيق مع الصندوق العقاري لمنح المطلقات والأرامل قروضا من الصندوق ليتمكنوا من شراء وحدات في الإسكان الميسر. وأرجع عزوف البنوك عن اقراض الارامل والمطلقات الى التخوف من عدم قدرتهن على السداد. وأشار الى ان العديد من المطورين العقاريين يطالبون وزارة الإسكان بوضع آلية وضوابط تنظم إسهام القطاع الخاص العقاري في توفير السكن من خلال منح القروض للشراء على الخريطة بموجب حساب ضمان وفق التنظيم الجديد الذي أصدرته وزارة التجارة، وأوضح ان ذلك يتطلب عدم اشتراط انتهاء البناء وإصدار صكوك الفرز للوحدات السكنية قبل الموافقة على منح القرض لأن هذين الشرطين يرفعان من قيمة المسكن لدرجة تصعب على شريحة كبيرة من المواطنين شراءه، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود وشريحة كبيرة من منسوبي الضمان الاجتماعي. وفي مشروع واحة مكة تشارك الدولة بملكية 20% من الشركة من خلال حصة شركة البلد الأمين وهناك ثلاثة أشخاص يمثلون شركة البلد الأمين في مجلس المديرين.

رئيس لجنة العرائض بالشورى يطالب بتيسير الشروط
دعا رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى الدكتور مشعل العلي الشركات العاملة في الاسكان الى تيسير شروط منح الوحدات السكنية بالنسبة لهذه الفئة. ونوه بالقرارات التي صدرت في إعفاء المتوفين من قروض صندوق التنمية العقاري والمزارعين المتوفين لذلك ينبغي على الجهات المعنية التي تعمل في تطبيق القرارات القضاء على الإشكاليات المتمثلة في البيروقراطية والتأخر في دراسة وتنفيذ القرارات من بعض الجهات. وأشار إلى أن لجنته كانت لها عدة توصيات فيما يخص الأرامل والمطلقات ومنسوبي الضمان الاجتماعي، مناشدا الشركات العاملة في تطوير مشاريع الإسكان الميسر العمل وفق إمكانيات تلك الفئة العالية وإبراز روح التعاون الذي تتميز به هذه البلاد المباركة. وأضاف أن قيادتنا الرشيدة لا تألو جهدا في إعلاء الحق وعلينا تغليب مصلحة العامة على مصالحنا الخاصة في مساعدة هذه الفئة المحتاجة من خلال منحهم مسكن يؤويهم هم وأبنائهم، مشيرا الى ان أمانات المدن على عاتقها مسؤولية كبرى في هذا الشأن

في مؤتمر يوم المهنة بالملحقية السعودية بواشنطن.. مستشار التعليم العالي لشؤون البعثات: تلقينا طلبات نقل من المبتعثين في الدول المضطربة سياسياً.. ولا صحة للبطالة بين الخريجين

المصدر: جريدة الرياض ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٥
<http://www.alriyadh.com/2011/05/25/article635577.html>

الرياض- محمد عبدالرزاق السعيد
كشف عبد العزيز العريني مستشار وكالة الوزارة لشؤون البعثات ومنسق توظيف خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين في وزارة التعليم العالي عن تقديم مجموعة من الطلاب المبتعثين في الدول التي تعاني من أحداث سياسية وأخرى طبيعية بطلب نقل ابتعائهم إلى دول أخرى .
وأكد العريني عدم رفض الوزارة للطلبات المقدمة بشرط أن يحضر الطالب المبتعث موافقة من جامعة معتمدة في دولة يتم التعامل مع جامعاتها ضمن برنامج الابتعاث الخارجي، واصفاً في الوقت نفسه عدد طلبات النقل المرفوعة من الطلاب إلى الوزارة بالمحدودة جداً -على حد قوله-، مبيناً أن الدول التي رفع مبتعثوها طلبات نقل هي: اليمن ومصر واليابان، ونفى مستشار وكالة وزارة التعليم العالي لشؤون البعثات خلال حديثه في المؤتمر الصحفي الخاص بالتعريف بمعرض يوم المهنة بالملحقية الثقافية السعودية بواشنطن المصاحب لحفل تكريم الدفعة الرابعة من خريجي برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي بالولايات المتحدة، أن يكون هناك بطالة في الخريجين من الطلاب والطالبات لبرنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي، مؤكداً أن السوق العمل السعودي في حاجة كبيرة .
وأضاف أن الوزارة تقوم بابتعاث الطلاب والطالبات إلى أفضل الجامعات العالمية في مختلف دول العالم ضمن التخصصات التي تخدم توجهات خطط التنمية وسوق العمل في المملكة، حيث يركز برنامج الابتعاث -والحديث للعريني- على تخصصات العلوم الطبية والعلوم الصحية والهندسة والحاسب الآلي والعلوم الأساسية إضافة إلى التخصصات الأخرى مثل القانون والتجارة الالكترونية والتمويل، مشيراً إلى أن "أكبر الدول التي يتم الابتعاث لها هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وأستراليا ومن الدول العربية مصر والأردن".
وأوضح الدكتور العريني أثر برنامج الابتعاث الخارجي في الحراك العلمي والثقافي السعودي قائلاً "يمثل برنامج الابتعاث بمراحله المتعددة قفزة متقدمة ونقلة نوعية في التعليم العالي في المملكة بصورة غير مسبوقة من قبل، وقد استوعب حتى الآن ما يزيد على ١٠٠ ألف طالب وطالبة، وقد بدأ تاريخ إرسال الطلاب خارج المملكة للدراسة منذ عام 1926، أما برنامج الابتعاث الحالي فبدأ عام ٢٠٠٥ ولمدة عشر سنوات .
ويأتي معرض يوم المهنة بالملحقية الثقافية السعودية بواشنطن والذي تنفذه شركة البئر السابع تحت رعاية وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري، وسفير خادم الحرمين الشريفين في الولايات المتحدة الأمريكية عادل الجبير .
من جانبه عرف المهندس طارق الكاهلي مؤسس شركة البئر السابع المحدودة في كلمته خلال المؤتمر بشركة البئر السابع ودورها في توظيف الشباب السعودي حديثي التخرج المبتعثين في الخارج سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو أستراليا أو كندا، عن طريق الموقع الالكتروني لشركة البئر السابع www.OILWELL7.com والذي يوفر مئات الوظائف إلكترونياً، ويمكن للشركات أيضاً في المملكة وفي كل بقاع العالم الاطلاع على قاعدة بيانات السير الذاتية للخريجين والخريجات بسهولة ويسر .
من جهته، أعرب الدكتور محمد بن عبد الله العيسى، الملحق الثقافي السعودي بواشنطن من خلال كلمة وجهها في المؤتمر "عن خالص شكره وتقديره لكافة الجهات الراعية لهذا المعرض وعلى رأسها وزارة التعليم العالي وشركة أرامكو

السعودية ومجموعة سامبا المالية وغيرها ممن أسهمت في إقامة هذا المنتدى الكبير للتوظيف وتوفير فرص العمل ودفع عجلة التنمية والتيسير على ابنائنا وبناتنا وتشجيعهم على خوض هذه التجربة الهامة وفتح آفاق جديدة لهم نحو المستقبل ."
ودعا الدكتور العيسى في كلمته "جميع الخريجين من الطلاب والطالبات إلى التقدم للوظائف المتاحة أمامهم عن طريق الموقع الإلكتروني لشركة البئر السابع والتي تتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم ورغباتهم وبما يحقق الاستفادة الكبرى من تلبية تلك التخصصات لحاجة سوق العمل."



اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل تخلد يوم الأسرة العالمي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٧٥
<http://www.alriyadh.com/2011/05/25/article635582.html>

الرياض- الرياض:

أقامت اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل بمناسبة يوم الأسرة العالمي حفلا على شرف سمو الاميرة فهدة العذل حرم صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيسة اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل في مركز لومير النسائي .

وضم الحفل العديد من الفعاليات والنشاطات لرفع وعي المجتمع حول مفهوم الترابط الأسري وتأثيراته الايجابية في نفسية الأطفال ونشأتهم وتسليط الضوء على أهمية تكاتف مؤسسات المجتمع والحد من المشكلات الأسرية. وبدأ الحفل بعرض موجز عن اللجنة ونشاطها منذ التأسيس وتوالت عقب ذلك فقرات الحفل حيث تضمنت محاضرة للدكتورة مزنة الجريد بعنوان الترابط الأسري واثره الاجتماعي، كما تضمنت أمسية شعرية للشاعرة منيرة السلطان ، وفي تصريح لها بهذه المناسبة عبرت سمو الاميرة فهدة العذل رئيسة اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل عن اهمية تفعيل مثل هذه المناسبات العالمية وتعريف المجتمع بأهمية الاسرة وترابطها وتقديم المفاهيم الخاصة بدور الاسرة في تكوين مجتمع متكامل محصن ضد التفكك الأسري. واختتم الحفل بتكريم الجهات الراعية و المشاركة في الاحتفال من قبل رئيسة اللجنة وذلك لدورهم الفعال في دعم النشاطات الخيرية والمسؤولية الاجتماعية

مرور الرياض تفاجئ سائقين بسحب سياراتهم

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270502>

الرياض - حسين النعمي

من دون مقدمات، بدأت الإدارة العامة للمرور في منطقة الرياض حملة لمنع السيارات المتهاكة من السير على الطرقات، ما أثار حفيظة مواطنين ومقيمين جرّدهم رجال مرور من رخص القيادة الخاصة بهم، حتى يصلحوا من أشكال مركباتهم، في الوقت الذي اعتبر فيه مدير مرور منطقة الرياض، أن المركبات المتهاكة تسبب الزحام، وأن قرار منعها اتخذ منذ زمن، وبدأت «المرور» في تطبيقه قبل فترة.

قرار إدارة المرور الذي طُبق من دون حملة توعوية، أثار تساؤلات عن المقصد من هذا الإجراء، خصوصاً أن بعض من يركبون سيارات متهاكة لا يملكون قيمة إصلاحها، على حد وصف محمد سيف، الذي ذكر لـ«الحياة» أنه كان في طريقه إلى عمله شمال الرياض عندما استوقفته دورية على طريق الدائري الشمالي، وجرى سحب رخصته بحجة أن سيارته متهاكة، وتابع: «لو كانت لدي قيمة إصلاحها لكنت فعلت منذ وقت، لكن المرور بعملها هذا عطلت عملي.»

وأكد مقيم يدعى شمس الدين لـ«الحياة»، أن دورية تابعة لـ«المرور» طلبت منه التوقف، وسحب رجل مرور فيها رخصته، بسبب ملاحظات على شكل مركبته.

وذكر رجل مرور (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»، أن الإدارة العامة للمرور وجّهت بمتابعة المركبات التي قد تسبب إشكالية، وتوقيفها وسحب رخصة سائقها إلى حين مراجعة الإدارة، وإجراء التعديلات المطلوبة عليها.

من جهته، قال مدير مرور منطقة الرياض العميد عبدالرحمن المقيّل لـ«الحياة» إن «المرور» قرّرت منع المركبات التالفة والمتهاكة مهما كان طرازها من السير في الطرقات منذ اعتماد نظام «ساهر»، لكن تطبيق ذلك تأجل لدرس أبعاده، مشيراً إلى أن العمل به بدأ تدريجياً.

وأكد أن السيارات المتهاكة تتعطل، فتتسبب في ازدحام الطرقات، لافتاً إلى أن دوريات المرور ستوقف كل مركبة مخالفة، ولا تستثني أحداً من المواطنين أو المقيمين، واعداً بأن يرى عابرو الطرقات أثر ذلك في المستقبل.

حائل:أربعيني يقتل أخا ولديه... ويعرض طليقته لإصابات

حائل - محمد الخمعلي

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270486>

أعمت غلواء الخلافات الأسرية عيني مواطن أربعيني، ليقدم على قتل ابن طليقته، أمام والدته التي أصابها برضوض حين دفعها في منزلها أمس.

وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة حائل العقيد عبدالعزيز الزبيدي أن مركز شرطة المنتزه تلقى بلاغاً أمس، عن وقوع حادثة إطلاق نار داخل منزل في حي العزيزية، لتتم مباشرة موقع الحادثة، واتضح أن مواطناً (٤٥ عاماً) قتل مواطناً (ابن طليقته ٢٥ عاماً)، إثر إصابته بطلقة نارية في الرأس من سلاح (مسدس)، إضافة إلى إصابة طليقته بإصابات طفيفة بعد دفعها من الجاني، ليتم نقلها للمستشفى ثم الخروج منه بعد تلقيها العلاج، لافتاً إلى أن أسباب الحادثة خلافات أسرية، وأنه تم إيقاف القتيل، وأن التحقيقات لا تزال جارية.

من جهته، ذكر جار القتل المقيم من جنسية يمنية عبده صالح أن أهله أصيبوا بانتهيار عصبي بعد سماع صراخ جارتهم (والدة القتيل) وهي تستنجد بسكان العمارة بعد مقتل ابنها، الذي كان وقتها يستعد للذهاب إلى عمله بعد عودته من توصيل أشقائه إلى مدارسهم، لافتاً إلى أن المجني عليه كان باشر عمله الجديد بالشرطة قبل نحو شهرين، وأن العمارة التي يسكنان فيها تعود ملكيتها لوالدة المجني عليه، وأنه كان على أخلاق عالية وكان يتعامل معهم بالأدب والملاطفة.

وأضاف أن الضحية سبق وأسر له عن توتر العلاقة بينه وبين طليق والدته إثر خلافات أسرية بينهما، وأنه هو العائل الوحيد لأسرته، إذ إنه يسكن مع والدته المطلقة منذ عامين إلى جانب أخيه (٧ أعوام) وأخته (٦ أعوام) أبناء الجاني، لافتاً إلى أن الجاني بعد أن قتل ابن طليقته ذهب بنفسه لإحضار ابنه (أخ وأخت القتيل) من مدرستيهما في المرحلة الابتدائية، خشية أن يطول انتظارهما بعد وفاة أخيهما الذي أوصلهما صباحاً. بينما أعرب الوافد الباكستاني نور إسلام (بائع في تموينات أمام منزل القتيل) عن حزنه وصدمته بالخبر، خصوصاً أن المجني عليه حضر لديه صباحاً في المحل، لشراء العصائر والفطائر لأخيه وأخته كما هو المعتاد.

من جانبه، أوضح مصدر طبي بمستشفى الملك خالد العام أن المجني عليه أحضر إلى قسم الطوارئ عند الساعة ٤٠ دقيقة صباحاً، وهو مصاب بطلقة نارية في أعلى العين (منطقة الجفن)، مشيراً إلى أن الأطباء حاولوا إنقاذ حياته إلا أنه فارق الحياة بعد وصوله بدقائق معدودة وتم نقل جثمانه إلى قسم ثلاجة الموتى .

ولفت إلى أنه تم تقديم الإسعافات الأولية اللازمة لوالدته التي كانت تعاني من خدوش وكدمات طفيفة في منطقتي الوجه والرأس، وأنها غادرت المستشفى بعد تلقي العلاج.

رعاية السجناء تناقش حضور حلقات الذكر وتنظيف المساجد كمقترحات لبدائل السجون

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١م العدد ١٧٥٦٢
<http://www.al-madina.com/node/305720>

محمد رابع سليمان - مكة

ناقشت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمكة المكرمة أمس ورقة العمل المقدمة من فضيلة رئيس المحكمة الجزئية بمكة المكرمة (المكلف) فضيلة الشيخ طنوف الدعجاني التي تتناول بدائل السجون للأخذ بها في الأحكام الصادرة من المحاكم المختلفة. وطرح رئيس المحكمة الجزئية في الورقة عدداً من الآراء والمقترحات التي تؤيد إيجاد بدائل للسجون خاصة لمن له أسرة وأبناء وما يترتب على ذلك من غيابه عن أسرته وما ينعكس على أسرة السجين والنظرة الاجتماعية لهم، وشارك في الاجتماع قاضي المحكمة الجزئية الشيخ فهد العماري وعدد من الاستشاريين في المجالات الشرعية والاجتماعية والنفسية أساتذة جامعة أم القرى وهم الدكتور مطلق العتيبي والدكتور عبد الله الأسمرى والدكتور عبد الله العطاس والدكتور الصديق إبراهيم الفكي والعميد محمد بن هشلول مدير الإصلاحية بمكة المكرمة و الباحثين الاجتماعيين بالإصلاحية و الدكتور فتحي الفزاني من إدارة أوقاف مكة المكرمة، وهدف الاجتماع مناقشة بدائل السجون، وما هي أسباب البحث عن بدائل السجون. وكيف يمكن تطبيقها، وما هي فوائد وعوائق التطبيق وقد أثنى المجتمعون اللقاء بآرائهم وأطروحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية واستخلاص أفضل السبل للإصلاح الذي هو الهدف من بدائل السجون. وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر قريباً للخروج بتوصيات تقدم لسمو أمير المنطقة استجابة لتوجيهات سموه الكريم في هذا الخصوص من جانبه قال رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمكة المكرمة "تراحم" الشيخ يحيى بن عطية الكنانى أن الاجتماع يأتي تمشياً مع اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين بحفظه الله وتوجيهات سمو أمير منطقة مكة المكرمة واهتمامه بدراسة بدائل السجون للأخذ بها في الأحكام الصادرة من المحاكم المختلفة، ومن البدائل المطروحة للنقاش إلزام السجين ببعض الأعمال التي تخدم المجتمع كتنظيف المسجد والعناية به وترتيب بعد كل صلاة ولي ذلك ضمان لحضوره كذلك للصلاة في المسجد ويحضر ما يثبت ذلك من إمام المسجد، كذلك إلزامه بحضور حلقات الذكر والوعظ وحلقات حفظ القرآن الكريم وإلزامه بحفظ بعض الأجزاء في وقت معين وفي هذا تغيير لسلوكه الشخصي الذي ليس عليه سوابق فيمكن أن يحكم عليه بالسجن والجلد تعزيراً مع وقف لتنفيذ ويحكم عليه ببديل إذا قام بتنفيذه سقط الحكم والا أقيم عليه وذلك لما في دخول الشخص الذي ليس لديه سوابق للسجن من إضرار حيث يتعرف على أرباب الجرائم ويمكن أن يكتسب منهم خبرة وصحبة فيقوم بمحاكاتهم، وإذا كانت القضية سكر ومخدرات فيقام عليه الحد وأما السجن فيكلف بدلا عنه بعمل بحث عن إضرار المسكرات والمخدرات

حالة واحدة فقط!

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ١٩ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/268371>

سوزان المشهدي

«حالة عنف يومياً في جدة»، ما سبق هو عنوان الخبر الذي نشر في جريدة عكاظ بتاريخ 13/ 6/ 1432 ر غم مؤتمرات العنف، والندوات والدورات التدريبية والاعلانات الجميلة والمؤثرة وخطب الجمع ور غم كل شيء . لماذا؟ سؤال نملك الإجابة عليه، ولا نتمكن حتى اللحظة من تقليل الخسائر، ونحن نعلم يقيناً أنها الحالة التي استطعنا تسجيلها، ونعلم يقيناً أن هناك حالات أخرى لم تصلنا لأنها داخل الأسوار الأربعة، أو لأن الضحية هددت بعدم التبليغ، ولأن بعض المحيطين مارسوا ضغوطاً على الضحية وليس على الجاني (حتى يصمت) ولا يُكبر الموضوع تحت شعار «علقة تقوت ولا حد يموت»، وكلنا تربينا بهذه الطريقة، وخرجنا للعالم رجلاً (حسب الجملة الدارجة التي نسمعها كثيراً، والتي تتركني في حيرة كبيرة عن معنى الرجولة المقصودة، وعن معنى الشخصيات السوية التي خرجت من بين فكي العنف).

ما الذي نحتاجه فعلاً لكي نخرج من بين عباءة العنف الذي نراه، نسمع عنه، ويمر مرور الكرام أمامنا أحياناً دون تعليق يذكر، الكبير قد يتمكن من الدفاع عن نفسه، أما الأطفال فهم لا يستطيعون ويحزنون في دواخلهم كلما يحدث لهم، وسيكبرون ليصبحوا آباءً وأمهات، وسيمارسون نفس الأسلوب العقيم مع أبنائهم، لذلك لن نخرج إلا إذا كسرنا هذه الدائرة بقوانين صارمة توقع العقوبات حتى لو تنازل الضحايا، لأنه حتى لو كان شأناً شخصياً، فهو في النهاية شأن مجتمعي يؤثر في المجتمع ويترك عليه بصماته.

بأبي الخبر عن تفاصيل حالة العنف المذكورة، والتي تراوحت حسب الخبر بين الركل والبصق والشتيم والضرب والتجويد، ما يذكرني بأهمية الاتفاق على معنى العنف وشكله الذي ما زلنا أو بالأحرى ما زال بعضنا يحتار في تصنيفه، ففي إحدى الحالات التي تم عرضها في أحد المؤتمرات، اختلف بعض الحاضرين في وصف إحدى الحالات، فتم عرض حالة حضرت لإحدى المؤسسات، وهي في حالة مزرية، حيث كانت ملابس الضحية قدرة للغاية في وقت كانت ملابس أسرتها في حالة طبيعية، وعندما اتفقنا على أنها حالة من حالات العنف، خرج علينا البعض ر غم ارتفاع تعليمهم بأنها لا يمكن أن تصنف بأنها عنف، أو لا يمكن أن نتأكد أو نتيقن من ذلك، وأسبابهم قد تكون البيئة التي يعيش فيها تتقبل هذه الملابس وتتقبل رانحتها المليئة بالقذارة والبول وغيره من مخرجات الإنسان، هذا الرد الغريب والعجيب في التصنيف (دفعنا دفعاً للتساؤل: لو كانت البيئة تقبل هذا الشكل وهذه الصورة اللانسانية، فكيف تكون ملابس باقي أفراد الأسرة نظيفة ومقبولة ولا تلفت الأنظار؟ وهذا السؤال لم نجد إجابة له، وسنظل طالما اختلفنا في معنى العنف، وفي وصفه وتفسيره وفي الالتفات إلى المؤشرات الأولية التي قد تكون أولى الدلالات على وجود عنف أكبر قد يزيد نسبة الحالة الواحدة يومياً التي لم أصدقها مطلقاً.

التنمية وحقوق الطفل: المشاركة تعني الحماية

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤٢٩

http://www.aleqt.com/2011/05/20/article_540121.html

عبد الحسين شعبان

في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل بعد سلسلة من القرارات والإعلانات السابقة، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، وأصبحت جزءاً من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الطفل . ولعل هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي تحدد حقوق الطفل باعتبارها قواعد ملزمة في القانون الدولي، خصوصاً إذا ما صادقت الدول عليها، وهي قواعد أمرة، أي Jus Cogens واجبة الأداء .

وأهم ما في هذه الاتفاقية هو تأكيد حقوق الطفل دون أي تمييز لأسباب تتعلق بالدين أو العرق أو اللون أو الجنس أو السلالة أو اللغة أو الأصل الاجتماعي أو الرأي السياسي أو الملكية أو الإعاقة أو الولادة أو غيرها . وتتكون الاتفاقية من ٥٤ مادة، حيث أكدت ديباجتها على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقواعد العامة لمواثيق ولوائح حقوق الإنسان الدولية، وهو ما نطلق عليه "الشرعية الدولية"، كما تربط تحقيق ذلك بالتعاون الدولي لتأمين تلك الحقوق وتحسينها، وخصوصاً في البلدان النامية .

وسارت الاتفاقية في تحديد حقوق الطفل طبقاً للعهدين الدوليين حين تناولت الحقوق السياسية والمدنية (العهد السياسي الأول) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (العهد الدولي الثاني)، كما شملت التدابير الواجب تطبيقها لإقرار هذه الحقوق . وتناولت الاتفاقية أساليب تطبيقها ونشر مبادئها ومراقبة ذلك وآلية كتابة التقارير للجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل، كما شملت التوقيع على الاتفاقية والتعريف عليها والتعديلات وغير ذلك من المسائل الإجرائية .

ويمكن من خلال قراءة الاتفاقية استبيان أهم المجالات التي شملتها الحقوق المذكورة التي تتلخص في الحق في الحياة والعيش بسلام والحق في التنمية والحق في الحماية والحق في المشاركة، وذلك بجعل مصلحة الطفل في المقدمة وإعطائه الأسبقية في كل قرار يتعلق به .

وإذا كان الحق في المشاركة جزءاً من الحق في الحماية، فهذه الأخيرة تتطلب الحق في الحياة أولاً من خلال تأمين الحق في الغذاء والرعاية الصحية والسكن، مثلما تشمل الحق في التنمية الذي يعني حق الطفل في تنمية قدراته الجسدية والعقلية والنفسية والروحية، وذلك كجزء متوافق مع إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦، وهذا يشمل أيضاً الحق في التعليم والحصول على المعلومات والحق في الترفيه وحرية الفكر والعقيدة .

وإذا كان حق المشاركة يعني: الحق في إبداء الرأي، وحق الأطفال في المشاركة في القضايا التي تخصهم وتخص مجتمعاتهم في حدود قدراتهم وإمكاناتهم ومستوى نضجهم العقلي، فإن هذا الحق سيعني أولاً وقبل كل شيء الحق في الحماية من جميع أشكال الانتهاكات والاستغلال بجميع أنواعه، تلك التي يتعرض لها الطفل تحت مبررات ومزاعم مختلفة، اجتماعية وقانونية وكوابح تتعلق بالتشكيك بحقوق الطفل وبقدرته في أن يكون مستقلاً وأن يبدي رأياً أو يشارك في اتخاذ القرار الذي يخصه .

لقد شهد عالمنا المعاصر، ولا سيما منذ نحو ربع قرن تقريباً تطوراً في حقوق الطفل، سواءً على الصعيد الحكومي أو على الصعيد غير الحكومي، المدني، وعلى صعيد دولي بما فيه مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة والدول المانحة والمنظمات الدولية، إضافة إلى منظمات وهيئات محلية وإقليمية، وذلك على نحو مستقل خاص بحقوق الطفل أو على نحو يتسم بحقوق الإنسان بشكل عام .

وإذا كانت تقارير التنمية البشرية بما فيها التنمية العربية تعد البشر الثروة الحقيقية، فإن المهمة الأساسية للتنمية ستكون وستقرر وفقاً لمتطلبات البشر أنفسهم، لخلق بيئة مواتية، لتوسيع خياراتهم الإنسانية، الصحية والتعليمية والعيش الكريم،

ولا سيما في ظل الحرية وضمن احترام الحقوق، وتلك أمور تتعلق بالكرامة الإنسانية بشكل عام، ولعلها كانت الأسباب الحقيقية التي قادت إلى حركة احتجاجات وانتفاضات واسعة في العالم العربي، وإلى تغييرات جوهرية تنتظر الاستكمال بالبناء والتطلع للمستقبل، ولا سيما في تونس ومصر .

وبشكل عام حقوق الطفل هي حقوق غير قابلة للتجزئة أو الانتقاء، بل هي حقوق موحدة ومتراصة وعامة، وهي في الوقت نفسه حقوق كونية تستند إلى معايير دولية، الأمر الذي يتطلب رفع وعي الأطفال أنفسهم والجهات المحيطة بهم والمقتنعة بدورهم بما فيهما الأسر والعائلات والجماعات السياسية والمجتمع المدني وصنّاع القرار لإشراكهم في اتخاذ القرار من جهة، ولوضع حقوقهم في صميم مستلزمات وبرامج وتنمية الإنسانية .

ولعل هذه المعطيات تجعل من الضرورة بمكان البحث في كل بلد وعلى المستوى العربي، تحليل واقع الطفل والطفولة وتجدد لها الأولويات والاستراتيجيات الخاصة بهم، ولا سيما الخيارات الأساسية والوسائل المناسبة لتحقيقها، والمهم في ذلك هو تحقيق مبدأ الحق في مشاركة الأطفال مشاركة فعلية وليست شكلية، وكيف سيشاركون في التنفيذ أيضاً، ولا سيما بما يتناسب مع درجة وعيهم ومستوى نضجهم وأعمارهم .

ولعل مناسبة هذا الحديث هي مناقشة المجلس العربي للطفولة والتنمية خطته الاستراتيجية للأعوام ٢٠١١ — ٢٠١٤ بحضور الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس المجلس، وحضور خبراء عرب ودوليين، حيث جرى التركيز على تنمية المعرفة ومناهضة العنف ونشر الثقافة الحقوقية والوعي القانوني للطفل والطفولة وحماية ودمج حقوق الطفل في عملية التنمية. وحماية الأطفال المهمشين وأطفال الشوارع وبناء الشراكات من أجل ذلك، خصوصاً أن ذلك يتطلب الاستناد إلى مرتكزات أربعة أساسية هي :

المرتكز الأول، الاندماج والمساهمة في عملية التنمية. المرتكز الثاني، توفير الحماية للطفولة. والمرتكز الثالث، تحقيق مبادئ المشاركة. أما المرتكز الرابع فيقوم على دمج الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما من الأطفال في عملية التنمية .

ولعل الأمر يتطلب تشريعات جديدة وتكييف القوانين القائمة والاهتمام بالقطاع التربوي والتعليمي، ولا سيما المناهج التعليمية، بما له علاقة بالأستاذ والطالب والبيئة التربوية، وكذلك الاهتمام بدور المجتمع المدني الذي يمكنه الإسهام في عملية رفع الوعي وتعزيز ثقافة الطفل وحقوقه، إضافة إلى المعنيين بالطفولة لدى الفئات المختلفة، سواء في إطار السياسيين والنخب الحاكمة وغير الحاكمة، أو لدى البرلمانيين والقضاة وسلك القانون، كما أن الإعلام يمكنه أن يلعب دوراً إيجابياً في تغطية الخطة الاستراتيجية بكل مفاصلها وحلقاتها .

ولعل لكل خطة فلسفة، وهذه الفلسفة تقوم على مرجعيات فكرية، وإذا ما كانت هذه المرجعيات شمولية وتنسجم مع المعايير والقوانين الدولية وتستجيب لطموحات شعوب وبلدان المنطقة وترتقي بقضية الطفل والطفولة إلى المستوى الذي يستحقه، فإنها ستكون قد نجحت في تلبية جزء ولو يسير من متطلبات التقدم والتنمية وقبول حق الاختلاف والإقرار بالتعددية والتنوع .

إن تنمية الطفولة والاعتناء بالطفل هو مفتاح الدخول للتنمية البشرية، ولا سيما أن مشاركة الأطفال هي جزء لا يتجزأ من توفير الحماية لهم، ولعل هذا الهدف هو أحد أهداف تأسيس المجلس العربي للطفولة والتنمية في عام ١٩٨٧ بناءً على توصية من مؤتمر الطفولة والتنمية المنعقد في تونس عام ١٩٨٦ برعاية جامعة الدول العربية، وهو منظمة غير حكومية لها شخصية قانونية اعتبارية، كما أنه عضو استشاري في عديد من المنظمات الدولية.

ألا يكفي أنهن يتيمات

المصدر: جريدة عكاظ الإحداد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110522/Con20110522421240.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

في الأسبوع الماضي نفذت الجهات المختصة في سجن النساء بالمدينة المنورة الجلد في ٥ يتيمات من بنات قرية أيتام طيبة، وكانت أعمارهن بين ١٢ و ١٨ عاماً، وكان حظ كل يتيمة من ١٢ - ١٨ جلدة؛ لأنهن تورطن في أعمال الشغب والاعتداء على مديرة القرية قبل عدة أشهر، كما قالت «عكاظ».

ليس لدي أدنى شك أن المحكمة أو القاضي لم يصدر العقوبة بحقهن إلا بعد أن ثبت له تورطهن في القضية، وإن كانت الفتيات يزعمن أن المديرة كانت تضايقهن، إلا أنه لا يحق لهن أن يغيرن الأمور بأيديهن.

قلت: ليس لدي أدنى شك في الإدانة، لا اعتقادي أن القاضي كان يضع بين عينيه «فأما اليتيم فلا تقهر»، لهذا أخذ كل الإجراءات اللازمة قبل أن يصدر حكمه.

ومع هذا أود التوقف أمام أعمارهن، والواقع المعاش للفتيات، فهذه الأمور تلعب دوراً كبيراً في العدوانية التي حدثت للمديرة بغض النظر كانت تضايقهن أم لا.

فالعمر يقول لنا: إننا أمام سن المراهقة، والأخصائيون التربويون يؤكدون أن أخطر عمر للإنسان هو ١٣ - ١٨، فهذه السنوات الخمس تلعب دوراً كبيراً في مستقبل المراهق، فإن تجاوزها بسلام نجا إلى حد كبير من المخاطر.

كذلك الواقع المعاش، فالمراهق اليتيم بشكل ما يكون عدوانياً أحياناً وبالأخص حين يكون المحيطون به لديهم أب وأم فيما هو يتيم، هذا الغضب المكبوت بداخله سيدفعه لإخراجه في أي اتجاه، والأخطر أن يوجهه لنفسه ويدمر حياته.

من المراهقة واليتيم يولد سؤال مفاده: هل الجلد علاج للمشكلة، أم المشكلة حلها بأن يتم تحويل الفتيات إلى أخصائيين نفسيين، ليتلقين جلسات علاج، تساعدن على إخراج غضبهن، وأن يتقبلن واقعهن ويحولن ذاك الغضب إلى دافع للنجاح؟ وحدهم الأخصائيون النفسيون والتربويون لديهم الإجابة على هذا السؤال.

مرضى تحت السياط

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٧
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110523/Con20110523421485.htm>

حمود أبو طالب

إذا صح الخبر الذي نشرته «عكاظ» يوم السبت بكل ما جاء فيه فإننا إزاء انتهاك صارخ لأهم مبادئ حقوق الإنسان، فكيف إذا كان هذا الإنسان مصاباً بمرض نفسي يفقده القدرة على التحكم في تصرفاته، ومع ذلك نعاقبه بأشد عقوبة على تصرف لا يرقى إلى حد الجريمة.. شاب مصاب بمرض نفسي شديد أفقده الأهلية وجعله لا يتحكم في تصرفاته، وله ملف في مستشفى الصحة النفسية منذ عام ١٤٢٢ هـ ويخضع للعلاج منذ ذلك الوقت، ومع ذلك حكم عليه بالسجن لمدة عام وجلده ٤٠٠ جلدة.. لماذا؟؟ وما هو الجرم الشنيع الذي ارتكبه؟؟

لا شيء أكثر من اتهامه بسرقة سيارة جاره القديمة والتجول بها في الحي بعد استخدامه لمفاتيح منزله التي يحملها معه دائماً. أبلغ جاره الدوريات التي استوقفته داخل الحي ووجدت معه العلاج الذي بصرف له من المستشفى، ثم قامت بتحويله لإعداد تقرير دون طلب ملفه الأساسي ليحال بعد ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم في أول جلسة دون بحث حالته ورغم محاولة محاميه شرح الموقف وحالة المريض.. المفارقة أن هذا المريض ليس بحاجة لسرقة سيارة قديمة؛ لأنه يملك عمارة يقوم محاميه بإدارتها بناء على توكيل من والده، ويعطيه مصروفاً شهرياً محدداً، لكنه رفض شراء سيارة له حتى لا يؤذي الآخرين.. ولعل هوسه بامتلاك سيارة هو ما جعله يفكر بقيادة سيارة جاره.. والمفارقة لا تتوقف عند هذا الحد إذ تنازل صاحب السيارة عن حقه الخاص لكن المحكمة قررت تلك العقوبة بسبب الحق العام..

ما الذي يمكن قوله حين تكون القصة هكذا؟؟ لقد تناولت هذا الموضوع بالذات في مرة سابقة عندما صدر حكم بجلد مريض نفسياً دون اعتبار لمرضه، وقلت إنه بدل الجلد يجب علاج المريض؛ لأنه لا يوجد قانون في العالم يعاقب مريضاً لا يعي تصرفاته، لكن ها هي الحكاية تتكرر، ولا نعلم كم تكررت دون أن ندري.. فمن هو الذي يبيع عقوبة بحق مريض، وتحت أي قانون تصل العقوبة إلى الجلد والسجن؟؟

نرجو من كل الجهات المسؤولة تحري تفاصيل هذه القضية وإيقاف هذا الانتهاك اللا إنساني إذا تأكدت من صحة المعلومات التي وردت في الخبر لأنه لا يصح أبداً أن العالم يعالج المرضى ونحن نسجنهم ونجلدهم..

حقوق المرأة الوظيفية

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م العدد ١٤١١٦

<http://www.al-jazirah.com/20110523/In5.htm>

د. عبدالعزيز جبار الله الجار الله

كان يعاب على رئاسة تعليم البنات في السابق أن الوظائف القيادية والوظائف التنفيذية يستحوذ عليها الرجال، على الرغم من أنه شأن نسائي، وبعد قرار دمج الرئاسة مع المعارف لتصبح وزارة التربية والتعليم كان يعتقد أن المرأة سوف تستقل في وظائفها القيادية، وبدأ الحديث عن وزارة لشؤون المرأة ومنصب وزيرة ونائبة للوزير ووكيلة ووكيلة مساعدة وتولي حتى الشؤون المالية والإدارية وبالفعل نفذت بعض هذه المناصب أو هي في الطريق إليها في تلك الفترة قبل أن ينفذ قرار الدمج ويطبق وفقاً لرؤية واحدة منفردة هي دمج الإدارات لتصبح إدارة واحدة كما هو الآن واختصار (٨٣) إدارة تعليم إلى (١٣) أو (١٦) إدارة تعليم...

لم تفكر وزارة التربية والتعليم عميقاً في مضمون قرار الدمج لتصل إلى حقيقة القرار الذي كان ينادي بوزارة واحدة تتوحد فيها الإجراءات الإدارية والتعليمية وليس دمج الإدارات بدليل أن ميزانية وزارة التربية في بيانات وزارة المالية مازالت مقسمة بين قطاعي البنين والبنات ولم تدمجها، وإن كانت دمجتها التربية...

توحيد الإجراء يحافظ على الوظائف القيادية للنساء ويحافظ على الوظائف التنفيذية والهيكل التنظيمي لقطاع البنات ويبقى على قوة الإدارة العليا والوسطى في قطاع البنات، وبالمقابل يحقق هدف الدمج بوزارة واحدة وميزانية منفصلة ومستقلة كل قطاع مستقل بميزانيته ووظائفه لأن تطبيق الدمج بالطريقة التي نفذ بها أبعدت المرأة عن الوظائف القيادية، وأصبح هناك استحواد واضح من الزملاء الرجال على مناصب المرأة من وكيل، ومدير عام، ومدير إدارة، حتى الصلاحيات استحوذت عليها الإدارة الرجالية وأذيت الوظائف النسائية في هيكل وإدارة القطاعات الرجالية... ولكي تخرج الوزارة من هذا المأزق الوظيفي والتخطيطي لابد من إعادة النظر في فهم وتفسير قرار الدمج الذي فسرتة الوزارة تفسيراً واحداً هو دمج الإدارات وليس توحيد الإجراءات الذي يبقى الوظائف محفوظة لكل قطاع دون تعد أو وضع اليد عليها...

وزارة التربية والتعليم ليس شأنًا رجاليًا خالصاً فالميزانية مناصفة والوظائف مناصفة والحقوق الوظيفية أيضاً بالتساوي. ولا مجال لإلغاء تعليم البنات ومحوه من هيكل ووظائف وزارة الخدمة المدنية أو جعل توصيف الوظائف يتوافق مع مواصفات الرجال دون النساء. أن للقطاع النسائي في وزارة التربية والتعليم كما لقطاع البنين من حقوق مالية ووظيفية. وتغيب المرأة عن حقوقها في الوزارة هو خطأ استراتيجي تعليمي وإداري ينعكس سلباً على التعليم وعلى الرأي العام النسائي، وعلى طموح وتطلع المرأة، وعلى حقها في ممارسة دورها ومسؤوليتها.

الحقوق يا مجلس الشورى ويا هيئة الصحفيين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5769>

عبد العزيز محمد قاسم

هدأت قليلاً عاصفة التساؤلات التي أعقبت الإعلان عن التعديلات في قانون المطبوعات والنشر، التي أحدثت لغطاً كبيراً بين الإعلاميين، فمجموعة رأت أنها متجاوزة، وأنها تحدّ من حرية التعبير، وأنّ سيف الرقيب سيكون مسلطاً على رقبة الكاتب، وبالتالي سيُشجّع عن الكتابة بطريقة ناقدة، ويتجه للكتابات الترفيحية غير الجادة، وتبتعد الصحافة شيئاً فشيئاً عن أداء دورها الرقابي كسلطة رابعة، تعين الرسمي والمسؤول. الآخرون - من الزملاء الإعلاميين - رأوا أن تلك التعديلات ضابطة لهذه الحرية التي نلنا بها، وستضعها في مسارها الصحيح كحرية تنسلك في إطار القانون، وأن المساحة كما هي لم تتغير، إلا في ضرورة التزام المحررين والكاتب الصحفيين بالحرية المسؤولة، التي تصطبغ بالوثائق والإثباتات التي تدلّ على صوابية رؤية الكاتب، وإن حاد عن ذلك؛ فيتحمل العقوبات التي تقع عليه بنصّ القانون. وبين يدي الحديث، وقيل الغوص في هذه القضية؛ أجد من الأمانة شكر وزارة الإعلام التي تنتهج نهجاً فيه الكثير من الشفافية، وتستمع إلى كثير من النقد وتتيحه، وتردّ على استفسارات الزملاء بقدر كبير من الأريحية، وتابعت تعليقات وزيرنا الخلق د. عبدالعزيز خوجة وهو يفند كل النقد الذي طال القرار بكل الوضوح، فضلاً عن مشاركات الأستاذ عبدالرحمن الهزاع الإعلامية في تبيان وجهة نظر الوزارة. أسجل هذه السطور من باب الموضوعية والعدل، بعيداً عن رأيي التي ترى أنّ في هذه التعديلات قصوراً يحتاج إلى ترميم، وأنّ بها عموميات تتسع وتضيق بحسب تسامح اللجنة التي تفصل في تلك القضايا، وإنّ أكدّ معاليه ومساعدته في أحاديثهما الصحفية أنّ ثمة شيئاً لن يحدث من هذه المخاوف التي تحدّث بها الكاتب - شخصياً أصدقهما - لكن من الضامن بعد مغادرته الوزارة؛ أنّ تظلّ الأمور بهذه الأريحية، وألا تحدث ردّة للوراء، وانتكاسة لربيع الحرية التي نعيش بفعل هذه التعديلات؟.

أتساءل هنا - متكنّاً لمساحة حرية التعبير التي قالت الوزارة إنها لم تمسّ - مع جمهرة الزملاء المتسائلين، لماذا استبعد الصحفيون من أن يكون لهم من يمثلهم في هذه اللجنة، وهم المعنيون الحقيقيون بالموضوع؟، صحيح أنّ هيئة الصحفيين هلت وباركت هذا المشروع - لأمينها العام عبدالله الجحلان تصريح مؤيد للتعديلات - إلا أنّ الهيئة لا تمثل كلّ الصحفيين، بل لا تمثل كتاب الرأي الذين هم معنيون مباشرة بهذه التعديلات، فضلاً عن أنّ الهيئة لا تشمل في عضويتها الصحافة الإلكترونية التي تزامنها اليوم في الاستحواذ على القارئ، بل وباتت تتجاوز الصحافة الورقية بمراحل.

ربما عبر بعض الصحفيين عن رأيهم بالموافقة - لأستاذنا الخلق خالد المالك تصريح مؤيد أيضاً لهذه التعديلات وأبدى عدم تخوفه - وهذا حقهم بالتأكيد ووجهة نظرهم، غير أنني أوجّه عتابي هنا للزملاء الشباب الأعضاء في هيئة الصحفيين، بأنه كان من المفترض الاحتجاج على تجاوز الهيئة أو الصحفيين من أن يكون لهم صوت، ينافح عن حقوق الصحفيين والكتاب، أسماء من مثل جميل الذيابي وخالد دراج وخالد الفرم وغيرهم، يمثلون الطليعة الصحفية الواعدة من الجيل الجديد، وليسمحوا لي بعتابهم هنا في سكوتهم عن هذا الحقّ، وهم ممن أدرك المناخ الإعلامي الجديد، وتبلور بعضهم عبره، وكان من المفترض أن يكون لهم صوت يترجم تطلعات الشباب أو الجيل الجديد من الصحفيين السعوديين الذي لم ينخرطوا في السلوك المتوارث من الأجيال الكبيرة، كان عليهم أن يطالبوا أستاذنا الكبير تركي السديري بالتحرك، والمطالبة بهذا الحقّ للصحفيين، وإن استدركت وزارة الإعلام ذلك بتوجيه دعوة للهيئة لاحقاً، إلا أنه كان من المفترض مباشرة ذلك الحق المكفول لنا كصحافة من لدن هيئتنا الموقرة ابتداءً. عموماً، هذا عتاب محبّب أتمنى أن يصل؛ كي لا يتكرر مرة أخرى، وتكتفي هيئتنا الموقرة بالمباركة، ونبحث نحن الصحفيين عن شيء يدعى الحقوق. موقف آخر، يتمثل في تأييد بعض أعضاء مجلس الشورى السعودي لهذه التعديلات، خاصة وأن المواطن السعودي عقد

بعض آماله على مجلسهم. مجلس الشورى السعودي مفترض أن يكون من مصادر القرارات التشريعية في هذا الوطن، والتعديلات التي نتحدث أجرتها لجنة!! هنا ثغرة قانونية كبيرة، فقد كان من المفترض أن يطالب مجلس الشورى بحقه في النظر في هذا التشريع بأن يصدر منه، ووقتما طرحت هذا الأمر بين ثلة مثقفين، جزم الدكتور أنور عشقي الخبير الاستراتيجي المعروف بأنه مرّ على الشورى ووافق عليه، لأن هذه آلية إصدار القرارات، بيد أنني لم أهضم ذلك - كإعلامي خبر إصدار القرارات - ففقت بسؤال أحد (الشورجيين) الكبار الذي نفى نفياً قاطعاً علم مجلس الشورى أصلاً بهذه التعديلات، ما يجعلني هنا أعاتب المجلس، وفيه فضلاء وزملاء كرام، بأن من الضروري المطالبة بحقهم، فثمة آلية نظامية تحدّد مسارات القرارات التشريعية، وبدلاً من الهتاف الذي قام به بعض الأعضاء، كان عليهم رفع العقائر والجأر بعودة المكانة للمجلس.

أقسم بالله غير حانث، أن رئيسي مجلس الشورى وهيئة الصحفيين لو طالبا بهذا الحق لنالاه، فنحن نعيش في عصر عبدالله بن عبدالعزيز، وقلوب ولادة الأمر مفتوحة، ولكن السكوت هو المشكلة. سننتظر اللائحة التفسيرية لهذه التعديلات، وكلنا بالتأكيد مع القانون والحرية المسؤولة، وفي ذات الوقت نجزم يقيناً بالآ عودة للوراء والانتكاسة، فوطنٌ هو في الصميم من قلوبنا، يستحق منا أن ننتصر لحرية.

سلبية ثقافة المجتمع تجاه حماية المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م العدد ٣٦٢٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110524/Con20110524421734.htm>

أسماء الحمد

«المرأة التي تتعرض للعنف أو الظلم، بالإيذاء البدني أو النفسي، العضل من الزواج، أو الحرمان من الميراث، أو الاستيلاء على المرتب أو التطليق من غير رضاها وغير ذلك من صور القهر لا تجد في ثقافة المجتمع دعما كافيا لنصرتها».

الخلاصة أعلاه أحد أهم الجذور التي شخصتها الدكتورة عزيزة المانع في ورقتها «المرأة والتحديات الثقافية رؤية مستقبلية» والتي قدمتها أخيرا في إحدى ندوات البرنامج الثقافي بمهرجان الجنادرية (٢٦) وطرحت في «وطن للحرف» جزئية منها في مقال سابق.

تتطرق الدكتورة المانع إلى «سلبية الثقافة تجاه حماية المرأة» وترى أن الثقافة السائدة تميل إلى التسامح مع العنف والقهر الذي يقع عليها، بل أحيانا تتماهى فتطالب المرأة بـ(الصبر والتحمل)، خاصة متى كان العنف صادرا عن أبيها أو زوجها، وتخلص إلى أن تعرض المرأة للعنف والظلم، ينعكس أثره عليها في صورة اكتئاب وأمراض نفسية، تقلل من حيويتها وتفاعلها الإيجابي مع الحياة.

تعليقي: لقد مررت (شخصيا) بتجارب قاسية للغاية في حياتي أوجدت لمن ظلمني ألف عذر ومبرر وبصراحة لم يكن يتوفر على الكثير من المزايا سوى ميزة (الذكورة) وفي بعض ما تعرضت له وتعرضت له الكثيرات بحثت ولم أجد مبررا منطقيا لأن تكابد المرأة وبصورة مكثفة وتراكمية في حالات غير إنسانية عدا أنها متهمه (بالأنوثة)!!! مجتمعنا يتعاطى مع الأنثى على أنها خلقت للصبر ويستشهدون بأن الله أسند إليها دور (الأمومة) مشرعين بذلك الأبواب بدلا من احترامها وتقديسها إلى مرمطتها ولا أدل على ذلك في وقتنا المعاصر من عذاب الأمهات (والتلطم) على بوابات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية والمحاكم من أجل حفنة مصروف لسد رمق الأبناء. ما يسبب المرارة أن يقطف الرجل زهرة شباب (والدة أبنائه) وتبحث عن التسريح بإحسان تدفع الثمن الباهظ لأنها تزوجته، ثم لأنها رغبت في الخلاص منه، هي من يدفع وليس هو...! حتى أوشكت مؤسسة الطلاق أن تتحول إلى مؤسسة جباية لصالح الذكور!

سلبية المجتمع تجاه حماية المرأة ثقافة سائدة تحتاج وقفة صادقة وحقيقية لمعالجتها.. وبرامج وطنية تؤكد على أن النساء شقائق الرجال فعلا وليس قولا.

الحقوق في ظل الدولة.. قيادة المرأة للسيارة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5786>

يحيى الأمير

تري، هل من المنطقي والمناسب أن يكون الخبر الأبرز عن المملكة العربية السعودية في مختلف وسائل الإعلام العالمية حالياً، هو خير إلقاء القبض على مواطنة سعودية لأنها قامت بقيادة سيارتها؟ هنا تسقط كل مهارات التأويل، مما يعني أننا أمام خلل، ولسنا أمام مشكلة جديدة، وهو خلل يرتبط بفهمنا للخيارات والحقوق في ظل الدولة الحديثة. تحولت قيادة المرأة للسيارة بعد أن حضرت كمواجهة إلى أزمة، لأنها جاءت كصدمة ولم تأت كخيار وكحق، وفي المجتمعات التقليدية والمحافظة تتحول الحقوق إلى أزمات حين يتم طرحها على هيئة صدمة ومواجهة، ولا يمكن التعامل مع أي قضية محلية دون أن نضع في الاعتبار مختلف السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية. لكن أمراً كهذا لا يمكن أن يستمر تحت طائلة الصدمة والمواجهة مع اختلاف الأجيال، بل تتحول تلك الحادثة إلى تراث سعودي لا يختلف كثيراً عن غيره من الحوادث، ثم ما تلبث التطورات والأحداث والتحولات الثقافية أن تنتج مناخاً جديداً تصبح فيه المطالبة بهذا الحق أمراً وطنياً ومنطقياً.

أبرز ما يمثل عقدة في تاريخنا المحلي السعودي، فيما يتعلق بقضايا المرأة أن صوت الفقه ظل مؤثراً أكثر من الصوت المؤسساتي، والمشكلة أننا أمام نسخة فقهية تأخذ شرعيتها من الاجتماعي، حتى تحول الفقيه إلى تابع للعادة وليس موجهاً لهم.

ورغم ما يعيشه العامة من تطور وتساعد في وعيهم وبشكل مستمر، ظل الفقيه التقليدي قابلاً في دائرته تلك حتى بات عبئاً على الوعي العام. وفي التاريخ السعودي الكثير من الأحداث التي انكشف فيها الصوت الفقهي التقليدي وبدا عاجزاً عن استيعاب جهاز جوال بكاميرا محمولة ولعبة بوكيمون وعباءة على الكتف وغيرها من الأمور التي ترك فيها الشارع رأي الفقيه التقليدي جانبا واتجه لصناعة موقفه بنفسه.

هذه الأمور كانت تمثل حراكاً فعلياً، وقد أسهمت بكل حيادية في ظهور طبقة من الفقهاء المستنيرين ممن يدركون الدور والتأثير الذي تمثله الأحكام والفتاوى في حياة الناس، فتحولوا من مجرد ناقلين للأحكام الفقهية إلى باحثين ومفكرين أوجدوا من الرؤى الفقهية ما كان مرتبطاً بالواقع وقادراً على الخروج من سلطة الجماهير إلى سلطة العلم والبحث. لكن العامل الذي تختلف فيه قضية قيادة المرأة للسيارة عن غيرها من القضايا التي جابهها الفقه وقلها الشارع كالتعليم والفضائيات وغيرها، هو وجود موقف نظامي، أخرج القضية من حيز الخيارات الفردية إلى حيز التنظيم، إنما هل ظل التنظيم على ذات موقفه الرفض والممانع لقيادة المرأة للسيارة؟

الجواب على ذلك يأتي من مختلف المواقف القيادية في الدولة التي تناولت القضية بكل وعي وفي أكثر من موقف ورأت أنها تعد أمراً اجتماعياً، بل وكما قال سمو النائب الثاني وزير الداخلية إنها تحولت إلى قضية وهي ليست بقضية، وإن الخيار فيها للمجتمع.

خيارات المجتمع في ظل الدولة الحديثة لا تخضع للإجماع أصلاً، وإنما تخضع للتنظيم، والخيارات غالباً ما تدور حول الحقوق، والحقوق في ظل الدولة إنما يتم تنظيمها لا منعها، والحصول على مسكن مثلاً أو قيادة الرجال لسياراتهم كلها أمور لا تتم دون تنظيم، إنما لا يمكن أن يكون المنع هو سبيلها ومصيرها الأوحده. وفي مختلف الشؤون العامة تتمثل وظيفة الدولة في حماية حق الناس في الاختيار، ما لم تمثل تلك الخيارات خرقاً للقانون أو اعتداءً على حريات الآخرين، وفي الواقع فإن القرار في الدولة هو قرار ينطلق من مرتكزات سيادية ونظامية.

إن الجميع يتفهم ما يطرحه الفقهاء الأفاضل من مخاوف ومحاذير من قيادة المرأة للسيارة، وهي محاذير لها ما يبررها إذا كنا نتحدث عن السماح المطلق، ليصبح الحل هنا هو السماح المقنن الذي يخضع للضوابط والتنظيمات التي تعين على

عدم حرمان الناس من حقوقهم وفي ذات الوقت تنظيم تلك الحقوق بما يضمن تحقيق الفائدة ودفع الضرر المحتمل . ومن المفارقات الكبرى أن قيادة النساء للسيارات في البادية أمر قائم ومقبول وغير خلافي، بينما في المدينة التي يفترض أن تكون أكثر أمناً وانضباطاً لا تزال الأصوات تعلو بمخاوف يفترض بنا أن نؤمن بقدرة الدولة على تطبيق أنظمتها، والنظام الذي يحمي المرأة من الاعتداء إذا كانت تركب مع السائق، هو ذات النظام الذي سيحميها حين تكون هي التي تقود سيارتها.

مع العلم أن السماح بالقيادة وبقدر ما هو إزاحة لملف بغيض ومزعج في حياة السعوديين، وطمس لما لا يمكن تفسيره إلا أنه لا يعني أن الشوارع ستكتظ غداً بالنساء في سياراتهن، لأن الرتم الاجتماعي اليومي بحاجة إلى وقت طويل لتعتاده النساء ولتعتاد الحياة العامة السعودية على ذلك .

ظل القرار السياسي والقيادي السعودي متقدماً على الاجتماعي وقادراً على طمأنته على أن الحادثة والمدنية والحقوق لا تعني أبداً التخلي عن القيم، فكيف بالحقوق، خاصة، أن أمراً كقيادة المرأة للسيارة هو في الواقع أمر قادم لا محالة، وقيمتها الفعلية والوطنية هو أن يأتي في سياق الحقوق والحريات التي تحفظها وتقدمها الدولة وترعاها.

الثقافة الحقوقية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5800>

بدر سليمان العامر

(حق المسلم على المسلم ست..)، أظن أن هذا الحديث يحفظه كل من درس في مدارسنا النظامية وغيرها، فهو يرسم حقاً بين المسلمين كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسمها للأمة في عهد النبوة، تدشيناً منه عليه الصلاة والسلام في إشاعة ثقافة الحقوق، وكان الناس يمارسونها على أنها ترتب العلاقة بين الناس، وتشيع بينهم المحبة والإخوة والأمن الاجتماعي، وتزيل حالة التوتر الذي يلحق الاجتماع المدني، وكانت تلك الحقوق النبوية رسالة سامية لأمتها بالاهتمام بقضية (الحقوق) التي تضبط العلاقة بين الناس وبينهم وبين النظام الذي يحكمهم حتى تسير حياتهم بهدوء، ولذا قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكانت هناك بواكير الدولة النبوية التي أرسى فيها قواعد العدل مع طوائف مختلفة من المسلمين وغيرهم، وبدأ يشيع بين الناس الضوابط التي لا يجوز لهم تعديها وخرقها، وقد بعث أبو بكر الصديق بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم برهط ينادون في الناس: (أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان). ولأن طبيعة الاجتماع الإنساني تقتضي تقاطع مصالحهم، واختلاف أفكارهم فإن بيان الحقوق للناس من أهم من يرسم الطريق القاطع لكل خلاف يسبب الفوضى والتناوش داخل أي مجتمع من المجتمعات، وهانحن نرى أن الغرب اهتم بالقوانين والحقوق وضبط العلاقات بين الناس بعد أن مر بمراحل كثيرة من المشكلات التي راحت فيها مئات الملايين من الضحايا، وهذا يدل على أن قضية الحقوق متطورة بالقدر الذي تتطور فيه مسائل العمران وطبيعة الاجتماع الإنساني ومستجدات الأحوال فهو كالفقه الذي تستجد قضاياه بقدر ما تستجد نوازل الواقع واختلاف أحواله. إن الضبط الاجتماعي لا يمكن أن يترك للـ(ضمان)، ولا بد من وضوح الحقوق والواجبات لدى عامة الناس حتى تسير الحياة الكريمة لكل فرد من الأفراد، فإن الضمان والبواعث الداخلية تضعف وتزول وتتأثر بالمؤثرات التي تجعل الإنسان يتخلى عنها في كثير من الأحوال وقد حصل في أمريكا أن انقطع الكهرباء خمس دقائق على أحد المدن الكبرى فحصلت فيه آلاف السرقات في لحظة الأمر الذي لا يستطيعونه في النور لوجود الرادع القانوني، فالنظام، وبيان الحقوق والواجبات، ثم الصرامة في تطبيق هذه الأنظمة الواضحة المبينة لما للإنسان وما عليه والمتابعة والتدقيق للسير وفقها هو الذي يحقق الانضباط في النسق الاجتماعي، ويكفي الناس مشكلات التمييز المؤدي للظلم والبغي، فيتساوى الناس أمام هذه الضوابط، ويحقق العدالة بناء على إمكانيات الناس ومواهبهم لا على أنسابهم وأحسابهم. إن الوضع في قطاعتنا الحكومية متميز حيث تمر الأنظمة بمراحل فتنضج من الناحية النظرية، إلا أنها تعاني من أمرين اثنين:

الأول: التساهل في تطبيق هذه الأنظمة، ولذا نجد أن كثيراً من المسؤولين يهتمون بإيجاد الحلول للمشكلات، لا في تطبيق الأنظمة، ويلجأون إلى أمور أجنبية لحل القضايا بعيداً عن الأنظمة الموضوعية، فهم كالقاضي الذي يدفع الخصوم للصلح حتى لا يصل إلى مرحلة الحكم.

الثاني: ضعف التوعية الحقوقية الاجتماعية، وعدم وضوحها لدى الجماهير، وغياب قوانين الذوق الاجتماعي العامة وهذا يسبب ربكة في المجتمع، وضياح لكثير من الحقوق، فالمرأة التي تعاني في بيئها الامرين، وتستذل من زوجها الذي يهينها أثناء الليل وأطراف النهار لا تعرف أبسط قضاياها الحقوقية، ولا تعرف أن القاضي ولي من لا ولي له، وأنها يمكن أن تتصف من الظلم بالقضاء والجهات العدلية، والشباب الذي يدخل السوق ليعاكس النساء ويحترش بهن لا يعرف ماهي عقوبته المقررة، وماهي حقوق النساء في السوق، فلا يتشكل لديه الرادع الذي يردعه عن مثل هذه الأفعال، وقس عليها الكثير من القضايا التي تتعلق بقضايا الاجتماع.

إن على "المناهج الدراسية" الدنيا منها والعليا أن تكون وسيلة للتثقيف الحقوقي، وأن تكون قوانين الذوق الاجتماعي، والحقوق والواجبات الأولية، وبيان اختصاصات الجهات العدلية، ومفهوم المحاماة والقضاء، ومسائل الضبط والسجون،

ونظام الاجراءات الجزائية جزءاً من المناهج التي تقدم للجيل حتى ينشأ نشأة حقوقية، فينشأ وهو يعلم ماله وما عليه، فتكون سيادة النظام والقانون ضابطة للحراك الاجتماعي.

إنني هنا أشيد بتجربتين اثنتين في السعودية، الأولى تجربة إدارة الجوازات التي تهتم بالرسالة التي توعي الناس بالحقوق والأنظمة وطريقة تطبيقها، وكيفية انجاز المعاملات، فرسائلهم توصل القارئ إلى وعي نظامي وحقوقى متميز، والتجربة الثانية هي تجربة التعليم العالي الذي استفاد من التقنية الحديثة في إشاعة ثقافة الحقوق والواجبات من خلال إيصال الرسالة للمعنيين بشكل سلسل وسهل، وفيها من الوضوح ما يجعل الطالب لا يحتاج إلى عناء لمعرفة الإجراءات والحقوق، ولديها رسالة توعية متميزة في مجالها وخاصة فيما يتعلق بالابتعاث الخارجي، وحرري بكل قطاع حقوقي، أو جهة حكومية أن تعتني بترجمة الأنظمة والقرارات إلى مواد مبسطة يفهمها الجمهور، حتى يعرف الناس حقوقهم وواجباتهم في وظائفهم وفي حياتهم العامة، إضافة إلى أهمية التقنين لكثير من المسائل الاجتماعية التي لا تزال معلقة، ولم تتضح بعد الصورة النظامية فيها.

كما أن على الإعلام الرسمي والأهلي ان يعتني بإشاعة الثقافة الحقوقية من خلال برامج مكثفة حول الأنظمة والمشكلات الاجتماعية وارتباطها بالجهات الحقوقية والعدلية في البلد، وتفعيل الاذاعات لتبسيط المسائل الحقوقية حتى تسير حياة الناس بسهولة ويسر بعيدا عن استغلال الكثير لجهل الناس بهضم حقوقهم، وابتزازهم، وأكل أموالهم بسبب جهلهم. إن المجتمع الذي لا تصلحه قيمه الخاصة في ترك ما يقبح من الأفعال والأقوال لا يمكن أن يصلح حاله إلا بالضبط والنظام، و (إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن)، ومهمة الدولة في المقام الأول رسم القيود والحقوق والواجبات دون ترك هذه القضايا للوازع الذاتي، وأما ترقية هذا الوازع ليكون رافدا لتطبيق هذه الأنظمة وإقامة الحق ونفي الظلم من مهمات الجهات التي تربي الضمائر وتركيبها، مثل الجهات التي تعتني بالتربية سواء كانت حكومية أو مؤسسات أهلية، ومثل وزارة الشؤون والإسلامية ممثلة بقطاع الدعوة والإرشاد، والقنوات التي تزكي النفوس وتحثها على الاستقامة والاعتدال، والجهات الإرشادية في القطاعات والوزارات التي تهتم بالتوجيه وهذا يحدث التوازن المطلوب بين البواعث الداخلية والضوابط القانونية الحاكمة على الجميع.

لماذا لا يناقش غيرنا ما يشغلنا: بين حقوق المرأة ومكتسباتها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5799>

قينان الغامدي

سندخل في معمعة لا تنتهي من الجدل، نقارن بين قيادة المرأة للسيارة وبين ركوبها مع السائق الأجنبي وأيهما أفضل؟ سندخل في معمعة لا تنتهي من الجدل، نقارن بين قيادة المرأة للسيارة وبين ركوبها مع السائق الأجنبي وأيهما أفضل؟ وسنقرأ ونسمع مرافعات طويلة لا تنتهي. وهل الدول الخليجية مثلا التي يسمح فيها للمرأة بقيادة السيارة استغنت عن السائقين أم إنهم تكاثروا؟ وسنجد من يقدم إحصائيات ومرافعات لا تنتهي. وماذا سيحدث لو قادت المرأة السيارة في طرقاتنا وشوارعنا؟ وسنقرأ ونسمع من الجدل ومن المواقفات ما لا يحصى ولا يعد. ثم أيهما أولى أن تقود سيارتها أم تتال حقوقها الأهم، وهل هذه القضية أهم أم هناك ما هو أولى وأهم للمجتمع وللوطن مثل الخدمات الأساسية والبنية التحتية ونحو ذلك؟ وسنقرأ ونسمع في هذا المضمار ما لا يخطر على البال.

نحن هنا مثل من يناقش حق الإنسان في أن يتكلم أو ينظر أو يسمع أو يشم، فنقول - مثلا - لا بد أن نقطع لسانه بالسكين لأنه قد يتكلم بالفاحش من الكلام، وهذا محتمل، ومع أن الاحتمال الآخر قائم وهو أن يقول كلاما طيبا وجميلا، لكن لأننا نغلب احتمال الكلام الفاحش فلنقطع لسانه احتياطاً أو سدا للزريعة، ومثل ذلك يمكن أن يقال عن النظر والسمع والشم، فما دما نميل للاحتمال الأسوأ فلنقطع أذنيه ونسمل عينيه ونجذع أنفه، لحمايته من أن يرتكب فحشا ولحماية الناس مما قد تسببه حواسه لهم من أذى!

قيادة المرأة للسيارة حق ولو كان لديها عشرة سائقين، ولو كانت لا تقودها الا للنزهة والمتعة، هذا حق إنساني بديهي، مثل حقها في أن تأكل وتشرب وتتكلم وتسمع وتنظر وتسمع وتنفس، حقها في هذا لا يختلف أبداً عن حق الرجل، ومثل ذلك حقها في العمل، وحقها في تقرير مصير نفسها وحياتها ومالها. هذه حقوق إنسانية طبيعية بديهية تقرأها الشرائع والأديان والقوانين والأعراف، ولا يستطيع أحد أن يقدم دليلاً واحداً لا عقلياً ولا عقلياً على منعها من نيل هذه الحقوق. المشكلة عندنا تنشأ عندما ننقل أي حق من خانة الحقوق الطبيعية البديهية إلى خانة المكتسبات، ومن هنا يبدأ الجدل والنقاش والمفاضلة والمفاضلة، بينما لو أعدنا الأمور إلى نصابها، لما احتجنا إلى جدل ولا إلى نقاش، فكلنا متفقون أن صاحب الحق لا بد أن يأخذ حقه، بل ونردد في أمثالنا أنه (لا يموت حق وراءه مطالب)، لكن يبدو أننا لا نميز بين الحق الطبيعي البديهي، وبين المكتسبات التي يحققها الإنسان بتطلعاته وكفاحه واحتياجاته المستجدة والمتجددة، ولذلك عندما نناقش قيادة المرأة للسيارة، أو عملها أو حريتها في تقرير مصيرها أو أموالها، لا نناقشها كحقوق طبيعية بديهية، وإنما كمكتسبات أو هبات سنتفضل بها عليها، ولذلك تجد كثيرين منا يقارنون - مثلا - بين المطالبة بها وبين المطالبة بالصرف الصحي أو السفلة ويتساءلون أيهما أولى؟ بل إن البعض وفي صورة من صور التحدي يقفز إلى صور الفساد الكبرى ويقول للكتاب والمطالبيين بهذه الحقوق للمرأة أيهما أهم هذا الفساد أم حقوق المرأة؟ وكأنه بصورة ضمنية يقول: يا جبناء تحدثوا هنا، أما المرأة فأمرها سهل وهين. وبطبيعة الحال هو يعتبر تلك الحقوق النسائية طارئة مثلها مثل الفساد تماماً، والا لما تحدث، لكنه لو اعتبر تلك حقوقاً للمرأة إنسانية طبيعية بديهية لسقطت المقارنة في ذهنه قبل أن يقولها. أما الذين يقفزون إلى مؤامرات التغريب والماسونية والصهيونية والماورانية فمعهم حق، لأن واقعهم لا يسعفهم بحجة مقنعة لما يناضلون من أجله، ولذلك يلجؤون إلى الأوهام والتهويل والتخويف المتعمد.

فكروا وانظروا لحقوق المرأة بصفاتها حقاً، وليست مكتسبات أو هبات، وحينها ستلمسون الفرق وستعرفون لماذا هذه الأمور لم تكن أصلاً قضية عند غيرنا، وأولهم جيراننا وأشقائنا في دول الخليج، لأنهم منذ البداية نظروا إليها كحقوق، وهم محقون ومنصفون فأراحوا واستراحوا، ولا تنس أننا الدولة الوحيدة في العالم العربي والإسلامي والمسيحي واليهودي والملحد الذين مازلنا حتى الآن لا نفرق بين (حقوق) المرأة و(مكتسباتها)، ولذلك لا ندرك الفرق بين مطالبتها بحقوقها الطبيعية في قيادة السيارة والعمل ونحو ذلك، وبين مطالبتها في الترشح للانتخابات والتصويت ونحوها، ولا أدري كم من الوقت نحتاج لنفهم الفرق؟

المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأهميته

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م العدد ٦٤٣٤
http://www.aleqt.com/2011/05/25/article_541993.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في الحلقة السابقة قمنا بسياحة حول المادتين (١٥) و(١٦) من مواد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وركزنا على أهمية احترام الحرية الضرورية للبحث العلمي والنشاط الإبداعي وأهمية جني الثمار الاقتصادية والثقافية التي تنتج بسبب الاتصالات والتعاون الدولي وخاصة في مجال العلم والثقافة، وأشرنا إلى أهمية تقديم تقارير دورية من قبل الدول الأطراف في العهد للأمين العام للأمم المتحدة، وعلى الأمين العام تزويد الجهات ذات الاختصاص بصورة من تلك التقارير مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات والوكالات ذات العلاقة بالأمم المتحدة، ولا شك أن تلك التقارير مهمة لضمان اهتمام الدول الأطراف بتطبيق كل ما ورد في مواد العهد المذكور من حقوق والتزامات حتى يتم الاطمئنان على تحقيق الفوائد التي تنتج من تطبيق حقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والآن مع :

المادة (١٧).

تقدم الدول الأطراف في هذا العهد تقاريرها على مراحل طبقاً للبرنامج الذي يضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في غضون سنة من بدء تنفيذ العهد الدولي، على أن يتم التشاور والتنسيق بين الدول الأطراف والوكالات والهيئات المعنية في الأمم المتحدة .

للدول الأطراف الحق في أن تشير في تقاريرها إلى العوامل والمصاعب التي تحد من قيامها بالالتزامات المحددة في العهد المذكور .

إذا أرسلت الدول الأطراف في العهد معلومات دقيقة ومناسبة للأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة، فلا يجب على تلك الدول تكرار إرسال المعلومات نفسها للجهات المذكورة .

المادة (١٨)

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب المسؤوليات الملقاة عليه في ميثاق الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أن يعقد اجتماعات مع الوكالات المتخصصة للتأكد من تدفق التقارير الدورية بشكل منظم يوجي بالالتزام الدول الأطراف بتنفيذ مواد العهد الدولي فيما له علاقة بالمجلس المذكور، كما يمكن أن تتضمن تلك التقارير تفاصيل عن التوصيات التي اعتمدتها الأجهزة المختصة في تلك الوكالات .

المادة (١٩)

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحيل إلى مجلس حقوق الإنسان الدولي بجنييف التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان والمقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادتين (١٦، ١٧) المشار إليهما سابقاً، ومن الوكالات المتخصصة عملاً بالمادة (١٨) المشار إليها، لدراستها ووضع توصية بشأنها أو على الأقل للاطلاع عليها إذا لزم الأمر .

المادة (٢٠)

للدول الأطراف في هذا العهد والوكالات المتخصصة المعنية أن تقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ملاحظات عن أي توصية عامة يبدئها مجلس حقوق الإنسان بمقتضى المادة (١٩) أو على أية توصية أخرى أو ملاحظة ترد في أي تقرير من مجلس حقوق الإنسان أو أي إشارة لوثيقة لها علاقة بمواد العهد الدولي .

المادة (٢١)

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يُقدم للجمعية العامة بالأمم المتحدة بين حين وآخر تقارير تشتمل على توصيات ذات طبيعة عامة، إضافة إلى معلومات موجزة مما يرد من الدول الأطراف في هذا العهد ومن الوكالات والهيئات المختصة مما له علاقة بالتدابير التي اتخذت والإنجاز الذي تم للحقوق المعترف بها في هذا العهد . كل ذلك يوضح بجلاء أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسؤوليات التي أُلقيت عليه لضمان تنفيذ حقوق الإنسان الموضحة في مواد العهد الدولي الذي نحن بصددده . وفي الحلقة (١٧٤) القادمة نكمل ما أمكن من مواد العهد المذكور.

حقوق الانسان في العالم

داعياً لحوار حقيقي بين الحكومة والمعارضة أوباما يدعو لاحترام الحقوق المشروعة لشعب البحرين

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٧٧ - الجمعة ٢٠ مايو ٢٠١١ م الموافق ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ

<http://www.alwasatnews.com/3177/news/read/561867/1.html>

قال الرئيس الأميركي باراك أوباما أمس الخميس (١٩ مايو/ أيار ٢٠١١)، في خطاب بشأن الشرق الأوسط، إن «البحرين شريك طويل المدى، ونحن ملتزمون بأمن البحرين، ونحن ندرك أن إيران حاولت استغلال الأوضاع في البحرين، وأن الحكومة البحرينية لديها حق مشروع في استتباب حكم القانون، لكننا أصررنا علناً وفي لقاءات خاصة أن القوة يجب ألا تستخدم ويجب احترام الحقوق المشروعة لشعب البحرين، وأن هذه الخطوات لم تجعل المطالب المشروعة تختفي.»

ورأى أوباما أن السبيل الوحيد إلى الأمام هو أن على الحكومة والمعارضة أن يبدأ الحوار، ولا يمكن أن يكون هناك حوار حقيقي عندما يكون بعض المحتجين السلميين في السجون، وأشار إلى أن الحكومة يجب أن تخلق الظروف المناسبة للحوار، وعلى المعارضة أن تشارك من أجل مستقبل عادل لجميع البحرينيين. وفي معرض حديثه عن الأقليات والتسامح، قال: «الأقليات يجب أن يمارسوا عباداتهم في مصر بكل حرية، ولا يجوز أن تهدم مساجد الشيعة في البحرين.»

إلى ذلك، أعربت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية عن ترحيبها بما جاء في خطاب الرئيس الأميركي واعتبرتها مهمة للغاية، مؤيدة دعوته للحوار بين السلطة والمعارضة البحرينية، وبالأهمية نفسها دعوته لتهيئة بيئة للحوار في البحرين، بما في ذلك تأكيده أنه لا يمكن أن يكون هناك حوار وجزء من المعارضة السلمية في السجن.

رئاسة مجلس الوزراء ترحب بمضامين خطاب أوباما

رحبت رئاسة مجلس الوزراء بمملكة البحرين بالمبادئ التي تضمنها خطاب رئيس الولايات المتحدة الأميركية الصديقة باراك أوباما وبما اشتمل عليه من رؤى ومبادئ تتفق في مجملها مع النهج الديمقراطي الذي اختطته مملكة البحرين في مسيرتها تحت القيادة الحكيمة لعاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حيث كانت هذه المبادئ والرؤى منطلقات وأساسات بني عليها المشروع الوطني لجلالة الملك الذي رسم الطريق الصحيح لقيام دولة ديمقراطية دستورية تؤمن بمبادئ الديمقراطية الحقة والمشاركة الشعبية وصون واحترام حقوق الإنسان، وأكدت رئاسة مجلس الوزراء أن الحكومة برئاسة سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة تعمل جاهدة على دعم الاندفاع القوي للمشروع الوطني باتجاه المزيد من الديمقراطية والإصلاح والتحديث والتطوير، وأن المشروع الإصلاحي مستمر في جميع المجالات وسيظل كذلك.

كما أكدت رئاسة مجلس الوزراء أن باب الحوار في مملكة البحرين كان مفتوحاً منذ إطلاق ميثاق العمل الوطني وسيظل كذلك، وتأمل في حوار تشترك فيه جميع الأطراف للتوصل إلى توافق وطني يُترجم من خلال المؤسسات الدستورية القائمة.

وأشارت رئاسة مجلس الوزراء إلى أن مملكة البحرين، التي تمضي قدماً في إصلاحاتها في مختلف المجالات، قد ردت على الادعاءات والمعلومات المغلوطة التي يحاول البعض ترويجه وفندتها بالحقائق الموثقة في مختلف المحافل لثقتها في سلامة إجراءاتها التي كانت دائماً وستظل مراعية للقانون والدستور والمعايير الدولية في مجال صون واحترام حقوق الإنسان.

إلى ذلك، فقد رحبت رئاسة مجلس الوزراء بما اشتمل عليه خطاب الرئيس أوباما بشأن الحل السلمي للقضية الفلسطينية، وتأمل من الولايات المتحدة الأميركية الصديقة سرعة الشروع في الوصول إلى الخطوات العملية التي تؤمن مثل هذا الحل الذي ستكون له انعكاسات إيجابية على مجمل عملية السلام في الشرق الأوسط.

في خطاب منتظر عن «الربيع العربي»... رفضته إسرائيل واعتبرته حماس «ذراً للرماد في العيون» أوباما يدعو لقيام دولة فلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧

واشنطن - أ ف ب، رويترز

أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما أمس الخميس (١٩ مايو/ أيار ٢٠١١) في خطاب بشأن الشرق الأوسط أن الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المقبلة يجب أن تستند إلى حدود العام ١٩٦٧ وأن تكون الدولة الفلسطينية المستقلة «منزوعة السلاح».

وقال أوباما، في خطاب منتظر بشدة بشأن الثورات التي تعصف بالعالم العربي، إن «الحدود بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تستند إلى حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ يتفق عليه الطرفان بغية إنشاء حدود آمنة ومعترف بها لكلا الدولتين». وأضاف، في الخطاب الذي ألقاه في مقر وزارة الخارجية في واشنطن، أن «انسحاباً كاملاً وتدرجياً للقوات العسكرية الإسرائيلية يجب أن ينسجم مع فكرة مسئولية قوات الأمن الفلسطينية في دولة سيادة ومنزوعة السلاح». وتابع أوباما «يجب أن يتم الاتفاق على مدة هذه الفترة الانتقالية ويجب إثبات فاعلية الاتفاقات الأمنية». كما أعلن أن جهود الفلسطينيين لانتزاع اعتراف بدولتهم في الأمم المتحدة لن تجدي نفعاً. وقال إن «جهود الفلسطينيين لنزع الشرعية عن إسرائيل ستبوء بالفشل. التحركات الرمزية لعزل إسرائيل في الأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول لن تؤدي إلى قيام دولة مستقلة».

واعتبرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن ما جاء في خطاب الرئيس الأميركي «ذر للرماد في العيون» واتهمته بأنه «منحاز» لإسرائيل.

وقال القيادي في الحركة إسماعيل رضوان إن حديث أوباما عن دولة فلسطينية ضمن حدود 1967 هو «ذر للرماد في العيون في ظل الثورات العربية». وتابع «نحن لا نؤمن بهذه النظرة الأميركية المنحازة للكيان الصهيوني والمنتكرة لحقوق الفلسطينيين».

إلى ذلك، قال المسؤول الفلسطيني الكبير صائب عريقات إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس رحب بجهود أوباما لاستئناف المحادثات مع إسرائيل. وقال إن عباس عبر عن تقديره للجهود المستمرة التي يبذلها أوباما بهدف استئناف محادثات الوضع الدائم على أمل الوصول إلى اتفاق بخصوص الوضع النهائي.

واعتبرت الرئاسة الفلسطينية رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ رفضاً للسلام وضربة لجهود الرئيس الأميركي. وقال الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة: «نعتبر رفض نتنياهو رسالة موجهة إلى الرئيس أوباما وضربة لجهوده وللعالم بأسره».

وقال نتنياهو إنه لا يجب أن يطلب من إسرائيل الانسحاب إلى الحدود التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧. ودعا نتنياهو في بيان صادر عن مكتبه بعد الخطاب واشنطن إلى تأكيد التزامها بـ «الضمانات» التي قدمها الرئيس الأميركي جورج بوش في العام ٢٠٠٤. وقال البيان إنه «من بين الأمور الأخرى، هذه الالتزامات التي تتعلق بعدم اضطراب إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ والتي لا يمكن الدفاع عنها وستترك تجمعات سكانية إسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وراء هذا الحدود».

وفي سياق آخر، أعلن أوباما أمس في خطابه بشأن الثورات التي تعصف منذ ستة أشهر بالعالم العربي أن على الرئيس السوري بشار الأسد أن يقود عملية التغيير أو «يتنحى جانباً». وأشاد أوباما بالانتفاضات الشعبية التي تجتاح الشرق الأوسط ووصفها بأنها «فرصة تاريخية»، وقال إن مستقبل الولايات المتحدة مرتبط بمستقبل المنطقة التي تشهد الآن اضطرابات لم يسبق لها مثيل.

وقال أوباما، في خطاب منتظر بشدة ألقاه في مقر وزارة الخارجية الأميركية، إن «الشعب السوري برهن عن شجاعته بمطالبته بالانتقال إلى الديمقراطية». وأضاف «أمام الرئيس الأسد اليوم خيار: يمكنه أن يقود العملية الانتقالية أو أن يتنحى جانباً». «وطالب أوباما دمشق أيضاً بوقف قمع المتظاهرين وبالسماح لمجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان بالوصول إلى «مدن مثل درعا» معقل الحركة الاحتجاجية ضد الأسد».

كما أعلن أوباما برنامجاً جديداً للمعونات الاقتصادية يبدأ بمصر وتونس بما في ذلك مساعدة الحكومات الجديدة على استعادة الأموال التي فقدتها بسبب الفساد. وقال: «سنساعد الحكومات الديمقراطية الجديدة على استعادة الأموال التي سرقت.»

وقال أوباما لمستمعيه من الدبلوماسيين الأميركيين والأجانب في وزارة الخارجية في واشنطن «الشعوب هبت لتطالب بحقوقها الإنسانية الأساسية. تتحى زعيمان وقد يعقبهما آخرون.»

وفي الشأن الليبي، قال الرئيس الأميركي إن من الحتمي أن يترك الزعيم الليبي معمر القذافي السلطة وعندها فقط يمكن للتحول الديمقراطي في ليبيا أن يمضي قدماً.

في شأن آخر، أشار الرئيس الأميركي إلى مقتل زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن على أنه فرصة لإعادة صياغة العلاقات مع العالم العربي، وقال إن أكبر أولويات الولايات المتحدة هي تشجيع التغيير الديمقراطي في أنحاء المنطقة



البرعي: نظام الكفيل مجحف ويتناقض مع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الأهرام الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

<http://www.ahram.org.eg/Egypt/News/79033.aspx>

كتب - محمد العجرودي:

أعلن الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة أن موضوع الكفيل شائك ومجحف ومصدر من مصادر النقد الدائم من المنظمات الدولية للدول التي تطبقه،

مشيرا الى ضرورة البحث عن اطار قانوني يحفظ كرامة العامل. وأكد الوزير أن النظام مطبق علي نحو مليون و ٢٠٠ ألف مصري في السعودية و ١٥٠ ألفا في قطر و ٣٠٠ ألف في الامارات.

وقال أحمد لقمان مدير عام منظمة العمل العربية إن نظام الكفيل الموجود في عدد من الدول الخليجية سينتهي عاجلا أم أجلا، مؤكدا انه يتنافي مع الاتفاقيات الدولية. في ذات السياق فإن منظمة العمل الدولية أكدت أكثر من مرة أنها ضد نظام الكفيل الذي يطبق في الدول الخليجية ولا تتقبله علي الاطلاق وان عددا من الدول الخليجية تسعى لوضع بدائل له بما يحافظ علي حقوق العمالة.

المغرب مرشح للانضمام إلى الموقعين على اتفاقية 'سيداو'

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الإحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=131642>

عزيزة الغرفاوي | المغربية

دعت النساء المشاركات في ندوة إقليمية حول "التحولات وأجندة المساواة والمناصفة في الدول العربية"، نظمتها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بشراكة مع تحالف "المساواة دون تحفظ"، أمس الجمعة، بالرباط، الدول العربية إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وقالت نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، في كلمة بالمناسبة، إن المغرب سينضم إلى الدول الموقعة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مشيرة إلى أن المشروع سيقدم إلى مجلس الحكومة من أجل المصادقة.

واعتبرت الصقلي أن الاستثمار في المساواة بين الجنسين شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص معدل الفقر، والنهوض بالديمقراطية، مبرزة أن النهوض بحقوق النساء يتطلب حكاما جيدة، ومشاركة أوسع للنساء، إلى جانب القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

وأضافت الوزيرة أن "المغرب حقق إنجازات مهمة ومتقدمة للنهوض بحقوق المرأة، بفضل الأصوات المتعددة لنساء ورجال، ناضلوا من أجل تحقيق المساواة والديمقراطية، وبفضل الإرادة القوية والالتزام المغربي تجاه حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين"، مشيرة إلى أن المغرب أنجز إصلاحات مهمة، انطلقت منذ تسعينيات القرن الماضي، ذكرت منها مدونة الأسرة، وقانون الجنسية، ووصول النساء إلى مراكز القرار عبر الانتخابات التشريعية سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، والانتخابات الجماعية سنة ٢٠٠٩، فضلا عن وضع استراتيجيات لمحاربة العنف ضد النساء والنهوض بالمساواة، وخلق صندوق التكافل العائلي. واعتبرت الصقلي هذه الإنجازات إصلاحات من الجيل الأول، إلى جانب إصلاحات الجيل الثاني، المتمثلة في الجهوية المتقدمة، وخلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتعزيز صلاحيات الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة.

وأشارت الوزيرة إلى أن الخطاب الملكي ليوم ٩ مارس وضع مسألة المساواة ضمن ورش الإصلاح المفتوح، مشيرة إلى أن مجموعة من الاقتراحات الحزبية طالبت بدسترة المساواة بين الجنسين.

من جهتها، قالت نبيلة حدوش، الرئيسة الوطنية للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، إن "الحركة النسائية في دول المغرب العربي والمشرق قدمت، بشكل منفرد، مجموعة من المذكرات، تتمحور حول دسترة المساواة بين الجنسين وترسيخ الحقوق المدنية والمناصفة في ما يتعلق بالمشاركة السياسية، وفي باقي المجالات، التي يفترض أن تكون فيها المناصفة". وأشارت حدوش إلى أن الجمعية اشتغلت مع شركائها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، حول القيادة النسائية في كل المجالات، مبرزة أن هذه التجربة كانت رائدة، وساهمت في تقوية النساء على المستوى العربي.

وعن التحالف الإقليمي "مساواة دون تحفظ"، أبرزت منسفته، أمال عبد الهادي، حجم التغييرات، التي حصلت في الآونة الأخيرة، والتي اعتبرتها مليئة بالتحديات لرفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة، التي قالت إنها متدنية في الترتيب العالمي، باستثناء السودان والعراق، اللذين تفوق فيهما مشاركة النساء ٢٥ في المائة، والإمارات (٢٢ في المائة)، وفي باقي الدول العربية، تتراوح بين ٢ و ١٠ في المائة.

في السياق ذاته، أوضحت منسقة التحالف الإقليمي أن بعض الدساتير العربية لم تضع مبدأ المساواة بين الجنسين ضمن نصوصها، مشيرة إلى أن أغلب الدول العربية صادقت على اتفاقية "سيداو"، لكن دون التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها، باستثناء تونس ومصر، في الفترة الأخيرة. وأضافت أن التحالف الإقليمي "مساواة دون تحفظ" نظم، سنة ٢٠٠٦، حملة دولية واسعة للتصديق على البروتوكول الاختياري، مشيرة إلى أن للمغرب موقفا متقدما في ما يتعلق بحقوق النساء، وقالت "نأمل أن يصادق على البروتوكول الاختياري، ونتمنى أن تحذو حذوه باقي الدول العربية".

الكويت عضوا في مجلس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الاحد ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=705404&searchText&date=21052011>

الامم المتحدة - كونا - انتخبت الجمعية العامة للامم المتحدة امس الكويت لأول مرة عضوا في مجلس حقوق الانسان للفترة من 2011 الى ٢٠١٤، وذلك بـ ١٦٦ صوتا الى جانب انتخاب ١٤ عضوا آخرين يمثلون مختلف المجموعات الاقليمية.

الشرق

خلال مشاركتها في اجتماع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية بجنيف.. "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" تسلم شهادة اعتماد بدرجة "A"

المصدر: جريدة الشرق الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=243490>

المرى: دعم الأمير وولي العهد وراء حصول اللجنة على هذه الدرجة الدولية إعطاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحرية والاستقلالية والمصادقية العملية المحمود: اقبال كبير على كتاب "الإسلام وحقوق الإنسان" ومعرض المخطوطات الإسلامية ناقش الاجتماع اتفاقية حقوق المعاقين والطفل ولجنة مناهضة التعذيب جنيف-قنا:

تسلمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر أمس شهادة اعتماد بدرجة "A" للمرة الأولى ولمدة خمس سنوات في اجتماعات اللجنة التنسيقية الدولية "ICC" وذلك خلال مشاركتها في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان الذي عقد بجنيف واستمر ثلاثة أيام. وتسلم شهادة الاعتماد الدكتور على بن صميخ المرى رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر الذى ترأس وفد اللجنة المشارك في اجتماعات اللجنة التنسيقية الدولية.

واكد الدكتور على بن صميخ المرى في تصريح خاص لوكالة الانباء القطرية "قنا" بمناسبة حصول اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على هذه الشهادة أن الدعم الكبير من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وولى عهده الأمين ومعالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية كان له الدور الكبير في حصول اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على هذه الدرجة وذلك من خلال اعطاء اللجنة الحرية والاستقلالية والمصادقية العملية سواء كان ذلك من

خلال قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذي صدر مؤخراً أو من خلال الممارسات العملية وعطائها اليومي الذي تميز بالمصادقية والاستقلالية.

ولفت الدكتور المرى الى أن هذا الاعتماد جاء من خلال توافق عمل اللجنة مع مبادئ باريس التي نصت في العديد من مواضيعها على وجود الاستقلالية والمصادقية في عمل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان الذي يؤهل أى لجنة تتوافق معه للحصول على الدرجة.. مشيراً الى أنه تم اختيار احدى عشرة لجنة وطنية فقط من بين ١٠٠ مؤسسة مشاركة في الاجتماع وان اختيار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر أتى مكملاً للجهود التي بذلتها اللجنة خلال السنوات الست الماضية.

ومن جانب آخر اختتم المعرض الفني الذي أقامته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في جنيف على هامش الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فعالياته واغلاق ابوابه امام الجمهور في الساعة الخامسة بالتوقيت المحلي بعد استمراره ثلاثة أيام.

وتميز المعرض خلال أيام اقامته الثلاثة بإقبال كبير وحضور مكثف من المشاركين في الاجتماع ومن المواطنين السويسريين والأجانب وذلك لما تضمنه من معروضات ومخطوطات ولوحات وكتب ومطويات عكست في مجملها تراث وحضارة العالم العربي والإسلامي وتاريخه.

- أشهر المعروضات
- ومن أشهر المعروضات التي احتوى عليها المعرض ولاقت إعجاباً وقبولاً لافتاً لدى الزوار كتاب "الاسلام وحقوق الإنسان" الذي جسد من خلال أكثر من ٥٠ صفحة تضمنت آيات كريمة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مدى تسامح الاسلام واحترامه وتأكيد على حقوق الإنسان وضرورة رعايتها والمساواة فيها بين الجنسين.

كما تضمن الكتاب النصوص الوضعية لحقوق الإنسان والتي سبق للاسلام النص عليها ونادى بها منذ أكثر من ١٤ عاماً وهو الأمر الذي كان مبعث سرور لدى الكثير من الزوار لكون الكتاب قد أوضح لهم الصورة الحقيقية المشرقة للاسلام وسماحته واحترامه للديانات السماوية الأخرى.

ونسبة لاهمية هذا الكتاب والاقبال عليه حرصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على توزيع ٤٥٠ نسخة منه على زوار المعرض والمهتمين منهم بهذه الامور.

*اقبال كبير

وقال السيد عبدالله المحمود رئيس قسم العلاقات العامة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ان المعرض خلال أيام اقامته شهد اقبالا منقطع النظير من الجمهور وذلك لما يشتمل عليه من مخطوطات ومطبوعات وكتب تحكى عن التراث الاسلامي واعتزازه بثقافته وموروثه الحضاري وتبين في ذات الوقت عظمة الاسلام وتسامحه وتأكيد على حقوق الإنسان وحمايتها منذ أكثر من ١٤ قرناً وسبق الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة منذ قرون مضت النصوص الوضعية لحقوق الإنسان في وقتنا الحاضر.

وأضاف أن الزوار استمعوا الى شرح واف من القائمين على المعرض حيث تعرفوا عن كُتب على الكثير من المعلومات عن دولة قطر سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، كما تعرفوا على سماحة الاسلام الامر الذي بددا لديهم الكثير من المعلومات المغلوطة عن الدين الاسلامي الحنيف وصحح المفاهيم التي كانت راسخة في اذهانهم عنه. ومن جانبه قال السيد صباح الاربيلي وهو فنان والخطاط بمركز قطر الثقافي الاسلامي "فنار" وهو الذي خط كتاب "الاسلام وحقوق الإنسان" أن أجنحة وأقسام المعرض المختلفة استقبل طوال فترة اقامته مئات الزائرين من النساء والرجال والأطفال الذين وقفوا على محتويات المعرض وتعرفوا على ما ترمز من تاريخ وحضارة وثقافة ومبادئ لحقوق الإنسان تضمنتها النصوص والتشريعات الاسلامية وأيضا القطرية بالاضافة لآيات القرآن الكريم والسنة الشريفة.

واضاف ان كتاب "الاسلام وحقوق الإنسان" هو نتاج تعاون وشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز قطر الثقافي الاسلامي "فنار" تهدف الى ابراز مساهمات الشريعة الاسلامية في الارث الحضاري العالمي في مجال حقوق الإنسان.

مشاركة دولية

وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد شاركت بوفد ترأسه الدكتور على بن صميخ المرى في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المنعقد بجنيف واستمر ثلاثة أيام

بمشاركة عدد كبير من اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في شتى انحاء العالم ومسؤولين من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

وناقش الاجتماع خلال ايام انعقاده عمل المؤسسات الوطنية ومشاركتها في اللجان التعاهدية لحقوق الإنسان مع التركيز على اتفاقية حقوق المعاقين ولجنة مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل ومتابعة الاستعراض الدولي الشامل من خلال مؤسسة حقوق الإنسان الكينية.

كما ناقش الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وفي تنفيذ الاعلان الخاص بشأن حقوق هذه الشعوب وحمايتها على نحو فعال اضافة لمناقشة دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق المرأة على الصعيدين الوطنى والدولي.

كما جرت مناقشة موضوع المساواة بين الجنسين في هذه الحقوق وضرورة تعزيزها بجانب مناقشة موضوعات اخرى متعلقة بمكافحة التمييز والعنصرية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراعات. وجرى ايضا مناقشة ومتابعة اعلان "ادنبره" الذى صدر خلال المؤتمر الدولي العاشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في موضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، كما جرت مناقشة ومتابعة اعلان "ديربان" الخاص بعمل المؤسسات الوطنية في مجال مكافحة العنصرية.

وناقش الاجتماع الاولويات الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية وخططها التشغيلية لعام ٢٠١٠ — ٢٠١١، بالاضافة للاطلاع على تقرير لجنة التنسيق الدولية "المالية" وتقرير اللجنة فيما يخص تنفيذ استراتيجيتها لجمع التبرعات.

كما ناقش الاجتماع تقارير الرؤساء الاقليميين حول التأثيرات الرئيسية والتحديات المقبلة للجان الوطنية لحقوق الإنسان.

كما أقرت اللجنة التنسيقية الدولية "ICC" جدول اعمال الجلسة الرابعة والعشرين، اضافة لاعتماد تقرير الجلسة الثالثة والعشرين للجنة.

واستعرضت اللجان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الهند والسلفادور وايرلندا خلال الاجتماعات عملها في تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية بشأن تعليم حقوق الإنسان، كما قدمت السيدة امانى لمرينى من المجلس الوطنى لحقوق الإنسان بالمغرب عرضا تشرح فيه آلية عمل اللجنة المغربية في مجال التعليم والتدريب. واعتمدت لجنة التنسيق الدولية فى اجتماعتها اعلان مراكش لعام ٢٠١٠ الذى يحدد التزامات المؤسسات الوطنية ازاء تعزيز عملية هينات معاهدات حقوق الإنسان.

كلمة رئيس اللجنة التنسيقية

وكانت السيدة روسلين نونان قد اقلت كلمة فى ختام اجتماعات اللجنة التنسيقية الدولية " ICC " لخصت فيها ما جرى خلال ايام الاجتماع من مناقشات جادة وحيوية اكد فيها جميع المشاركين حرصهم على تعزيز حقوق الإنسان والتعاون فيما بينهم لتحقيق هذه الغايات النبيلة.

كما اقلت السيدة لين وندلاند من مفوضية حقوق الإنسان كلمة رحبت فيها بما تم التوصل اليه خلال الاجتماعات.. مشيدة فى الوقت ذاته بالتعاون الوثيق بين المفوضية واللجنة فى سبيل الارتقاء بحقوق الإنسان وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الوطنية للاضطلاع بدورها المنوط بها على هذا الصعيد.

وتأتى مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى مثل هذه الاجتماعات والمؤتمرات لتؤكد اهتمام دولة قطر الكبير وقيادتها الرشيدة لمسألة حقوق الإنسان وتعزيزها والارتقاء بها خاصة وان هذه القضية اصبحت من ضمن اولويات واهتمامات المجتمع الدولي فى الوقت الحاضر... يذكر ان لجنة التنسيق الدولية هى هيئة دولية تابعة لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية فى العالم... وتعمل اللجنة التى تأسست فى عام ١٩٩٣ على تعزيز وتقوية مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لتصبح مرتكزة على "مبادئ باريس" وعلى توفير القيادة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

كما تقدم اللجنة المشورة والعون لمساعدة اعضائها من اللجان الوطنية لتعزيز مشاركتهم الدولية فى الامم المتحدة لتقوية حقوق الإنسان محليا.

حصيلة الكويت في مجال حقوق الإنسان ليست جيدة جدا

المصدر: جريدة القبس الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=705530&date=22052011>

الأمم المتحدة - كونا - أعرب عدد من الشخصيات في الأمم المتحدة اليوم عن ترحيبهم لحصول الكويت على عضوية مجلس حقوق الإنسان وذلك لأول مرة في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤. وهنأ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة جوزيف ديس امس الاول الاعضاء الجدد في مجلس حقوق الإنسان ومن بينهم الكويت، معربا عن امله بأن تكون عضويتهم في المجلس «مثمرة». كما اعرب سفير الاردن لدى الأمم المتحدة الأمير زيد رعد بن الحسين في تصريح لـ «كونا» عن ترحيب بلاده بانضمام الكويت لمجلس حقوق الإنسان، مؤكدا ان صوت الاردن لم يذهب الا للكويت. من جانبه، كشف سفير العراق لدى الأمم المتحدة في حديثه مع «كونا» عن سعادة بلاده بدعم الكويت، مضيفا «نتمنى حظا طيبا للكويت في المجلس ونتطلع للتعاون معها في كل مؤسسات الأمم المتحدة ومن بينها مجلس الأمن، خاصة في القضايا الانسانية وغيرها من القضايا العالقة بين الدولتين». وقالت بيغي هيكس باسم منظمة هيومن رايتس ووتش «ان حصيلة الكويت في مجال حقوق الإنسان هي افضل من حصيلة سوريا ولاشك، لكنها في الحقيقة ليست جيدة جدا».

الشباب يقيمون منظمات المجتمع المدني : دور ضعيف .. وهناك جمعيات لا يعرفها أحد

المصدر: جريدة القبس الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو ٢٠١١ م
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=705551&date=22052011>

مرؤة عمار و عبدالغفور حاجيه
رغم دورها البارز والفعال في بناء المجتمعات والتأثير في الرأي العام وقيادته نحو القضايا المهمة، إلا أن دور جمعيات النفع العام في الكويت شبه مغيب ومهمش، لعدة اسباب قد تكون تاريخية ومرتبطة بالثقافة العامه التي لا تغرس قيم المشاركة والعطاء من خلال تلك الجمعيات، والتي لا تربى الاجيال الحالية والشباب وتدعمهم للانخراط في مثل تلك الجمعيات على اختلاف توجهاتها، والتبرع بجزء من اوقاتهم وطاقتهم من اجل خدمة المجتمع.
ورغم ان الشباب في الدول العربية ابدعوا في ادوارهم في خلق التغيير ودعمه، إلا ان الشباب في الكويت ورغم ما قدموه من عطاء تجلى في فترة الغزو العراقي يبقى عطائهم محدودا، ولا يرقى لمستوى التطلعات، فثقافة جمعيات النفع العام والعمل التطوعي مغيبه عن مناهج التربية، ولا تغرس في نفوس النشء فكرة التطوع من دون مقابل! وقد القى بعض الشباب لومهم على جمعيات النفع العام في تقصيرهم بالقيام بدورهم بشكل كامل، والتسويق للانضمام في صفوفها، فهي -على حد قولهم- قد فشلت في خلق خط جديد من المتطوعين والناشطين في مختلف قطاعات واهتمامات المجتمع المدني، ويرى عدد من الشباب ان القصور من الشباب أنفسهم في انتشار ثقافة النقد السلبي بينهم، و«التحطيم» والذي اثر سلبا في عمل تلك المؤسسات.

تنوعت آراء الشباب حول دور جمعيات المجتمع المدني، وسبب غياب دورها المهم، اضافة الى سبب ابتعادهم عن العمل والانخراط فيها، لتقديم بعض من خبراتهم وطاقاتهم وتسخيرها لخدمة المجتمع والنهوض به، وجاءت آراؤهم كالاتي:
عوييني: الشباب مهتم بالتسلية والموضة فقط

أكدت آلاء عوييني أن تلك الجمعيات مهمة جدا من حيث تجمع بين مجموعة من الأفراد لديهم نفس الفكر والتوجه ويسعون إلى نشر هذا الفكر وتوصيله، لذلك فهذه الجمعيات تقوم بدور كبير لخدمة الأفراد مثل جمعية الخريجين وجمعية حقوق الإنسان، ولكن معظم الشباب يجهل هذا الدور الذي تقوم به ويجهل ما هي جمعيات النفع العام. وأضافت أن ذلك إما بسبب ضعف وسائل الإعلام التي لا تروج لهذه الجمعيات ولا تعرف الطلبة بالدور المهم لها، أو أن ذلك يرجع إلى عدم تعريف الأهل أبناءهم بهذه الجمعيات، وعدم تعويد الطفل منذ الصغر بضرورة الانخراط في هذه الجمعيات والأعمال التطوعية، وعدم تنمية الجانب الوطني لدى الأطفال الذي سيدفعهم تلقائيا إلى المساهمة في خدمة المجتمع والكويت بأي شكل من الأشكال.

ونوهت عوييني بأن معظم الطلبة لديهم أولوية أخرى كالاهتمام بالموضة وغير ذلك من الأمور التي يجدونها أهم وأكثر تسلية من الاشتراك في هذه الجمعيات، مبينة بأن الشباب في وقتنا هذا يبحث عن الراحة، فلماذا يتعب نفسه في الاشتراك بشيء ليس فيه أي نوع من أنواع التسلية.

حسين: قضايا الشباب في ذيل الاهتمامات

قالت سارة حسين ان جمعيات النفع العام هي جزء مهم جدا من المجتمع المدني، لأنها تعبر عن رأي مجموعة معينة من المجتمع، مبينة أنها تحاول توصيل آراء فئة معينة من المجتمع، ولكن الاشتراك في هذه الجمعيات والانخراط فيها ليس من أولويات الشباب الكويتي، وهذا لأن الشباب اليوم لديهم ما يكفيهم من الأشياء التي تلهيهم، بالإضافة إلى عدم معرفتهم بمدى المتعة والدور الذي سيقومون به عند اشتراكهم في هذه الجمعيات.

وأضافت سارة أن الدور الأكبر يقع على عاتق هذه الجمعيات، التي تقتصر إلى الدعاية والإعلانات القوية، التي تجذب إليها الشباب، فمعظم الشباب الكويتي لم يسمعو عن اسم هذه الجمعيات ولا يعرفون طبيعة عملها، بالرغم من الدور الذي تقوم

به في المجتمع. وبيّنت أن هناك سببا آخر لعزوف الشباب عن هذه الجمعيات هو أنها لا تضع قضايا الشباب في بداية أجندتها، وترى أنها لا تسعى لعمل نشاطات لجذب الشباب.

مظفر: الكل يتحمل مسؤولية السلبية

قالت خديجة مظفر إن المجتمع المدني في جامعة الكويت مهمش وأن القوائم الطلابية التي لم تفز بأي مقاعد يحظر عليها العمل داخل الجامعة، مما يؤدي إلى عرقلة نمو المجتمع المدني داخل الجامعة وصعوبة عمل الناشطين فيها مما يحبطهم ويؤدي إلى نفورهم من النشاط الطلابي والمجتمعي مستقبلا.

وأوضحت مظفر أن اللوم لا يقع على الشباب فقط بل على مؤسسات المجتمع المدني والحكومة لعدم مقدرتها على محاكاة اهتمامات الشباب والقضايا التي تهمهم، وأن الدولة أهملت الشباب مما أدى إلى سيطرة «الأحزاب الدينية» على الشباب الطموح وتوجيههم سياسيا واجتماعيا، مما أدى إلى مشاكل نراها الآن.

الزامل: مطلوب زيادة الوعي بأهمية جمعيات النفع العام

قالت أشواق الزامل أن هناك الكثير من جمعيات النفع العام في الكويت تساهم في تطوير وتعديل الأوضاع في الكويت، مبيّنة أن بعض الجمعيات أثبتت فعاليتها، وتواجدت بشكل كبير وفعال على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن الشباب اليوم ليس لديهم الوعي الكافي عن هذه الجمعيات وطبيعة عملها وأهدافها.

وأشارت الزامل إلى ضرورة تحرك هذه الجمعيات بشكل أكبر لتصل إلى شريحة الشباب بشكل أكبر، من أجل تشجيعهم للانخراط في هذه الجمعيات، ليكون لهم دور بارز ومؤثر في المجتمع الكويتي، مؤكدة على ضرورة زيادة هذا الوعي لدى الشباب الكويتي، حتى يشعروا بأن لهم دورا قويا ومؤثرا في المجتمع الكويتي وأنهم يساعدون في حل ولعب دور كبير في المشاكل التي تعاني منها الكويت.

وأكدت على ضرورة اهتمام الشباب بهذه الجمعيات وأن يحاولوا الانخراط والمساهمة فيها لأنها تساهم في بعض الأحيان في تطوير وتعديل الأوضاع القائمة.

الفارسي: للأهل دور كبير في تكريس الإيجابية

أشارت أنوار الفارسي إلى أن أولويات واهتمام الشباب في الوقت الحالي تغيرت بشكل كبير، فالشباب يفكرون في «الطلعات» والسفر، وغير ذلك من الأمور الترفيهية، لذلك نجد أن انخراط الشباب في جمعيات النفع العام ضعيف جدا. وأضافت أن هذا الضعف في توجه الشباب نحو جمعيات النفع العام يعود بشكل أساسي إلى الأهل، فالأهل لا يوعون أبناءهم بضرورة وأهمية الاشتراك في هذه الجمعيات وما تعود عليهم بالنفع وعلى المجتمع عند الاشتراك فيها. وأوضحت أن الأهل هم اللاعب الأساسي والمحوري في اتجاه الشباب للانخراط والدخول في عالم الاشتراك والمساهمة في هذه الجمعيات، مؤكدة أن الدور الثاني يقع على عاتق هذه الجمعيات النفعية، فهي لا تساعد على عمل البرامج وطرح القضايا التي تهم الشباب.

وقالت إن الانخراط في هذه الجمعيات هو دور مشترك يقع على عاتق كل من الأهل وهذه الجمعيات.

السعيد: الدراسة تعيق الشباب عن المشاركة

أوضحت مريم السعيد أن الشباب اليوم لا يمتلكون أي فكرة عن هذه الجمعيات وعن طبيعة عملها، وليس لديهم الوعي الكافي عن هذه الجمعيات وما تقوم به من دور مهم ومؤثر في المجتمع الكويتي، مضيفة أن معظم الشباب الكويتي لديه الفكرة نفسها عن جمعيات النفع العام وهي أنها تقدم الندوات والمحاضرات المملة فقط لا غير. وأضافت السعيد أن شباب اليوم لا يودون الاشتراك في جمعيات النفع العام فقط من أجل سماع هذه المحاضرات والندوات المملة، والتي لا يكون فيها مجال لطرح الرأي أو المناقشة، فالشباب الكويتي لديه اكتفاء من هذه المحاضرات في الجامعة، مبيّنة أن معظم الشباب الكويتي لديه الدافع الكبير للاشتراك في هذه الجمعيات إذا ما رأى أنها تقدم شيئا جديدا ومختلفا ويساعد في خدمة المجتمع والتأثير فيه.

وأكدت أن الدراسة هي السبب الرئيس الذي يسببه لا يجد الشباب الوقت الكافي للاشتراك في هذه الجمعيات.

معرفي: توعية الشباب بأهمية الشأن العام

أوضح عبدالله معرفي أن الشباب تبدأ اهتمامتهم في التوجه نحو الكماليات لحظة استخراجهم رخصة القيادة، مشيرا إلى أن الشباب يفتقر للثقافة الكافية كي يتجه نحو مؤسسات المجتمع المدني كنمط حياة وليس كهواية مؤقتة يستطيع الغاءها من حياته في أي لحظة.

وقال معرفي إن سبب انخراطه في إحدى جمعيات النفع العام كان اهتمامه بإحدى القضايا التي تهمه مما أعطاه الدافع للتوجه للجمعية والتسجيل فيها والعمل ضمن اطارها، مشيرا إلى تأييده أن يكون لدى الشباب جانب سياسي ومجتمعي

يعملون لأجله وأن الانتماء السياسي يعتبر قيمة مضافة للشخص يعطيه بعدا ثقافيا يعمل لتطويره إن كان له طموح سياسي.

وأفاد أن الكثير من الشباب ليس لديهم المام بالشأن العام والثقافة الدستورية والقانونية.

الياسين: جمعيات النفع العام لا تهتم بطلبة الجامعة

أكد مساعد الياسين أن مؤسسات المجتمع المدني ليس لها دور في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، مما أدى إلى انعزالهم عن المجتمع الطلابي، مشيرا إلى ضرورة تغيير قانون الجامعة والتطبيقي للسماح بالمجتمع المدني بالتحرك داخل الجامعة، أسوة بالدول المتقدمة التي لدى جمعيات النفع العام والاحزاب السياسية والمجاميع الحقوقية أفرعا لها داخل الجامعة.

وأضاف الياسين أن هناك صعوبة كبيرة في إشهار جمعيات النفع العام كي تحصل على الشخصية القانونية وتتحرك بطلاقة داخل المجتمع، وأن جمعيات النفع العام غير المشهورة لا تستطيع عمل أبسط الأمور كحجز «قاعة في فندق»، كشخصية اعتبارية، ناهيك عن فتح حساب بنكي أو خلافه لتنظيم أمورها.

وأوضح أن على التنظيمات السياسية ان تضغط على الحكومة لتغيير قانون جمعيات النفع العام، مما يسهم في سهولة تشكيلها.

العتيبي: حملات إعلامية لاستقطاب الشباب

أعرب غنام العتيبي أن العمل التطوعي في البلاد من خلال مؤسسات المجتمع المدني ليس من ضمن أولويات الشباب، حيث ان الشباب يهتمون بالأمور الترفيهية أكثر من القضايا المجتمعية لكن الشباب أصبح جيلا من «المتحطمين» الذين لا يحركون ساكنا لحل القضايا المجتمعية ويعتقدون بنخبوية العمل التطوعي في البلاد.

وأضاف العتيبي أن العمل المجتمعي في البلاد يحتاج الى الكثير من الدعم الحكومي والوقت كي يتطور، حيث ان خطة التنمية لا بد أن تركز على تنمية المجتمع المدني في البلاد وجعله قوى محركا للمجتمع بدلا من اصدار البيانات غير المجدية.

وشدد العتيبي على ضرورة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بحملاتها الاعلامية على أن تكون ذات طابع شبابي وبسيط، حيث ان الكثير من الشباب يفتقر إلى ثقافة كافية لفهم المصطلحات المتداولة فيها والتي تود تلك المؤسسات توعية المجتمع بها.

يوسف: بعض الجمعيات ينفر الشباب

قالت رنا يوسف إن عزوف الشباب عن الاشتراك والمساهمة في جمعيات النفع العام، يرجع إلى عدة أسباب، منها أن شباب اليوم شباب مترف إلى حد ما، وسطحويون ويفتقرون إلى الوطنية، مشيرة إلى أن المساهمة والاشتراك في هذه الجمعيات يساهم في خدمة الكويت بشكل أساسي، ولكن معظم الشباب اليوم ليس لديهم الوعي الكافي بما تقوم به هذه الجمعيات من خدمات من أجل رفع اسم الكويت عاليا.

وأضافت يوسف أن الدراسة هي السبب الثاني الذي يساهم في عزوف الشباب عن الاشتراك في هذه الجمعيات والمساهمة فيها، حيث إن الدراسة تأخذ حيزا كبيرا من وقت الطالب، لذلك نجد أن معظم الطلبة ليس لديهم الوقت الكافي للاشتراك في هذه الجمعيات المهمة.

وبينت أن الجمعيات تلعب دورا كبيرا في عزوف الشباب عن الاشتراك فيها، فهي تلعب دور المنفر للشباب، مشيرا إلى أن معظم الجمعيات إمكاناتها أقل من طموح الشباب، مما يخلق نوعا من الإحباط في أوساط الشباب التي تحتاج إلى الدعاية والإعلان، لجذبه لهذه الجمعيات.

صباح: بعض الجمعيات لا يسمع عنها الشباب

قالت ايمان صباح: ان الشباب لا يهتمون بالشأن العام ومؤسسات المجتمع المدني لعدم معرفتهم بفوائد وأهمية تلك المؤسسات للمجتمع، مشيرة إلى أن الأجيال السابقة لم تثق بتلك المؤسسات، مما انعكس سلبا على الجيل الحالي، لعدم وجود دعم معنوي للشباب المنخرطين في النشاط المجتمعي، بالإضافة إلى انتشار ثقافة النقد السلبي أو «التحطيم» في المجتمع.

وأشارت صباح إلى أن الكثير من الشباب يعتقدون بوجود شباب آخرين ناشطين يسدون النقص، وهو اعتقاد خاطئ، مؤكدة أن المجتمع المدني يحتاج لأي متطوع من دون تمييز، وأن جميع الشباب يشكلون قيمة مضافة للمجتمع المدني، لما لهم من أفكار ستساهم في تطوير العمل التطوعي والمجتمعي، فالجيل الحالي فشل في خلق خط جديد من المتطوعين والناشطين يستطيعون تولي دفة التغيير.

السالم: قصور في جذب الشباب

أشار علي السالم إلى أن على مؤسسات المجتمع المدني التواصل مع الناشطين في جامعة الكويت، وغيرها من المؤسسات التعليمية لاستقطابهم، لافتاً إلى عدم تواصل قيادات المجتمع المدني مع القيادات الطلابية باستثناء التنسيق على ما يستجد من قضايا الساحة، فالمجتمع المدني لديه القدرة على التواصل مع الشباب، لكنه يفتقد إلى العزم والطموح الكافيين للتطور، بسبب كبر سن العديد من القيادات المجتمعية.

وأفاد السالم بأن الجامعة هي «مفرخة الناشطين» وأنها المرحلة التي يجب على جمعيات النفع العام العمل على استقطابهم فيها، لما لديهم من طاقات تمكن الاستفادة منها، مشدداً على أن تركيز الشباب على قضايا الطلبة، كونهم من الطلبة، ثم تأتي القضايا المحلية والمجتمعية، مضيفاً إن العمل الطلابي يصفل طاقات الشباب ويؤهلهم للعمل المجتمعي في المستقبل.

وأكد أن القوائم الطلابية التي تنشط داخل الجامعة تعبر - إلى حد ما - عن مجمل قضايا جمعيات النفع العام كحقوق الإنسان وحقوق المرأة، بالإضافة إلى التوجه الحكومي لبعض القوائم الطلابية والإسلامية للقوائم الأخرى، وأن المشاكل التي تعاني منها الحركة الطلابية أثرت بشكل كبير في مؤسسات المجتمع المدني.

السعيد: الدعم الحكومي للمجتمع المدني ضعيف
أكد عبدالله السعيد أن الدعم الحكومي للمجتمع المدني والمؤسسات التطوعية يكاد يكون معدوماً، مما يؤدي إلى عدم مقدرة المجتمع المدني القيام بالأنشطة ذات الطابع الشبابي، حيث إنها مكلفة مادياً وتحتاج إلى دعاية إعلامية ضخمة، مشيراً إلى تجربة المعارض الاستهلاكية كمثال للحملات الإعلامية الناجحة. وأشار السعيد إلى أن القطاع الخاص لا يدعم المجتمع المدني بصورة عامة.

وأضاف أن خطة التنمية المليارية لم تقدم أي دعم يذكر لمؤسسات المجتمع المدني، وأن الدعم المادي والمعنوي هو الذي سيساهم في استقطاب الشباب لشغل وقت الفراغ في ما يعود على البلاد بالنفع، موضحاً أن غالبية جمعيات النفع

الصدى: بعض منظمات المجتمع المدني فقدت مصداقيتها
بين يوسف الصدي أن عزوف الشباب عن مؤسسات المجتمع المدني هو بسبب فقدان بعض مؤسسات المجتمع المدني للمصداقية نظراً لاستغلال البعض لها كمطية للوصول إلى مناصب قيادية في الدولة وتلميع الذات، مضيفاً أن تلك المؤسسات باتت بيئة طاردة للشباب نظراً للتقسيم السياسي والاجتماعي لبعضها.

وأوضح الصدي أن تطور مؤسسات المجتمع المدني مقترن بتطور المجتمع ذاته، فإن زادت المشاكل المجتمعية زادت أمراض تلك المؤسسات، مشدداً على أهمية تحرير المجتمع المدني من قيود وزارة الشؤون، حيث إن حادثة حل نادي الاستقلال قللت من أهمية المجتمع المدني كقوى محررة للمجتمع.

السلطان: شباب مترفون فكيف يتطورون؟
قال حمد السلطان إن أولويات الشباب اختلفت عن الأجيال السابقة نظراً لتوافر جميع وسائل الراحة لهم، مما خلق جيلاً من الشباب الكويتي «المترف»، معرباً عن أن اهتمامات الشباب تكمن في الكماليات في الدرجة الأولى، كالملابس والسيارات، ثم يأتي التعليم والدراسة وخلاف ذلك.

وأضاف السلطان أنه على الحكومة أن تسعى لإعطاء المجتمع المدني دوراً أكبر في خطة التنمية عن طريق تمويل أنشطتها ودعمها، لتتطور وتستطيع أن تستقل بذاتها، وذلك عن طريق تقديم الدعم المادي لها وفصلها عن وزارة الشؤون، مشيراً إلى أن المشاكل الاقتصادية كالتضخم، والاجتماعية كالطائفية والقبلية، أدت إلى النمو السلبي للمجتمع المدني في البلاد.

وأشار إلى أن زيادة اجارات المساحات السكنية أدى إلى صعوبة تكوين جمعيات النفع العام، للحصول على أماكن متميزة لتستطيع تسويق نفسها لفئة الشباب، وأن مدخول جمعيات النفع العام من الاشتراك السنوي لا يغطي أبسط مصروفاتها.

حسين: النفع العام محسوب على تيارات سياسية
قالت سوسن حسين إن غالبية جمعيات النفع العام محسوبة على تيارات سياسية معينة، مما يسبب إشكالية عند انخراط الشباب في أنشطتها، خصوصاً الناشطين في القوائم الطلابية، مضيفاً إن الكثير من الطلبة لا يودون الدخول في الأنشطة ذات الطابع السياسي لا اعتقادهم بوجود ضرر على الصعيد المهني والاجتماعي، مشيرة إلى أن العمل المطبوع في البلاد تحاربه السلطة، كالاغتيالات التي تتم لناشطي حقوق الإنسان أثناء مهمات الرصد والاعتقالات التي تمت أخيراً المتعلقة بالتعبير عن الرأي.

وأضافت حسين إن الطلبة لديهم تطلعات سياسية، لكن الوضع الحالي لا يساعد على الحديث في السياسة.
القطان: تغير الظروف الاجتماعية أثر في اهتماماتنا

قالت بتول القطان إن ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية تغيرت بشكل كبير، لذلك فإن اهتمامات الشباب وأولوياتهم تغيرت بمرور الزمن، لذلك فالشباب ينظرون اليوم إلى أن الانضمام إلى جمعيات النفع العام شيء ثانوي، فالشباب الآن يغلب عليهم الجانب المادي في العمل.

وأضافت إن تمضية الشباب اليوم لأوقات فراغهم اختلفت بشكل كبير، فالشباب اليوم لم يعد يمضي وقت فراغهم في المكتبة أو المقهى أو في الانضمام إلى الأعمال التطوعية وجمعيات النفع العام، مبينة أن الشباب يمضون أوقاتهم في المقاهي والنوادي، لذلك فإن اهتماماتهم اختلفت، وهذا انعكس على طريقة تفكيرهم وبالتالي على حياتهم الاجتماعية وعلى انضمامهم واشتراكهم في جمعيات النفع العام.

العبيد: الجمعيات الدينية الأكثر تحركاً وتنظيماً

قالت عائشة العبيد إن من واجب هذه الجمعيات بث روح الحماس لدى الشباب وجذبهم، ورفع الروح الوطنية لديهم، ولكن لا يوجد تنظيم ولا توجد جهة معينة معنية برفع روح الحماسة والدافعية لدى الشباب للمشاركة في هذه الجمعيات. وأضافت العبيد أن الجمعيات الدينية هي التي أشعر أنها أكثر تحركاً من الجمعيات الأخرى، وهي التي تحاول بشتى الطرق والوسائل جذب الشباب إليها، مبينة بأن الشباب في الوقت الحالي لديه الكثير مما يشغله، مثل الدراسة وفي بعض الأحيان الطالب يعمل ويدرس، لذلك فإن إيجاد الوقت الكافي بالنسبة للطلاب للاشتراك في هذه الجمعيات يكون في غاية الصعوبة

قبيلة أولاد ادليم تدين حملة الاعتقالات والمطاردات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بمخيمات تندوف

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م
<http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=131763>

الداخلية (و م ع) | المغربية
أدان شيوخ وأعيان ومنتخبو وفعاليات قبيلة أولاد ادليم حملة الاعتقالات والمطاردات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي يتعرض لها "إخوانهم من قبيلة أولاد ادليم وبعض القبائل الصحراوية الأخرى بمخيمات تندوف بالتراب الجزائري".
وأكدوا، في بلاغ صدر عقب اجتماع عقد مساء أمس الأحد بالداخلية، أن هذه الانتهاكات تأتي على "خلفية الانتفاضة التي عرفت هذه المخيمات أول أمس السبت وما سبقها من مضايقات واعتقالات إبان تنظيم مهرجان السينما بما يسمى "ولاية الداخلية" بداية شهر ماي الجاري".
وأبرزوا أنهم "يتابعون عن كثب وبأسى وألم شديدين ما يعيشه الصحراويون بمخيمات لحماة من ظروف غير إنسانية تفتقد لأبسط حقوق الانسان، في انتهاك سافر لجميع المواثيق الدولية".
وحمل شيوخ وأعيان ومنتخبو وفعاليات قبيلة أولاد ادليم "الحكومة الجزائرية مسؤولية ما يتعرض له إخوانهم الصحراويون من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان فوق التراب الجزائري".
وناشدوا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المدافعة عن حقوق الانسان والمجتمع الدولي "التدخل العاجل لحماية حقوق وحريات الصحراويين بمخيمات لحماة بالتراب الجزائري".
كما طالبوا بالتعجيل بإطلاق سراح السجناء والمعتقلين الصحراويين عقب انتفاضة مخيمات تندوف في ماي الجاري، داعين إلى إدراج مسألة حقوق الانسان ضمن جدول اعمال الجولة السابعة من المفاوضات غير الرسمية حول الصحراء قصد حماية حقوق وحريات الصحراويين بمخيمات تندوف من بطش "بوليساريو".
وناشدوا أيضا المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن والدول العظمى، "الضغط لفرض حكم ذاتي تحت السيادة المغربية كحل للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية باعتباره الحل الوحيد الكفيل بضمان أمن واستقرار وتنمية المنطقة وبناء مغرب عربي قوي ومتضامن".
وأكدوا انخراطهم الفاعل والتلقائي في المشروع الحداثي الديمقراطي الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالأقاليم الصحراوية المبني على أسس التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، معبرين عن اعتزازهم بالمبادرات الإصلاحية الشجاعة والمشاريع التنموية الرائدة التي يقودها جلالة الملك لبناء مغرب المستقبل.

مؤتمر السياحة الإنسانية يطالب بتفعيل الاستراتيجية العربية للاستثمار

المصدر: جريدة الرأي الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو ٢٠١١ م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=404060

عمان - حيدر المجالي- شدد المشاركون في المؤتمر الوطني الاول للجمعية الاردنية للسياحة الانسانية على ضرورة تفعيل الإستراتيجية العربية المشتركة للاستثمار السياحي الفندقى والذي يعنى بمتطلبات الاشخاص ذوي الاعاقة، من خلال إعداد برامج تسويق سياحية ملائمة لمتطلبات السياحة الانسانية، كالدعاية لجذب السياحة الدولية والارتقاء بالخدمات السياحية.

واكدوا في ختام مؤتمرهم الذي حمل عنوان « مفاهيم السياحة الانسانية.. نظرة واقعية» على تدعيم دور إدارات الموارد البشرية واعتبارها كشريك استراتيجي من خلال تدريب الادلاء السياحيين على لغة الإشارة والتعامل مع الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وكذلك وضع خريطة سياحية شاملة لأهم المواقع الأثرية والسياحية في الاردن ومنها المواقع الدينية. وقال رئيس الوزراء الاسبق العين الدكتور عدنان بدران الذي افتتح اعمال المؤتمر في فندق سنشري بارك امس الاول: ان الاردن يعتز بترائه العربي الاسلامي العريق، ويزخر بالاماكن الاثرية، والتاريخية اسلامية ومسيحية شاهدة على عمق التاريخ وعلى الارث الحضاري والانساني الذي نتميز به.

وقال ان السياحة الانسانية تتيح الفرصة لما يمكن ان نسميه «الدبلوماسية الشعبية» التي تجعل كل مواطن ناشطا حريصا على تقديم الوجه المشرق لهذا البلد، كما تفرض علينا ان نظل متنبهين لرعاية حقوق الانسان، مشيرا الى ان دفع وتعزيز هذا الجانب تقع مسؤوليته على جهات عديدة داخل المجتمع، لان مردوداتها الاجتماعية والاقتصادية لا تتوقف عند فئة معينة بل على البلد بأسره.

بدوره بين الدكتور عبد الحفيظ الهروط رئيس الجمعية الاردنية للسياحة الانسانية التي نظمت اعمال المؤتمر، ان مفهوم السياحة الانسانية مصطلح جديد من حيث التسمية لكنه قديم من حيث التطبيق، لافتا الى ان الاليات الجديدة لتفعيل السياحة من هذا المنظور تتطلب جهودا وطنية على الصعيدين العام والخاص.

وبحث المشاركون في المؤتمر عدة اوراق عمل تتعلق بمفهوم السياحة الانسانية كهدف رئيس يتعلق «بأنسنة» السياحة بقطاعاتها المختلفة العلاجية والدينية والتاريخية والثقافية والاقتصادية.

تسمم ٢٥ تلميذا بإعدادية 'الزريزر' في تاونات بعد وجبة بمطعم المؤسسة

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الأربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=17&ids=17&id=131835>

سواء أرحال | المغربية
تعرض حوالي ٢٥ تلميذا وتلميذة بإعدادية "الزريزر"، في إقليم تاونات، الثلاثاء الماضي، إلى التسمم، بسبب تناولهم لوجبة غذاء داخل مطعم المؤسسة، نقلوا إثرها إلى المستشفى الإقليمي بتاونات لتلقي الإسعافات الأولية غير أن الطاقم الطبي، الذي تتبع حالات هؤلاء التلاميذ، أكد أن الوضع لا يستدعي الخوف، وإن كانوا يشكون من غصص على مستوى البطن وكذا آلام بالرأس والتقيء.
وحسب إفادة محمد السطحي، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع تاونات، لـ "المغربية"، أرسلت المندوبية الإقليمية للصحة بتاونات طاقما طبيا متعدد الاختصاصات إلى إعدادية "الزريزر"، للكشف عن الوضع الصحي لكل التلاميذ، فيما انتقل بعض المسؤولين الإقليميين بوزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة العمومية والسلطات المحلية وممثلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وبعض ممثلي الهيئات السياسية بالمنطقة، لمعاينة حيثيات المشكل عن كثب.
وأفاد محمد السطحي "المغربية" أن عدد التلاميذ، الذين تناولوا الوجبة نفسها (دجاج مرق وبطاطس) التي تضرر منها حوالي ٢٥ تلميذا، يقدر بحوالي ١٦٠ تلميذا وتلميذة، في إشارة منه إلى أنه من حسن الحظ، أن التسمم لم يشمل جميع التلاميذ وإلا نجم عن ذلك كارثة إنسانية، خاصة أن التلاميذ مقبلون على الامتحانات، وبحاجة إلى ظروف نفسية وصحية ملائمة لاجتياز الاختبارات.
من جهة أخرى، أوفدت كل من نيابة وزارة التربية الوطنية والمندوبية الصحية العمومية وسلطات إقليمية لجنا حسب اختصاصات كل جهة، لمعرفة أسباب هذا التسمم وفتح تحقيق في الموضوع، بينما خلف خبر تسمم التلاميذ هلعاً لدى أهالي وأولياء التلاميذ رغم تأكيد بعض المسؤولين لأولياء الأمور بأن التحقيقات بوشرت في هذا الإطار، بعدما تبين أن حالات التلاميذ الصحية تخلص من أي مضاعفات أو تبعات تدعو للقلق.
فيما غادر التلاميذ المتضررون من التسمم المستشفى الإقليمي باليوم نفسه، بعد تلقيهم العلاجات والإسعافات الضرورية.

مقومات حقوق الإنسان أشادت بقرار وزراء صحة الخليجي:

أسعار الدواء ستخفض ٣٠ %

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=706074&searchText=&date=24052011>

أشادت جمعية مقومات حقوق الانسان بموافقة مجلس وزراء صحة دول مجلس التعاون الخليجي بدورته الـ٣٦، التي انعقدت على هامش أعمال المؤتمر السنوي لمنظمة الصحة العالمية، على قواعد تسعيرة الأدوية الخليجية الموحدة واعتماد سعر الاستيراد المسجل في السعودية أو الاخذ بأرخص الاسعار لتطبيق هذا القرار.

وقال عضو مجلس الادارة رئيس اللجنة الصحية بالجمعية د. المنذر الحساوي في تصريح صحفي، إن الجمعية تبارك هذه الخطوة، فقد طالبت بتخفيض أسعار الدواء منذ سنوات، وأدرجت هذه القضية ضمن تقاريرها السنوية الصادرة حول واقع حقوق الإنسان في الكويت. مؤكداً أن هذا التوجه سيخفف معاناة المرضى، فأسعار الدواء في الكويت هي الأعلى على مستوى العالم حسب تقارير منظمة الصحة العالمية، وأن هذا القرار - حال تطبيقه بشكل صارم - سيغير الوضع الصحي للمواطنين والمقيمين إلى الأفضل.

وتابع: حال دخول هذا القرار حيز التنفيذ، فإن أسعار الدواء ستخفض كثيراً في الكويت وبشكل ملحوظ، إذ سيصل فرق السعر في بعض الأدوية لأكثر من ٣٠%، مؤكداً أن مثل هذا القرار يعد بارقة أمل ونافذة جديدة في علاج العديد من الأمراض التي سيحصل أصحابها على الدواء الأكثر كفاءة وبسعر أقل بكثير من ذي قبل.

واستدرك: إلا أن هذا الانخفاض لن يكون مجدياً إلا إذا صاحبه مراقبة دقيقة على تجار الدواء حتى لا يتم التلاعب من خلال البند الذي ينص على السماح لكل دولة بتحديد هوامش الأرباح، مطالباً اللجنة الخليجية للتسجيل المركزي بضرورة الإسراع بوضع آلية لتفعيل القرار، وتشكيل فريق عمل من المختصين في أسعار الدواء بإدارات الرقابة الدوائية بالدول الأعضاء لتنفيذ هذا القرار.

وذكر بالمادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي جاء فيها «لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية (والفقرتين (ب، ج) من المادة ١٧ من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان اللتين تنصان على أن» لكل إنسان على مجتمعه ودولته حق الرعاية الصحية والاجتماعية بتهيئة جميع المرافق العامة التي يحتاج إليها في حدود الإمكانيات المتاحة»، و«تكفل الدولة لكل إنسان حقه في عيش كريم يحقق له تمام كفايته وكفاية من يعوله، ويشمل ذلك المأكل والملبس والسكن والتعليم والعلاج وسائر الحاجات الأساسية».

الكويت تشارك في مؤتمر المحكمة الجنائية الدولية

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=706239&searchText&date=24052011>

أعلن أمين سر جمعية المحامين الكويتية، المحامي ناصر الكريوين، أن الجمعية ستشارك في أعمال المؤتمر الإقليمي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي سيعقد في هذا الشهر تحت رعاية دولة قطر وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وإضافة الكريوين في تصريح صحفي ان هذا المؤتمر يهدف إلى توفير المعلومات عن طريق عمل المحكمة الجنائية الدولية ومعاهدة تأسيسها، والإطار القانوني والآليات والضمانات التي تكفل استقلال المحكمة الجنائية الدولية وسياسة مكتب المدعي العام وكيفية النهوض بحماية حقوق الدفاع والضحايا في إجراءات المحكمة، فضلاً عن أمور أخرى. وتابع: كما سيوفر هذا الحدث أيضاً منصة لتمكين الوفود رفيعة المستوى من وزارات العدل والخارجية والأجهزة القضائية من دول المنطقة، فضلاً عن الخبراء والأكاديميين، من المشاركة ومناقشة القضايا محور الاهتمام المشترك من المحكمة، من خلال الحوار المفتوح والبناء، كما أن الدعوة موجهة أيضاً إلى بعض المنظمات غير الحكومية المختارة ومنظمات المجتمع المدني وممثلي المهن القانونية التي منها جمعية المحامين الكويتية التي تمت دعوتها شخصياً لهذه المؤسسة المدنية.



كاريكاتير



ماهر عاشور
www.maherashour.com

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الجمعة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠ مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/268711>



www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
السبت ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢١ مايو ٢٠١١ م

<http://www.alriyadh.com/2011/05/21/article634600.html>



ناسر كيسا
facebook.com/nasrk1

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاحد ١٩ جمادى الآخرة
١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو
٢٠١١ م

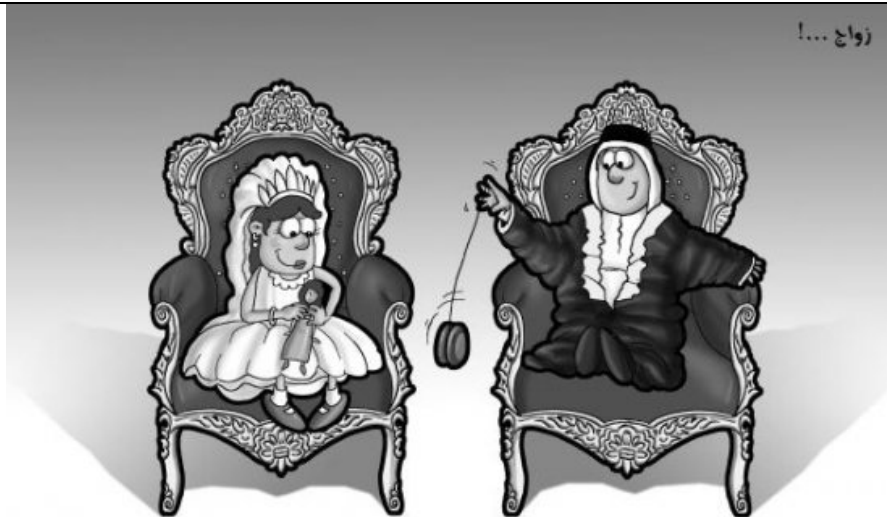
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269346>



AL JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد ١٩ جمادى الآخرة
١٤٣٢ هـ - ٢٢ مايو
٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20110522/cartoon.htm?pic22/haged.jpg&name=haged&sms=6567>



ماهر ناشور
www.maherashour.com

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة
١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو
٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/269792>



الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ٢٠ جمادى الآخرة
١٤٣٢ هـ - ٢٣ مايو
٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20110523/cartoon.htm?pic23/haged.jpg&name=haged&sms=6567>



ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة
١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو
٢٠١١ م

http://www.al-jazirah.com/20110524/cartoon.htm?pic_haged.jpg&name=6567&sms=

استغلال الأسماء النسائية في استغراب السجلات التجارية



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء ٢١ جمادى الآخرة
١٤٣٢ هـ - ٢٤ مايو
٢٠١١ م

<http://www.alriyadh.com/2011/05/24/article635397.html>



الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الأربعاء ٢٢ جمادى
الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥
مايو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/270505>



الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الأربعاء ٢٢ جمادى
الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢٥
مايو ٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20110525/cartoon.htm?pic25/haged.jpg&name=6567&sms=6567>